جـــــــامعــة الأزهـــــــر- غـــزة
عمادة الدراســات العليا والبحث العلمي
كليــة الآداب والعـلوم الإنســـــانية
قسم التــــاريخ والــعلوم السيــاسيــة
برنـــامج دراســات الشــرق الأوســط



الاستيطان في فكر الأحزاب الدينية الصهيونية في "إسرائيل" وأثره على عملية التسوية السياسية (1991- 2009)

Settling in the ldeoloqy of the Zionist Religious Parties in "Israel" and its impact on the Political Normalization(1991-2009)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط في قسم التاريخ والعلوم السياسية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة الأزهر– غزة.

إعداد الطالب

إياد رسمي إسماعيل الرفاتي

إشراف/ الدكتور

رياض محمود الأسطل

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٣م

جامعــــــة الأزهـــــر – غـــــــزة
عمــادة الدراســات العليــا والبحـث العلمـي
كليـــــة الآداب والعلــــوم الإنســـانية
ماجســـتير دراســــات الشـــرق الأوســـط



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بنـاءً علـى موافقـة عمـادة الدراسـات العليـا بجامعـة الأزهـر – غـزة علـى تشـكيل لجنـة المناقشـة والحكم على أطروحة الطالب/ **اياد رسمي اسماعيل الرفاتي**، المقدمة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط وعنوانها:

الاستيطان في فكر الأحزاب الدينية الصهيونية في -إسرائيل- وأثره على عملية التسوية السياسية 1991ـ2009

وتمت المناقشة العلنية يوم الخميس بتاريخ 2013/10/24م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ **اياد رسمي اسماعيل الرفاتي**، درجة الماجستير في الآداب والعلوم الإنسانية تخصص دراسات الشرق الأوسط.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

د. رياض محمود الأسطل (مشرفاً ورئيساً) .... التاريخ: 13/ 11/ 2013م
أ.د. ناجي صادق شراب (مناقشاً داخلياً) .... التاريخ: 13/ 11/ 2013م
د. خالد رجب شعبان (مناقشاً خارجياً) .... التاريخ: 13/ 11/ 2013م

13-11-2013


بسم الله الرحمن الرحيم
﴿ وَيَسْعَوْنَ فِي الأَرْضِ فَسَاداً وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ﴾
المائدة ٦٤
صدق الله العظيم

الإهــــــــــــــــــــــداء

إلى روح والدي. رحمهُ الله وأسكنه فسيح جناته

إلى أمي الحبيبة . . . حــباً ووفــاءً

إلى زوجتي وأبنائي وإخواني وأخواتي وأقاربي الأعزاء .

إلى أصدقائي وزملاء الدراسة... وفقهم الله.

إلى شهدائنا الأبرار، وأسرانا البواسل، وجرحانا الأبطال.

إلي شهيد العلم... الدكتور موسى حلس، رحمهُ الله

إلى الذين هُدمت بيوتهم وجُرفت مزارعهم وسُلبت أراضيهم

إلى فلسطين: الوطن والدولة، الأرض والشعب

أهدي هذا البحث

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أما بعد:

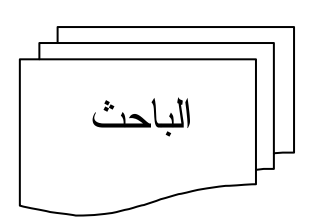
يطيب لي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى أعضاء الهيئة التدريسية في "كلية الآداب والعلوم الإنسانية" جامعة الأزهر، وإلى أساتذة برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط، على جهودهم الطيبة، ومتابعتهم الحثيثة للدراسات والأبحاث.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الدكتور رياض محمود الأسطل الذي أشرف على هذا البحث، وساهم في إثرائه، وعلى الثقة العالية التي أولاها لي أثناء إعداده . له عظيم الامتنان على الملاحظات القيمة، والإرشادات الهامة التي قدمها طوال فترة الدراسة.

ولا يسعني إلا أن أشكر أيضا كل من موظفي مكتبة مركز التخطيط التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية – مكتب الرئيس–، ومكتبة مركز الميزان لحقوق الإنسان، ومكتبة جامعة الأزهر، ومكتبة الجامعة الإسلامية، ومكتبة جامعة الأقصى، ومكتبة المجلس التشريعي، ومكتبة الهلال الأحمر الفلسطيني، والشكر الخاص لمؤسسة القدس الدولية على جهودهم التي بذلوها معي في توفير المراجع العلمية المناسبة لهذه الدراسة.

كما أشكر كل من الدكتور خالد شعبان، والدكتور جمال البابا من مركز التخطيط الفلسطيني، لمساعدتي في توفير المراجع العلمية للدراسة، والشكر للدكتور صادق عبدالله ابوسليمان، الذي تكرم بتدقيق الرسالة تدقيقاً لغوياً، والشكر موصول للأستاذ سهيل شمعة وأخي الأستاذ عاهد الرفاتي على المجهودات والإرشادات التي قدموها لي، كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساعدني وقدم إلى الرأي والمشورة.

كما أتقدم بخالص التقدير والامتنان إلى كلاً من الأستاذ الدكتور ناجي صادق شراب والدكتور خالد رجب شعبان لتكرمهم مناقشة هذه الرسالة، حيث ستكون بالتأكيد لملاحظاتهم المهمة والقيمة الأثر البالغ على الرسالة وإخراجها بشكل يليق بهذا الصرح الأكاديمي العظيم المتمثل في جامعة الأزهر.



ملخص الدراسة باللغة العربية

الاستيطان في فكر الأحزاب الدينية الصهيونية في "إسرائيل" واثره على عملية التسوية السياسية (١٩٩١-٢٠٠٩)

ارتكز المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين على عدد من الركائز التي أسهمت في تأسيس الدولة الصهيونية فوق الأراضي الفلسطينية، وكان الاستيطان والهجرة اليهودية إلى فلسطين الأكثر أهمية في هذه الركائز، والاستيطان هو التطبيق العملي لتحقيق الرؤية الصهيونية للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، بعد طرد سكانها الأصليين بشتى الوسائل، وجلب أعداد كبيرة من اليهود لإحلالهم بدلا من الفلسطينيين سواء في فلسطين التاريخية أو في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٦٧.

وقد كان للأحزاب الدينية الصهيونية الدور الأكبر في دعم الحركة الصهيونية في تنفيذ مشروعها الاستيطاني على الأراضي الفلسطينية، وذلك بعدما ربطت الاستيطان بنصوص وشعارات توراتية محرفة ومبتدعة لجلب أكبر عدد من اليهود للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، واستخدمت في ذلك أقصى درجات العنف والإرهاب ضد السكان الفلسطينيين لتنفيذ مخططاتها.

وقد رصدت الدراسة التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة من عام١٩٩١ حتى العام ٢٠٠٩، سواء كان في مدن الضفة الغربية، أو القدس التي كان لها النصيب الأكبر من الزحف الاستيطاني، وأبرزت دور القوى الدينية الصهيونية التي لعبت دوراً كبيراً في هذا المجال، حيث تعتبر هذه الأحزاب القوةَ الأولى من بين القوى الصهيونية الأخرى التي مارست الاستيطان بشكل مكثف في الأراضي الفلسطينية. ويطلقون عليها لذلك في الكيان الصهيوني الأحزاب ممثلة الاستيطان.

وأبرزت الدراسة دور الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة التي قدمت الدعم للمستوطنين في الأراضي الفلسطينية وذلك من خلال توفير الحماية للمستوطنات، ووضع السلاح في أيدي المستوطنين لارتكاب الجرائم البشعة بحق السكان الفلسطينيين، إلى إنشاء شبكة من الطرق الالتفافية، إلى بناء الجدار العازل، وقدمت الخدمات من إنشاء وإدخال التطورات وسن الخطط الاستيطانية التي تساعد في تسمين تلك المستوطنات، وإنشاء المباني والوحدات السكنية وتطوير مرافقها، كما وتقوم الحكومات الإسرائيلية بتشجيع إقامة البؤر الاستيطانية العشوائية، أيضا تقدم التسهيلات والقروض الميسرة والإعفاءات الضريبية وتدعم الكنس والمدارس الدينية وتقدم المرتبات

للعاملين بها، لتساهم بشكل كبير في الدفع بالمستوطنين للسكن في تلك المستوطنات وخاصة المتدينين منهم الذين يتميزون بالنسبة العالية في معدلات النمو السكاني.

وقد تناولت الدراسة دور الأحزاب الدينية الصهيونية في دعمها للمشروع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وذلك من خلال هيمنة تلك القوى على الهيئات الممثلة للمستوطنين ممثلة في مجلس المستوطنات "يشع"، و"المجلس التنفيذي"، و"رؤساء المجالس الإقليمية"، حيث تعكس تلك السيطرة على استحواذ تلك القوى على القرار الممثل للمستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتساهم هذه القوى بشكل كبير في توجيه أصوات ناخبيها داخل المستوطنات إلى الأحزاب الدينية الصهيونية وقوى اليمين المتطرف. ويشارك المستوطنين في الأنشطة النيابية من خلال ممثليهم في الكنيست الصهيوني الذين يسعون إلى سن القوانين التي تصب في مصلحة المشروع الاستيطاني التوسعي الاحلالي، أو من خلال التصويت ضد أي تقدم في عملية التسوية السياسية.

وقد تم استعراض مشاركة الأحزاب الدينية الصهيونية في النظام السياسي في "إسرائيل"، والدور الذي لعبته في صنع السياسة الإسرائيلية واتخاذ القرارات، كما تم إلقاء الضوء على موقف الأحزاب الدينية الصهيونية من عملية انطلاق المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، والدور الذي لعبته في تعطيل مسيرة التسوية السياسية بدءاً من قتل "رابين" مروراً بالعمليات الإرهابية ضد السكان الفلسطينيين وأخيراً وليس أخرا في التأثير على توجهات السياسة الإسرائيلية المتعلقة بالشأن الفلسطيني، وذلك من خلال وقوف تلك القوى ضد أي تقدم في العملية السياسية تؤدي لإخلاء المستوطنات وقيام دولة فلسطينية مستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

Abstract

Settling in the ldeoloqy of the Zionist Religious Parties in "Israel" and its impact on the Political Normalization(1991-2009)

The Zionist project relied on several assets that contributed in establishing the Zionist state on the Palestinian territories . The colonial settlement and Jewish immigration to Palestine are the most important factors a many all . colonization is the practical application of a process that aims at achieving the Zionist vision to take over the Palestinian land ; this took place after the indigenous Palestinians were expelled with all means , and a big number of Jews were brought to Laplace the Palestinians , whether the ones lived in the historical Palestine or the territories that were occupied in 1967.

The Zionist religion fashions played the biggest noel in supporting the Zionism movement in order to implement its colonial project in Palestine . Those religion groups have connected occupying Palestine to texts and slogans from the turah so they could attract and convince more Jews to come to the occupied Palestine in 1967 . Moreover , all means of violence and terrorism never used against the Palestinian citizens.

The study monitored Jewish settlement expansion in the occupied Palestinian territories from 1991 until 2009 , whether in the cities of the West Bank, or Jerusalem, which had the largest share of crawling settlement , and highlighted the role of the forces of religious Zionism, which played a major role in this area, where these parties the first power among other Zionist forces that exercised intensely settlement in the Palestinian teriitories. And they call it aparty in the Zionist.

The study highlighted the role of successive Israeli governments that had provided support to the settlers in the Palestinian territories and through the provision of protection to the settlements and the development of weapons in the hands of the settlers to commit heinous crimes against the Palestinian population to establish a network of bypass roads to the construction of the barrier , and provide services of the establishment and the introduction of developments and enact plans settlement that will help fatten those settlements , and construction of buildings , condominiums and development facilities, and encourage the establishment of outposts , also provides facilities and soft loans and tax breaks and is building synagogues and religious schools and provide salaries for workers ,

to contribute significantly to the payment settlers to live in those settlements and private religious them who are characterized for high rates of population growth .

The study examined the role of religious parties Zionism in support of the settlement enterprise in the occupied Palestinian territories in 1967, and through the dominance of these forces on the representative bodies of the settlers represented in the settlements, " radiates " , and the Executive Board , and the heads of regional councils , reflecting the control of the acquisition of those Representative powers on the resolution of settlers in the occupied Palestinian territories, and these forces contribute significantly to the direct sounds constituents within settlements to the Zionist religious parties and the extreme right-wing forces . The settlers involved in parliamentary activities through their representatives in the Knesset Zionist who seek to enact laws that are in the interest of racial expansionist settlement project , or by voting against any progress in the political settlement process.

Have been reviewed post religious parties Zionism in the political system in "Israel" , and the role played in the making of Israeli policy and decision-making , were also shed light on the position of the religious parties of the Zionist process starting Israeli-Palestinian negotiations , and the role it played in disrupting the process of political settlement , starting Who killed "Rabin " through terrorist operations against the Palestinian population and last but not least to influence the direction of Israeli policy regarding the Palestinian issue , and through the parking those forces against any progress in the political process leading to the evacuation of settlements and the establishment of a Palestinian state on the Palestinian territories occupied in 1967.

الفهـــــــــــــــــــرس

فهرس الجـــــــــــــداول

الفصل الأول

أدبيات البحث ومنهج الدراسة

- المقدمة
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- تساؤلات الدراسة
- أهداف الدراسة
- منهج الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- الدراسات السابقة
- حدود الدراسة
- الخطة المقترحة لتنفيذ الدراسة

مقدمة الدراسة

إن منهجية وسياسة التوسع للكيان الصهيوني، لا زالت هي السائدة لا سيما في مجال الاستيطان حيث ارتكز الاستيطان منذ بدايته في الأحزمة الإستراتيجية القريبة من الحدود ومن ثم أخذ في الانتشار إلى باقي أرجاء الأرض المحتلة وذلك لقتل أي حلم لقيام دولة فلسطينية، وقد تمثل بداية الاستيطان في المشاريع الاستيطانية، مثل مشروع ألون، ومشروع شارون، وخطة غوش إيمونيوم، وخطة متتياهو أدروبلس، وخطة رعنان فايتس الخ...، ولكن الأخطر في ذلك هو تعاظم التيار الديني في صفوف المستوطنين الإسرائيليين والذي يكمن في ما يسعى إليه هؤلاء المتطرفون في ضم أكبر قدر من الأراضي الفلسطينية إلى مستوطناتهم تحقيقا لمقولة "إسرائيل الكبرى"، حيث قامت هذه القوى ممثلة بتيار الصهيونية الدينية والقوى الصهيونية الأخرى بطرد وإرهاب وتهجير السكان، وإقامة المستوطنات مكانها، فقد استخدمت الأحزاب الدينية الصهيونية الشعارات التوراتية والفتاوى المبتدعة لجلب وتعزيز الاستيطان داخل الأراضي الفلسطينية قبل وبعد حرب ١٩٦٧، وقد قامت الحركة الصهيونية في ترويج تلك الشعارات والادعاءات بين أوساط اليهود لتمرير أطماعهم الاقتصادية والسياسية، وقد كان الاستيطان هو التطبيق العملي للفكر الاستراتيجي الصهيوني، الذي انتهج فلسفة أساسها الإحلال والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

إن الاستيطان الإسرائيلي بكافة أشكاله داخل الأراضي الفلسطينية، هو منهج تتخذه دولة الاحتلال الإسرائيلي لضم المزيد من الأراضي ونهب خيراتها، ومصادرها الطبيعية، وتحويل المدن والقرى الفلسطينية إلى جزر معزولة محاطة بالجدران والمستوطنات والطرق الالتفافية بكافة أرجائها. فقد شكل المشروع الاستيطاني أحد أهم ثوابت السياسة الإسرائيلية، بل أهمها على الإطلاق، لكافة الحكومات الإسرائيلية أياً كان لونها السياسي، ويكاد يكون موقف القيادات الإسرائيلية بشكل عام من موضوع المستوطنات موحداً، فهي تحقق فوائد كبيرة لارضاء سياسته التوسع لدولة الاحتلال، لا سيما بسيطرتها على الموارد الفلسطينية، وتأمين منطقة عازلة بين الضفة الغربية وداخل "الخط الأخضر"، وكذلك لعزل المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، وبالتالي فان وجود المستوطنات يشكل أهم العوائق لاقامة الدولة، ومصدرا دائماً للتهديد يتوسع ويكبر باستمرار.

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في تعارض، موقف الأحزاب الدينية الصهيونية من الاستيطان، مع مساعي التسوية السياسية للقضية الفلسطينية. وبيان مدى تأثير وخطورة الاستيطان على مستقبل الدولة الفلسطينية، حيث كان الاستيطان بكافه أشكاله، ولازال، يشكل عقبة من العقبات الرئيسة أمام إتمام عملية التسوية السياسية، بما يضمن الحد الأدنى من الثوابت الوطنية الفلسطينية. وقد أعطى هذا الواقع أهمية خاصة لموضوع البحث.

ومن هنا، تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

- ما أبعاد سياسة الاستيطان في فكر الأحزاب الدينية الصهيونية و الدور الذي قامت به في بناء وتعزيز الاستيطان خلال الفترة الممتدة من (١٩٩١-٢٠٠٩) ؟

ويتفرع من السؤال الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما الجذور الأيديولوجية للأحزاب الدينية الصهيونية؟
- كيف نشأت وتطورت الأحزاب الدينية الصهيونية؟
- ما حقيقة الدور الذي قامت به الأحزاب الدينية في نشأة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ ؟
- ما دور الأحزاب الدينية الصهيونية في تطور الاستيطان في الفترة الممتدة(١٩٩١-٢٠٠٩)؟
- ما مدى تأثير الأحزاب الدينية الصهيونية في دوائر صنع القرار السياسي في "إسرائيل"؟
- كيف كان موقف الأحزاب الدينية الصهيونية من مؤتمر مدريد و عملية التسوية؟
- ما موقف الأحزاب الدينية الصهيونية من عملية تجميد وإخلاء المستوطنات؟

فرضيات الدراسة:

- تقوم هذه الدراسة على فرضية مفادها أن الأحزاب الدينية الصهيونية لعبت دورا كبيرا في بناء وتعزيز الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وقامت بتوظيف بعض الشعارات الدينية اليهودية المبتدعة لتمرير سياستها التوسعية الإحلالية وذلك خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٩١-٢٠٠٩).

- ❖ إن الأحزاب الدينية الصهيونية تقف موقف المعارض للعملية السلمية، وتقف حجر عثرة أمام الوصول لحل لقضايا الوضع النهائي والوصل إلى تسوية سياسية مع الجانب الفلسطيني.
- ❖ إن عدم إخلاء المستوطنات الإسرائيلية من داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ يعتبر من أهم العوائق والصعوبات الرئيسية في إتمام عملية التسوية السياسية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في بيان مدى تأثير توظيف العامل الديني في بناء الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وذلك من خلال رصد ومتابعة دور الأحزاب الدينية الصهيونية في الاستيطان داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٩١-٢٠٠٩).

كما تكمن، أيضا، في إلقاء الضوء على الهدف الرئيسي لتلك الأحزاب من عملية الاستيطان وهو ضم المستوطنات إلي الكيان الصهيوني وهذا ما يفسر وقوف الاستيطان كحجر عثرة في طريق أي تقدم ممكن لعملية السلام.

وأيضا نتمنى أن تشكل إسهاما وإضافة جديدة للمكتبات العربية التي تفتقر إلى مثل هذه الاتجاهات والدراسات، وأنها تقدم لصانعي القرار السياسي الفلسطيني مدى خطورة عملية الاستيطان على الدولة الفلسطينية.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- ❖ التعرف على الجذور الأيديولوجية للأحزاب الدينية الصهيونية(الأرثوذكسية) والتعرف على الدين في بناء الأيديولوجية الرسمية للكيان الصهيوني.
- ❖ معرفة مدى استخدام تلك الأحزاب للشعارات الدينية لتكثيف الاستيطان الصهيوني داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.
- ❖ التعرف على المستوطنات التي يسكن بها المستوطنين المتدينين من حيث نشأتها ومراحل تطورها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ خلال الفترة الممتدة (١٩٩١-٢٠٠٩).

- الكشف عن حقيقة الدور الذي قامت به الأحزاب الدينية الصهيونية في تطور الاستيطان داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ خلال الفترة الممتدة بين عامي (١٩٩١– ٢٠٠٩).
- التعرف على مدى تأثير الأحزاب الدينية الصهيونية في دوائر صنع القرار السياسي في إسرائيل وبخاصة تلك التي تتعلق بالاستيطان .
- معرفة دور تلك الأحزاب في التأثير على المواقف السياسية الإسرائيلية تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة .
- معرفة موقف تلك الأحزاب من عملية التسوية وإخلاء المستوطنات.

حدود الدراسة :

لقد تم وضع حدود الدراسة في إطار ثلاثة محددات، هي :

الحد الموضوعي: دراسة الأحزاب الدينية الصهيونية ودورها في عملية الاستيطان ومواقفها الإرهابية والمتطرفة تجاه عملية التسوية السياسية.

الحد المكاني : ينحصر مكان الدراسة في أراضي فلسطين التاريخية كون الظاهرة المرصودة موضوع البحث تقع داخل حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

الحد الزماني: تكمن الحدود الزمنية للدراسة في الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩١حيث شهدت هذه الفترة بعد توقيع اتفاقية أوسلو زيادة للاستيطان وتطوره ونموه بشكل كثيف ونوعي، وتم تحديد عام ٢٠٠٩ وذلك لانتهاء حكومة وبدء بتشكيل حكومة جديدة للكيان الصهيوني.

منهجية الدراسة :

من الصعب القول بأن هناك منهجاً منفرداً يصلح لدراسة ظاهرة سياسية ما، فالظاهرة السياسية جزء من كل، وهي نتاج لتفاعل عوامل وظواهر أخرى؛ لذلك يفترض أن يلجأ الباحث إلى نوع من التكامل المنهجي، أي أن يوظف– كلما أمكن ذلك – كل المناهج الملائمة للاقتراب من الظاهرة التي يدرسها ليتمكن من تحقيق الشمولية والموضوعية . ولقد ركزت الدراسة بشكل أكبر على المناهج التالية:

١ – **المنهج التاريخي:** وذلك للتعرف علي نشأة الأحزاب الدينية الصهيونية والظروف والمحطات التاريخية التي صاحبت تلك النشأة ومراحل تطورها.

٢ – **المنهج الوصفي التحليلي:** كون الدراسة تقدم وصفا وتحليلا للجماعات والأحزاب الدينية الصهيونية وموقف تلك الأحزاب من العملية السياسية من جهة وللاستيطان في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ من جهة أخرى، ودور هذه الأحزاب والجماعات في بناء وتعزيز الاستيطان خلال الفترة الممتدة ما بين عامي (١٩٩١-٢٠٠٩).

٣- **منهج تحليل النظم:** وذلك لتحليل دور الأحزاب الدينية الصهيونية في النظام السياسي الإسرائيلي، ومدى قدرة تلك الأحزاب للتأثير في دوائر صنع القرار السياسي، ومدى مساهمة تلك الأحزاب في تشكيل الائتلافات الحكومية.

٤- **منهج صنع القرار:** كون الدراسة ستبحث في دور الأحزاب الدينية الصهيونية في الائتلافات الحكومية ومن ثم تأثيرها في صنع القرار السياسي الإسرائيلي وخاصة المتعلق في الشأن الفلسطيني.

الدراسات السابقة:

اهتم العديد من الدارسين والباحثين بموضوع الأحزاب والجماعات الدينية الصهيونية في "إسرائيل" من حيث النشأة والتطور والمراحل التي مرت بها هذه الأحزاب، والعديد من الدراسات اهتمت بموضوع الاستيطان، كما رصدت العديد من الأدبيات دور تلك الأحزاب والجماعات في الحياة السياسية الإسرائيلية، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات :

١ – **الدراسة التي أعدها الكاتب عبد الرحمن أبو عرفة بعنوان "الاستيطان التطبيق العملي للصهيونية"، ١٩٨٦،** حيث تناول فيه الكاتب سيطرة الاستيطان على عناصر، الأرض والمياه، ثم ناقش الكاتب إنشاء المستوطنات من خلال المؤسسات الاستيطانية الصهيونية. حيث ركز الكاتب على الاستيطان في الضفة الغربية والقدس وتأثير ذلك علي السكان الفلسطينيون. وتناول الكاتب أهم المشاريع الاستيطانية الإسرائيلية مثل مشروع "ألون"، ومشروع "شارون"، بحيث تهدف هذه المشاريع إلى إقامة كيانات استيطانية إسرائيلية يهودية في الجزء الغربي من الضفة الغربية لتكون حاجزا بين مدن الضفة الغربية والمناطق الإسرائيلية، ثم أفرد الكاتب جزءاً من دراسته لدراسة أعداد المستوطنات والمستوطنين، بحيث يرى الكاتب انه من الصعب تحديد تلك الأعداد بسبب قلة البيانات الحقيقية التي تصدر بهذا الشأن من الجانب الإسرائيلي.

٢ – دراسة **رشاد الشامي بعنوان القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة١٩٨٧م:** تناولت هذه الدراسة تاريخ وجذور نشأة الأحزاب والقوى الدينية في "إسرائيل"، والعقائد التي تؤمن بها، والأيدلوجيات التي تتبناها، والصراعات التي تدور بينها وبين القوى العلمانية في الدولة، وكذلك حروب الحاخامات التي تصل إلى حد التشهير وتكفير كل

منهم للآخر. وقد سلطت الدراسة الضوء على مسعى الصهيونية السياسية الرئيسي في إقامة مجتمع يهودي معاصر، متخلص من كل قيود إرث مجتمع "الطائفة اليهودية" في الشتات اليهودي على امتداد قرون طويلة، مجتمع تحكمه عقلية جديدة تجدد الحياة اليهودية وفق الروح العصرية، ومتحرر من قيود الماضي والإرث التقليدي. ويرى الكاتب رشاد الشامي في هذا أن التحديث والعلمانية كانا بمثابة "وتوبي" بالنسبة للصهيونيين السياسيين، ومن هنا كان ذلك التوتر والصراع المتواصل في مجالات الحياة المختلفة، اعتبارا من فترة "الهسكالاة" "التنوير اليهودي في القرن الثامن عشر"، وفترة "الاستيطان الصهيوني"، وفي فترة الدولة، بين الدينيين والعلمانيين في المجالات المتصلة بالدين. ومعنى وجود هذا الصراع أنه لا "اليوتوبيون" الدينيون نجحوا في إعادة الوحدة القومية بين اليهود عن طريق إعلاء شأن الدين، ولا "اليوتوبيون" العلمانيون نجحوا في القضاء تماما على تدخل الحاخامات ومحاولة فرض الطابع الديني على "الطائفة اليهودية المستحدثة في إسرائيل". هذه الدراسة تناولت القوى الدينية مجتمعة (قوى دينية صهيونية ورافضة للصهيونية).

٣ – **دراسة روجيه غارودي في كتابه "إسرائيل بين اليهودية والصهيونية"** ١٩٩٠ وتكشف الدراسة عن الفارق الأساسي بين اليهودية كديانة وبين الصهيونية كحركة أساسية عملت وتعمل على توضيح بعض المفاهيم الواردة في التوراة وتستغل بعض المفاهيم الأخرى لتضفي على حركتها السياسية نوعا من القدسية الدينية وتستهدف من وراء ذلك كله إلى اجتذاب الجماهير اليهودية من ناحية ومصارعة خصومها السياسيين من ناحية أخرى، ويرى غارودي في ذلك الوجه الاستعماري للحركة الصهيونية في توجهها للسيطرة على فلسطين كما فعلت القوى الاستعمارية من خلال استغلال التبشير الديني للسيطرة على دول العالم. كما يكشف المؤلف عن غياب العلاقة العرقية بين اليهود في العالم وخاصة عن عدم وجود أي علاقة بين يهود إسرائيل القادمين من بلاد الغرب وبين العبرانيين الذين عاصروا مملكة إسرائيل التوراتية، يوضح الكاتب أن الفلسطينيين خاصة وعرب المشرق عامة هم أقرب إلى أولئك الإسرائيليين الساميين، لأنهم عاشوا في فلسطين وفي بلدان ما بين نهري النيل والفرات منذ أقدم الأزمان وظلوا امتدادا لهم حتى العصر الحالي.

٤ – **دراسة عبد العزيز شادي، دور الأحزاب الدينية في النظام السياسي في إسرائيل في الفترة ما بين ١٩٦٩–١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٢**، قسمها الباحث إلى خمسة فصول، وكل فصل قسمه إلى مبحثين، تناول في الفصل الأول التأصيل النظري لمفهوم الأحزاب الدينية وأدوارها في الائتلافات الحزبية، والتي قام خلاله بتحديد وتعريف مفاهيم الدراسة، وقد تطرق في المبحث الأول إلى التعريف بمفهوم الحزب الديني الصغير، وفي المبحث الثاني تناول

محددات وأدوار الأحزاب الدينية الصغيرة، أما الفصل الثاني فخصصه إلى نشأة وتطور الأحزاب الدينية قبل نشأة الكيان الصهيوني، وقد تحدث في المبحث الأول عن التطور التاريخي للصهيونية الدينية من عام ١٨٩٧– ١٩٠٨، أما المبحث الثاني فتحدث عن مرحلة التوسع الاستيطاني من ١٩٠٨– ١٩٤٨ سنة قيام "دولة إسرائيل"، وفي الفصل الثالث تحدث عن التطور التاريخي والمؤسسي للأحزاب الدينية بعد نشأة الدولة ١٩٤٨– ١٩٨٨، فقد تناول في المبحث الأول قدرة الأحزاب الدينية على التكيف والتماسك، وفي المبحث الثاني تحدث عن قدرة الأحزاب الدينية على الاستقلال والتعقيد. وفي الفصل الرابع قام بدراسة دور الأحزاب الدينية في الائتلافات الحزبية، حيث تناول في المبحث الأول دور الأحزاب الدينية في ظل نظام الحزب المسيطر ١٩٦٩– ١٩٨٨، أما المبحث الثاني فتناول دور الأحزاب الدينية في تشكيل الائتلافات ١٩٧٧– ١٩٨٨، وفي الفصل الخامس والأخير فتطرق الباحث إلى دور الأحزاب الدينية في التكامل القومي، والذي تناول في المبحث الأول التناقض الإشكنازي السفا ردي، وفي المبحث الثاني تناول دور الأحزاب الدينية في الصراع الديني العلماني.

٥ – **كما تناولت دراسة عبد الفتاح ماضي التي حملت عنوان الدين والسياسة في "إسرائيل" دراسة في: الأحزاب والجماعات الدينية في "إسرائيل" ودورها في الحياة السياسية ١٩٩٩م،** التعريف بالأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل من جهة، والكشف عن حقيقة الدور الذي تقوم به في التأثير على عملية رسم السياسات العامة، وبالتالي على عملية صنع القرار السياسي من جهة أخرى، وذلك بجانب الوقوف على مدى التوافق بين القوى البرلمانية للأحزاب الدينية، ودورها الفعلي في الحياة السياسية. وقد اقتضى تركيز الدراسة على الأمور التالية: موقع الدين في بناء الصهيونية السياسية، موقف اليهود المتدينين في شرق أوروبا من الفكرة الصهيونية ثم من الدولة عام ١٩٤٨، والملامح الرئيسية لشكل العلاقة بين الدين والدولة في إسرائيل، ونشأة الأحزاب الدينية وبرامجها وقوتها البرلمانية وحجم الدور الذي تلعبه في تشكيل الائتلافات الحكومية ومواقفها من المسائل التي تتصل بالعلاقة بين الدين والدولة، ودور الجماعات الدينية غير الحزبية في الحياة السياسية. إضافة لذلك استعرض الكاتب أهم الأحداث المتصلة ببني إسرائيل القدماء والجماعات اليهودية في العالم و"إسرائيل" من جهة؛ وردَ على الادعاءات والأساطير التي قامت عليها الفكرة الصهيونية من جهة أخرى؛ وقد كان ذلك بهدف الكشف عن زيف الادعاءات والأساطير التي ترد في أبواق الدعاية الصهيونية وأجهزة الإعلام الغربي.

٦ – **دراسة جهاد البطش في كتابه "الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة" ٢٠٠٣**، تبحث هذه الدراسة في موضوع الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة، حيث يرى الباحث أن الحركة الصهيونية بذلت جهودا حثيثة لتطوير وزيادة حجم الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة قبل عام

١٩٤٨، حيث أقيمت نقاط ومراكز استيطانية على أجزاء من أراضي الفضاء التي استولت عليها المنظمات الصهيونية بمساعدة سلطات الانتداب، وقد كانت هذه المستوطنات بمثابة مواقع عسكرية وكيانات إرهابية ضد المواطنين الفلسطينيين أثناء حرب ١٩٤٨. وقد قسم الباحث الدراسة إلى ستة فصول: الفصل الأول يعطي لمحة عن جغرافية قطاع غزة وتاريخ الاستيطان الصهيوني في القطاع في عهد الانتداب البريطاني والإدارة المصرية. أما الفصل الثاني فتحدث الباحث عن أهداف "إسرائيل" في بناء المستوطنات. أما الفصل الثالث فيوضح المعلومات حول نشأة التكتلات الاستيطانية من حيث تطورها التاريخي، والديموغرافي، والوحدات السكانية. أما الفصل الرابع فيبين الباحث موقف الأطراف المختلفة من الأطراف الإسرائيلي والفلسطيني والأمريكي والمواقف المساندة للشعب الفلسطيني من قضية الاستيطان، أما الفصل الخامس فيبين تأثير الاستيطان على القطاع. أما الفصل السادس والأخير فيعطي صورة عن الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة في ظل انتفاضة الأقصى خاصة التخريب والدمار والقتل الذي تعرض له السكان.

٧ – **دراسة الباحث صلاح حسن محمود أبو الرب نابلس جامعة النجاح رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٥،** تبحث هذه الدراسة في موضوع الاستيطان الصهيوني في منطقة الخليل من عام ، ١٩٦٧ ، ٢٠٠٠م ، فقد شكلت منطقة الخليل محور اهتمام الحركة الصهيونية منذ نشأتها. وقد قسم الباحث الدراسة إلى خمسة فصول تحدث في الفصل الأول عن منطقة الخليل من بحث موقعها الجغرافي، ومناخها، وتضاريسها كما تحدث عن أوضاعها الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية حتى عام ٢٠٠٠م وفي الفصل الثاني تحدث الباحث عن الاستيطان في الفكر الصهيوني من خلال تناول بعض الجمعيات الصهيونية والمشاريع الاستيطانية وفي الفصل الثالث تحدث عن الاستيطان اليهودي قبل عام ١٩٦٧م والطرق التي استخدمها الاحتلال الإسرائيلي للسيطرة على الأرض الفلسطينية والقوانين التي تبرر سياسة الاحتلال، وأما في الفصل الرابع فقد تحدث عن المستوطنات التي أقيمت في الخليل من عام ١٩٦٧م حتى عام ٢٠٠٠م ومراحل أقامتها، وفي الفصل الخامس والأخير تحدث الباحث عن مقاومة حركة الاستيطان في منطقة الخليل منذ عام ١٩٦٧م حيث نشطت المقاومة الفلسطينية بالتصدي للاستيطان اليهودي في منطقة الخليل، وخلص الباحث إلى أن المستوطنات في الخليل أثرت على البيئة الفلسطينية وعلى جميع جوانب الحياة للسكان حيث تركت آثار سيئة على الاقتصاد الوطني، و رسمت مستقبلا سياسيا قاتماً للمنطقة.

٨ – **وفي دراسة لمحمد الشرعة ونظام بركات بعنوان القوى الدينية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل ٢٠٠٦م،** استعرضت الدراسة دور القوى الدينية في الحياة السياسية في "إسرائيل"،

كما أظهرت هذه الدراسة دور القوى الدينية قبل قيام الدولة الصهيونية وبعد قيامها من خلال ثلاثة عوامل رئيسة: الأول يتناول تعريف مفهوم القوى الدينية ودورها في بناء الدولة الصهيونية، بحيث كان للقوى الدينية في "إسرائيل" دور فاعل وكبير في تحديد ملامح العلاقة القائمة ما بين الدين والدولة، من خلال تسخير القوى الدينية لطاقاتها وجهودها لمحاولة بناء دولة "إسرائيل" على أسس دينية، والثاني يُناقش إشكالية العلاقة بين الدين والصهيونية والدولة، والثالث يبيّن دور القوى الدينية في الحياة السياسية في "إسرائيل" من خلال مشاركتها وتمثيلها في مختلف المؤسسات الإسرائيلية، مثل الحكومة والبرلمان والمؤسسة العسكرية وغيرها. وأخيراً تظهر الدراسة بأن نفوذ القوى الدينية قد تعاظم في الفترة الأخيرة ولكن هذه العملية مرتبطة بجملة متغيرات محلية ودولية تؤثر فيها.

٩ – **دراسة بلال محمد صالح إبراهيم الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية جامعة النجاح رسالة ماجستير غير منشورة،٢٠١٠،** قدم الباحث دراسة عن الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية بكافة أشكاله وتأثيره على مجمل التنمية الوطنية الفلسطينية بكافة أشكالها بما في ذلك على التنمية السياسية في الضفة الغربية وبالتالي إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف كحق من حقوق الشعب الفلسطيني في ظل التمدد و التغول الاستيطاني في فلسطين التاريخية على مدي سنوات الاحتلال الإسرائيلي بشكل عام وفي الضفة الغربية بعد اتفاقية أوسلو بشكل خاص، حيث اختارها الباحث كحدود زمنية ومكانية للدراسة، ويرى الباحث أن موضوع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية يمس الحياة العامة للفلسطينيين بكافة جوانبها الاقتصادية، والسياسة، والاجتماعية، كما أنه يتعلق بالفكر الصهيوني الذي يقوي المشاريع الاستيطانية في الضفة الغربية وخلص الباحث إلى أنه لابد من إجراء دراسة علمية لظاهرة الاستيطان في الفترة التي حددتها الدراسة، وذلك لتحديد الأهداف الكامنة وراء هذه الهجمة الاستيطانية، وبيان تأثيرها على إمكانية إحداث أي نتيجة على الأرض الفلسطينية في ظل وجود الاستيطان.

١٠ – **دراسة سهيل شمعة ، أيديولوجية القوى الدينية الرافضة للصهيونية ودورها في الحياة السياسية في "إسرائيل" للفترة الممتدة بين أعوام (١٩٨٤-٢٠١٠) وهي رسالة ماجستير غير منشورة صدرت عام** ٢٠١٢، تخصصت هذه الرسالة في دراسة الدور الذي تقوم به القوى الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، في التأثير على عملية رسم السياسات العامة، وعملية صنع القرار السياسي من جهة، ومعرفة مدى التوافق بين القوى البرلمانية للأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية (الحريدية)، وتعمقت في بيان دورها الفعلي في الحياة السياسية خلال الفترةِ الممتدةِ من ١٩٨٤-٢٠١٠. وفي هذا السياق بينت الدراسة علاقة الحركة الصهيونية بالتراث

الديني، فقد حاولت الدراسة توضيح الكيفية التي ربط بها زعماء الفكر الصهيوني بين فكرة الصهيونية والتراث الديني اليهودي. وكذلك التعرف على الجذور الأيديولوجية للقوى الدينية الرافضة للصهيونية. متمثلة في ثلاث تيارات أيديولوجية،(التيار الأرثوذكسي/ اليهودية الأرثوذكسية، الطائفة اليهودية الحسيدية، والأرثوذكسية المتشددة "الحريدية". إلى جانب التعرف على نشأة وتطور الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية "الحريدية"، متمثلة في "أغودات إسرائيل، بوعالي أغودات إسرائيل، ديغل هتوراه، يهدوت هتوراه، وحزب شاس"، وكذلك التعرف على نشأة وأيديولوجية الجماعات الدينية غير الحزبية الرافضة للصهيونية ممثلة في "حركة حباد الحسيدية، والطائفة الحريدية، وحركة ناطوري كارتا، ودورها في الحياة السياسية. وكذلك التعرف على الدور الذي تلعبه القوى الدينية الرافضة للصهيونية "الحريدية" في مؤسسات الدولة، والدور الذي تلعبه في صناعة السياسة الخارجية، وحجم قوتها البرلمانية، وكذلك حجم الدور الذي تلعبه في تشكيل الائتلافات الحكومية.

١١ – **دراسة يحيى سليم حسن أبو عودة، بعنوان "جدلية العلاقة بين الدين والسياسة وأثرها على اتجاه التسوية " رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر ٢٠١٢.** أوضحت الدراسة أن السكان اليهود في "إسرائيل" عبارة عن تجمعاً استيطانيا، تشكل عبر مسار طويل من الهجرة، بدفع وتشجيع من الحركة الصهيونية، والتي وظفت في منطلقاتها، التراث الديني اليهودي، والأساطير التوراتية، حيث ادعت الحركة الصهيونية، أن المسألة اليهودية نشأت مع الهجرة القسرية ومع ظهور الفكر الصهيوني السياسي، ودعوته لحل المسألة اليهودية بإنشاء وطن قومي لليهود، بدأت المسألة اليهودية تأخذ أهميتها، وبد أ الجدل يتصاعد حول طبيعة تلك الدولة وهويتها بين تيارات الحركة الصهيونية، فقد واجهت الحركة الصهيونية خلافات حادة بشأن العلاقة بين اليهودية كقومية، واليهودية كدين، وقد تأكدت هذه الخلافات بعد مقتل رابين، ففي حين رأى فريق أن الوطن القادم هو امتداد لأوروبا والنهضة الديمقراطية في بلدانها، و أن "إسرائيل" ستكون منبر الحضارة في منطقة الشرق الأوسط، رأى فريق آخر أن الوطن القادم يجب أن يكون على شاكلة وعد الرب وطناً يهودياً خالصاً، وامتد هذا الجدل منذ المؤتمر الصهيوني الأول 1897 م، حتى قيام دولة "إسرائيل" 1948 م. ورغم أن التيار الصهيوني العلماني هو الذي حسم مسألة هوية الدولة بسبب تفوق اليهود الإشكناز الذين عايشوا التجربة الأوروبية وتولوا مقاليد السلطة، إلا أن برزت قبل قيام "إسرائيل" الصبغة الدينية، وتجلى ذلك في الخطابات الرسمية وفي بعض القوانين الخاصة بالشؤون اليومية لليهود. وتشير العديد من الدراسات المعاصرة أن مسألة حسم طابع دولة إسرائيل لن يكون سهلاً أو مرتقباً في ظل تواجد مجموعات إثنية مختلفة ومتباعدة تشكل المجتمع الإسرائيلي.

تعقيب على الدراسات السابقة:

إن معظم الدراسات السابقة ركزت على نشأة الأحزاب الدينية وأيديولوجيتها وأنواعها وتطورها التنظيمي، ودورها إما في النظام السياسي أو الحياة السياسية، ومن ناحية أخرى تناولت الدراسات الخاصة بالاستيطان، من حيث مراحله ودوافعه وأنواعه وتطوره وأخطاره في ظل الحكومات المتعاقبة، أما هذه الدراسة فستبرز الدور الذي لعبته الأحزاب الدينية الصهيونية في توظيف الشعارات الدينية لجلب المستوطنين لتعزيز الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وإلقاء الضوء على الممارسات الإرهابية التي قامت بها هذه الأحزاب ضد السكان الفلسطينيين، وموقف تلك الأحزاب من العملية السياسية وإقامة الدولة الفلسطينية والتي كان لها الدور الكبير في تعطيل مسيرة التسوية بدءا بقتل رابين مروراً بالأعمال الإرهابية ضد السكان الفلسطينيين وانتهاءً في التأثير على السياسة الإسرائيلية، والتي كانت معارضة دوما للتقدم في العملية السياسية وذلك في الفترة الممتدة بين عام (١٩٩١-٢٠٠٩).

كما اتسمت أغلب تلك الدراسات بالطابع الوصفي، والمتابعة التاريخية على حساب التحليل العلمي والموضوعي. وسوف نحاول في دراستنا هذه الاستفادة من إسهامات الدراسات السابقة، وان نحاول الإضافة عليها قدر الإمكان لإثراء هذه الدراسة والله ولى التوفيق.

المصطلحات:

الأحزاب الدينية

تعرف الأحزاب الدينية بأنها تلك الأحزاب التي تسعى إلى الوصول إلى السلطة من خلال المشاركة في الانتخابات، وتهدف إلى إقامة دولة دينية يكون حكامها من رجال الدين(الشرعة، بركات، ٢٠٠٦، ص١٩٢).

وتصنف الأحزاب وفقاً لدرجة الالتزام الأيديولوجي إلى نوعين:

أحزاب أيديولوجية: وهي التي تتمسك ببرنامج أيديولوجي معين تسعى إلى تطبيقه، سواء كانت في السلطة أو المعارضة.

الأحزاب البرجماتية: تتمتع تلك النوعية من الأحزاب بمرونة ولا تضع الأولوية الأولى في أهدافها لتطبيق الأيديولوجية بل تهدف إلى المساومة، والوصول إلى السلطة، وإتباع مبدأ التجربة الخطأ(المنوفي، ١٩٨٧، ص١٩٥).

يرى الباحث: إن الأحزاب الدينية في "إسرائيل" تجمع بين النمطين، فهي من جهة أحزاب أيديولوجية، وهي على علاقة مباشرة بالمؤسسة الدينية والمؤسسة الحاكمة في "إسرائيل". ومن جهة

أخرى هي أحزاب برجماتية، فهي أحزاب تستخدم أساليب المراوغة والمساومة والتسويف، من أجل تحقيق مصالحها الحزبية مثل الحصول على مكاسب مادية أو تمثيل لها في الائتلافات الحكومية الاسرائيلية والتي تتعارض في كثير من الأحيان مع أيديولوجيتها.

والأحزاب الدينية الصهيونية شأنها شأن باقي الأحزاب الدينية في "إسرائيل" تتميز بجملة من الخصائص تتلخص بصورة عامة في(الزرو، ١٩٩٠، ص٢٨٣):

- إن هذه الأحزاب تسعى إلى تحويل "إسرائيل" إلى دولة "يهودية" .
- أن هذه الأحزاب لم تطور نفسها كمنظمات سياسية فقط، بل سعت إلى تطوير مؤسساتها الخاصة، ونشر شبكة من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية التابعة لها.
- خضوع هذه الأحزاب إلى مجالس روحية عليا، وظيفتها توجيه هذه الأحزاب، إلا أن سلطة هذه الحاخامية هي سلطة توجيهية، وليست سلطة أمره كما هو عليه الحال بالنسبة للأحزاب الحريدية الأخرى.
- تعتبر الأحزاب الدينية أحزابا ذرائعية (براغماتية) في نظرتها وتعاملها مع القضايا والشؤون المختلفة(الشامي، ١٩٩٧، ص٢٢٢) والتي تمنحه قدرة كبيرة على تأويل النصوص الدينية وتطويعها بما يخدم أهدافه، وربما أهوائه أحياناً، فقد يلجأ الحزب الواحد إلى نفس المفهومين في أوقات مختلفة. ويشير ليبوفيتش إلى الدين المنظم في "إسرائيل" على انه بمثابة "السماسرة التي تعمل عند السلطة الحاكمة"(ماير، ١٩٩٧،ص ٤١١).
- شكلت هذه الأحزاب شراكة مع الأحزاب الحاكمة في "إسرائيل" وذلك يعود إلى سببين، أولهما: أن هذه الأحزاب تبرز الطابع اليهودي للكيان الصهيوني، وهو ما تحتاجه لجلب أكبر قدر من يهود العالم إلى "إسرائيل" وثانيهما: أن هذه الأحزاب ومهما عظمت مطالبها تظل (الأرخص ثمنا) في لعبة تشكيل الائتلافات الحكومية (الزرو ،١٩٩٠،ص ٢٨٣-٢٨٨).

الاستيطان:

الاستيطان هو نقل جماعات إلى موقع جغرافي محدد بكامل عاداتهم وتقاليدهم وأسرهم. بحيث تكون هذه الرقعة الجغرافية هي موطنهم الجديد، ولكن يتم ذلك دون رضا أصحاب الأرض الأصليين طمعا في استغلال مواردها من أجل تأمين المعابر المائية والتوسع في احتلال الأرض ولأسباب أخرى، كما أن مفهوم الاستيطان يقوم أساساً على تفريغ الأرض من سكانها الأصليين، وإحلال السكان الذين ينتمون لدولة الاحتلال مكانهم عبر الوسائل التعسفية والقهرية، وما يرافق ذلك من مصادرة للأرض العامة والخاصة دون مراعاة لأي اعتبارات إنسانية أو سياسية أو

غيرها(الاستيطان واقع مؤلم، موقع شبكة عدن نيوز) والاستعمار يختلف عن الاستيطان في انه أسلوب تسيطر بموجبه إحدى الدول الكبرى على دولة أخرى بوسائل عسكرية، وتسيطر على كافة شؤونها وتحصل على جميع مزاياها الاقتصادية وتديرها بشكل مجحف بحقوق مواطنيها(الدجاني، ٢٠٠١، ص٥٨) أما بالنسبة للحالة الفلسطينية فإن الاحتلال الصهيوني هو احتلال استيطاني إغتصابي إحلالي، قام بالأساس على اغتصاب الأرض الفلسطينية بالقوة، بعد طرد سكانها الأصليين، ومارس من أجل ذلك أقصى درجات العنف والإرهاب تجاه سكان الأرض الأصليين.

الأصولية:

تعرف الأصولية اليهودية في "إسرائيل"على المعتقد بان الأرثوذكسية اليهودية القائمة على التلمود البابلي لا تزال صالحة، إذ يعتقد الأصوليون اليهود بان التوراة نفسها ليست حجة إن لم تفسر بالأدب التلمودي، والأصولية اليهودية في غير إسرائيل" من الدول التي يشكل اليهود فيها أقلية صغيرة فهي مقصورة أساساً على جمع المال والحصول على دعم سياسي لأنصار الأصولية في "إسرائيل"، إن بعض أنواع الأصولية اليهودية أكثر خطراً من الأخرى بشكل جلي، فالأصولية اليهودية ليست قادرة فقط على التأثير في السياسات الإسرائيلية التقليدية، ولكن تستطيع التأثير بشكل كبير أيضاً على السياسات النووية الإسرائيلية، فنفس نتائج الأصولية التي يخشاها أشخاص كثيرون بالنسبة لبلدان أخرى موجودة في "إسرائيل"، ويمكن أيضا فهم أهمية الأصولية في "إسرائيل" فقط في سياق الكيان اليهودي الإسرائيلي، وكجزء من مساهمة الدين اليهودي في الانقسامات المجتمعية الداخلية، سياسياً واجتماعياً ومدى تأثير الأصولية اليهودية بدرجات متفاوتة، سامحة لهم بالحصول على قوة سياسية في "إسرائيل" أكبر كثيراً مما قد تؤهلهم له نسبتهم السكانية(شاحاك، ميزفينسكي، ٢٠٠٣، ص٢١).

الأيديولوجيا:

علم الأفكار. أدخل المصطلح ديستون دي تراس(أوائل القرن التاسع) للدلالة على علم الأفكار، الذي يدرس أصلها وقوانين تطورها ودرجة صحتها ومجال تطبيقها، والذي من شأنه أن يرسي أساساً متيناً للسياسة والأخلاق.. الخ، ومن ثم صار المصطلح لا يخلو من التهكم والزراية، وراح لفظ الأيدلوجيين يدل على الأشخاص الذين يروجوا لأفكار مجردة معزولة عن القضايا الاجتماعية والسياسية الواقعية، وبمعنى قريب من ذلك استخدم المصطلح ماركس وانغلس، فقصد فيه الوعي الزائف المشروط أساسه بمصالح طبقية معينة، وتوسع به لينين فذهب إلى أن الأيدولوجيا قد تكون علمية بحيث تصبح ترمز إلى نسق الآراء والأفكار السياسية والدينية والفلسفية التي تعكس وتقيم مواقف الناس من الواقع ومن بعضهم بعضا وترسم أهداف النشاط الاجتماعي بما يساهم في ترسيخ العلاقات الاجتماعية القائمة أو تغيرها، وفي الأدبيات الغربية كثيرا ما تدل الايدولوجيا على

الموقف المذهبي المتحيز الذي ينطلق من الاعتبارات السياسية أو الطبقية أو الطائفية أو الإثنية وذلك في مقابل الرؤية العلمية الموضوعية(يفريمونا، سالم، ١٩٩٢، ص ٢٠٧). كما أنها النظرة الشاملة للفرد عن طبيعة هذا العالم وكيف يعمل ومثال على الايدولوجيا هي السياسة التي تنتهجها حكومة أو حزب يسعي لتحقيق أهدافه(الدجاني، ٢٠٠١، ص٥٨).

التسوية السياسية:

التسوية بمفهومها العام هي اتفاقية مبدئية للأطراف المتنازعين تحدد الشروط التي سيحل النزاع على أساسها وقاعدة تحكم في حال التحكيم(الدجاني، ٢٠٠١، ص٥٩). وليس شرطاً أن تكون التسوية السلمية "عادلة" أو حلاً "وسطاً"، إذ أنها تعكس في كثير من الأحيان موازين القوى، وحالات الانتصار والهزيمة، والضغوط الداخلية والخارجية. كما أن التسوية ليست بالضرورة حلاً دائماً، إذ قد تلجأ إليها القوى المتصارعة لأخذ فسحة من الوقت بانتظار تغير الظروف إلى الأفضل، من أجل فرض تسويات جديدة تعكس تَغيُّر موازين القوى.

ولكن هذا المصطلح قد يكون مُضللاً عندما يتعلق بالشأن الفلسطيني، إذ أن معظم مشاريع التسوية السلمية تكون عادة بين دول مختلفة متحاربة، أو بين أطراف داخلية متنازعة من أبناء الوطن الواحد. أما المعاهدات التي تنتزعها قوى منتصرة نتيجة إحتلالها لأرض شعب آخر وتشريد أهله واستغلال خيراته، فهي معاهدات بين غاصب محتل وبين شعب مقهور، وهي تعكس حالة استسلام من الطرف الضعيف إلى الطرف الأقوى. وهي بالتالي ليست صراعاً حدودياً أو إسقاطاً لنظام حكم ...، وإنما هي حالة استعمارية تكون أي تسوية فيها مهما كانت .. تسوية ظالمة لأهل الأرض المحتلة، لأنها بالضرورة ستنتقص ولو جزءاً من أرضهم، أو حريتهم في تقرير مصيرهم، أو سيادتهم التامة على دولتهم. ولذلك، فإن من عادة الحركات الوطنية في البلدان المستَعْمَرة الكفاح من أجل حريتها واستقلالها، وإذا ما حدثت مفاوضات واتفاقات فإنها لا تعطي للقوى الغاصبة حقاً في الأرض نفسها، وإنما قد توافق مرحلياً – بانتظار تحسن الظروف – على بعض الأمور التي قد تنتقص من حريتها وسيادتها كوجود قواعد عسكرية أو شروط اقتصادية مجحفة أو تحكُّم المستعمر بالشئون الخارجية (مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، موقع المركز الفلسطيني للإعلام).

ومسيرة التسوية هي المصطلح البديل لتعبير (مسيرة السلام) باعتبار ما جرى حتى اليوم من مفاوضات هو خوض في قضايا تسوية وليس عملية سلام.

الحريديم "اليهود المتدينين":

يعني(المتزمتون دينيا) وهو تسمية للجمهور اليهودي الذي يقيم طقوسه الدينية ويعيش حياته اليومية وفق التفاصيل الدقيقة لليهودية ويحاول هؤلاء بين الفنية والأخرى فرض شرائع التوراة على المشهد الحياتي في "إسرائيل" وينقسم "الحريديم" من الناحيتين الدينية والسياسية إلى مجموعتين :

أقلية صغيرة وتحمل اسم "الطائفة الحريدية"، وأغلبية ساحقة محسوبة على حزب "أغودات إسرائيل" ومؤيديهم (منصور، ٢٠٠٩ ، ص ١٩٧-١٩٦).

و"الحريديم" أصبحت من الكلمات المألوفة في الخطاب اليومي في "إسرائيل" وهي عادة تعني ببساطة "يهودي أرثوذكسي" أو "يهودي متزمت دينياً" وكثيرا ما تستخدم الكلمة في الصحافة الإسرائيلية والغربية بهذا المعنى. ومع هذا تشير الكلمة إلى اليهود الذين يرتدون أزياء يهود شرق أوروبا(المعطف الطويل الأسود والقبعة السوداء ويضيفون له الطاليت) ويرسلون ذقونهم إلى صدورهم وتتدلى على أذانهم خصلات من الشعر المقصوص، وكثيرا ما يتحدثون اللغة اليديشية، وتتميز عائلات الحريديم بزيادة عددهم لأنهم لا يمارسون تحديد النسل، ولذا فأعدادهم تتزايد بالنسبة للعلمانيين الذين يحجمون عن الزواج والإنجاب(السويدان، ٢٠٠٩، ص٧).

الصهيونية:

الصهيونية على صعيد الفكر– فكرة غربية استعمارية عنصرية، دعت إلى اصطناع قومية لليهود وإقامة دولة لهم في فلسطين العربية يتجمعون فيها على أساس استعماري استيطاني، بالتعاون مع قوى الاستعمار الغربي(زيارة، ١٩٨٨، ص٨١١).والصهيونية اسم لحركة وأيديولوجية تقدم نفسها على أنها تعبر عن رغبات اليهود وفي مقدمتها استيطان ارض فلسطين. والحركة في أسسها العملية حركة استعمارية نشأت من الحركات الاستعمارية التي انتشرت في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وأول من استخدم هذا المصطلح اليهودي نتان بيرنبوم مقتبسا المصطلح من كلمة "صهيون" للإشارة إلى الحركة التي تؤيد استيطان اليهود في فلسطين؛ مع العلم أن بيرنبويم نفسه قد انخرط في حزب "أغودات إسرائيل" المتدين وأصبح من معارضي الصهيونية...، والمتتبع لنشاطات الحركة الصهيونية على وجه الإجمال يجد أنها نجحت في تحقيق مشروع بازل الاستعماري، وأقامت مؤسسات بهدف جمع الأموال والتبرعات من الأثرياء اليهود بهدف الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات اليهودية عليها(منصور، ٢٠٠٩، ص٢٩٢)

الصهيونية الدينية:

وهذا التيار الصهيوني يتقبل معظم مقولات الصهيونية الأساسية الشاملة بعد إدخال ديباجة إثنية دينية عليها، والصهيونية الدينية مصطلح يشير إلى التيار الصهيوني الذي يرى ضرورة أن يكون المشروع الصهيوني مشروع إحياء اليهودية، وفي الوقت الحاضر هي العمود الفقري لليمين الصهيوني، وهم من مارس الاستيطان بشكل كبير في الضفة الغربية ودعاة صهيونية الأراضي(المسيري، ١٩٩٩،ص ٢٨٥).

اليمين الإسرائيلي:

يندرج الليكود تحت تصنيف معسكر اليمين في "إسرائيل" وهو يحتل موقعا في الخريطة الحزبية يمتد بين الوسط وأقصى اليمين، وأحزاب أقصى اليمين الأربعة هتحيا وتسومت وموليدت ويعود(خليفة، ١٩٩٦، ص١٤١) وفي الوقت الحالي يمكن تصنيف اليمين الإسرائيلي إلى ثلاث أحزاب: حزب "الليكود" الحاكم، وحزب "إسرائيل بيتنا" الواقع في الخريطة الحزبية إلى يمينه، وحزب "الاتحاد الوطني" الواقع في أقصى اليمين. تأسس تكتل "الليكود" سنة ١٩٧٣(جرايسي، ٢٠١٣، ص١٠٠).من حزبي حيروت والأحرار، اللذين كانا متكتلين في كتلة غاحل "غوش حيروت – ليبراليم/كتلة حيروت"، ومن حزبين صغيرين هما المركز الحر والقائمة الرسمية.

والحزب الثاني هو "إسرائيل بيتنا" هو حزب صهيوني، يميني، عنصري، يمثل أساساً "اليهود الروس"، ويقع في الخريطة الحزبية إلى يمين الليكود، أسسه سنة ١٩٩٩ أفيغدور ليبرمان، ويضم بين صفوفه عدداً من أبرز الزعماء المعروفين بتعصبهم وعدوانيتهم، ويتميز الحزب بالعنصرية والفاشية. والحزب الثالث هو "الإتحاد الوطني" هو حزب يميني، عنصري، شديد التطرف يقع في الخريطة الحزبية في أقصى اليمين. ويضم بين صفوفه نسبة عالية من المستوطنين الذين يعتبرونه الأكثر تمثيلا لهم، ولا يتورع أعضاءه وأنصاره عن استفزاز الفلسطينيين والاعتداء عليهم في أي مناسبة تسنح لهم(خليفة، ٢٠١١، ٢١١).

اليهود:

كلمة "يهودي" كانت تشير إلى الشخص الذي يعتنق اليهودية، وقد ظهرت بعد الكلمتين الأخريين "عبراني" و "إسرائيلي" أو عضو "جماعة إسرائيل". و يعتقد أن "يهودي" كلمة عبرية مشتقة من يهودا، وهو اسم احد أبناء يعقوب والذي سميت به إحدى قبائل العبرانيين الإثنتي عشر. والاسم مشتق من الاسم السامي القديم "ودي". ومع أن الشرع اليهودي قد عرف اليهودي بأنه من ولد لام يهودية أو تهود، فان الشرع الإسلامي لم يقبل في جميع مراحله التاريخية بهذا التعريف العرقي، فكان يعرف اليهودي تعريفا دينيا وحسب، أي انه عرفه بأنه من يعتنق اليهودية سواء كان من الحاخامين أو القرائيين أو السامريين (المسيري،٢٠٠٣، ص١٦١).

اليهودية الأرثوذكسية:

هي التي ورثت اليهودية الحاخامية أو التلمودية، وهي امتداد للصيغة اليهودية التي سادت بين الجماعات اليهودية في القرون الوسطى حتى أواخر القرن التاسع عشر، وهي الصيغة الرسمية المعتمدة في الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة، وأتباعها يؤمنون بالتوراة(صالح، ٢٠٠٣، ص ١٥٨).

وقد ظلت "يهودية التلمود" أو ما يسمى "اليهودية التلمودية" مسيطرة على حياة الجماعات اليهودية منذ دمار ما سمي "الهيكل الثاني" ٧٠م، وحتى ظهور فكر "الإصلاح والتحرر" الذي بدأ يسيطر على أوروبا منذ بداية القرن السابع عشر. وبعد مطلع القرن التاسع عشر أصبحت "اليهودية التلمودية" تعرف باسم "اليهودية الأرثوذكسية"(الزرو، ١٩٩٠، ص٨٦). وقد شاع استخدام هذا المصطلح بعد ظهور الحركة الإصلاحية في غرب أوروبا، وكان استخدام هذا الإسم تعبيراً عن المعارضة من جانب اليهود الأرثوذكس للتغيرات التي أدخلها الإصلاحيون على العقيدة اليهودية(احمد، ١٩٩٨، ص٢٣٩).

الفصل الثاني

الجذور الأيدلوجية للأحزاب الدينية في "إسرائيل"

- **المبحث الأول**

الجذور التاريخية لمحاولات الاستيطان بحثاً عن وطن – مدخل تاريخي

- **المبحث الثاني:**

أيدلوجية الاستيطان في فكر الجماعات الدينية الصهيونية.

- **المبحث الثالث:**

القوى الدينية اليهودية المعارضة للصهيونية.

المبحث الأول

الجذور التاريخية لمحاولات الاستيطان الصهيوني – مدخل تاريخي

كان الاستعمار الاستيطاني، ولا يزال، منطلقا مركزياً في العمل الصهيوني، خصوصا في شقه اليهودي الذاتي، إذ تم اعتماده سبيلا لتجسيد المشروع الصهيوني في فلسطين. فالصهيونية حولت اليهودية من رابطة دينية روحية شأنها شأن سائر الأديان، إلى رابطة قومية عنصرية، وادعت بأن "المسألة اليهودية" مسألة قومية، وبالتالي طرحت لها حلاً قوميا يقوم على أساس بناء دولة قومية(الجعفري، ١٩٨١، ص xv).

ولقد كانت فكرة "إسرائيل الكبرى" هي الفكرة التي صاغت وشكلت مواقف الجماعات اليهودية المتطرفة من أرض فلسطين. وكانت حجر الأساس الذي بنيت عليه خطط الاستيطان سواء في أرض فلسطين التاريخية أو داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧(مصطفى، ٢٠١٠، ص ١٣١).

واستندت هذه الاتجاهات الفكرية لقيادات هذه الجماعات على فكر يدعو إلى العودة للمصادر الدينية (العهد القديم، والتلمود) واتخذتها سنداً أساسياً ليدعم وجهات نظرهم فيما يخص"إسرائيل الكبرى" بحدودها الواردة في الوعد التوراتي بالأرض لإبراهيم. وقد اتخذت الجماعات اليهودية الدينية المتطرفة من هذا الوعد سنداً يدعم ما تقوم به من أعمال استيطان وعنف وإرهاب(مصطفى، ٢٠١٠، ص١٣١).

وهكذا أدرك رواد الحركة الصهيونية، التي هي حركة استعمارية بأهدافها ووسائلها، أهمية توظيف عنصر الدين، في تحقيق أهداف حركتهم. ولهذا، فقد كان الدين أحد أساليب الصهيونية في مد جسور التفاهم مع يهود شرق أوروبا، ولا سيما المتدينين منهم، بهدف استمالتهم لمساندة أهداف الحركة الصهيونية وتشجيعهم على الهجرة إلى فلسطين(ماضي، ١٩٩٩، ص٣).

لقد اتخذت الحركة الصهيونية من الدين ركيزة رئيسية لما أسمته "تجانس اليهود القومي"، وراحت تستغل قيمه ورموزه، بعد إفراغها من محتواها الديني، في خدمة مصالحها وأطماعها، ولهذا نشأت الدولة الصهيونية زاعمة بأن الدين اليهودي يوفر لها الشرعية(ماضي، ١٩٩٩، ص ذ).

وشكلت التوراة القاعدة الأولى، التي اعتمدت عليها اليهودية والصهيونية في خطابها الديني والسياسي(عليان،٢٠٠٠، ص٤٩)، واعتمدت عليها في بناء دعوتها السياسية، وكان هؤلاء يدعون ملكية فلسطين، والأرض العربية من الفرات إلى النيل عملا بنصوص "التوراة"، التي يتداولونها اليوم، وبالتالي ونظرا لأن "التوراة" هذه تعتبر الحجة الوحيدة التي احتج بها الصوت اليهودي الصهيوني يوم طالب بالاعتراف بـــ"دولة إسرائيل" فقد تعرض هذا الكتاب لتفنيد هذه "الحجة"

وخلصت جميع الدراسات بان هذه الحجج الصهيونية ليس لها أي واقع(السقاف، ١٩٩٨، ص٧) وذلك يرجع لأسباب كثيره منها على سبيل المثال.

- إن إبراهيم (عليه السلام) من أصل أموري من العرب الذين أسسوا الدولة البابلية الأولى وليس من الآراميين لان هؤلاء نزلوا العراق بعد عهد إبراهيم بثلاثة قرون. وسواء كان أمورياً أم آرامياً فان قوم إبراهيم خرجوا من شبه الجزيرة العربية فهم عرب من العرب العاربة(السحار،٢٠٠٨،ص٢٨). وقد حسم القرآن هوية سيدنا ابراهيم، حيث يقول الله عز وجل في كتابه العزيز(ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين) آل عمران، الآية ٦٧.
- إن إبراهيم ولد في القرن التاسع عشر قبل الميلاد، وان التوراة الحالية كتبت بعد الميلاد بمئات السنيين، وحتى التوراة التي نزلت على سيدنا موسى كانت في القرن الثاني عشر قبل الميلاد أي بعد وجود إبراهيم بقرون(اخميس، ٢٠٠٣، ص٢٧).
- إذا كان الادعاء اليهودي بأن إبراهيم أقام عهدا مع الله بواسطة الختان يعده بالأرض له ولنسله، فإسماعيل هو الذي جرى ختنه لان اسحق لم يكن مولوداً اصلاً، بل ولد بعد ثلاثة عشر عاماً، لذا فان جميع نسل إسماعيل وهم العرب المسلمين هم أصحاب الحق في هذا الوعد(الدجاني، ٢٠٠١، ص١٠٩).
- قام اليهود في التوراة التي قاموا بتحريفها بمحاولة طمس حقيقة ذهاب إبراهيم- عليه السلام إلى الجزيرة العربية مرات عدة ، فها هو البيت الذي بناه إبراهيم وابنه إسماعيل –عليه السلام- قائم في قلب الجزيرة العربية، تؤمه ملايين البشر من المسلمين كل عام لأداء فريضة الحج، وها هو مقام إبراهيم قرب الكعبة المشرفة تؤدى فيه الصلوات كل يوم وكل حين(عنقاوي، ١٩٩٧، ص٢٧٤).

وقد حاول اليهود إيجاد أي موطن قدم أو دليل كان يشير إلى وجودهم في الأرض الفلسطينية المباركة، أو للإيحاء بأنهم كانوا موجودين في هذه الأرض لكن جهودهم جاءت عبثاً، فخير دليل على ذلك ما نشره عالم الآثار الإسرائيلي "زئيف هرتسوج" في وثيقة بصحيفة هأرتس العبرية بتاريخ ١٩٩٩/١٠/٢٩م، وهو مدرس في قسم أثار وحضارة الشرق القديم في جامعة "تل أبيب"، وقد شارك في جميع الحفريات، تعترف هذه الوثيقة بعدم صحة الرواية التوراتية المزورة حول نشأة وتكوين بني إسرائيل في العصور القديمة(مالمات، تدمور،٢٠٠١- ص٤).

وخير دليل على ذلك الحفريات المحمومة، والهوس الاركيولوجي الذي مورس في دويلة الكيان الصهيوني، والتي باءت جميعا بالفشل لم يسفر عن شيء يذكر، أو عن أمر يمكن أن يشير

إلى الجماعة الإسرائيلية، أو أي مرحلة بعينها من مراحل التاريخ، وذلك كله لإيجاد موطن قدم لهذه الجماعة في تاريخ الإنسانية(القمني، ١٩٩٨، ص٩٢).

ولا حضارة مصر ووثائقها، وكثرة ما اكتشف منها من دقائق الأمور وتفاصيل صغيرة الشأن، فانك لا تجد بين كل تلك التلال الأثرية والشواهد المدونة أية وثائق تشير إليهم، أما بلاد الرافدين فإنها لا تعرف شيئا البتة عن التاريخ القديم لتلك الجماعة(القمني، ١٩٩٨، ٣ص٩١). ويقول السيد "رفعت على" مترجم كتاب الانجليزيان (توت عنخ امون– مؤامرة الخروج) أن وثائق البردى التي أُخفت أو سُرقت تكشف أصول الجنس الإسرائيلي وتأسيس عبادة الههم "يهوه" في أنه مُستحدث، والإسرائيليون هم الذين إخترعوه(اخميس،٢٠٠٣، ص٤٧٦).

ومن خلال هذه النقاط الموجزة نلاحظ أن التاريخ اليهودي ما هو إلا مجموعة من الأساطير المشوهة التي نشأت من أحلام ومخيلات اليهود النابعة من أطماعهم في ارض فلسطين، ولا حقيقة لها على ارض الواقع، وقامت على الإدعاءات الباطلة التي روجتها الصهيونية وساندتها القوى الاستعمارية لخلق كيان إستعماري في أرض فلسطين العربية حيث كانت الصهيونية هي القوة المنتدبة لتحقيق المصالح الغربية، ولقد استخدمت الصهيونية لتنفيذ أجندتها ومخططاتها الاستعمارية شتى الطرق، وقامت بكافة أعمال العنف والإرهاب التي مارسته ضد الشعب الفلسطيني الذي كان ضحية قوى الاستكبار والشر في العالم.

أولا: مشاريع توطين اليهود:

كانت بداية هذه المشاريع هو مشروع توطين اليهود في "سورينام" تحت الاحتلال الهولندي عام ١٦٢٥م وافق عليه المجلس الهولندي، وتم توطين اليهود في منطقة "كوراساو" في جيب شبه مستقل، إلا أن السكان الأصليين والسود ثاروا وقضوا عليه، ومشروع مستعمرة كايين ١٦٥٩ منحت شركة الهند الغربية (الفرنسية) تصريحاً "لديفيد ناسي" لتأسيس مستعمرة في "كايين" بين البحر الأسود والمتوسط وأيدته الجمعيات البروتستانتية(الحسني، ٢٠١٠، ص١٨٢).

ولم يطرح زعماء اليهود من البداية، الحل الصهيوني حلاً وحيداً للمسألة اليهودية، بل برزت حلول عديدة ومختلفة، نادى بها زعماء اليهود، وغيرهم من المهتمين بهذه المسألة قبل أن يجد بعض زعماء اليهود ضالتهم في الأراضي المقدسة فلسطين(عليان، ٢٠٠٠، ص٣١٧). فهناك مشاريع كثيرة لإقامة دولة يهودية عبر التاريخ، خاصة في القرن التاسع عشر، حيث طرحت سلسة من المشاريع من قبل سياسيين ومفكرين وتجار وأصحاب مصالح يهود وغيرهم من الأوربيين، والأمريكيين المتعاطفين مع الأماني اليهودية والصهيونية أيضاً، والمتتبع لهذه المشاريع يلحظ أن

أساسها مبني على قواعد استعمارية وفق كل المقاييس التي رسمها رواد الفكر الاستعماري في القرن التاسع عشر(منصور،٢٠٠٤، ص ٧٣).

وكان من ضمن مشاريع التوطين مشروع "أرارات" عام١٨١٣، في جزيرة غراند ايلاند، وصاحب هذا المشروع هو" مردخاي عمانوئيل" ومشروع مدين الذي طرحه" بول فريدمان"١٨٤٠م على الشاطئ الغربي- الشمالي لشبه الجزيرة العربية، ومشروع الأرجنتين ١٨٩١م أظهره الثري اليهودي "البارون دي هيرش" لتوطين اليهود في الأرجنتين، ومشروع سهل البقاع في لبنان عام١٨٩١م الذي أطلقه الثري اليهودي"ماكس بودنهايمر"، ومشروع حوران – سورية-عام ١٨٩٣م ومشروع منطقة شرق الأردن والذي طرحهما "هنري دي أفيجدور" والدولة العثمانية رفضت فكرته(منصور،٢٠٠، ص٧٧).

لقد بدأت الحركة الصهيونية في ٢٧آب سنة ١٨٩٧، بعقد أول مؤتمر صهيوني بزعامة "تيودور هرتسل"[1] في بال بسويسرا. والذي أقر منهاجا يطرح على الصهيونيين مهمة إقامة وطن لليهود في فلسطين، وتشجيع الاستيطان من قبل العمال الزراعيين والصناعيين اليهود(فتوني،١٩٩٩، ص٢٢). وقد قال "ناحوم جولدمان" رئيس المؤتمر اليهودي العالمي الذي عقد في عام ١٩٤٧: "لقد كان ممكناً لليهود أن يحصلوا على أوغندا أو مدغشقر أو غيرهما من الأقطار لينشئوا فيها وطنا لليهود، ولكن اليهود يريدون فلسطين....، لأن أرض فلسطين ومياه البحر الميت تحتويان على ثروات عظيمة، ولأن فلسطين هي أيضاً ملتقى الطرق بين أوروبا وآسيا وأفريقيا، ولأنها المركز الحقيقي للقوة السياسية العالمية، والمركز العسكري الإستراتيجي للسيطرة على العالم"(جرار،١٩٩، ص١٤-١٥).

نلاحظ من العرض السابق أن اليهود كانوا يبحثون عن أي موقع في أي بقعة من الأرض، وذلك لإقامة كيان لهم يقوم بتجميع اليهود في هذه البقعة لإقامة وطن لهم، إلا أن معظم جهودهم باءت بالفشل، فبدأت أعينهم تتجه إلى فلسطين نظراً لموقعها الجغرافي المتميز من الناحية الإستراتيجية والسياسية، والخيرات التي تتمتع بها هذه الأرض.

---

[1] تيودور هرتزل ١٩٦٠-١٩٠٤: زعيم الحركة الصهيونية، ومؤسس الصهيونية السياسية، ولد في المجر وهو صاحب كتاب "دولة اليهود"، وهرتزل هو الذي وجه الدعوة إلى عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل عام ١٨٩٧، وهو المؤتمر الذي انبثقت عنه الصهيونية العالمية(المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات، ١٩٧٥).

٢ماكس نوردو ١٨٤٩-١٩٢٢: مفكر الماني وزعيم صهيوني سياسي، ولد في المجر وتلقى دروسا في اللغة العبرية، عمل في الصحافة في المجر، وفي العام ١٨٧٥ درس الطب في جامعة بودابست وباريس عام ١٨٧٥ وقد ظر كتابه اكاذيب حضارتنا القديمة، تعرف على هرتزل وفاتحه في فكرة الدولة الصهيونية فوافق عليها، وقد القى الخطاب الافتتاحي عن وضع اليهود في العالم خلال المؤتمر الصهيوني الأول، ولعب دورا بارزا في صياغة برنامج بازل.

و في العقد الأخير من القرن التاسع عشر بعث "ماركس نوردو"[1] أحد كبار الحركة الصهيونية المقربين إلى هرتزل اثنين ليرفعا تقريراً إلى المؤتمر الصهيوني عن الإمكانية العملية للهجرة إلى فلسطين، وبعد أن رجعا، كتبا تقريرا جاء فيه: "إن فلسطين عروس جميلة، وهي مستوفية لجميع الشروط، ولكنها متزوجة فعلا"، في إشارة إلى شعب فلسطين(صالح، ٢٠٠٣، ص٧٥).

وقد ذكر هرتزل في رسالة أرسلها إلى المتاجر الاستعماري "سيسيل رودس" صاحب شركة روديسيا " والتي سماها باسمه في جنوب إفريقيا "أرجوك أن ترسل إلي نصاً يقول إنك قد فحصت برنامجي وأنك توافق عليه. وقد تتساءل لماذا أكتب إليك يا سيد رودس ذلك. إن برنامجي برنامج استعماري" عقيدة سياسية وقومية واستعمارية، هي تلك الخصائص الثلاث التي تشرح السياسة الاستعمارية الصهيونية (جارودي،١٩٩٦، ص١٩-٢٠). وفي هذا قال "ساكولوف"[2]: " إن الصهيونية لم تنشأ كحركة سياسية، بل كمؤسسة رأسمالية صرفة، وإن المساهمين فيها هم المحتكرون الكبار الذين يتقاسمون فيما بينهم الكثير من البلدان، وكان الزعماء الصهاينة هم التجار الكبار فيها"(الدجاني، ٢٠٠١، ص١٩١).

وكان هرتزل، في هذه الأثناء، يؤمن بضرورة ذوبان اليهود في المجتمعات التي يعيشون بها، إلا أنه تراجع عن هذا الرأي وأصبح يعتقد بضرورة تكوين وطن قومي يعيش فيه اليهود وحدهم. ولكنه لم يطالب بتكوين وطن قومي لليهود في فلسطين تحديداً، حيث كان يبحث عن أرض بكر لا يسكنها أحد(عثمان، ١٩٩٤، ص١٥٣).

وبعد فشل مشروع سيناء و قبرص عرض "تشمبرلن" على هرتزل فكرة استعمار أوغندة، ووجد الاقتراح عند هرتزل صداً بالغاً، إذ كان على هرتز أن يواجه المؤتمر الصهيوني بمكاسب مادية (الكيالي، ١٩٨١، ص٣٩).

وفي العام ١٩٠٣ عرضت الحكومة البريطانية على المنظمة الصهيونية قيام مستعمرة يهودية ذات حكم ذاتي لليهود في أفريقيا الشرقية، وذلك بعد أن أصدرت الحكومة البريطانية لائحة تمنع دخول اليهود إلى بريطانيا. وكان هرتزل قد أشار بشهادته إلى أن دخول اليهود إلى بريطانيا سيؤدي إلى تدهور أحوالهم وتفاقم مشكلتهم، وأن الحل الصحيح هو إرسال المهاجرين اليهود إلى مكان آخر (الدجاني،٢٠٠١، ص١٩١).

---

[1] ماكس بودنهامر: محامي وزعيم صهيوني، انضم لجماعة احباء صهيون، ثم زار فلسطين مع هرتزل، وساهم في نشاطات صهيونية اخرى، وقد كان تنقيحي النزعة وان لم يستقل من التنقيحيين حينما انسحبوا من المنظمة الصهيونية العمالية(المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات، ١٩٧٥، ص١١٠).

[2] ساكلوف: صحفي وكاتب يهودي، واحد قادة الحركة الصهيونية، ولد في بولندا وتلقى تعليما يهوديا تقليديا، ارتبط اسمه بكتابه الشهير تاريخ الصهيونية الذي يحلل فيه الجذور الغربية للفكرة الصهيونية (المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات، ١٩٧٥).

وقد كان من ضمن المشاريع أيضاً، مشروع القطاع الساحلي السوري الذي طرح في العام ١٩٠٥م إلا أن السلطان عبد الحميد رفض هذا المشروع خوفاً من ازدياد نفوذ اليهود وتدخل الدول الأوربية في شؤون وقضايا الدولة العثمانية، ومشروع رودس الذي طرحه "ترييتش" صهيوني ألماني هاجر إلى الولايات المتحدة، يهدف إلى توطين اليهود في جزيرة رودس خاصة وأن اليهود كانوا يشكلون سدس السكان في هذه الجزيرة، ومشروع العريش عام ١٩٠٢م الذي طرحه ترييتش نفسه(منصور،٢٠٠، ص ٧٧).

وفي المؤتمر السادس الذي عقد في بازل في (٢٣-٢٨ آب ١٩٠٣) يعتبر هذا المؤتمر من أصعب المؤتمرات الصهيونية الأولى، إذ عرض فيه مشروع أوغندا على يد الحكومة البريطانية، وتمسك به هرتزل حيث وافق على المشروع ٢٩٥ مندوبا، بينما عارضه ١٧٨ مندوبا، ومنعا لوقوع انشقاق، وافق هرتزل على إرسال بعثة تقصي حقائق ودراسة المنطقة في أوغندا(منصور، ٢٠٠٩، ص٤٥٢).

ومن المشاريع الأخرى مشروع ليبيا في العام (١٩٠٤) ، ومشروع موزامبيق عام (١٩٠٣)، ومشروع الكونغو، ومشروع أنغولا عام (١٩١٣) باقتراح من "زانغويل" عام(١٩١٣)، ومشروع البحرين والإحساء عام (١٩١٧) تقدم به الطبيب اليهودي الروسي "روتشتاين" وملخص المشروع إقامة دولة يهودية في الجزء الشمالي من منطقة الخليج العربي قدم إلى الحكومة البريطانية في العام (١٩١٧). ومشروع بيروبيغان عام (١٩٢٦) بإقامة إقليم قومي يهودي، مساحته ٢٢ ألف كيلو متر مربع في المنطقة الواقعة إلى الشرق من الإتحاد السوفيتي سابقا بالقرب من منشوريا الصينية(منصور، ٢٠٠٤، ص ٧٦-٨٢).

لقد كانت الحركة الصهيونية تدرك منذ بداية طريقها أن شعار "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" إنما هو شعار أجوف يفتقر إلى أي أساس واقعي، وإن كان هذا الشعار قد تحول إلى ضرب من التمني حتى عندما كان الواقع مغايراً، فقد كتب "ويزمن" عشية الحرب العالمية الأولى: "أليس رائعا لو أن الأمر يكون كذلك... أي لو أن البلاد كانت خالية " كان يتمنى لو كان يملك عصا سحرية لتحويل فلسطين المأهولة بسكانها الفلسطينيين إلى أرض قفر خالية من السكان، فقد تمنى زعيم الصهيونية كما الكثيرين من رفاقه إلى تفريغ فلسطين من سكانها عن طريق الطرد والترانسفير والقوة الوحشية(بابيه، ٢٠٠٣، ص٢٧) وهذا ما تم بالفعل.

يرى الباحث أن المشروع الصهيوني ما هو إلا امتداد للحركة الاستعمارية التي بدأت بتقسيم نفوذ الإمبراطورية العثمانية المنهارة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ حيث تأسس هذا المشروع في أحضان الدول الأوربية الاستعمارية، وقد كانت تطمح الحركة الصهيونية لنيل حصتها

ونصيبها من أملاك تلك الدولة، وكان المهم لديهم الاستحواذ على نصيبهم من تلك التركة لتلبية أطماعهم التوسعية.

ثانيا: أثر الانتداب البريطاني على المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين

وجد زعماء اليهود ضالتهم في فلسطين، حلا جوهرياً للمسألة اليهودية، ووسيلة لتجميع اليهود من دول العالم، وبدأ زعماء الصهيونية يروجون لمشروعهم هذا، وقد اتخذوا كثيراً من المبررات أداة لهم، يمرون من خلالها لترويج مشروعهم في الوسط اليهودي والدول الاستعمارية، وبدأ زعماء الصهاينة يفتشون في التوراة المحرفة يبحثون عن أصل لصهيونيتهم الجديدة، فوجدوا ضالتهم في بعض النصوص التي قاموا بالإتكاء عليها، وبدأو بالإنطلاق لإنجاح المشروع الصهيوني وإقناع الجمهور اليهودي به.

لم تكن الصهيونية حركة استعمارية فحسب وإنما كانت حركة استيطانية إحلالية. وهو ما يعني ضرورة أن تخلي الأرض التي سينفذ فيها المشروع الصهيوني من السكان الأصليين. ولا يمكن أن يتم هذا إلا من خلال أقصى درجات العنف النظري والإرهاب الفعلي. وقد ورثت الصهيونية ميراث الجماعة الوظيفية اليهودية بفصلها الحاد بين"اليهود" و"الأغيار"، وما يتسم به ذلك من ازدواجية في المعايير، تجعل الآخر مباحاً تماماً، وتجعل استخدام العنف تجاهه أمراً مقبولا(المسيري ،٢٠٠١، ص ٤١-٤٢). و لا بد من القول إن هذه الهجرة لم تكن عفوية، أو مستندة إلى دوافع اقتصادية، أو إجتماعية، أو سياسية موضوعية، بل كانت عملا منظماً، مخططاً له في إستراتيجية الصهيونية العالمية(الدجاني، ٢٠٠١، ص ٢٠٢).

لقد اعتمدت الحركة الصهيونية على النصوص التوراتية اليهودية. واستندت إلى مجموعة من الحاخامات والكتّاب اليهود من أمثال: يهودا القلعي وهيرش كاليشر وأفراهام كوك، وموسى هيس صاحب كتاب روما والقدس وليوبنسكر صاحب كتاب التحرر الذاتي وأحاد هعام مؤسس جماعة أحباء صهيون الذين وضعوا الأساس العقيدي للصهيونية(الشرعة، بركات، ص٢٠٠٥).

وتنفيذاً للمشروع الاستعماري لجاءت الحركة الصهيونية إلى عملية تهجير قسرية لبعض يهود العالم، فيما عرف اصطلاحاً بـــ "الخلاص الجبري" لوصف المحاولات الصهيونية التي تهدف إلى غزو الدياسبورا أي "الجماعات اليهودية في العالم"، لإرغام أعضائها على ترك أوطانهم و الهجرة إلى فلسطين.

ولعل من أشهر الحوادث التي تعرض لها اليهود عام ١٩٤٠م كان على أيدي العصابات الصهيونية نفسها حيث فجر إرهابيو الهاجانا السفينة باتريا في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ في ميناء

حيفا وسقط ٢٥٠ يهوديا قتلى ثمناً للضغط على السلطات البريطانية كي تستجيب لطوفان الهجرة غير الشرعية بعد تحميلها وزر هؤلاء القتلى. أما أطفال اليهود في اليمن والعراق فقد اختطفهم الإرهاب الصهيوني عنوة بالعشرات من أسرهم متجهين بهم إلى فلسطين(المسيري،٢٠٠١، ص ٨٤).

وحتى عام ١٩٤٨م كانت الهجرة اليهودية إلى فلسطين إبتداعات صهيونية إذ اعتبر معظم اليهود المتدينين أن الصهيونية تتعارض مع الديانة اليهودية، ومع ذلك كان اليهود الإشكناز الذين هاجروا إلى فلسطين بسبب معتقدات صهيونية قلة. إذ ان الأغلبية العظمى ممن هاجروا فعلوا ذلك فقط لأن حياتهم كانت صعبة في بلدانهم الأصلية(شاحاك، ٢٠٠٣، ص٦٩).

فقد استخدمت الحركة الصهيونية، العنف في ذلك، وخير دليل ما حدث في بغداد من حوادث سنة ١٩٥٠م عندما ألقيت شحنة ناسفة داخل مقهى اعتاد اليهود على الاجتماع فيه، ثم فُجّرت قنبلة أخرى في المركز الإعلامي حيث اعتاد اليهود إرتياده. وعندما انفجرت قنبلة ثالثة في معبد مسودا شيمتوف، قام المؤرخون الصهاينة بتصويرها على أنها مذابح جماعية أخرى ضد اليهود. وقد كشف النقاب عن مخطط صهيوني منظم للأعمال الاستفزازية(المسيري، ٢٠٠١، ص ٧٨-٧٩).

وقد ظهر التحيز البريطاني للصهيونية منذ البداية، حين عينت أول مندوب سام لها على فلسطين يهوديا بريطانيا من المتحمسين للصهيونية وهو السير هربرت صموئيل. وكان هذا هو أول من لفت نظر الوزارة البريطانية إلى القضية الصهيونية وذلك في العام ١٩١٤(زايد، ١٩٧٤، ص٤٥).

وكان لبريطانيا الدور الأكبر في مؤامرة تنفيذ المشروع الصهيوني، حيث قامت باحتلال فلسطين عام ١٩١٨، وعدد اليهود لا يتجاوز البضعة آلاف، وخرجت منها وعدد اليهود الرسمي (٧٠٠) ألف نسمة، كما احتلوها وليس لليهود جندي واحد فيها، وغادروا فلسطين ولليهود أكثر من (٦٠) ألف مسلح(جرار، ١٩٩٤، ص١٨). ناهيك عن منح بريطانيا الاستعمارية اليهود حق إقامة وطن قومي لهم في فلسطين من خلال تصريح بلفور عام ١٩١٧م (بمنح من لا يملك ، لمن لا يستحق).

وهكذا يمكن القول إن "إسرائيل" نشأت نتيجة لسلسة متواصلة من العمليات الاستيطانية التي نفذتها الحركة الصهيونية بدقة على أرض فلسطين منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وعلى الرغم من أن الاستيطان في حد ذاته ليس اختراعاً صهيونيا، ولم يكن خاصا باليهودية أو الفكر اليهودي، وإنما هو ظاهرة أوروبية أيضا، فإن الاستيطان الصهيوني في فلسطين قد تفرد بسمات مختلفة سواء من حيث مرتكزاته الفكرية المغلقة أو من حيث ممارسة العملية القمعية الارهابية(الدويك،٢٠٠٤،ص٥).

ثالثا: خصائص الاستيطان الصهيوني:

تميز الاستيطان في فلسطين عن غيره من القوى الاستعمارية بأنه استيطان اغتصابي إحلالي. وخير تعبير على ذلك ما كتبه "يوسف بيتز" مدير "الصندوق القومي اليهودي" قائلا: "ليست هناك وسيلة أخرى غير ترحيلهم ، أي العرب، جميعاً. فلا يبقى لهم أثر في أي قرية . ويجب أن نوضح لروزفلت ولقادة الدول الصديقة بأن أرض إسرائيل لن تكون صغيرة إذا ما غادرها العرب جميعا، وإذا ما اتسعت الحدود إلى الشمال على طول نهر الليطاني، وإلى الشرق باتجاه مرتفعات الجولان"(جارودي ،١٩٩٨، ص٢٣٤).

لذلك فإن هدف الاستيطان الصهيوني هو أن تحل الكتلة البشرية "الصهيونية" الواحدة محل السكان الأصليين. فهو إذن استعمار إحلالي، وإحلاليته هي سمته الأولى والأساسية(المسيري، ٢٠٠١، ص١٠٥).والكتلة الاستيطانية الإسرائيلية كتلة معادية للتاريخ، لذلك هي تسعى إلى إنكار تاريخ البلد الجديد المراد استيطانه لان ذلك يعتبر مسألة أساسية من الناحية المعرفية والنفسية لهؤلاء المستوطنين؛ لأن المستوطنون لو اعترفوا بوجود تاريخ لسكانه الأصليين لفقدوا شرعية وجودهم(المسيري، ٢٠٠١، ص١١١).

وتندرج هذه الأقوال في صلب النهج الصهيوني، الذي يسعى إلى خلق أغلبية يهودية في بلد تسكنه أغلبية من السكان الأصليين الفلسطينيين العرب. وقد ساقت الصهيونية السياسية حلاً وحيداً لهذه المشكلة ينبع من برنامجها الاستعماري. ويتمثل في خلق تجمع استيطاني في فلسطين بتشجيع الهجرة اليهودية، وطرد الفلسطينيون. وهكذا كان طرد الفلسطيني والاستيلاء على أراضيهم جزءاً من مشروع مخطط وبدقة.

وظاهرة الاستيطان الصهيوني في فلسطين تميزت عن غيرها من التجارب الاستيطانية القديمة والحديثة، من خلال ارتباط هذه الظاهرة بالعنف والاستيلاء على أراضٍ مملوكة لأصحابها الشرعيين بالقوة، مع التخطيط المسبق لطرد هؤلاء السكان واستئصال حضارتم من هذه الأرض، بهدف إقامة دولة استعمارية توسعية جديدة، بحيث تشكل هذه الدولة الجديدة مستوطنة كبيرة وسط محيط عربي غير مقبولة فيه حضارياً.

والاستعمار الصهيوني الاستيطاني تميز بسمات هي:

- أنه إستعمار إحلالي، فان الاستيطان اليهودي لم يكتف باستغلال الأرض، وإنما كان يسعى إلى مصادرة الأرض بشكل كلي، واستئصال المجتمع الأصلي لاحلال مجتمع يهودي جديد محل المجتمع الأصلي.

- أنه استيطان توسعي لم يكتفِ بالمناطق التي سيطر عليها، ولم يعترف بالحدود التي اقامها، بل ظل يسعى دائماً إلى توسيع هذه الحدود حسب الامكانات المتوافرة لاستيعاب الأقاليم المحتلة، واعتمد في ذلك على القوة العسكرية لفرض الأمر الواقع.
- أن المشروع الاستيطاني الصهيوني منذ البداية جاء بدعم وتأييد من الدول الاستعمارية الكبرى، بدءاً بانجلترا ممثلة بوعد بلفور، وسياسة الانتداب البريطاني في فلسطين، وانتهاءاً بالتحالف الامريكي – الإسرائيلي، لذلك فقد ظل هذا الاستعمار باستمرار مرتبط بالمخطط الاستعماري في المنطقة، وأداة لتنفيذ سياساته.

يرى الباحث أن من المتعارف عليه في حياة الأمم والشعوب تاريخياً، أن الدولة تنشأ عندما يكون هناك شعب يعيش على بقعة من الأرض، ويفرض سيادته عليها من خلال إقامة دولته ونظامه السياسي الخاص به. لكن لم يحدث في تاريخ البشرية هذه الصورة المعكوسة مثلما حدث مع الكيان الصهيوني، بأن يتم تجميع أناس من جميع أنحاء العالم، لا يوجد أي روابط بينهم سوى بعض الأساطير، كتبها بعض غير الأسوياء، والحاقدون والمتطرفون والطامعون، ثم قاموا بإزاحة شعب وطردوه من أرضة، وأنشئوا عليه وطناً لهم، في كيان أطلق عليه "إسرائيل".

المبحث الثاني

أيديولوجية الاستيطان في فكر الجماعات الدينية الصهيونية

ظهرت عبر التاريخ اليهودي مجموعة من الحركات والجماعات وفيما يلي عرض موجز لأهم التيارات الدينية التي ظهرت بين الجماعات اليهودية وحتى ظهور الحركة الصهيونية(الشرعة، بركات، ٢٠٠٥، ٢٦٢).

فقد ظهرت، في هذا الإطار، عدة فرق دينية يهودية، كان من أبرزها القراؤون، حيث ظهروا في العراق في القرن الثامن الميلادي، وهم لا يعترفون بشرعية التلمود، ويلتزمون بحرفية التوراة. ثم ظهر الفريسيون، ويرى فيهم اليهود آباءهم الروحيين، الذين يؤكدون على تعاليم التوراة دون الالتزام بحرفية نصوصها. ثم الصدوقين، وهم يمثلون الطبقات الغنية المتنفذة والأرستقراطية. وترجع بدايتهم إلى عهد الحكم الفارسي، وكان منهم كبار الكهنة والأحبار والحاخامات، ثم الأسينيون، وهؤلاء يمثلون ظاهرة دينية اجتماعية أقرب إلى الرهبنة المسيحية(صالح، ٢٠٠٣، ص١٥٦).

وظهرت، أيضا، حركة قدرية انعزالية منذ ١٥١٦-١٧٥٠م. وهي تطالب بالاعتماد على المسيح المنتظر لتحقيق لهم كيان، وقد استندت هذه الحركة إلى آراء موسى بن ميمون ١١٣٥، ثم ظهرت حقبة التنوير اليهودية أو الهسكالاه وامتدت حوالي مائة عام من ١٧٨٠-١٨٨٠م. وقد رأس هذه الحركة موسى مندلسون. وهي تدعو إلى ضرورة اندماج اليهود في المجتمعات الأوروبية والتخلص من حياة الجيتو والاضطهاد الذي لحق باليهود(الشرعة، بركات، ٢٠٠٥، ٢٦٢).

ثم ظهرت الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر كحركة قومية لليهود.. وأبدت الصهيونية الأولى اهتماماً بالدعوات القومية لتسويق برنامجها. كما اعتمدت هذه الحركة على النصوص التوراتية على برنامجها الاستعماري لجذب الجماهير اليهودية، واستندت إلى مجموعة من الفتاوى والآراء لعدد من الحاخامات والكتّاب اليهود (الشرعة، بركات، ٢٠٠٥، ٢٦٢).

ومنحت الأصولية اليهودية لإسرائيل الإمبريالية تعريفاً حاسماً قاطعاً، حيث إن المؤسسين للصهيونية الحديثة ودولة "إسرائيل" كلهم تقريباً ملحدين أو غير مبالين بالدين، على الرغم من أن تشريعهم للمشروع الصهيوني جاء من الحكايات والمدونات التوراتية(مصالحة، ٢٠٠١، ص١٣٥).

وفي ضوء ذلك تم تقسم اليهود من قبل الباحثين في التاريخ الحديث والمعاصر، إلى قسمين: القسم الأول: يهود قوميون، يربطهم الانتماء العرقي، وهؤلاء فقدوا صلتهم بالعقيدة اليهودية والتعاليم الدينية، ويوصفون بأنهم ملحدين أو علمانيين. والقسم الثاني: يؤمنون بصيغة ما من صيغ الديانة اليهودية، وهم ينقسمون بدورهم إلى ثلاثة أقسام هي: اليهودية الأرثوذكسية، واليهودية الإصلاحية، واليهودية المحافظة (صالح، ٢٠٠٣، ص١٥٨).

وقد انقسم المتدينون في الكيان الصهيوني إلى فريقين: الأول لا يعترف بالصهيونية، نشأ منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، اثر موقفه من الصهيونية، ودعوتها إقامة دولة في فلسطين، حيث ظهر جناح يدعو إلى الالتزام "بالهالاخاه" وتعاليمها والانفصال عن اليهود غير الأرثوذكس، وعدم الاعتراف أو التعاون مع الحركة الصهيونية بشكل مطلق، ويمثل هذا الجناح حركة ناطوري كارتا والطائفة الحريدية – سيأتي التركيز عليها في المبحث الثالث- أما الجناح الثاني فبرغم معاداته للصهيونية وعدم اعترافه بها، إلا أنه فضل التعامل مع الحركة الصهيونية ومؤسساتها، وتمثل هذا الجناح في حركتي أغودات إسرائيل، وبوعالي أغودات إسرائيل (شمعة، ٢٠١٢، ص٦١).

أما الفريق الثاني: فيعترف بالصهيونية السياسية، وقد سميت أفكار هذا الفريق بـــ "الصهيونية الدينية". ومن الأحزاب الممثلة له "المزراحي وهبوعيل همزراحي"، و"الحزب الديني القومي- المفدال"، والذي كان لها الذراع الطويل فى بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. وهذا هو الفريق الذي نحن بصدده في هذه الدراسة (ماضي،١٩٩٩،ص ١٩٣).

أولا: اليهودية الأرثوذكسية:

أصل التسمية:

ظهر التيار الأرثوذكسي باعتباره أبرز التيارات في الديانة اليهودية ردَّ فعل على بروز التيار الإصلاحي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، في أعقاب ما شهدته القارة الأوربية من تغييرات، وما أدت إليه تلك التغييرات من تحرير لليهود وتحطيم لعزلتهم وانغلاقهم. وكما كانت الحركة الإصلاحية نتاج حركة "الهسكالاه" اليهودية، ظهر التيار الأرثوذكسي رداً على بروز الحركة الإصلاحية (ماضي،١٩٩٩، ص ٢٠٤). وقد اعتبر دعاة الأرثوذكسية أن محاولات الإصلاحيين تعديل اليهودية لتلاءم مقتضيات العصر مخالفة واضحة للقوانين والتقاليد الدينية اليهودية. ومن هنا حذر هؤلاء من مخاطر الخروج من الغيتو على الحياة والديانة اليهوديتين، وقد رأى عدد من زعماء الأرثوذكس، وعلى رأسهم الرابي "حزقال لاندو" (١٧١٣-١٧٩٣)، أن الانفتاح على الثقافة الحديثة سيؤدي إلى اندماج اليهود، بل وإلى اعتناقهم المسيحية في نهاية المطاف (الزرو، ١٩٩٠، ص ٨٩).

فاليهودية الأرثوذكسية – إذن – امتداد "لليهودية التلمودية"، ولذا لم تطرح فكرا جديداً، غير معروف سابقا. وبالرغم من ذلك يعتبر الحاخام "هيرش" من أوائل الحاخامات الذين حاولوا عرض اليهودية الأرثوذكسية بصورتها الحديثة وتحديد موقفها من مستجدات العصر(الزرو، ١٩٩٠، ص٩٢).

المعتقدات:

يعتقد الأرثوذكس بالحلولية اعتقاداً حرفيا، وتعتبر أن اليهودي يجب أن يعيش منعزلا عن الناس. وتعبر الحلولية عن نفسها دائماً من خلال تزايد مفرط في الشعائر التي تفصل بينهم عن "الأغيار". والأرثوذكس يحثون، عادة، على الالتزام بالشعائر وعدم تغيير الطريقة التي يرتدي بها اليهود ملابسهم، وطريقة قص شعورهم(سويدان،٢٠٠٩، ص٩١).

تطورت الأرثوذكسية كعقيدة دينية، واتجاه سياسي لأول مرة في ألمانيا وهنغاريا، ثم انتقلت إلى غرب أوروبا، وخصوصا هولندا وسويسرا. وقد حاولت الأرثوذكسية في هنغاريا، وبتأثير انتشار أفكار الحركة الإصلاحية، الانفتاح على المجتمع بتشجيع من الرابي "موسى صوفر" ومدرسته الفكرية(الزرو، ١٩٩٠، ص٩٣).

أما بالنسبة للكيان الصهيوني فقد أضحت اليهودية الأرثوذكسية الملة الرئيسية لهذا الكيان، حيث لا يُعترف بأي من التيارات اليهودية الأخرى "الإصلاحية، المحافظة، التجديدية". وتحولت دائرة الهيئة اليهودية الأرثوذكسية إلى وزارة للشئون الدينية، فاكتملت بذلك هيمنة اليهودية الأرثوذكسية على كل اليهود في الكيان الصهيوني(ماضي،١٩٩٩، ص٢١٠).

وفي عام ١٩٦٨ قد شهد انعقاد أو مؤتمر عالمي لليهودية الأرثوذكسية في القدس المحتلة، وحضره ما يزيد عن ١٦٠٠ مندوب من المتدينين والعلمانيين وضم ممثلين عن الطائفتين الاشكنازية والسفاردية من مختلف البلدان التي يتواجد فيها اليهود، وقد برزت خلافات قوية بين "الغلاة" ودعاة "التجديد"(الزرو، ١٩٩٠، ص٩٨).

وكان على رأس "الحاخامية الرئيسية" منذ العام ١٩٨٣م، الحاخام الأشكنازي "أفراهام شبيرا " والسفاردي "مردخاي إلياهو". وانتهت فترة رئاستهما عام ١٩٩٣م، وقد رفض هذان الحاخامان بالاعتراف بالتيارات اليهودية الأخرى غير الأرثوذكسية، وخاصة اليهودية الإصلاحية(الدويك، ٢٠٠٤، ص٢٩١)

وهكذا غدت "إسرائيل" تضم أكبر تجمع أرثوذكسي في العالم. فعندما يقال "يهودي إسرائيلي متدين" فهذا يعني أرثوذكسي، بالرغم من وجود جيوب صغيرة لتيارات يهودية أخرى. وقد التقت"الأرثوذكسية الدينية" مع "الصهيونية العلمانية" في محاولة جعل اليهود كجماعة منفصلة، فقد وجدت الصهيونية فيها مجالاً خصباً لدعوتها، وضحية سهلة أكثر من غيرها(الزرو،١٩٩٠، ص٩٤).

الاشكالية بين الدين والدولة:

ولم تعطي الأرثوذكسية أجوبة على كثير من التساؤلات والمعضلات المعاصرة، لذلك تكتفي بكلمة (لا) لكل ما يتضارب مع منهاجها، وتقر الموسوعة اليهودية، بان الأرثوذكسية ما زالت عاجزة عن التوصل إلى معادلة، قادرة على التوفيق بين أيدلوجيتها وبين العلوم الحديثة، ويبقى أن

نقول أن التيار الأرثوذكسي بسبب تقليديته، وتنوع عناصره وتباين ثقافته يضم داخله العديد من الأجنحة المتصارعة، لذلك نجد أن هذا التيار هو الوحيد الذي لا يوجد له تنظيم مركزي واحد، وان النزاعات بين الرابيين والحاخامات تصل إلى حد الاتهام بالكفر والضلال والهرطقة والجنون، مما جعل الجهود التي بذلوها لجعل سلطة مركزية له تذهب أدراج الرياح.

وعلى كل الأحوال، يمكن رصد ثلاث توجهات لدى الأرثوذكس بخصوص التعامل مع هذه المسألة:

التوجه الأول: يدعو إلى الانسحاب من المجتمع غير الأرثوذكسي حرصاً على خصوصيتها، والتزاماً بتعاليم"الهالاخاه". ولعل الطائفة الحريدية" و"ناطوري كارتا" الحسيديتين، هما خير مثال على هذا التوجه. فهما لم تعترفا بدولة "إسرائيل" منذ قيامها حتى الآن، وترفضان القيام بأي نشاطات سياسية (الزرو،١٩٩٠، ص٩٦).

والتوجه الثاني: توجه "الاحاسم". وهؤلاء برغم معاداتهم للصهيونية، وتنكرهم للكيان الصهيوني يتأرجحون في تحديد علاقاتهم مع هذه الدولة ومجتمعها، فهم يتطلعون إلى وحدة اليهود، ولكنهم يخشون في نفس الوقت من توجه الأمور في غير صالح الأرثوذكسية وتعاليمها.

أما التوجه الثالث: فيبدي استعداداً للاعتراف الضمني بشرعية الأيدلوجيات غير الأرثوذكسية. وقد لقي هذا التوجه كل الدعم والمساندة من قبل الحركة الصهيونية، ثم من دولة "إسرائيل" (الزرو،١٩٩٠، ص٩٧).

ونظراً لعدم وجود دستور مكتوب في "إسرائيل"، بخلاف أغلب دول العالم بسبب الاختلاف على كثير من الامور فيما بينهم، خاصة تعريف من هو اليهودي، وعدم معرفة حدود لهذا الكيان، تعد وثيقة إعلان الكيان الصهيوني مستنداً يحدد شخصية وطابع ومميزاتها العامة باعتبارها "دولة يهودية". ومن هنا توصلت القوى الحاكمة في" إسرائيل" إلى اتفاق عملي مؤقت يتضمن اعتبار يوم السبت عطلة رسمية، واعتماد طعام "الكوشير" المطابق للمواصفات الدينية في المطابخ الرسمية، والاعتراف بالتعليم الديني واعتباره مستقلاً، وضرورة انسجام قوانين الأحوال الشخصية مع الشريعة اليهودية "الهالاخاه"(الشرعة،بركات،٢٠٠٥،ص٢٥٦). وقد أقام هذا الاتفاق نوعاً من التوازن بين رغبات القوى الدينية والمؤسسة السياسية الحاكمة مما ساهم في احتواء المشكلة مؤقتاً. وأدى إلى تأجيل اتخاذ قرار نهائي بصدد علاقة الدين بالدولة إلى أجل غير مسمى.

وقد ساعد عدد من المتغيرات في الوصول إلى هذا الاتفــاق. ومنها حالة الصراع العربي الإسرائيلي، ومشاركة الأحزاب الدينية في الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة والعمل على تحقيق أهدافها في تأكيد الطابع الديني لهذه الدولة من خلال العمل داخل الحكومة ومؤسساتها.

ثانياً: ايديولوجية الاستيطان لدى الصهيونية الدينية:

تعتبر الصهيونية الدينية من القوى المنبثقة عن اليهودية الأرثوذكسية وهي الملة الرئيسية المعترف بها من قبل الكيان الصهيوني، وتعتبر الصهيونية الدينية هي تلك القوة التي وقفت مع الحركة الصهيونية، والتي لاقت من تلك الحركة تشجيعاً كبيراً لما يجمع بين الفريقين من مصالح متقاطعة أو منافع (أبو شومر،٢٠٠٦، ص٤٥).

وقد انطلقت الصهيونية الدينية من فكرة أساسية تتمثل في معارضة الفكرة التي يؤمن بها عامة اليهود، والداعية إلى الاعتماد على "المسيح المخلص" كي يقودهم صوب فلسطين، وهكذا وقفت الصهيونية الدينية إلى جانب الصهيونية العلمانية(الشامي ،١٩٩٤ ، ص ٨٥).

ومع ذلك، لم تتبن الصهيونية التبرير الديني التاريخي فحسب، بل تبنت أيضا، بنية خطابها ولاهوتها السياسي ودوافعها وقدرتها على التجييش والتعبئة. وهي فكرة "غئولاه" . وقد تحول هذا التوجه إلى مفاتيح لقبول الفكر الصهيوني، وقد كان هذا السياق بالتحديد سبب النفور في البداية بين الصهيونية والحركات الدينية اليهودية الأرثوذكسية التي اعتبرت أن الصهيونية "مسيانية" خلاصية كاذبة. لكن سبب النفور ذاته تحول، فيما بعد، إلى مصدر لتعزيز ارتباط الدين والحركات الدينية بالصهيونية(بشارة،٢٠٠٨، ص٦-٧).

لقد أدى التفاعل بين الحركة الصهيونية من جهة، وبين التيار الديني من جهة أخرى، والتفاعل بين المتدينين كمجموعة وبين الكيان الصهيوني كنظام سياسي، إلى صيرورتين، حيث أدى إلى صهينة الدين وتسييسه من جهة، وإلى تديين الصهيونية وتهويدها من جهة أخرى، وانبثق عن هذه العملية تيار ديني قومي متطرف، هو تيار الصهيونية الدينية(مصطفى، ٢٠١٠، ص١١٢).

لذلك نجد أن الصهيونية تتحدث بصوتين متناقضين، علماني – ومتدين القومية. والديانة كثيراً ما تقدمان باعتبارهما فكرتين خاصتين تظهران بالتبادل، كما تظهران كخصمين أيضا، لكن الوعي الصهيوني القومي في الواقع لم ينفصل قط عن الأسطورة الميثولوجية. وقد بيَّن أمنون راز – كاركوتزكين، أن العلمانية تبنت المفاهيم المسيحانية لقومية الدين، ولم تقم باحتلال مكانها. وهكذا، تم استثناء الله من الخطاب، وبقيت الشعارات التوراتية لتوجيه النشاط السياسي، ولخدمة الصهيونية كمصدر للشرعية(شنهاف، ٢٠٠٤، ص٨٢).

وقد كانت المعضلة المركزية للتيار الصهيوني المتدين في الفترة ما بين ١٩٩٠ وحتى ٢٠١٠ تكمن في تحديد موقعه بين المتدينين الحريديم من جهة، وبين العلمانيين الصهيونيين من جهة أخرى، حيث يقوم على الدمج بين تعاليم التوراة، وتحقيق الصهيونية، مثلهم في ذلك مثل العلمانيين(غانم، ٢٠١١، ص١٠٩).

ويعيش تيار الصهيونية الدينية في عدة تخبطات، تتصل بكيفية الدمج بين الخدمة العسكرية وبين تعلم التوراة، ويضعهم أمام معضلة كبيرة. وهذا التخبط جزء من تخبط أكبر يواجه هذا التيار، يتمثل بين العزلة والانغلاق، كما لدى "الحريديم"، وبين الانخراط في المجتمع العلماني، وفي الجيش بشكل خاص. وهذا هو السبب الذي دفع قيادات التيار الصهيوني الديني للبحث عن مسارات خاصة تدمج بين الأمرين: الحياة الدينية، والخدمة العسكرية. هكذا تمت عملياً إقامة أطر تحضيرية تسمى"يشيفاة هسدير"(غانم، ٢٠١١، ص١١٤).

والصهيونية الدينية قامت بأساليب عدة لتهجير اليهود من أوطانهم التي كانوا يعيشون فيها لاستيطانهم في فلسطين. وقد استند رواد الصهيونية الدينية في ذلك إلى نصوص توراتية مبتدعة ومحرفة تعتبر الاستيطان وصية من وصايا ديانتهم. وعلى الرغم من أن الصهيونية الدينية ظهرت كحركة دينية مستقلة داخل الحركة الصهيونية السياسية أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، فإنها كانت نتاجاً للتنبؤات والأساطير الدينية اليهودية، ولكتابات العديد من الحاخامات اليهود (ماضي ،١٩٩٩ ، ص٢١٩) الذين قاموا بابتداع الحجج والمبررات بكافة أشكالها لدعم الحركة الصهيونية في توجهها لاستيطان أرض فلسطين، بل وخالفت المعتقدات اليهودية التي تمنع قيام كيان صهيوني على أرض فلسطين.

ثالثاً: موقف الصهيونية الدينية من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م:

إن الصهيونية الدينية تعترف بشرعية الدولة "الإسرائيلية" استنادا إلى مقولات دينية، وقد ساهم هذا التيار داخل الحركة الصهيونية في النشاطات الاستيطانية والهجرة في مرحلة ما قبل نشوء الكيان الصهيوني(الشرعة، بركات، ٢٠٠٥، ص٢٦٨).

وكانت الصهيونية الدينية، بعد تأسيس الكيان الصهيوني ١٩٤٨، مرتبطة سياسياً بالصهيونية الرئيسية، لدرجة أنه كان ينظر إلى ذلك الارتباط على أنه تحالف تاريخي. وقد تغير ذلك الوضع بصورة راديكالية بعد أحداث حرب ١٩٦٧، التي أدت في نهاية الأمر إلى تغيرات هائلة في الصهيونية الدينية، ثم إلى تغيير مواقعها من الائتلاف مع حزب العمل الإسرائيلي ممثل الصهيونية الرئيسية. ومن هنا تشكل ائتلاف مع أنصار فكر جابوتنسكي – بيجين – شامير، ممثلي اليمين الصهيوني المتطرف (العلوجي، ٢٠١٠، ص١٥٤).

ويعتبر المستوطنون المتدينون، الذين مارسوا الاستيطان بشكل كبير من الناحية العملية، أن بدايتهم اللاهوتية– الأسطورية مستمدة من خطاب "النبوءة" للحاخام تسفي يهودا كوك المتطرف –

الابن- الذي دعا، فجأة، في خطبته، قبيل الحرب عام ١٩٦٧ببضعة أسابيع، إلى السيطرة على كل الأراضي الفلسطينية، وطرد وتهجير السكان الفلسطينيين منها(كيمرلينغ، ٢٠١١، ص٣٤٣).

ويعتبر الحاخام "ابراهام كوك" هو واحد من مؤسسي الصهيونية الدينية المتطرفة، والذي أعطى فلسفة شاملة للصهيونية الدينية، وعمل على نشر هذه الافكار وترجمتها على أرض الواقع، عبر تأسيسه عام ١٩٢٤مدرسة "مركاز هراب"، الدينية، التي تعتبر أول مدرسة صهيونية دينية في "اسرائيل"، والتي تخرج منها الالاف من دعاة الصهيونية الدينية، وعلى رأسهم زعماء حركة "غوش ايمونيم"(العلوجي، ٢٠١٠، ص ١٥٠-١٥١)علماً بأن هذا المركز ما يزال حتى اليوم كلية أساسية للمستوطنين(بابه، ٢٠١٢، ص ١١٧).

وبعد ذلك خلف الحاخام ابراهام كوك، ابنه تسفي يهودا كوك، وانتقل من فكر والده الى الفكر المسياني الغيبي، ولقنه لأتباعه الذين أسسوا حركة "غوش ايمونيم" الاستيطانية، ولابنائهم الذي شكلوا ما يعرف بـــ "شبيبة التلال"، وقد كان هذا الاخير رئيس يشيفاه "مركاز هراف" الدينية في مدينة القدس المحتلة(ضاهر،٢٠١٠، ص١٤٤).

ويلاحظ في خطاب هؤلاء الحاخامات أن خطابهم الاستعماري الاستيطاني خطاب توراتي، فديباجات المستوطنون عادة ديباجات توراتية، فالأرض التي يستولون عليها هي "صهيون"، والسكان الأصليون الفلسطينيون مصيرهم الإبادة والطرد حسب الفكر الاستعماري الصهيوني(المسيري، ٢٠٠١، ص١١٠).

وقد تعاملت الصهيونية الدينية مع إحتلال الأرض الفلسطينية بمصطلحات "تحريرية ومشيحانية متزمتة واستعلائية"(عوض، ٢٠١٣، ص٦١) فاعتبرت الأراضي التي تم احتلالها عام ١٩٦٧م، مناطق تشكل جزءا من "أرض إسرائيل الكبرى"(الزرو ،١٩٩٠، ص١٨٢) وانطلاقاً من هذا الفكر العنصري المتطرف تعتبر هذه القوى أن التطورات السياسية التي أدت إلى إقامة الدولة الصهيونية ومكنتها من الاستيلاء على الأرض واستيطانها وتشريد الفلسطينيين منها، تحقيقاً لمعتقداتهم العنصرية القائمة على الاستيطان و التوسع على حساب الاراضي الفلسطينية والعربية(الجيش،٢٠٠٨، ص٧٦).

وبناءً عليه فقد أصبح كثير من الحاخامات الذين باركوا الصهيونية بوقاً للاحتلال، بل إن قياداتهم الدينية الأرثوذكسية قبلت التعاون مع الكيان الغاصب ومع المؤسسة الصهيونية في داخل فلسطين، وأصبحت فتاويهم تجيز بل تدفع للقتل والتدمير على الأرض التي باركها الله للعالمين. وقد جندوا أنفسهم لخدمة هذا الكيان ودعم استمرار وجوده على أرض فلسطين. وغدا أتباع التيار الديني الصهيوني الأكثر اندفاعاً لإقامة المستوطنات في الضفة الغربية.

ويحرض قادة وحاخامات القوى الصهيونية الدينية المتطرفة على استخدام العنف والقوة والحرب ضد السكان الفلسطينيين حيث أوصى الحاخام تسفي كوك الإرهابي المتطرف مشدداً على التوسع بالطرق العسكرية(مصالحة،٢٠٠١، ص١٤١). وايضاً شاركت تلك القوي في التكتل الصهيوني عشية حرب ١٩٦٧ م؛ مما يعتبر دليلاً على تأييدها لقرار الحرب الذي أدى لسيطرة واحتلال الأراضي الفلسطينية من قبل الكيان الصهيوني(الجيش، ٢٠٠٨، ص٧٦).

وقد أكد الحاخام السفردي "مردخاي إلياهو" المتطرف سنة ١٩٨٩م، رفضه للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة(الزرو، ١٩٩٠، ص١٨٨) وفي هذا السياق، وضح الحاخام "عوبديا هدايا" ، في نشرة "توعم" الصادرة عن دائرة الشؤون الدينية اليهودية التابعة للمجلس الأعلى لحاخامية "إسرائيل" الرئيسية بعنوان "المناطق المحررة"، موقفهم فيما يخص الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م ، بقوله: "نحن الآن تحت سيطرة دولة إسرائيل التي احتلت البلاد كلها، فبات ملكها الذي لا ينازعها فيها منازع٢٠٠٠أبعد هذا كله نعيد ولو صخرة واحدة، أو محط قدم واحد، . . ينبغي ألا نعيد لهم شيئاً ..."(الزرو، ١٩٩٠، ص١٨٣).

وهكذا يمكن القول أن التيار الديني ذا التوجه الروحي يختلف عن التيار الصهيوني الديني، إذ اعتبر الأخير نفسه منذ البداية جزءاً لا يتجزأ من دولة "إسرائيل" كما اعتبرت مرجعياته الروحية أن الخدمة العسكرية فريضة دينية يهودية يتوجب القيام بها من طرف الصهاينة، بعكس التيار الأول الذي توصلت مرجعياته الروحية إلى اتفاق مع "بن غوريون" يقضي بإعفاء المنتسبين إليه من الخدمة العسكرية(حسان، ٢٠٠٧، ص٢٤).

ويلاحظ من العرض السابق أن الصهيونية الدينية، قامت أساساً، لخدمة مشروع الصهيونية الاستعماري في فلسطين، ثم حاولت أن تربط هذا المشروع بأفكارها وتطلعاتها العنصرية، حيث تم توجيه الصهيونية من الجانب العلماني إلى جانب القومية اليهودية.

المبحث الثالث

القوى الدينية اليهودية المعارضة للصهيونية

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى بعض القوى الدينية الرافضة للصهيونية والتي تتمثل في حركة ناطوري كارتا، علما بأن هذه الحركة لا يوجد لها تمثيل في الكنيست الإسرائيلي، إلا أنها تخالف موقف الصهيونية الدينية التي استخدمت الشعارات الدينية لخدمة المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، وتبين موقفهم من المشروع الصهيوني وفق المعتقدات اليهودية.

تنطلق هذه القوى في رفضها للصهيونية، من استخدام الحركة الصهيونية للدين اليهودي، ولأن الصهيونيين كمن يخفون الملابس الصهيونية القذرة والفجة تحت ثيابهم. والصهيونية في نظرهم لم تقبل الارادة السماوية، ولا الإرادة الإلهية ولا تتبع طريق التوراة(الشامي ،١٩٩٤، ص١٢٥).

لقد اعتبرت الحركات اليهودية الدينية الرافضة للصهيونية بفكرة إقامة كيان لهم، لكنها اعتبرتها مهمة سماوية، تتم عندما يظهر "الماشيح" الخاص بهم حسب معتقداتهم، ويكمن دور اليهودي المتدين بتنفيذ عبادتهم اليهودية وليس أكثر من ذلك. فاعتبروا "الخلاص" وفق معتقداتهم بأنها إرادة إلهية، كما يعتبرون أن الخروج من مصر حدث بمشيئة وبـــ"مساعدة" إلهية. والصهيونية، من وجهة نظرهم بتركيزها على العنصر الذاتي والعمل المبرمج من خلال جهد دنيوي أرضي، أقرب إلى الكفر، لتدخلها في الشؤون الإلهية. وهذا هو ما يوجب معارضتها(منصور،٢٠١١، ص ٧).

وكانت العلاقات على امتداد كل سني العشرينات من القرن الماضي بين "الحريديم" وغير الحريديم" متوترة جدا. وقد تفاقم ذلك التوتر، عندما أُغتيل الشاعر الصحفي والسياسي الهولندي "يعقوب يسرائيل دي– هان، في القدس في ٣٠/ ١٩٢٤/٦، حيث اعتبر قدومه إلى فلسطين مهاجراً، ونشاطه في هذا الإطار تهديداً للمشروع الصهيوني في فلسطين(كيمرلينغ،٢٠١١، ص٤٣٠).

ومهما يكن من أمر، فإن القوى الدينية الرافضة للصهيونية قد انقسمت على نفسها، حيث ظهر جناح يدعو إلى عدم الاعتراف المطلق أو التعاون مع الحركة الصهيونية، وتمثل في "حركتي "ناطوري كارتا" و"الطائفة الحريدية". أما الجناح الثاني، فبرغم معاداته للصهيونية وعدم اعترافه بها فإنه تطلع إلى وحدة "اليهود"، ومن هنا فضل التعامل مع الصهيونية و مؤسساتها. وقد تمثل هذا الجناح في أحزاب: "أغودات إسرائيل" و "بوعالي أغودات إسرائيل" وحزب "شاس"(ماضي،١٩٩٩، ص ٢١٠) وما يعني الباحث في هذا المقام هو الإشارة إلى الفريق الأول.

أولاً: موقف حركة الطائفة الحريدية من الصهيونية:

إن هذه الحركة لا تعترف بالصهيونية وتقاطع الكيان الصهيوني، وهي لا تشترك في انتخابات الكنيست، ولا في الانتخابات المحلية، ولا تتلقى الأموال من الحكومة، وقد رفض المرشد الروحي للطائفة الحريدية "يواليش طايطلبويم" فكرة أن انتصار "إسرائيل" في حرب ١٩٦٧م، ناجمة عن مساعدة الرب لشعب "إسرائيل"؛ لأن هذه الفكرة ستؤدي حتما إلى استنتاج قوامه أن الصهاينة صادقون وأن أسلوبهم صادق، وأن دولتهم ليست دولة كفار؛ وأن جنودها حرروا "حائط المبكى" وقبر "راحيل"، في حين أن الحقيقة تقول، بأن شعب هذه الدولة شعب من المارقين عن الدين ولا يستحق معجزة إلهية لمساعدته. وتعتبر هذه الحركة أن هذه الدولة خارجة عن التعاليم المسيحانية، كما ترفض مفاهيم مثل "دولة التوراة" أو "دولة الشريعة"(ماضي ،١٩٩٩، ص٥٢٢).

وتتمثل أيدلوجية هذه الطائفة في الأسس "الثمانية عشر" التي تعتبرها الحركة دستورا للطائفة. وأهم هذه الأسس: الانصياع لأوامر حاخاماته ومحكمة الطائفة، ومعارضة الصهيونية وجميع نشاطاتها، ومقاطعة حزب "أغودات إسرائيل" لتعاونه مع الصهيونية، وعدم المشاركة في أي انتخابات للكيان الصهيوني(الشامي،١٩٩٤، ص٣٠٣).

ثانياً: موقف حركة "ناطوري كارتا" من الصهيونية :

تضم هذه الحركة معظم يهود العالم الذين يرفضون الصهيونية، ويعارضون الدولة ويقدر عددهم حسب مصادر الحركة ذاتها بأكثر من نصف مليون نسمة في الخارج، وعشرات الآلاف في"إسرائيل"(ماضي،١٩٩٩، ص٥٢٥). وقد انبثق اسم هذه الحركة من اللغة الآرامية وتعني"حراس المدينة"، حيث أطلق هذا المصطلح على مجموعة من اليهود المتمسكين بالدين اليهودي، والتي تنكر وجود كيان سياسي يهودي علماني في فلسطين(منصور،٢٠٠٩، ص٤٧١).

وتتمحور عقيدة هذه الحركة في عدم الاعتراف بالصهيونية، ومقاطعة الدولة بشكل نهائي، والصهيونية لا تمثل لها استمرار للتراث اليهودي أو تنفيذا للتعاليم الدينية، وإنما هي رفض لها وخروج عليها، بل هي واحدة من أخطر المؤامرات الشيطانية على اليهودية، لأنها أقامت دولة لليهود عنوة، وتعمل على تجميع المنفيين بوسائل ملتوية. وهذان الأمران من وظيفة المسيح المخلص حسب اعتقادهم، وتنظر الحركة إلى أن الصهيونية والنازية تنبعان من نفس المصدر. وهو فكرة "القومية" التي ظهرت في أوروبا، بل إن ثمة من أكد منهم بأنه كان هناك تعاون بين الصهيونية والنظام النازي (ماضي ،١٩٩٩، ص٥٢٥).

وتم بيان هذا التعاون بين النازية والصهيونية من خلال معاهدة "الهعفراة" والتي نظمها "الاتحاد اليهودي الاقتصادي العالمي" في أمستردام عام ١٩٣٣. وتوصلت تلك المنظمة مع السلطة النازية إلى اتفاق، يقضي بهجرة يهود ألمانيا إلى فلسطين، ونقل جزء من أموالهم إليها، من خلال البنوك الألمانية، بهدف شراء تجهيزات، وآلات زراعية ألمانية، وتصديرها إلى فلسطين، وتحقيق الخطة الصهيونية، بتوطينهم في الأراضي الفلسطينية مقابل كسر المقاطعة اليهودية للبضائع الألمانية(عبد القادر، ٢٠٠١، ص ٢١٩).

وترى الحركة أن بقاء اليهود في المنفى منذ أكثر من ألفي عام تحت حكم "الأغيار" كعقاب من الله، وأن قيام دولة لهم في فلسطين يمثل عصيان للرب الذي ينهى اليهود عن القيام بذلك(عبد الدائم، ٢٠٠١، ص٩٣). وكانت سيرة المسيح تحقيراً صريحاً للكبرياء والغطرسة اليهودية. فحين كان اليهود يفاخرون بأنهم أبناء إبراهيم حيث قال لهم المسيح: "لو كنتم أبناء إبراهيم لعملتم أعمال إبراهيم. أنتم من أب هو إبليس وشهوات أبيكم تريدون أن تعملوا""يوحنا ٨:٣٩ ٤٧ "(الصويص،٢٠٠١، ص١٥٠).

إن حركة ناطوري كارتا التي انشقت عن "أغودات إسرائيل"، ترفض الاعتراف بالصهيونية، وبدولة "إسرائيل"، وذلك لأن هذه الدولة حسب مفاهيمها هي ثمرة الغطرسة الآثمة، لأنها قامت على أيدي نفر من الكفار، الذين حرفوا مشيئة الله بعملهم، وتطاولوا على وعد الرب، بدلا من انتظار المسيح الذي هو وحده القادر على إقامة الدولة(الزرو، ١٩٩٠، ص١٥٧).

ويلخص الحاخام "موشيه هيرش" سكرتير الطائفة للشؤون الخارجية، موقف الحركة من الصهيونية بقوله: "إن الصهيونية تتعارض تعارضاً كاملا مع اليهودية. فالصهيونية تريد أن يُعتَرف باليهودي باعتباره وحدة قومية، وهذه هرطقة. فقد تلقى اليهود الرسالة من الرب، لا لكي يفرضوا عودتهم إلى الأرض المقدسة ضد إرادة سكانها. وعليهم أن يتحملوا نتائج فعلتهم، وإن المذبحة الكبرى ستكون نتيجة من نتائج هذه السياسة الصهيونية"(ماضي، ١٩٩٩، ص ٥٢٥).

ويرى "هيرش" أن التوراة أمرت اليهود بالعيش في سلام مع جيرانهم من غير اليهود في فترات الشتات، وأنه يمكن العيش في ظل دولة فلسطينية، وفي هذه الحالة يمكن تشجيع هجرة اليهود إليها. وقد نددت الحركة باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وأمرت أتباعها بعدم الذهاب إلى هذه المناطق أو زيارة "حائط المبكى" لان القدس فتحت عنوة، كما أدانت غزو لبنان، ونددت باعتراف منظمة التحرير بدولة "إسرائيل"(ماضي،١٩٩٩، ص ٥٢٦).

ومما يوضح المواقف الجلية لهذا التيار من الصهيونية أن الحاخام اليهودي يسرول ويس، وهو من جماعة اليهود المتحدين ضد الصهيونية، قد أعلن أمام (نيل كافوتو) من محطة التليفزيون

الأمريكية (فوكس نيوز) أن الصهيونية كذبة شيطانية خدعت ذوي النيات الحسنة حول العالم، وأقنعتهم بدعم هذا الشيء الشرير البغيض الذي يسمى "الدولة اليهودية"(القدومي، ٢٠٠٩، ص١٥).

وقد أكد الحاخام اليهودي يسرول ويس: "أن إسرائيل أفسدت كل شيء على الناس جميعاً اليهود منهم وغير اليهود. وهذه وجهة نظر متفق عليها عبر المائة سنة الماضية، أي منذ أن قامت الحركة الصهيونية بخلق مفهوم أو فكرة تحويل اليهودية من ديانة روحية إلى شيء مادي ذي هدف قومي للحصول على أرض فلسطين. وجميع المراحل التي مرت بها الحركة تؤكد أن هذا الأمر يتناقض مع ما تدعو إليه اليهودية وهو أمر محرم قطعا في التوراة؛ لأننا منفيون بأمر من الله" – حسب قوله.

وعندما سئل الحاخام: وما المانع في أن يكون لكم بلد تنتمون إليه؟ وما المانع في أن تكون لكم حكومة؟ أجاب قاطعا: "يجب ألا تكون لنا دولة، يجب أن نعيش بين جميع الأمم كما ظل يفعل اليهود منذ أكثر من ألفي عام كمواطنين". ثم تابع قائلاً: "على العكس مما يعتقد الناس هذه الحرب الدائرة مع الفلسطينيين خاصة ومع العرب عامة ليست دينية. فقد كنا نعيش بين المجتمعات المسلمة والعربية دون أن تكون هنالك أي مشكلات ودون الحاجة إلى رقابة من منظمات الأمم المتحدة أو منظمات حقوق الإنسان(القدومي،٢٠٠٩، ص١٥).

وردا على سؤال عما إذا كانت حياة اليهود أفضل قبل قيام دولة "إسرائيل" ؟ قال الحاخام: " نعم كانت أفضل بنسبة ١٠٠%، ففي فلسطين لدينا شهادات الجالية اليهودية التي كانت تقيم هناك وغيرها من الجاليات في مناطق أخرى بأنهم كانوا يعيشون في توافق. وقد أكدوا ذلك بشهادات موثوقة قدموها إلى الأمم المتحدة" من بينها وثيقة يقول فيها كبير حاخامات اليهود في القدس: "نحن لا نريد دولة يهودية غير أن الأمم المتحدة تجاهلت مطلبنا عندما اتخذت قرار قيام إسرائيل".

ولقد برز من زعماء هذه الطائفة الحاخامان "عميرام بلوي" و "أهارون كتسليويجن" اللذان ظهرا كثنائي يكمل كل منهما الآخر، حيث كان الأول يمثل قوة الجسم حيث كان يمثل مظاهرات الاحتجاج بينما مثل الثاني قوة العقل والتفكير. وقد عرف "عميرام" كمعارض عنيد وعنيف للحركة الصهيونية ودولة "إسرائيل"(الزرو،١٩٩٠، ص٣٩٢).

وقال الحاخام (أرون كوهين)، وهو من حركة ناطوري كارتا التي تدعو إلى تفكيك الدولة الصهيونية؛ لأنها تعتبرها كيانا مصطنعاً، في مقابلة أجرتها وكالة (اليونايتد برس) الأمريكية معه: "إن الرسالة التي نوجهها إلى الفلسطينيين هي ألا تتخلو عن حقكم ولا تيأسوا ولا تستسلموا؛ لأن الدولة الصهيونية كيان مصطنع وزائف ومتصدع ولا يمكن أن يستمر، وسيأتي وقت زواله قريبا" ثم أردف: "إن دعوتنا لتفكيك إسرائيل تمثل الحل لمشكلة الشرق الأوسط، بدلا من حل الدولة

الواحدة الذي ظلت القيادات الإسرائيلية متمسكة به، على أن يقرر سكانها اليهود البقاء في فلسطين إن أرادوا، أو العودة إلى دول الأصل(القدومي، ٢٠٠٩، ص ١٦).

وكذلك أكد الحاخام، في مقابلة سابقة مع وكالة فارس، أن الصهيونية لا تمت لليهودية بأية صلة؛ لأنها لم تلتزم بأبسط القيم الإنسانية. وأشار إلى أن الإله يأمر اليهود في التوراة بأنه لا يحق لهم امتلاك حكومة وبلد مستقل بسبب تعاملهم السيئ، موضحاً أن قيام دولة الاحتلال الصهيوني كان على أساس غير مشروع ويعارض الأوامر الصريحة للتوراة.

وفي السياق نفسه أكد الحاخام "دوفيد وايس" رئيس حركة ناطوري كارتا، في حوار مع صحيفة الشروق اليومي الصادرة بتاريخ ٢٠٠٨/١/٧م، أن "أكذوبة إسرائيل تعيش ظاهرة جديدة هي ظاهرة الهجرة من إسرائيل إلى خارجها، وهذا يدل على تفككها" ثم أضاف: "يجب أن نعيد فلسطين لأهلها ونعتذر لهم،... لأن الصهاينة سرقوا الأرض العربية الفلسطينية، وقتلوا ونهبوا... والدولة التي أقاموها مبنية على الكفر والنفاق والإجرام(القدومي، ٢٠٠٩، ص١٧).

وفي هذا السياق يجب الاشارة إلى أن القوى الدينية الرافضة للصهيونية الاخرى والتي تتمثل في حزب "أغودات إسرائيل" وحزب "شاس" التي تمثل الاغلبية الساحقة لهؤلاء المتدينين تشارك في الحكومات الإسرائيلية، وتدعم الكيان الصهيوني، وتتلقى الدعم من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة_ لكن ما تم عرضه من موقف حركة ناطورى كارتا والتي ترفض التعامل مع الكيان الصهيوني لانها تخالف الصهيونية الدينية في استخدامها الشعارات الدينية التوراتية لخدمة المشروع الاستعماري الاستيطاني على ارض فلسطين من منطلق النقيض بالنقيض يذكر.

يتضح لنا من العرض السابق أن المشروع الصهيوني الاستيطاني على أرض فلسطين، قام بالأساس على الأطماع في الأرض الفلسطينية العربية، والقائم على التوسع ونهب خيراتها، وهو مصلحة إمبريالية غربية تعتبر امتداداً للمشروع الاستعماري لإقامة كيان يعتبر غدة سرطانية يفتت الوطن العربي، ويمنع التواصل الجغرافي بين مكوناته، كما وقام بتوظيف الشعارات الدينية المحرفة لاستخدامها في المشروع الاستيطاني الصهيوني.

ثالثاً: موقف القوى الدينية المعارضة للصهيونية من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧

تعتبر القوى الرافضة أو المعارضة للصهيونية من القوى التي ليس لها نشاط استيطاني أو ذراع عملي لها تمارس الاستيطان داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ مقارنة بالاحزاب الدينية الصهيونية التي لها الدور الاكبر في دعم المشروع الاستيطاني الصهيوني، لكن مع اشتراك

تلك القوى للنظام الحاكم في "إسرائيل" ممثلا بحزب "أغودات إسرائيل" وحزب "شاس" أصبحت مواقفها مؤيدة للحكومات الاسرائيلية وخصوصاً في المواقف المتعلقة بالاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، لذلك نلاحظ دعم هذه القوى للمشروع الاستيطاني من خلال توجه المستوطنين الحريديم للسكن في تلك المستوطنات أو من خلال وجود مستوطنات تابعة لتلك الأحزاب، بعد تطوير حاخاماتهم للفتاوي التي تدعم الاستيطان، وفيما يلي عرض موجز يبرز تطور مواقف تلك القوى من الاستيطان والمشروع الصهيوني.

ويستند هؤلاء مثلهم مثل القوى الدينية الصهيونية على نصوص التوراة في إثبات آرائهم لكنهم يختلفون معهم معتبرين أنه إذا كان الاحتفاظ بالأرض من شأنه أن يعرض حياة اليهود لخطر دائم فيجب التخلي عنها(الزرو،١٩٩٠، ص١٨٥).

ولعل هذا التيار قد بدأ بموقف الحاخام الإشكنازي، الأكبر "ا. ي. وأنترفان" مما شجع قوى أخرى على الظهور. ففي العام ١٩٧٥م، أعلنت مجموعة من الأكاديميين والمحاضرين المتدينين أطلقت على نفسها اسم "قوة وسلام" تقول: "أن الولاء للتعاليم الدينية يحظر علينا أن نكون شعبا من السادة، ويحكم علينا إبداء الحذر من الفساد الخلقي الذي لا بد من وقوعه نتيجة لحكمنا وسيطرتنا المتواصلة على السكان العرب(المسيري، ١٩٩٩، ص ٦٤).

أما البروفيسور اليهودي "يشعياهو ليبوفيتش[1]" فهاجم بشدة أولئك الذين يربطون بين احتلال المناطق وبداية الخلاص ويقول:" إننا لم نشترك في الحرب – يقصد حرب حزيران ١٩٦٧م– ولهذا فان نتائجها ليس لها أي مغزى ديني"(البيادر، ١٩٨٨، ص٤٦).

من جانبه أعلن الحاخام "إليعازر مناحم شاخ[2] " في اجتماع عقد في "رحوبوت" عام ١٩٧٩م قائلا: "لا يجب أن نركز اهتمامنا على المناطق المحتلة. إن شعب إسرائيل ليس كسائر الأمم، وفي معظم سنوات وجودنا لم تكن لنا أراض خاصة بنا،...ونحن الآن غير مستقلين تماماً لأننا مرتبطون بالأجانب، ولا يوجد سبب يجعلنا نفاخر بالمناطق التي بحوزتنا"(الزرو، ١٩٩٠، ص ١٨٦-١٨٧).

[1] يشعياهو ليبوفيتش: ولد العام ١٩٠٣ في روسيا وهو فيلسوف ومفكر إسرائيلي له مداخلات في القضايا السياسية الساخنة في "إسرائيل" وخارجها، انتقل في الحياة الى ألمانيا. ونال درجة الدكتوراه في برلين. إضافة إلى ذلك وسع أفاق معرفته. هاجر إلى فلسطين العام ١٩٣٥ حيث عين محاضرا في الجامعة العبرية في القدس، من مؤسسي لجنة تحييد الشرق الأوسط من السلاح النووي، اعلن ضرورة الانسحاب الجيش الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية، استخدم مصطلحات مثل تشبيه اليهود بالنازية في معاملتهم للعرب الفلسطينيين، رشح العام ١٩٩٣ لجائزة إسرائيل مما أثار زوبعة في "إسرائيل"، حيث تنازل عنها خصوصا بعدما اعلن رابين بانه لن يقوم بمصافحته عندما سيسلم الجائزة، توفي العام ١٩٩٤ في القدس(منصور، ٢٠٠٩، ص٣٨٦).

(2) مناحم شاخ: ولد العام ١٨٩٨ في ليطا (بولندا)، وهو زعيم التيار الديني الليطي منذ الستينات. درس في المعاهد الدينية. هاجر الى فلسطين العام ١٩٤١. عين في مجلس كبار التوراة التابع لحزب "أغودات يسرائيل" ، ثم بارك إقامة حركة "شاس"السفاردية الشرقية. توفي العام ٢٠٠٠ (منصور، ٢٠٠٩، ص٢٧٥).

ولكن برغم أن الأحزاب الدينية الرافضة الصهيونية "الحريدية" لم يكن لها نشاط استيطاني خاص؛ نظراً لعدم وجود حركة استيطانية تابعة لها، فإن اشتراك "أغودات إسرائيل" في المؤسسات الرسمية، بعد قيام "إسرائيل"، جعل مواقفه دائما مؤيدة للحكومة الاسرائيلية(شمعة، ٢٠١٠، ص ١١٤).

وقد استمرت "حركة شاس"، بعد أن انشقت عن الحزب الأم، في تطبيق هذه السياسة فيما يتعلق بالاستيطان، إلا أنها طالبت، حسب مبادئ الحزب الانتخابية سنة ١٩٨٤م، بمواصلة وتعزيز زخم البناء والاستيطان في أجزاء الأراضي الفلسطينية، وطالب بعدم إعادة أية منطقة إلى الفلسطينيين وأيدَ حركة الاستيطان في القدس وجبل أبو غنيم، حيث أكد وزير الداخلية سويسا، من حزب "شاس" على ذلك بقوله: "إننا يجب أن نبلغ السلطة الفلسطينية إما جبل أبو غنيم أو الحرب. وقد استمر هذا التوجه في شاس حتى الوقت الحالي(شعبان،١٩٩٧، ص٣٨). فقد طور حاخاماتهم الفتاوى التي تبيح الاستيطان وتعززه، وخصوصاً يوم السبت، مع أن عقوبة خرق السبت وفق تعاليم الدين عندهم تكون الإعدام، غير أنهم أوجدوا فتوى تبيح لهم العمل وتطبيق "فريضة الاستيطان"، باستخدام العمال من الغوييم. وقد أكد عوفاديا يوسف زعيم حزب شاس الارهابي المتطرف هذا التوجه. وحسب حركة يشع فإن الاستيطان فريضة، وهذا هو سبب السماح بالعمل يوم السبت، وبخاصة أن الإدارة المدنية تكون في عطلة، ومن ثم لا تعترض على عمل المستوطنين(أبو شومر،٢٠٠٦، ص٣١١).

وهكذا يتضح، كما سبق القول، أن الأحزاب الدينية الرافضة للصهيونية "الحريدية" قد انقسمت، عملياً، إلى قسمين: حيث تعامل القسم الأول، ممثلا بحزب "أغودات إسرائيل" وحزب "شاس" اليهودي الشرقي، مع الصهيونية ومؤسساتها، ودعم الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وهو ما يفسر وجود مستوطنات تابعة للأحزاب "الحريدية" في الأراضي الفلسطينية مثل مستوطنات "بيتار عيليت" و"موديعين عيليت". أما القوى الدينية الحريدية الأخرى، التي كفرت الصهيونية بالمطلق، ولم تتعامل معها نهائياً والتي تمثلها حركتا الطائفة الحريدية، وحركة ناطوري كارتا، فلم تمارس الاستيطان.

الفصل الثالث

دور الأحزاب الدينية في نشأة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

- ❖ **المبحث الأول:**

  الأحزاب الدينية الصهيونية في "إسرائيل".

- ❖ **المبحث الثاني:**

  الدعم الإسرائيلي للمستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة من ١٩٦٧– ١٩٩١.

- ❖ **المبحث الثالث:**

  تصنيف المستوطنات الايدلوجية

المبحث الأول

الأحزاب الدينية الصهيونية في "إسرائيل"

تفرعت الأحزاب الدينية اليهودية بشكل عام منذ وجودها عن حركة أو منظمة دينية واحدة تبلورت داخل الحركة الصهيونية عام ١٩٠٢م. وأطلقت على نفسها اسم "المزراحي الشرقي" وهي اختصار لكلمتي "مركز روحاني". ولما كانت هذه الحركة إطاراً عاماً، فقد كان من الطبيعي أن تتم غربلة الاتجاهات داخلها وفقا للمواقف المعلنة بحيث انقسمت هذه الحركة عام١٩١١م إلى معسكرين(الزرو، ١٩٩٠، ص ٢١٨): أولهما هو معسكر المتدينين الصهيونيين. والثاني هو معسكر المتدينين المتشددين الذين يسمون "حريديم" ومفردها "حريدي". وينتمي كلاهما إلى التيار الأرثوذكسي في اليهودية. ويمثل القسم الأول في الساحة السياسية "الإسرائيلية" الآن حزب "البيت اليهودي" – المفدال الجديد، ويمثل القسم الآخر حزبا "أغودات يسرائيل" و"ديغل هتوراه" "المتحدتان حاليا في كتلة "يهدوت هتوراة"، وحزب "شاس". ولا توجد أحزاب تمثل التيارين الإصلاحي والمحافظ في اليهودية، لأن أتباعهما أقلية صغيرة في "إسرائيل"(خليفة،٢٠١١، ص٢١٥).

ومع انبثاق التحالف بين الليكود والأحزاب الدينية برز تصنيف عام جديد قسم الأحزاب السياسية إلى معسكرين سياسيين أساسيين: المعسكر الأول هو "معسكر إسرائيل أ" ويمثل الأحزاب اليسارية العلمانية، أما المعسكر الثاني فهو "معسكر إسرائيل ب"، ويمثل الأحزاب اليمينية والأحزاب الدينية، ويضم اليهود السفارديم الأقل تعليماً، والعمال المنتمين إلى طبقات أدنى. وهم يصوتون عادة لليكود والأحزاب الدينية (الجندي، ٢٠١١، ص٤٦).

وعلى أية حال فأحزاب المتدينين الصهاينة تعطي ولاءها للكيان الصهيوني وتشارك في مؤسساته وفي الجيش الإسرائيلي على أساس المعتقدات الدينية، ويمثل هذا التيار ثلثي التيـــارات الدينية وحوالي ٨% من مجموع السكان (الشرعة، بركات، ٢٠٠٥، ص٢٥٨).

وقد كان المعسكر الديني الصهيوني موزعاً بين "المزراحي" وجناحه العمالي "هبوعيل همزراحي" حتى عام ١٩٥٦م، حينما اتحد الحزبان معا وشكلا حزباً جديدا أطلق عليه: حزب "المفدال" الذي بقي مسيطراً على المعسكر الديني حتى انتخابات الكنيست العاشرة عام ١٩٨١م. وبعدها بدأ الحزب يتعرض لسلسة متلاحقة من الانشقاقات الداخلية التي قادتها مجموعات متباينة من الغاضبين على الحزب و سياساته. وشكلت هذه المجموعات قوائم انتخابية منفصلة عن الحزب الأم، فظهرت قائمة "تامي" "حركة تقاليد إسرائيل" بزعامة أهارون أبو حصيرة، وقائمة "متساد" بزعامة الحاخام"حاييم دروكمان"، وقائمة "أورت" أضواء، بزعامة حنان بورات، وقائمة "أموناه" النسائية(الدويك،٢٠٠٤،ص٣٠٩).

وقد عاش حزب المفدال عدة أزمات داخلية قوية، أدت به إلى خسارة نصف قوته في انتخابات الكنيست العاشرة سنة ١٩٨١، حيث حصل المفدال على ٦ مقاعد فقط مقابل ١٢ مقعد حصل عليه في انتخابات الكنيست التاسعة سنة ١٩٧٧(نيوبرعش، ١٩٩٧، ص١٤٣).

وقبل كل هذه المجموعات المنشقة ظهرت "غوش إيمونيم" في أواسط السبعينات، وقد اعتبرت حركة تمرد داخل المفدال ثم سارت في طريقها المستقل بعد ذلك، وانفصلت مجموعة أخرى وخاضت الانتخابات بقائمة مستقلة أطلق عليها "ميماد" عام ١٩٨٨، وكان من الطبيعي أن تنخفض القوة التمثيلية لحزب المفدال في الكنيست التي كانت تتراوح من(١٠-١٢) مقعداً في العقود الثلاثة الأولى من قيام "إسرائيل" إلى(٤-٥) مقاعد في عقد الثمانينيات (الزرو، ١٩٩٠، ص ٢٨٢). وبع ذلك جاء حزب "البيت اليهودي" المفدال الجديد، والذي تأسس في تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٨ ، نتيجة اندماج الحزب الديني القومي (المفدال) وائتلاف الاتحاد الوطني. وفي انتخابات الكنيست التي جرت عام ٢٠٠٩ حصل على (٣) مقاعد في الكنيست (خليفة ،٢٠١١، ص ٢١٦).

وانبثق حزب "البيت اليهودي" عن الحزب الديني القومي المفدال، ممثل التيار الديني الصهيوني الذي عمل طويلا في تطويع الديانة اليهودية لخدمة الصهيونية. وقد مثل هذا الحزب ولا زال يمثل الصهيونيين المتطرفين الغربيين مقابل الشرقيين الذي يمثله شاس، حيث اعتاد على المشاركة في معظم حكومات "إسرائيل"، أيا كان رئيسها(جريس، ٢٠١٣، ص١٨٢).

وبعد هذه التقديم لا بد من تقديم تعريف موجز بأهم الأحزاب الدينية الصهيونية في "إسرائيل" وذلك على النحو التالي:

أولا: حزب المزراحي :

تعود جذور هذا الحزب إلى أوائل القرن العشرين، حيث تأسست عام ١٩٠٢م حركة المتدينين اليهودية الصهيونية "همزراحي الشرقي" ورفع شعاراً له يطالب بالاستيطان في أرض فلسطين وفق شعارات دينية توراتية، وأكد الحزب على أنه حزب صهيوني قومي إلى جانب كونه دينياً(أبو شوم، ٢٠٠٦، ص ٤٦).

واسم مزراحي اختصار لكلمتي "مركز روحاني" والذي تهدف الحركة لاقامته داخل الكيان الصهيوني، ولقد كانت حركة مزراحي على خلاف مع الأحزاب والحركات الدينية التي كانت تعارض الحركة الصهيونية. وقد وضعت لنفسها استخدام الشعارات الدينية للتأثير على اليهود في العالم لصالح الحركة الصهيونية ومشروعها(درون، شيرف، ١٩٨٣، ص١٥٠).

والمزراحي برز كحركة مستقلة داخل الحركة الصهيونية منذ العام ١٩٠٢م وأصبح حزباً سياسياً بين يهود فلسطين في العام ١٩١٨. يضم معظم أعضائه من بين أفراد الطبقة الوسطى أقل تطرفا و مغالاة في المسائل الدينية من أغودات إسرائيل(رزوق،١٩٦٨، ص٧٣).

وقد دعا المتدينين داخل هذه الحزب إلى عقد مؤتمر خاص بهم في مدينة (فيلنا) في ليتوانيا خلال العام ١٩٠٢م، برئاسة الحاخام "رينس" حضره اثنان وسبعون عضواً عن الصهيونيين المتدينين، و قرروا إقامة منظمة "مزراحي" ككتلة متدينة مستقلة داخل المنظمة الصهيونية(الزرو،١٩٩٠، ص٣٠٩).

وقد تأسس هذا الحزب بواسطة مجموعة من المتدينين الصهاينة، كاحتجاج على قرار المؤتمر الصهيوني السابع، لتولية إدارة التعليم لأناس علمانيون غير متدينون من الحركة الصهيونية، هذا القرار زاد من تخوف هذه الشخصيات بأن تسيطر الأغلبية العلمانية على التعليم والمنظومة والسياسات التعليمية اليهودية(نيوبرعش، ١٩٩٧، ص١٤١).

وكان الرئيس الأول لهذا الحزب هو: الحاخام شيحاك يعكوف رينس، الذي بدأ في قيادة الحزب من روسيا، وقد شارك هذا الحزب الحملة الصهيونية كافة نشاطاتها ومؤتمراتها، كجزء رئيسي فيها، وكانت له نشاطات خاصة في مجال التعليم، وقام ببناء عدة "كنس" وعدة مدارس(درون، شيرف، ١٩٨٣، ص١٥٠).

أقر دستور هذه المنظمة، في مدينة بريسبورغ في هنغاريا عام ١٩٠٤م،(الزرو،١٩٩٠، ص ٣١٠) وكان هناك العديد من الأهداف من وراء ظهور تيار ديني داخل الحركة الصهيونية في ذلك الوقت، فبينما كان الصهيونيين المتدينين يتطلعون إلى الاستيلاء على الحركة الصهيونية وبناء أغلبية يهودية متدينة في فلسطين تمهيداً لقيام دولة يهودية، كان لقادة المنظمة الصهيونية وعلى رأسهم "هرتزل" مقاصد أخرى من وجود منظمة دينية كالمزراحي تعمل داخل الحركة الصهيونية. كان من أهم أهداف الحركة الصهيونية في ذلك الوقت هو جذب مؤيدين للمنظمة الصهيونية من المتدينين من جهة، ومن جهة أخرى استغلالهم في مجال التعليم و الاستيطان(ماضي،١٩٩٩، ص٢٤٦).

وأصبح للحركة منظمتها الاستيطانية في فلسطين، فأقامت أول مستوطنة تعاونية "موشاف" تابعة للحركة عام ١٩٢٥م وأول مستوطنة جماعية "كيبوتس" عام ١٩٣٠م. وقامت هذه الحركة بمد نفوذها عن طريق إستيعاب أولاد المهاجرين وإيوائهم في المدارس الفنية والزراعية التابعة لها(المسيري، ١٩٩٩، ص٢٨٦). واعتمدت هذه الحركة في مواقفها من الحاخام "أبراهام إسحاق كوك" المتطرف حيث ساند النشاط الاستيطاني و اندماج الأرثوذكس في القومية اليهودية الحديثة في

العشرينيات من القرن الماضي، وأحدثت تغييراً في مسار حركة المزراحي من الصهيونية البرجماتية إلي الصهيونية المسيحية(الجندي ،٢٠١١، ص١٥٨).

وهكذا يمكن القول بان حزب المزراحي ساند الحركة الصهيونية في تنفيذ مشروعها الاستيطاني والهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، وجند طاقاته لخدمة هذا المشروع من خلال ربط الاستيطان بالشعارات الدينية لخدمة الحركة الصهيونية بتنفيذ مخططاتها الاستعمارية في ذلك الوقت.

ثانياً: هبوعيل همزراحي(العامل المزراحي):

في أعقاب الحرب العالمية الأولى أخذت تتوافد على فلسطين مجموعات من يهود أوروبا الشرقية ضمن ما يسمى في القاموس الصهيوني "الهجرة الثالثة" (١٩١٩-١٩٢٣). وكان بين هؤلاء الوافدين جماعات ينتمون إلى منظمة مزراحي، ولا سيما حركة الشبيبة التابعة لها(الشامي،١٩٩٤، ص١٠٠).

وفي العام ١٩٢٢م أعلن عن تأسيس هذا الحزب فقد شجعت المنظمة الصهيونية هجرة العمال الشباب أكثر من الطبقات المتوسطة – التي كانت المصدر الرئيسي للمزراحي– وذلك بقصد بناء الاستيطان الاستعماري اليهودي في فلسطين بأسرع وقت ومن هنا تشكل الأساس البشري للمنظمة العمالية الجديدة(ماضي،١٩٩٩، ص٢٤٧).

وضمن المؤتمر السابع لحزب "هبوعيل همزراحي" في العام ١٩٣٥ الذي عقد في فلسطين المحتلة، دعا إلى الاستيطان الجماعي القائم على الحركة والتنفيذ و على أسس جماعية في الاستيطان الزراعي، وتجميع المستوطنين وتركيزهم في المستوطنات الزراعية، بحيث تشمل هذه المستوطنات تعليم المعتقدات اليهودية(فانيري، ١٩٨٨ ص١٦٢).

ولقد ظلت حركة "العامل المزراحي" تعمل في إطار المنظمة الصهيونية العالمية كجزء من حركة المزراحي، إلا أنها راحت تلعب – بالتدرج – دوراً مستقلاً عنها في مؤسسات "اليشوف". فقام بإنشاء شبكة مستوطنات زراعية واسعة، وكيبوتس ديني عام ١٩٣٥م، وتأسيس حركة "بني عقيبا" التي أنشأت سلسة من المدارس الدينية الصهيونية. كذلك أنشأت هذه الحركة بنكاً باسم الحزب، والعديد من المؤسسات(ماضي،١٩٩٩،ص ٢٤٧).

ولقد كان هذا الحزب يتمتع بنفوذ بين المهاجرين اليهود الذين قدموا من شمال إفريقيا والبلدان الشرقية، لأنه نجح في امتصاص هؤلاء المهاجرين وتوفير إقامة دائمة لهم داخل المستوطنات الريفية، وذلك من خلال إصراره على تصنيف المهاجرين وفقاً لاتجاهاتهم وميولهم.

وليس ببرنامج عام وشامل لكل المهاجرين، فاستخدم الشعارات الدينية لتحقيق مكاسب وانتصارات بين هؤلاء المهاجرين، وقد ساعده ذلك في توسيع قاعدة العضوية وتقوية مركزه السياسي على حساب الدين، حتى أصبح أقوى الأحزاب الدينية في "إسرائيل" في ذلك الوقت(رزوق، ١٩٦٨، ص٧٥).

وقد كان لدى هذه الحركة إمكانات تنظيمية فتحول إلى حزب سياسي، وأصبح قادراً على كسب المهاجرين الجدد، أكثر مما لدى "المزراحي"، وقد تبين ذلك في الانتخابات العامة عام ١٩٥١م،إذ حصل "العامل المزراحي" على ٨ مقاعد في الكنيست، وفاز "المزراحي" بمقعدين فقط(العلوجي،٢٠١٠، ص ١٦١).

وخلال فترة ما قبل قيام الكيان الصهيوني، شارك حزب "هبوعيل همزراحي" في انتخابات اللجنة التحضيرية، وبعد قيام الكيان الصهيوني، كان شريك لحزب همزراحي في جبهة دينية قومية تنافست على مقاعد الكنيست سنة١٩٤٩، وكذلك سنة ١٩٥٥. ومنذ العام ١٩٥٦ أصبح حزب "هبوعيل همزراحي" جزء من جبهة ائتلافية انتخابية برلمانية باسم "المفدال"(نيوبرغتر، ١٩٩٧، ص١٤٢).

والدور الذي لعبه هذا الحزب في دعمه للاستيطان، كان إنشاء الذراع العملي له، وذلك بتشكيله لحركة غوش إيمونيم التي أثرت في الواقع الاستيطاني خاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وقام بحملات كان هدفها تدفق المستوطنين إلى هذه المستوطنات(البابا، شعبان، ١٩٩٥، ص٨)، كما وشارك الحزب في إنشاء عدة مستوطنات "كيبوتسات وموشافيم"، كما وشارك في الهستدروت "النقابة العامة للعمال"(نيوبرغتر، ١٩٩٧، ص١٤٢).

ثالثاً: الحزب الديني القومي (المفدال):

بعد أن خاض حزبا المزراحي وهبوعيل همزراحي ثلاث دورات انتخابية، برز اتجاه قوي داخل الحزبين نحو دمج الحزبين معاً. ولئن كان الدمج يمنح الحزبين نفوذاً ووزناً أكبر، فقد كان لكل حزب أسبابه لذلك، فمن جهة المزراحي وفرت عملية الدمج هذه لزعامته قاعدة جماهيرية تابعة للمزراحي، ومن جهة العامل المزراحي ضمنت عملية الدمج إمكانات مادية وفيرة كان يمتلكها هذا الحزب(ماضي،١٩٩٩، ص ٢٤٨).

وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه توحيد الحركتين لهذين الحزبين في الخارج عام ١٩٥٥م. وبعد هذا التوحيد، دعي إلى عقد مؤتمر مشترك في الكيان الصهيونيى في صيف ١٩٥٦م، حيث تقرر تشكيل "الحزب الديني القومي" الذي يعرف اختصاراً باسم "المفدال"(الشامي ،١٩٩٤، ص١٠٣).

وقد تم هذا التوحد على مرحلتين: في البداية تم إنشاء كتلة انتخابية برلمانية باسم "الجبهة الدينية القومية" لأجل المشاركة في انتخابات الكنيست الثالثة سنة ١٩٥٥، وبعد سنة من ذلك الأمر تم تنفيذ توحد رسمي في إطار الحزب الديني القومي "المفدال"(نيوبرعش، ١٩٩٧، ص١٤٣).

كان أبرز قادة هذا الحزب لدى تأسيسه حاييم موشيه شابيرا، ويوسف بورغ، ويتسحاق رفائيل، وزيرح فيرهافتيغ، حيث كان يمثل الجناح الديني في الحركة الصهيونية، وتتكون قاعدة الحزب الانتخابية في الأساس من المتدينين الصهيونيين الإشكنازيين، وقد حظى بتأييد كبير في أوساط المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، وبين المتدينين وخاصة اولئك الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي(منصور،٢٠١١ ، ص٢١٩).

و منذ تأسيس هذا الحزب، ظهرت داخله مجموعة من الكتل، التي سرعان ما أضحت مراكز قوى متنازعة، وذلك على الرغم من قرار المؤتمر الثاني للحزب بالقضاء على ظاهرة الكتل في إطاره(ماضي،١٩٩٩، ص٢٤٩). ومن هذه الكتل هي كتلة "المركزية" وكتلة" الشباب" وكتلة "ليكود أو تمورا" وكتلة "الموشافيم" وكتلة "الكيبوتس الديني" و"كتلة السفارديم" وكتلة "التجدد الديني" وكتلة "المرأة المتدينة"(الدويك،٢٠٠٤، ص٣١٦).

وفي مؤتمر الحزب عام ١٩٦٩م، الذي كان تمهيداً لانتخابات الكنيست عام ١٩٦٩م، انقسم الحزب على نفسه بين مؤيدين لضرورة الاحتفاظ بالأراضي المحتلة وكانوا ممثلين عن "كتلة الشباب" بزعامة "زفولون هامر"، بينما كان زعيم الحزب آنذاك "موشيه شبيرا" مؤيد لفكرة الأرض مقابل السلام (العلوجي،٢٠١٠، ص ١٦٣).

وتعتبر أيدلوجية الحزب الديني "المفدال" وحركة "غوش إيمونيم" المنبثقة عنه، وهم يمثلون مجموعة المستوطنين المتدينين في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، أكثر تطرفاً إذ أنشأ الحاخام أبراهام اسحق كوك المتطرف و المناصر الحاخامي الأبرز للصهيونية هذه الأيدلوجية في أوائل العشرينات ثم تم تطويرها فيما بعد بما تخدم اهدافهم الاستعمارية التوسعية(شاحاك، وميزفينسكي،٢٠٠٣، ص٧٨).

ولذلك نجد تطرف هذا الحزب بدعمه التوسع الاستيطاني في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، لذلك يطلق عليه مصطلح "أبو الاستيطان"(الجيش، ٢٠٠٨، ص٦٧) ويسعى هذا الحزب إلى إحياء ما يسمى القومية اليهودية، ويدعو إلى ترحيل الفلسطينيين من أراضيهم، كما ويطالب بعدم التخلي عن السيطرة على الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويقف ضد أي اتفاق يعترف بالحقوق الفلسطينية(سويدان، ٢٠٠٩، ص٢٧٤) .

رابعاً: حركة غوش إيمونيم :

تعتبر هذه الحركة مسيحانية أيدلوجية استيطانية(شاحاك، ٢٠٠٣، ص١٠) فقد ظهرت كجماعة داخل حزب المفدال في أعقاب حرب عام ١٩٦٧م، ثم كحركة غير حزبية مستقلة عن حزب المفدال، وانفصلت عنه نهائياً، وأصبحت إطاراً مستقلاً منذ أواخر عام ١٩٧٤م(عايش، ٢٠٠٧ ، ص١٩٤) ويصف الكاتب اليهودي "دان عامر" بأن هذه الحركة تشكل المخزون البشري للفاشية اليهودية الجديدة، لذلك فهي تضم أشهر الحاخامات المعروفين بالتعصب ضد العرب، أمثال يهودا كوك وموشيه ليفنغر(السعدي، ١٩٨٦، ص١٧٢).

وتعتبر "غوش إيمونيم" التعبير الأكثر وضوحاً للراديكالية – التطرف–، فقد أقامت حركة استيطان وأنشات قوة سياسية انضم إليها دينيون وعلمانيون من أجل هدف سياسي قومي مشترك، ويرى إيمانويل هيمان فيها بأنها " تمثيلا للفكر الأصولي اليهودي المعاصر"، ويرى فيها ايان لوستيك بأنها أهم أدوات التعبير الأوضح عن الأصولية اليهودية(مصطفى ،٢٠١٠، ص٥٩).

وترجع جذور هذه الحركة إلى العام ١٩٦٧م، حيث تكونت حركة استيطانية من العنصر الشاب بين المتدينين الأعضاء في المفدال ممن تلقوا تعليمهم في مدارس "اليشيفا" يقودهم الحاخام "حييم دروكمان" الذي قاد الحركة الاستيطانية في الأراضي المحتلة(العلوجي، ٢٠١٠، ص١٦٢) وبعد أن انشقت عن المفدال سنة ١٩٧٤، بدأت تنسق جهودها مع حزب هتحيا المتطرف الذي أسسته "غيئولا كوهين" سنة ١٩٧٩ احتجاجا على اتفاق السلام مع مصر(دوعر، ٢٠١٢، ص١٤١).

ويشكل أعضاءهم ومناصريهم ما يقارب من ٦–٧ % من اليهود في "إسرائيل". ونشاطهم السياسي موجه بشكل أساسي إلى استيطان الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧م، و محاولة السيطرة على كل الأراضي التي تم الاستيلاء عليها عام ١٩٦٧(الجندي ،٢٠١١،ص ١٦٠).

وهذه الحركة لم تظهر بصورة واضحة إلا بعد الهزيمة التي لحقت بالكيان الصهيوني بعيد حرب ١٩٧٣م، بسبب مشاعر الإحباط والخيبة، والانقسامات التي ضربت هذا الكيان، وشعور الذين بادروا لإنشائها بان الصهيونية العلمانية قد أعلنت إفلاسها، وان الصهيونية الدينية هي الحل وهي البديل(الزرو ،١٩٩٠، ٣٩٧)

وركزت هذه الحركة، منذ ذلك الحين، على بناء المزيد من المستوطنات، وشن حملات الحقد العنصري ضد الفلسطينيين، بهدف إجبارهم على ترك أراضيهم والهجرة إلى خارج الوطن، وقد كانت هناك هيئة أخرى مرتبطة بالحركة هي "رابطة الإسكان والاستيعاب في يهودا والسامرة وغزة ووادي الأردن" وهي تصدر مجلة نكودا التي تمتلئ بالتحريض العنصري ضد السكان الفلسطينيين(السعدي، ١٩٨٦، ص١٧٢).

لقد ارتكزت أفكار الحاخام الإراهابي "كوك" وبناة غوش إيمونيم على الاستيطان باعتبار أن هذا الاستيطان "ميتسفا" فجاء أول نشاط عملي لتجسيد آراء "كوك" من خلال واقعة الاستيطان في مدينة الخليل العربية المحتلة على يد الحاخام "ليفنغر"، هذا الاسلوب المتمثل في" خلق الوقائع على الأرض" وقد تطابقت أهدافه مع حركة في ذلك الوقت تُدعى "أرض إسرائيل الكاملة" والتي نشأت بعد شهرين من حرب ١٩٦٧م، والتي كانت تضم نخبة من الشخصيات الصهيونية المتطرفة وذلك بهدف العمل على الاستيطان العاجل في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م(ماضي، ١٩٩٩، ص٤٩٦-٤٩٧) وتعتبر غوش إيمونيم القوة الأساسية المحركة للنشاطات الاستيطانية، بعد تبني الليكود لها حيث اعتبر انفصالاً تاريخياً عن سياسة العمل في الحل الوسط الإقليمي، والتي كانت سائدة منذ أن طرحت أول خطة تقسيم عام ١٩٣٦(بنفينستي،١٩٨٧، ص١٤٦).كان من أهم الأهداف لحركة "غوش إيمونيم" هو استيطان الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م وخاصة الضفة الغربية وتهويدها وقد مثلت لأكثر من عقدين من الزمان الذراع الاستيطاني العملي للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، فقد ظهرت حينما استولت "إسرائيل" على الضفة الغربية و قطاع غزة بهدف استعمارها وتهويدها، وحينما شرعت الحكومة في التفاوض حول الأرض مع مصر وفلسطين، بدأت الحركة في تبني سياسة إنشاء مستوطنات تخلق أمراً واقعاً، لإرغام الحكومة على تبني إستراتجيتها(عايش، ٢٠٠٧، ص ١٩٩).

وفي العام ١٩٧٧ وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني أعلنت هذه الحركة عزمها على العودة إلى أسلوب الاستيطان وفق تكتيكها الخاص المتعلق بأسلوب زرع المستوطنات، كما وأعلنت عن تشكيل الفرق الاستيطانية على امتداد الضفة الغربية(سليمان، ١٩٩٠، ص٧٠).

لذلك شكلت حركة استيطان خاصة بها باسم" أمناه"، فتَحَ الطريق أمام تطبيق خطتها الاستيطانية بسرعة في ١٩٨١(بنفينستي،١٩٨٧، ص١٦٦). وتبنت هذه الحركة التي ينتشر أعضاؤها في المستوطنات في الضفة الغربية، أسلوباً متطرفاً، من خلال استخدام العنف والقوة ضد العرب، وطالبت بتوسيع الاستيطان والسيطرة على كل أرض فلسطين التاريخية(الشرعة، بركات، ٢٠٠٥، ص٢٥٦).

لقد كان هناك تعاون بين العلمانيين والمتدينين، فقد ضمت هذه الحركة مجموعة من العلمانيين بالرغم من أن السلطة الحقيقية كانت تحت سيطرة المتدينين، وأغلبهم من خريجي مدارس "بني عقيبا" الدينية الصهيونية، هذا التعاون لم يكن ليبرز لولا أن اشترك الكثير من العلمانيين في الهدف الرئيسي لهذه الحركة، ألا وهو الاستيطان في أرض فلسطين، وخاصة الضفة الغربية(عايش،٢٠٠٧، ص ٢٠٠).

كذلك قامت هذه الحركة وبالتنسيق مع الجهات الأخرى المعنية باستيطان الضفة والقطاع من تكوين جماعة سياسية ضاغطة "lobby" داخل الكنيست الإسرائيلي، يتراوح عددهم ما بين ٣٠ –٧٠ عضوا برئاسة عضو من تكتل الليكود، تهدف إلى تسريع عمليات الاستيطان، وتسهل اتخاذ القرارات بإنشاء مستوطنات جديدة في الأراضي المحتلة(الدويك،٢٠٠٤، ص ١٧٠).

وفي مطلع الثمانينات واجهت هذه الحركة كثيراً من الفشل والاخفاقات أدت إلى إضعافها، فلقد فشلت في منع الانسحاب من سيناء، ثم تلقى المشروع الاستيطاني مقاومة قوية وباسلة من الجماهير الفلسطينية إبان الانتفاضة الأولى الذي اربك المشروع الصهيوني الاستيطاني، وإلى جانب ما سبق، على النطاق الداخلي الصهيوني ظهرت عدة قوى دينية نافست هذه الحركة، مثل "شاس" و"كاخ" و"ميماد"(الزرو،١٩٩٠ ،ص٣٩٩).

ويرى الباحث أن حركة غوش إيمونيم من أخطر وأكثر الحركات الصهيونية الدينية تطرفاً فبالرغم من أنها حركة راديكالية وظفت الشعارات الدينية لخدمة أغراضها التوسعية على حساب الأراضي الفلسطينية بشكل عام، إلا أن لها أذرع استيطانية عملية، وحركة استيطان تابعة لها مارسته بشكل عملي واسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، واستخدمت في ذلك الإرهاب والعنف ضد السكان الفلسطينيين.

خامساً: حركة كاخ "هكذا":

تأسست حركة كاخ على يد الحاخام "مائير كهانا" عام ١٩٧٣م، حيث ولد في حي بروكلين بنيويورك عام ١٩٣٢، وقد فصل من وظيفته بتهمة "الهوس الديني المفرط"، وبعد أن فشل في أن يصبح محامياً، هاجر إلى فلسطين المحتلة، غير أنه فشل في الحصول على وظيفة حاخام، فعاد مرة أخرى إلى الولايات المتحدة، ثم صار عميلاً ومخبراً سرياً لدوائر الاستخبارات الأمريكية، وفي العام ١٩٦٨، شكل "رابطة الدفاع اليهودية" وفي العام ١٩٦٩ قام بتأسيس حركة باسم "دوف"، شعارها هو نفس شعار رابطة الدفاع، ثم ما لبث أن حول "كهانا" الحركة إلى حزب سياسي تحت اسم "هكذا: كاخ" في عام ١٩٧٢(ماضي ،١٩٩٩، ص٥٠٧-٥٠٨).

وتعتبر حركة" كاخ" أن العنف هو الأداة المثلى لتحقيق أهدافها، وقد تأثرت الحركة في ذلك بتعاليم "زئيف جابوتنسكي"– زعيم الحركة التصحيحية – ولهذا كان "كهانا" يأمر أنصاره في "إسرائيل" بالتعامل مع العرب كالوحوش، "وفي حالة عدم قدرة الكيان الصهيوني الرد على العرب بالعنف، يجب على الأفراد القيام بذلك"(عايش،٢٠٠٧، ص٢٠٢).

استخدمت الحركة شعارات متطرفة، مثل: "لن تعاد أبداً" "ولكل يهودي بندقيته الطويلة"،و يا "أيها اليهود: اشتروا الأسلحة" وكانت شعاراتها مليئة بالتحريض ضد العرب والمسلمين(ماضي، ١٩٩٩، ص٥٠٨). وقد أخذت كاخ كحزب سياسي ملامحها من خلال أفكار وكتابات "كهانا" من أسس دينية متشددة وأخرى عنصرية متطرفة ومن أهما: ضم المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧إلى دولة الكيان، وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، والتحريض المستمر ضد الاماكن المقدسة الاسلامية وخصوصاً مسجدي قبة الصخرة والمسجد الأقصى(ماضي، ١٩٩٩، ص٥١٠).

لقد فشلت محاولته في إقامة مستوطنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، باسم "إيل نكاد"، إلا أن رجال حركته مثل "باروخ مارزيل" و "إيتمار بن غبيرول"، وجدوا ملاذاً مريحا لأفكارهم ونشاطاتهم ضد الفلسطينيين في مجمع مستوطنة كريات أربع/الخليل، حيث أقام الحاخام "موشي فنغر" المنبوذ مع شبه زمرة دينية داخل زمرته، وأصبح المستوطنون اليهود الذين بقوا في الخليل بعد اتفاقية أوسلو، رأس حربة في الاحتكاك المتعمد بين المستوطنين والفلسطينيين(كيمرلينغ، ٢٠١١، ص٣٧٣).

ومن خلال عرض لأفكار هذه الحركة المتطرفة العنصرية والاطلاع على برامجها السياسية، وشعاراتها الانتخابية والتي كانت تستمدها من زعيمها "كهانا " يلاحظ مدى تطرفها و لعل من أبرزها: مقاطعة التجار العرب، وعدم السماح للعرب بالدراسة في الجامعات الإسرائيلية، وتكثيف هجرة اليهود إلى "إسرائيل"، وزيادة الاستيطان في جميع الأراضي المحتلة(عايش، ٢٠٠٧، ص ٢٠٤).

وبعد اغتيال زعيمها في نيويورك سنة ١٩٩٠م تولى ابنه تأسيس منظمة "كهانا حي" والتي ينتمي إليها باروخ غولد شتاين الذي ارتكب مجزرة الخليل، وتبدي الحركتان كرهاً شديداً للعرب وتطالبان بتهجير كل العــرب من أرض فلسطين التاريخية(الشرعة،١٩٩٩، ص٢٥٦).

وتدعو هذه الحركة إلى تحقيق دولة يهودية صرفة من خلال تحقيق طرد جميع الفلسطينيين، وتتبنى في سبيل تحقيق أهدافها، أسلوب العنف والقوة أولا(البابا، شعبان، ١٩٩٥، ص١٠) والوحيدون الذين طرحوا فكرة التهجير العرقي علناً، ومواصلة ما تم أثناء حرب ١٩٤٨ كان مائير كهانا وزمرته(كمرلنغ، ٢٠٠٢، ص٧١).

وامتداداً لحركة كاخ، حركة "حاي فيكيام" الذي أسسها "يهودا عتصيون"، الذي يسعى إلى تطبيق أفكار "شبتاي بن دوف"، وبعد إطلاق سراح عتصيون من السجن، حيث تم أدانته بالعضوية في الخلية الإرهابية اليهودية، أسس حركته التي تعتبر استمراراً لحركة "كاخ" بزعامة الحاخام المتطرف "مائير كهانا"(عنباري، ٢٠٠٨، ص١٦٤).

يلاحظ من السابق أن فكر حركة كاخ عدواني، لا ينتبه إلى أخلاق في التعامل مع الآخر، فقد قامت هذه الحركة على البغض للعرب و المسلمين، في استخدامها للعنف والإرهاب ضدهم، وأن الحاخام مائير كهانا زعيمهم غير سوي وصاحب فكر متطرف وأنه يعاني من عقدة الانتقام كما هو ملاحظ في سيرته الذاتية.

إن من المفارقات العجيبة أنه عندما ينظر المرء للنظام الذي يحكم العالم اليوم يرى ازدواجية المعايير في هذا النظام الغربي الظالم الذي تترأسه الولايات المتحدة الأمريكية اليوم، والذي يتبنى النظرة الإسرائيلية القائمة على الفكر الإرهابي السابق والوارد في النصوص السابقة، وفي المقابل يقف ضد المقاومة الفلسطينية المشروعة، والتي تقوم على الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ومكتسباته، لنيل الحرية من هذا الاستعمار البغيض، هذه المقاومه التي كفلتها له كل الشرائع والمواثيق الدولية وحقوق الإنسان لعمليات سلب الأراضي الفلسطينية والاستيطان فيها.

سادساً: حزب تامي:

يعتبر هذا الحزب أول محاولة لظهور حزب ذي هوية سفاردية لليهود الشرقيين، فهو حزب صهيوني ديني(أبو حسنة، ١٩٩٦، ص٣٩). اشتركت هذه القائمة أول مرة في انتخابات الكنيست العاشرة عام ١٩٨١، في أثر انسحاب أهارون أبو حصيرا من "المفدال"، وقد حاول أبو حصيرا أن يستقطب المتدينين من اليهود الشرقيين "يهود المغرب في الأساس" وفاز بثلاثة مقاعد، وانضم أبو حصيرا إلى الحكومة الائتلافية برئاسة بيجين، وزير للعمل والرفاهية، إلى أن استقال في ٣٠ ابريل ١٩٨٢ في اثر أدانته بفضيحة مالية(الشامي، ١٩٩٤، ص١١٤).

سابعاً: حزب مورشاة :

تأسس حزب مورشاة عام ١٩٨٤ من مجموعتين برلمانيتين: الأولى تسمى "متسادا" وهي اختصار لمعسكر الصهيونية الدينية بقيادة حاييم دروكمان، والثانية: هي الفصيل العمالي لحزب الأغودات(عبد العالي، ٢٠١٠، ص٢٢٠).

وهذه القائمة التي انشقت عن "المفدال" بزعامة الحاخام المتطرف حييم دروكمان، تتكون من "متساد، أي "المعسكر الصهيوني الديني" برئاسة دروكمان، ومن "أورت" أضواء بزعامة "حنان بن بورات" احد قادة حركة "غوش إيمونيم" الأصولية الاستيطانية المتطرفة، ومن حزب "عمال أغودات يسرائيل"، الذي مني بفشل ذريع، في انتخابات الكنيست العاشرة عام ١٩٨١(الشامي،١٩٩٤، ص١١٥).

وقد ظهرت هذه الحركة سنة ١٩٨٤، وحصلت على مقعدين، وقد شاركت الحركة في حكومة الائتلاف ١٩٨٤م(الشرعة، بركات،٢٠٠٥،ص٢٥٥) وفي العام ١٩٨٦ انفصل حاييم دروكر عن مورشاه، وبقى حزب عمال الأغودات ممثلا لهذه الكتلة الانتخابية إلى غاية عام ١٩٨٨(أبو حسنة، ١٩٩٦، ص٣٨) ثم حُلت بعد ذلك وقد اتسمت مواقفها بالتشدد والاقتراب من معسكر اليمين(الشرعة، بركات، ٢٠٠٥ ، ص٢٥٥).

ثامناً: حركة الوسط الديني "ميماد" :

حركة ميماد حركة دينية صهيونية أشكنازية، أسسها الحاخام "يهودا عميطال" رئيس "يشيفا هرعتسيون" في مستوطنة "غوش عتسيون" في القدس المحتلة في يوليو من العام ١٩٨٨، شارك حزب ميماد في انتخابات سنة ١٩٨٨ ولم يحصل على أي مقعد(الشرعة، بركات، ٢٠٠٥، ص٢٧١) بعدما ارتبطوا بزواج غير ناجح مع حركة "إسرائيل الواحدة"، الكتلة التي أسسها "باراك" في ذلك الوقت(كمرلنغ، ٢٠٠٢، ص٧٢).

وقد انشق "عميطال"عن حزب "المفدال"، وذلك بسبب استخدم الدين في عمليات الاستقطاب والمساومة عشية كل ائتلاف حكومي(الدويك،٢٠٠٤، ص٣٢٢) لذا فهو دعا في برنامجه إلى حلول وسط بين المتدينين والعلمانيين، بخصوص المسائل الدينية(عبد العالي، ٢٠١٠، ص٢٢١).

و كان هدف "عميطال" وهو وراء مبادرة إقامة هذا الحزب، ضم الدينيين القوميين الذين لا يوافقون على الاستقطاب الديني كما تجلى في المفدال، وبأنه يتمسك بالرأي الخاص بمعارضة أي تشريع ديني على أساس اتفاقيات ائتلافية(الشامي،١٩٩٤، ص ١١٧).

وقد رفض الحاخام عميطال أن يكون للحاخامات دور في رسم الخرائط السياسية، وهاجم الأحزاب الدينية القائمة، ويرى أنها المسئولة عن توسيع شقة الخلاف بين العلمانيين والمتدينين، لأن الأخيرة متهمة في نظرهم بالإكراه الديني(الشامي، ١٩٩٤، ص١٢٢).وقد أنهى هذا الحزب تحالفه الانتخابي مع حزب العمل عام ٢٠٠٨، ودخل الانتخابات ٢٠٠٩ في تحالف انتخابي مع حزب يساري يسمى الحركة الخضراء، ولم تتمكن القائمة المشتركة من الحصول على أي مقعد(عبد العالي، ٢٠١٠، ص٢٢١).

والجدير بالذكر أن حزب "ميماد" لم يخض انتخابات الكنيست الثالث عشر، خوفا من تكرار تجربة الفشل التي تعرض لها في انتخابات الكنيست الثاني عشر، ولأن نسبة الأصوات المطلوبة لدخول الكنيست غير مضمونة(الشامي ،١٩٩٤، ص١٢٢).

تاسعاً: حزب "البيت اليهودي" :

يعتبر حزب "البيت اليهودي" حزب ديني صهيوني، متطرف قومياً في عدائه للعرب والفلسطينيين، يحتل علي الخريطة الحزبية موقعا في أقصى اليمين، وينظر إليه، هو والاتحاد الوطني، باعتبارهما أشد الأحزاب الإسرائيلية تطرفاً من الناحية السياسية. تأسس هذا الحزب في تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠٠٨، عشية انتخابات الكنيست الثامنة عشر ٢٠٠٩ من اندماج الحزب الديني القومي "المفدال"(خليفة، ٢٠١١، ص٢١٧). والأحزاب الثلاثة التي كان يتكون منها هي: ائتلاف الاتحاد الوطني (موليدت وتكوما وأحي)، وحظي بتأييد حاخامي الصهيونية الدينية. وكان الهدف من تأسيسه توحيد أحزاب اليمين لتحسين فرصها في الانتخابات(خليفة، ٢٠١١، ص ٢١٧-٢١٨).

وهذا الاندماج لم يعمر طويلاً، إذ سرعان ما دبت الخلافات بين قادته قبيل الانتخابات في شأن عدة أمور أساسية، أبرزها على رئاسة الحزب وتوجهاته الأيدلوجية، وتجاهل قادة الأحزاب المكونة للحزب الجديد، حيث أعطيت الأماكن الستة الأولى في القائمة، لأعضاء في الحزب الديني القومي سابقا، أدى ذلك إلى انسحاب معظم أعضاء "موليدت" و "احي" ونصف أعضاء "تكوما" تقريباً من حزب "البيت اليهودي". حيث خاض انتخابات ٢٠٠٦ بتحالفه مع أحزاب يمينية أخرى. وقد سمي هذا التحالف بقائمة: الاتحاد الوطني- المفدال، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ تقرر حل الحزب، بهدف الاندماج الجديد الذي سمي بحزب "البيت اليهودي"، الذي جمع بين أحزاب الاتحاد الوطني وحزب المفدال، لكن انسحاب الكتل الحزبية من هذا الحزب، حوله إلى نسخة جديدة لحزب المفدال(عبد العالي، ٢٠١٠، ص٢٢٠).وفي انتخابات الثامن عشر التي أجريت عام ٢٠٠٩، فاز فيها ب"٣" مقاعد، وشارك في الحكومة التي ألفها زعيم الليكود "بنيامين نتنياهو"(خليفة، ٢٠١١، ص٢١٧).

ومن الناحية الأيدلوجية /السياسية، ومن خلال البرنامج التي خاض بها "البيت اليهودي" انتخابات الكنيست الثامنة عشر(٢٠٠٩)، حول مواقفه من الأراضي الفلسطينية المحتلة ومصيرها، والاستيطان اليهودي فيها، فانه يتمسك بمبدأ الصهيونية الدينية منذ بداية طريقها وبرنامجها الاستيطاني الاستعماري، كما ويطالب بعدم اقتلاع المستوطنات في ظل أي اتفاق سياسي، وإبقاء المستوطنات اليهودية قائمة في الضفة الغربية(خليفة، ٢٠١١، ص٢١٧- ٢١٨).

ويُلاحظ تطرف هذا الحزب في مسألة المفاوضات فإنه يطالب الحكومة الصهيونية بسياسة تعزيز الاستيطان وتطويره وتوسيعه، كما ويحرض ضد اتفاقات السلام المبرمة مع الفلسطينيين، ويقف موقفا معارضاً ضد التقدم في العملية السياسية(مجلة الدراسات الفلسطينية،٢٠٠٩،ص ١٥٦).

وقد صعد إلى منصب زعيم حزب "البيت اليهودي" أثر الانتخابات الداخلية شخص يدعى "نفتالي بينيت"، وهو رئيس سابق لمجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، ويسكن حالياً في

إحدى المستوطنات في الضفة الغربية، ويدعو إلى ضم مناطق C من الضفة الغربية إلى الكيان الصهيوني تدريجياً(جريس،٢٠١٣، ص١٨٢).

ومن الجدير ذكره أن حزب البيت اليهودي وفي انتخابات يناير لهذا العام ٢٠١٣م حصل على (١٢) مقعد مما يؤشر على زيادة تمثيله في الكنيست الإسرائيلي، و إشارة إلى توجه حكومة هذا الكيان وفق نتائج الانتخابات الاخيرة إلى المزيد من التطرف والتنكر للحقوق الفلسطينية.

من خلال العرض السابق للاحزاب الدينية الصهيونية والحركات والقوائم المنبثقة عنها، نستطيع القول بان هذه القوى جميعها انبثقت عن حزب المزراحي وتدرجت عبر مسميات مختلفة في الساحة السياسية الإسرائيلية إلى أن استقرت تحت مسمى حزب "البيت اليهودي" الآن ممثل الصهيونية الدينية، ومن خلال الاطلاع على برامج ذلك التيار، نلحظ بما لا يدع مجالا للشك في أن تلك القوى كانت وما زالت من أكثر الأحزاب في الكيان الصهيوني معارضة للحلول السلمية، وصاحبة افكار عنصرية متطرفة، و شديدة العداء للعرب والمسلمين، ومتنكرة باستمرار للحقوق الفلسطينية، وبناءاً علي ذلك فان زيادة نفوذ هذه الأحزاب في الكيان الصهيوني مع اليمين المتطرف الحاكم في الكيان الصهيوني سيؤدي إلى المزيد من الاستيطان وتسمين المستوطنات القائمة، وبالتالي ستقوض أي تقدم في مسار العملية السياسية.

المبحث الثاني

الدعم الإسرائيلي للاستيطان في الأراضي المحتلة فيما بين ١٩٦٧و ١٩٩١.

احتلت "إسرائيل" في حزيران /يونيو ١٩٦٧، وخلال حرب عام ١٩٦٧، ٦٨،٦٥٨ كيلو مترا مربعا من الأراضي العربية، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف حجمها. وعقب توقيع معاهدة كامب ديفيد المصرية الاسرائيلية في آذار/مارس عام ١٩٧٩ سحب الكيان الصهيوني جيشه من شبه جزيرة سيناء، ولكن أكثر الأراضي المحتلة كثافة بالسكان، أي الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك مرتفعات الجولان بقيت تخضع للسيطرة الإسرائيلية(أغواني، ١٩٨٥، ص١٠٧).

لقد كان برنامج الاستيطان الإسرائيلي جزءاً قائماً على الرغبة في "خلق حقائق" كأمر واقع على الأرض. وقد تم الاعتراف بهذا البرنامج صهيونياً، منذ زمن بعيد. وهو يعني ضمنا كما قال "بن غوريون" أنه يمكن وضع القانون جانبا "من خلال ما يفعله اليهود". ومن الطبيعي أن كل خارق للقانون يأمل تحقيق هذه النتائج بنوع من "انتصار الإرادة"(ديفيد، ١٩٨٥، ص٨٩).

وقد أقامت الحكومات الإسرائيلية المستوطنات في كل مكان لخدمة إستراتيجيتها التوسعية، مستندة إلى تبريرات أمنية ودينية وتوسعية. وتبعاً لذلك، فان تفحص الدوافع والتبريرات للاستيطان الصهيوني في الضفة الغربية وقطاع غزة يضعنا قبالة مجموعة من الدوافع تشكل مجتمعة قوائم الرؤية الصهيونية للاستيطان.

فقد كانت سياسة الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، تقدم مظهراً مزدوجاً من الاستمرارية والتغيير بالنسبة لتاريخ الحركة الصهيونية. فمن جهة استمرت الأفكار التوسعية العقائدية ومنهجية الماضي تسود بعد الاستعمار اليهودي عام ١٩٦٧. ومن جهة أخرى فان الحرب التي شنها الكيان الصهيوني عام ١٩٦٧، التي ادت الى احتلال المزيد من الأراضي الفلسطينية والعربية ومصادرة المناطق المحورية عزز الفكر العنصري الصهيوني القائم على التوسع(هاريس، ١٩٨٥، ص٧٢).

والاستغلال الصهيوني الصريح للدين اليهودي يخدم إستراتيجية "إسرائيل" من ناحيتين: فهو يفرض أحد أكبر العوائق على المناقشة الحرة والمفتوحة التي تتناول في المجتمعات الديمقراطية. فأولئك الذين يفتقرون إلى التسلح بالحقائق هم أسهل الضحايا تعرضا للاتهام الكاذب بمعاداة السامية، إذا ما اتخذوا موقفا واضحاً يعارضون فيه الجرائم الإسرائيلية أو الصهيونية، أما من الناحية الثانية فإن تنكر الصهيونية في زي "اليهودية" مكنها من توفير القاسم المشترك الوحيد الذي أوجدته الحكومات الصهيونية لتأييد دعواها الباطلة في "القومية اليهودية"(برغر،١٩٨٥، ص١٧٣).

أولاً: دوافع الاستيطان لدى الأحزاب الدينية في "إسرائيل":

يمكن تحديد أهداف الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد العام ١٩٦٧ بمجموعة من العوامل الكامنة وراء الاستيطان وهي العامل القومي أو الأيدلوجي ثم العامل الأمني، فالعامل السياسي، ثم العامل الاقتصادي، واخيرا العامل النفسي الهادف إلى إيجاد حالة من التأقلم مع الوجود الإسرائيلي، وتكريس عادة وواقع التعامل معه واستمراره .

وأول هدف يتجه المستوطنون لتحقيقه في إطار مهمة تدمير البنية الاجتماعية – الاقتصادية للمواطنين الفلسطينيين في المناطق الفلسطينية المحتلة، هو تحقيق قدر من "التوازن السكاني" أو الديمغرافي في المرحلة الأولى عن طريق تكثيف أعداد المستوطنين، وتحقيق "الاختلال السكاني" النسبي لصالح اليهود في المرحلة الثانية، ثم تحقيق "التفوق السكاني" لصالح اليهود على الفلسطينيين في المرحلة الثالثة(دوعر، ٢٠١٢، ص٨).

وكذلك تكون المستوطنات رأس جسر لكسب مزيد من الأرض من خلال نزع الملكية أو سبل أخرى أكثر دهاءً، مثل إزالة المزروعات واقتلاع الأشجار ورفض التصريح بإقامة مبان جديدة أو إصلاح المباني القديمة، وخلق الحقائق الاستيطانية الجديدة في الأراضي المحتلة بحيث تصبح العودة إلى حدود عام ١٩٦٧ من الامور الصعبة، ومما يجدر ذكره أن الاستيطان قام دائماً، بدور أساسي في رسم حدود الكيان الصهيوني(المسيري،٢٠٠١، ص ١٠٧).

وكان من أهم دوافعه محاولة الاستيلاء على مصادر المياه، بحجة أن مياه "إسرائيل" الجوفية مرتبطة بمياه الضفة الغربية. وقد استولت "إسرائيل" على حوالي ٣٠% من مخزون المياه في الضفة الغربية، والعمل أيضاً على ربط اقتصاد الضفة الغربية بالاقتصاد الإسرائيلي من خلال ربطها بشبكة الطرق والكهرباء والمياه، من أجل ضمان الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة في حال أي تسوية سياسية مقبلة(بركات، ١٩٨٨، ص١٧٢).

ومن الأهداف أيضا قطع التواصل بين مناطق سكن الفلسطينيين، وتحويلها إلى كانتونات ممزقة مفصولة بعضها عن بعض، ولا تربطها سوى ممرات محدودة تحيط بها من كل جانب، المستوطنات والثكنات العسكرية بحيث لا يستطيع الفلسطينيون التحرك بحرية داخل الأراضي المحتلة(المسيري، ٢٠٠١، ص١٠٨). لقد احتل الكيان الصهيوني الأراضي الفلسطينية على نطاق واسع، وذلك لتوسيع نطاق المشروع الاستيطاني، وقد شكل الغزو الإسرائيلي عام ١٩٦٧ انتهاك واضح للقانون الإنساني الدولي وضد قرار الأمم المتحدة ٢٤٢(Cesari. 2010.p.6).

وكان المطلوب لتنفيذ السياسة الاستيطانية إيجاد القاعدة البشرية بجمع المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم، لذلك بدأت الصهيونية بعملية تسيوق الذرائع والمبررات لتنفيذ أطماعها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية.

ثانياً: تطور موقف حكومات "إسرائيل" من الاستيطان فيما بين ١٩٦٧ و١٩٩١م:

لقد تمتع المستوطنون بكثير من الدعم والتأييد في صفوف الجمهور الإسرائيلي، هذا بالإضافة إلى تنافس الأحزاب الدينية الصهيونية على الاستيطان في الضفة الغربية، وهي حركة ما كان لها أن تتوسع وأن تنتشر، لولا الدعم الحكومي الهائل الذي يقدم للمستوطنين، لأنهم يعتبروا أن الاستيطان يصب في الهدف الكبير للمشروع الصهيوني ذاته(عوض، ٢٠١٣، ص٦٢).

والاستيطان مشروع الدولة الصهيونية وحكوماتها المتعاقبة بامتياز. فمنذ البداية شكلت الحكومة شركة للاستيطان "همرحيف" وأيضا لجنة وزارية للاستيطان، وكان من قراراتها الاستيطان في قلب الخليل، وإقامة مستوطنة "كريات أربع"، وتناغمت الحكومة مع مبادرات المستوطنين في "سبسطية وكدوميم وعوفرا"، وتنافست على تقديم المساعدات والتسهيلات والإعفاءات الضريبية، واتخذ قرار حكومي باعتبار المستوطنات مناطق تطويرA لتشجيع المستوطنين على الانتقال بأعداد كبيرة إلى المستوطنات(الدار، زرطال، ٢٠٠٦، ص٨).

لقد توسعت عملية الاستيطان داخل المناطق الفلسطينية بشكل مكثف جداً، ومع ذلك لم يكن بالإمكان تحقيق هذا الاستيطان من دون مصادقة رسمية من جانب الحكومات، ومن دون تخصيص ميزانيات كبيرة مثل منح إعفاءات وتخفيضات ضريبية، ومنح دعم مالي، وقروض سكنية حكومية، وبحضور عرض عسكري صهيوني استقوائي، مما أدى إلى تصعيد أعمال القمع ضد الفلسطينيين من قبل هؤلاء المستوطنين(كيمرلينغ، ٢٠١١، ص٣٥٧).

ففي السنوات العشر الأولى من احتلال "إسرائيل" للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م لاقت "غوش إيمونيم" دعماً فاعلاً من العناصر القيادية في حزب العمل، مثل"يغال ألون"(ويل، ١٩٨٥، ص ٩٩). فقد كان "ييغال آلون" من الأنصار الرئيسين لهؤلاء المستوطنين الذي كان يدعم الاستيطان في الضفة الغربية، فقد قامت مجموعة السبعين بوضع اليد على أراضي في الخليل في ١٠نيسان/ابريل ١٩٦٨، ويفترض أن هذا العمل يتعارض مع رأي حزب العمل في الظاهر بتجنب المناطق السكانية المأهولة، لكن هؤلاء من المتدينين، هم مجرد للعين غير المطلعة مجرد مخبولين(هاريس، ١٩٨٥، ص ٧٦).

وفي ١٩٦٩/٧/١٧ امر ييغال ألون الوكالة اليهودية بإيجاد نقطتين استيطانيتين في قطاع غزة لإقامة مستوطنات يهودية(الدار، زرطال، ٢٠٠٦، ص٢) وفي ١٩٧٠/٢/١٦م تم إصدار قرار بمصادرة الأراضي للاحتياجات العسكرية. وهي أراضي قامت عليها مستوطنة "بيت إيل" فيما بعد. وفي ٣/٢٥ من نفس العام صادقت الكنيست على قرار الحكومة بإقامة مستوطنات كريات أربع،

وأيضا في ٩/١٣ من نفس العام قررت الحكومة "الإسرائيلية" بإقامة موقعين للناحل في قطاع غزة، هي "نتسريم، وكفار دروم"(الدار، زرطال، ٢٠٠٦، ص٥٤٧).

وفي العام ١٩٧٣ وصل عدد المستوطنين في مستوطنة " كريات أربع" الواقعة في مدينة الخليل إلى ألفي مستوطن ثم ارتفع عددهم إلى خمسة آلاف مستوطن في أوائل عام ١٩٨٠ وبذلك تفرعت مستوطنة في قلب المدن الفلسطينية. وفي السنوات الأخيرة من حكم حزب العمل اثر حرب أكتوبر ١٩٧٣م، أصبح اتجاه التوسع، ممثلا بالحزب الديني القومي "المفدال" رأس حربة لحركة استيطان "غوش إيمونيم"(هاريس، ١٩٨٥، ص ٧٦).

كانت حركة "غوش إيمونيم" تهدف إلى إلغاء الحواجز القائمة ضد الاستيطان الجماعي في المناطق الجبلية، وهي المناطق المستثناه في الضفة الغربية من برنامج الاستيطان لحزب العمل، والتي كانت بحلول ١٩٧٧تضم ٦٠% من تلك الأراضي، فقد تحدت الحركة القيادة العمالية المنقسمة وأنشأت العديد من المستوطنات بوضع اليد عليها(هاريس، ١٩٨٥، ص٧٧).

لقد كانت حكومة "العمل" تهدف بصورة مرحلية وعملية من التوسع الاستيطاني إلى تحقيق شعار أقل عدد من السكان، وأكبر مساحة ممكنة من الأرض، أي إخضاع العمليات الاستيطانية للاعتبارات السياسية والعسكرية والديمغرافية التي يطرحها، عن طريق التخلص من السكان العرب عبر القناة الأردنية، وضم أكثر من ٤٠% من مساحة الضفة الغربية إلى "إسرائيل"، كمرحلة للسيطرة على الأراضي المحتلة كافة، حين تتوفر الشروط لذلك(الجعفري، ١٩٨١، صliv).

وفي ١٩٧٧/٥/١٧م حدث انقلاب سياسي في "إسرائيل" بعد خسران حزب العمل الانتخابات حيث تولى "بيغن" رئاسة الوزراء، وتولى حزب الليكود الحكم في "إسرائيل" وتم تعيين "شارون" وزيرا للزراعة ورئيس لجنة وزارة شئون الاستيطان.

لقد أصبحت نظرة حركة "غوش إيمونيم" سريعاً هي نظرة الحكومة آنذاك، فأضحى الاستيطان ألا محدود علامة بارزة بتنسيق من شارون متضمناً تركيزاً جديداً في سياسة الاستيطان، حيث كانت أوراق اللعبة موجهة ضد القرى الفلسطينية(هاريس، ١٩٨٥، ص٧٧).

وقد كان وصول الليكود للسلطة نتج عنه توجه جديد للاستيطان، فلقد أصبح من السهل في ذلك الوقت تحقيق رغبات الجماعات اليهودية المتطرفة فيما يتعلق بالاستيطان. فقد ادعت الحكومة الجديدة آنذاك بان الأراضي قد احتلت، ولا يوجد مجال للمفاوضات بشأنها، وبدأت غوش إيمونيم بالعمل بدعم اوسع من الحكومة الإسرائيلية(إيفرات، ١٩٩١، ص٦٨).

وفي ١٩٧٧/٥/٢٩م جاءت قرار لجنة الاستيطان المشتركة للحكومة وللحركة الصهيونية برئاسة "أرئيل شارون" بالبحث عن أماكن لأعضاء غوش إيمونيم للاستيطان فيها وذلك قرب

معسكرات الجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت في ١٠/٢٦ من نفس العام كان نواة مستوطني "بيت ايل" تستولي على الأرض(الدار، زرطال، ٢٠٠٦، ص٥٤٩).

وفي دراسة أجرتها الدكتورة آن ليش في ابريل ١٩٧٨، اعتبرت اعتلاء "مناحييم بيغن" للسلطة عام ١٩٧٧ علامة على الازدياد المفاجىء الكبير في إنشاء المستوطنات، والتحول إلى معدل عالٍ واضح بالفعل، فمن بين ٦٢مستوطنة التي كانت قائمة في ذلك التاريخ كانت هناك ٣٣ مستوطنة تم تأسيسها بالكامل في عام ١٩٧٧(تشرغي، ١٩٨٥، ص ٢٨٤).

وكان من ضمن أولويات حكومة الليكود المساندة الفعالة للحركات الدينية المتطرفة في مجال الاستيطان، وتهيئة الجو لهذه الحركات لإستيطان المناطق التي منعت منها في السابق، وإتاحة الفرصة لها لإرهاب سكان المناطق المحتلة(بركات، ١٩٨٨، ص ١٦٢).

وقد راحت رحلات شارون الاستكشافية- كالجائع الذي يبحث عن الفريسة - تجوب أنحاء الضفة الغربية طولاً وعرضاً، خلال ربيع سنة ١٩٨١، وتقدم للمبتدئين دروساً معجلة مرتجلة في الأهمية الحيوية للبرنامج الاستعماري- المتغول- لحكومة الليكود حيث كان معه في الباصات "حنان بورات" زعيم حركة "غوش إيمونيم" الذي اشار إلى مستوطنة معاليه أدوميم والتي كان يسكن فيها آنذاك ٨٠ عائلة استعمارية، وكان العمل جاري من قبل الحكومة الصهيونية لتنتقل إليها ألف عائلة أخرى في أواخر سنة ١٩٨١(أرنون، ١٩٩٠، ص١٦٨).

وقد اتبعت غوش إيمونيم حملة المطالبة بمزيد من النشاط على صعيد مؤسسات العمل الاستيطاني، والكنيست، وأجهزة الاستيطان، والاستيعاب في الحركة الصهيونية، فاستطاعت إجبار الحكومة عل إعطائها حق إقامة المشاريع الاستيطانية على مشارف مدينة نابلس، ومن خلال المظاهرة التي قادتها في ديسمبر ١٩٧٩ وافق مناحيم بيجن على أن يكون لحركة غوش إيمونيم دور المشاركة الفعال في تحديد أجندة المستوطنات في الضفة الغربية(سليمان، ١٩٩٠، ص٧٢).

وطوال السنوات السبع من حكم الليكود تضاعف عدد السكان اليهود في الضفة الغربية باستثناء القدس الشرقية أربع مرات، إذ ارتفع من سبعة آلاف (أي ما نسبته ١%من عدد السكان الفلسطينيين) إلى أكثر من ثلاثين ألفا(٤% من عدد السكان الفلسطينيين)، بينما تضاعفت أعداد المستوطنين في القدس الشرقية لتصل إلى ثمانين ألفا(هاريس، ١٩٨٥، ص٧٧).

ومن خلال العرض السابق نجد أن حكومة الليكود من خلال دعمها للإستيطان بكل أنواعه تريد "الأرض أولا" ومن ثم تأتي عمليات التخلص من السكان العرب، عن طريق استثمار عامل الزمن، وإحكام السيطرة على الأرض، واستخدام أساليب الضغط السياسي والمعيشي كافة(الجعفري، ١٩٨١، صliv).

لقد كان لهؤلاء المستوطنون المدعومون من حكومة الليكود دوراً كبيراً في زيادة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية وتنفيذ المزيد من المشاريع الاستيطانية القائمة على مصادرة مساحات كبيرة من الأراضي حيث جرى تطور كمي ونوعي في المجال الاستيطاني في تلك الفترة.

ونستنتج من السابق فيما عرض من مسار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ انه لا يوجد خلاف جوهري بين "الليكود" و"العمل" بشأن الاستيطان، فكلاهما متفق على أن السيطرة على الأرض تعني السيطرة السياسية، وعلى أن الاستيطان عامل أساسي من عوامل منع قيام دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، ويتركز الخلاف فقط في التفاصيل والأساليب المتبعة لتحقيق المشروع الصهيوني فوق أرض فلسطين.

المبحث الثالث

المستوطنات الايدلوجية بين عامي ١٩٦٧ و١٩٩١

إن للأحزاب الدينية الصهيونية دورها في مجال الاستيطان، وإقامة المستوطنات بالاضافة إلى القوى الصهيونية الاخرى، وتوجد حركتان تقومان بمهام ذلك هما: رابطة الموشافيم "خاصة بمشاريع المدن الصغيرة"، والكيبوتس الديني "خاص بمشاريع القرى الزراعية"، وكلتاهما ينتمي إلى الجناح العمالي للمفدال(العلوجي، ٢٠١٠، ص٩١).

بالإضافة إلى ذلك فإن القوى الدينية الصهيونية لها أذرعها الاستيطانية مثل: بني عكيفا وحركات الاستيطان الدينية من الكيبوتز والموشاف. ومن أهمها حركة أمناه الذراع الاستيطانية لحركة غوش إيمونيم والتي تنشر مستوطناتها في الضفة الغربية، وتأوي المتطرفين اليهود مثل مستوطنة كريات أربع وكفار تبواح(الشرعة، بركات، ٢٠٠٥، ص٢٥٨).

ولقد كان المستوطنون المتدينون في المناطق الفلسطينية التي احتلتها "إسرائيل" منذ العام ١٩٦٧ أكثر تطرفاً وارهاباً من المستوطنين الآخرين، إذ انشأ الحاخام "أبراهام اسحق كوك" المناصر الأبرز للصهيونية هذه الأيدلوجيا في أوائل العشرينات، وطورها فيما بعد(شاحاك، ميزفينسكي، ٢٠٠٣، ص٧٨). ولذا أطلقت الأحزاب الدينية واليمينية على المستوطنات التي يتم بناءها أسماء يهودية، دينية، وتاريخية قديمة، لكي توحي للعالم أنها بصدد إحياء دولة قديمة وليس إنشاء كيان جديد(الدويك، ٢٠٠٤، ص٤٤).

ويستمد التيار الديني الصهيوني، الذي يعتبر نفسه من البداية جزءا لا يتجزأ من الكيان الصهيوني، أيدلوجياته من المدارس الدينية التلمودية بشكل أساسي والقائمة على الأفكار والمعتقدات المتطرفة التي تمثلها " اليشوف" في "إسرائيل"(حسان، ٢٠٠٧، ص ٢٤).

وبالرغم من أن هناك تيارات متنوعة في الحركة الاستعمارية الصهيونية، إلا أن تلك التي أمسكت بزمام الاستيطان في قلب الضفة الغربية إنما صدرت عن الجانب القومي الديني في الصهيونية، بينما تلك التي استوطنت وادي الأردن أقرب إلى الصهيونية الاشتراكية(بابه، ٢٠١٢، ص ١١٧).

وتأكيداً لذلك نجد أن الحاخامات المتطرفين الذين يسكنون المستوطنات يربطون الاستيطان بشعارات دينية توراتية لدعم وجهات نظرهم العنصرية والقائمة على الفكر الارهابي، وكثيرا من تصريحاتهم تحرض على القتل والعنف والحاق الاذى بالفلسطينيين، وينظرون إلى غيرهم نظرة استعلائية عنصرية لارضاء هذا الفكر الاستعلائي المتطرف.

ولا بد من القول أن المستوطنين ينقسمون، بحسب ميولهم وانتماءاتهم السياسية الأيدلوجية، إلى ثلاث فئات مختلفة وهي:

- العلمانيون المنتمون إلى حركة العمل الصهيونية، وهم بحكم عوامل عديدة، الأقل احتكاكا مع العرب من بين جميع فئات المستوطنين.
- المجموعة الأيدلوجية الأقرب إلى الأحزاب الصهيونية اليمينية، وهم في معظمهم مستوطنو الضفة الغربية الذين يرون أن الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من "أرض إسرائيل".
- المجموعة المتدينة المتطرفة، المدفوعة إلى الاستيطان بأيدلوجية صهيونية دينية، وهي لا تختلف كثيرا عن الفئة الثانية إلا في خلفيتها الدينية المتطرفة كحركتي "غوش إيمونيم" و"كاخ"، إضافة إلى تنظيمات دينية أخرى أكثر تطرفا وانغلاقا(دوعر، ٢٠١٢، ص٩).

ويعيش المستوطنون المتدينون في مستوطنات متجانسة في الضفة الغربية، يحكمون سيطرتهم عليها، وحيث أن المستوطنين المتجانسين هم أيضا حسب اعتقادهم هم نواة محتملة للمجتمع الديني الجديد الذين يريدون بناءه داخل "إسرائيل"، يؤمنون أيضاً بأن المستوطنات لديها القدرة على التأثير على المجتمع الإسرائيلي برمته(الجندي،٢٠١١، ص١٦٩).

وكثير من المستوطنين المتطرفين في مستوطنات الضفة الغربية جاؤوا أساساً من الولايات المتحدة الأمريكية، بل ومن مناطق محددة، أبرزها حي بروكلين الشهير في نيويورك. إذ تشير الإحصائيات أن عدداً كبيراً من الذين نفذوا أعمال إرهابية وأعمال قتل بين الفلسطينيين هم من القادمين من الولايات المتحدة مثل غولدشتاين الذي ولد في بروكلين، ومئير كهانا الذي أقامت حركته فيما بعد معسكرات تدريب لليهود في الولايات المتحدة(دوعر، ٢٠١٢، ص٩١).

وهذه المجموعة الأخيرة من المستوطنين الصهيونيين المتدينين، والمعبأين توراتياً ضد السكان الفلسطينيين الأصليين ومن جاورهم، تعتبر من أخطر المجموعات الاستيطانية في ممارسة الإرهاب ضد الفلسطينيين فهم لا يبحثون عن سلام بل إلى حرب يقضي فيها على السكان الأصليين، وسلام يتحقق بزوال السكان .

أما بالنسبة للمستوطنات، فقد تنافست التيارات الصهيونية المختلفة فيما بينها، بعد احتلال الضفة الغربية، من أجل تحقيق أحلامها: فالعلمانيون تطلعوا إلى إقامة دولة ذات أغلبية يهودية، فيما اعتبر أنصار التيارات الدينية الصهيونية المتزمتة احتلال الضفة الغربية فرصة إلى تقريب الخلاص وجمع اليهود وبناء ما يسمى الهيكل الثالث المزعوم مكان الحرم القدسي الشريف، كما لم يغب استيطان الضفة عن رواد جودة الحياة لليهود الباحثين عن مناطق هادئة وجميلة بدلا من المدن المزدحمة، ونتيجة لذلك انتشرت أنواع مختلفة من المستوطنات هي:(الهندي، ٢٠١٢، ص١٧٢)

- مستوطنات المتدينين المتزمتين: المنتشرة في أنحاء الضفة الغربية مثل مستوطنة "بيتار عيليت" و "موديعين عيليت" و"عمنوئيل" و"تل تسيون" وحي "كوخاف يعقوب"، ويشكل أنصار هذا التيار ٣٢% من مجموع سكان المستوطنات.
- المستوطنات الأيدلوجية والجماعية: التي ينتمي إليها أنصار التيار الديني الوطني، وتشترط على كل مستوطن جديد أن يكون ملائماً لنسيج الحياة في تلك المستوطنات من ناحية أيدلوجية، ومن أمثلة تلك المستوطنات "عوفرا" و "بيت إيل" و "إيتمار" و "كريات أربع" و"غوش عتصيون" وغيرها، وتتمتع هذه المستوطنات بمستوى حياة مرتفع، وسبق أن رفضت بعض هذه المستوطنات استيعاب بعض اليهود الفلاشا ومن الاتحاد السوفيتي لأسباب أيدلوجية، وينتشر معظم هذا النوع من المستوطنات في قلب الضفة العربية، ويشكلون ٣٤% من مجموع سكان المستوطنات، ومن هذه الفئة خرجت التنظيمات السرية الإرهابية والعصابات التي تقتل وتروع حياة الفلسطينيين وتنهب منازلهم وبيوتهم ومزارعهم.
- المستوطنات المدنية: أنشئت هذه المستوطنات بأمر من "موشيه ديان"، الذي كان يشغل وزير الحرب الصهيوني حتى عام ١٩٧٤. فيما سميت بمشروع "الاندماج الاقتصادي" بهدف تقسيم الضفة الغربية ودمجها كلياً بالاقتصاد الإسرائيلي، ومن ضمن هذه المستوطنات "معاليه أدوميم" وبعض مستوطنات "تجمع موديعين"، وينتمي معظم سكان هذه المستوطنات لحزب الليكود، وأقلية منهم إلى حزب العمل، وتشكل نسبتهم من المستوطنين ٣٤%(الهندي، ٢٠١٢، ص١٧٠).
- أما فيما يخص الاستيطان في قطاع غزة فقد أقامت إسرائيل في الفترة ما بين ١٩٦٨-١٩٧٣ خمس مستوطنات، في مواقع تضمن لها السيطرة والتحكم، وهي كما يلي: مستوطنة "إيرز" أنشئت عام ١٩٦٨ وهي تقع على الحدود الشمالية لقطاع غزة، على الطريق الرئيسي المؤدي إلى "إسرائيل" ويوجد بها معبر إيرز و مستوطنة "كفار داروم" على الطريق العام صلاح الدين إلى الجنوب قليلاً من دير البلح للتحكم في الطريق الرئيسي وهو الشريان الوحيد الذي يربط مدينة غزة بالمنطقة الجنوبية وقد أنشئت هذه المستوطنة عام ١٩٧٠م، ومستوطنة "نيتسر حزاني"، لأغراض عسكرية على البحر، وقد أنشئت عام ١٩٧٣، ومستوطنة "موراج"، على الطريق الرئيسي بالقرب من مدينة رفح مع خان يونس، وقد أنشئت هذه المستوطنة عام ١٩٧٢، ومستوطنة "نتساريم" أنشئت في العام ١٩٧٢(موقع تقرير المعلومات الفلسطيني).

- أما في المرحلة الثانية الواقعة بين ١٩٧٧- ١٩٩١، فقد أقيمت أربع عشرة مستوطنة لسد الفراغ الجيوسياسي/ الأمني عندما اضطرت لتفكيك مستوطناتها في سيناء. وقد أقامت تلك المستوطنات لتكون جاهزة لتجمع قوات عسكرية إسرائيلية قريبة من الحدود المصرية من جهة، وتكون مراكز استيطانية من جهة أخرى تحكم سيطرتها بالكامل على معظم المناطق الشاطئية لقطاع غزة آخذة في الاعتبار بعض المشاريع الاستيطانية خاصة مشروع ألون ومشروع شارون(موقع تقرير المعلومات الفلسطيني).

أولاً: المستوطنات التابعة للأحزاب الدينية الصهيونية

١. مستوطنات "غوش إيمونيم"

كانت حركة غوش إيمونيم من أكثر القوى على تنفيذ برنامج الاستيطان بين عامي ١٩٧٥- ١٩٧٧. وقد أُنشئت هذ الحركة في شباط فبراير ١٩٧٤ بهدف الاستيطان في كل أجزاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتألفت هذه الحركة من القوى الممثلة لليمين والجماعات الأرثوذكسية المتطرفة وحظيت بتشجيع حزب الليكود. وقد مارست هذ الحركة الاستيطان بشكل كبير(Ehud Sprinzak, 1991,p.113).فقد بنت مستوطنات في وسط الضفة، وفي حزيران/يونيو ١٩٧٤ حاول الجيش إزالتها ظاهرياً. و لكن بحلول انتخابات مايو١٩٧٧ كانت مستوطناتها قد بنيت تحت حماية الجيش الصهيوني(عويس، ١٩٨٥، ص٣١٣).

فقد كانت أولى محاولات غوش إيمونيم الاستيطانية في عام ١٩٧٤، وذلك بإنشاء مستوطنة "قاشيت" بالقرب من القنيطرة على مرتفعات الجولان، وإنشاء مستوطنة "قادوم" بالقرب من نابلس، ومستوطنة بالقرب من محطة سكة الحديد في سبسطية، ومستوطنة" كفار إيدوميم" بالقرب من أريحا(إيفرات، ١٩٩١، ص٦٦).كما ودعت هذه الحركة إلى إنشاء ٦٠ مستعمرة في كتلة الجبال المركزية والسفوح الغربية لمرتفعات الضفة الغربية، ثم بعد عام ١٩٧٧ أصبحت الخطة هي السياسة الرسمية في المنظمة الصهيونية العالمية قسم المستوطنات، ثم أكدت خطة دروبلس(١٩٨١،١٩٨٠،١٩٧٨) بوضوح على إستراتيجية غوش إيمونيم والليكود في المستوطنات في الجبال المركزية لتقف في وجه جيوش العرب من الشرق(عويس،١٩٨٥، ص٣١٣) حيث عززت التوسع الاستيطاني في تلك الفترة مواقف جماعة غوش إيمونيم، والحركة الدينية القومية(بن، ٢٠٠٨، ص٥٥).

و كانت المستوطنات التي أقامتها هذه الحركة في ذلك الوقت هي قربها من المدن الفلسطينية وخاصة مدينة القدس متذرعة في ذلك بالموقع الاستراتيجي وازدحام السكان الفلسطينيين، وذلك لكي تتمكن من تقطيع اوصال المناطق السكانية الفلسطينية(عناب، ٢٠٠١ ، ص١١٨).

وضمن عملية معقدة تمت محاولة لبناء ثقافة لهم من خلال إنشاء علم تاريخ وعلم آثار بديلين تركزت هذه العملية في إيجاد أماكن مقدسة وربطها باليهود، مثل "قبر يوسف" قرب نابلس وهو مقام إسلامي من القرن الثاني عشر، وقبري يهوشع بن نون وكلب بن يفونة في كفل حارس، وقبري النبي نتان وغاد في حلحول ومغارة عتنيئيل بن كاز في الخليل، والفائدة بالنسبة لهم لضمان السيطرة اليهودية على الأرض والمجال أيضاً، وهي استمرار للطريقة الصهيونية العلمانية، التي اختلقت الموروثات بهدف تأسيس الشرعية للاستيطان اليهودي في فلسطين(كمرلنغ، ٢٠٠٢، ص٦٣).

وقد استطاعت حركة غوش إيمونيم من إقامة ٢٥ مستوطنة تمثل ٤٥,٥% من مجموع المستوطنات التي أقامتها الأحزاب الدينية، سبعة مستوطنات منها في منطقة نابلس وواحدة في منطقة طولكرم، وتسع مستوطنات في منطقة رام الله، وست مستوطنات في منطقة الخليل، ومستوطنتين في منطقة غزة(البابا، شعبان، ١٩٩٥، ص ٢١) وكان النصيب الأكبر فيما بعد من هذه المستوطنات في أطراف مدينة القدس معززة بذلك خطة "القدس الكبرى" ومن المستوطنات التي أنشأتها هذه الحركة في منطقة القدس، مستوطنتي "جفون الجديدة" و "حدشاه" اللتين أقيمتا على أراضي قرى الجيب وبيت جزا وبدو، في العام ١٩٨٠ إلى الشمال الغربي من مدينة القدس. ومستوطنة "مخماس" التي أقيمت في العام ١٩٨١ على بعد ١٠ كم في الشمال الشرقي من مدينة القدس. ومستوطنة "بيت حورون" التي أقيمت في العام ١٩٧٧ في الشمال الغربي لمدينة القدس وعلى بعد ١٥كم منها. وكذلك مستوطنة "علمون" والتي أقيمت عام ١٨٨٣ بين مستوطنتي "النبي يعقوب" و"الخان الأحمر"(عناب، ٢٠٠١ ، ص ١١٨).

وقد كان لهذه الحركة طموحات المشاركة في الحكم، حيث كانت لا تستهدف فقط أن يكون نشاطها مقصورا على نسبة ١٥% من المستوطنين الذين هم مستوطنات الحركة، فقد سيطرت سيطرة مطلقة على مجلس "يهودا والسامرة" وغزة، كما يسيطر رجاها على المجالس الإقليمية جميعها في الضفة، ويكتسب قيام هذا المجلس، وسيطرة حركة غوش إيمونيم عليه خطورة كبيرة بسبب ما يعطيه لهذه الحركة من قوة دعم لأي موقف سياسي ترتئيه ضرورياً لحماية برامجها ليس في شكل المعارضة فحسب وإنما في تحديدها(سليمان، ١٩٩٠، ص ٧٦).

ونظرا لكون المستوطنين الخاضعين لحركة غوش إيمونيم قد نظموا أنفسهم في جيش خاص بهم يخضعون لافكار متطرفة، فان هذه الحركة تمثل أخطر العقبات في وجه أي تسوية سياسية حقيقية تؤدي إلى إخلاء المستوطنات من الضفة الغربية(مصالحة، ١٩٩٦،ص٨٣). ما يهم في هذا كله، أن الحركة الاستيطانية المدفوعة بأسباب مختلفة، هي حركة مكثفة ومتواصلة، وتشكل سياسة ثابتة رأس حربتها الكيان الصهيوني و المستوطنون في كثير من الأحيان.

٢. مستوطنات هبوعيل همزراحي

وتعود نشاطات المفدال في حقل الاستيطان إلى نشاط الجناح العمالي منه، وكانت القرى العمالية المعروفة باسم "موشاف عوفديم" هي الإطار الاستيطاني للمفدال، ويعد موشاف "سديه يعقوب" الذي انشأ عام ١٩٢٧ من أوائل التجمعات الاستيطانية الذي أقامه الجناح العمالي في حزب المفدال وذلك في الجزء الغربي من مرج ابن عامر، واستمر هذا الحزب في بناء المستوطنات وقد نجح في بناء ثماني مستوطنات قبل إعلان الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨(العلوجي، ٢٠١٠، ص٩١).

وكان ضمن قرارات المؤتمر السابع للحزب والذي عقد في ٢٧/يناير/١٩٣٥ في موضوع الاستيطان، حيث قررت اللجنة: التمسك بالنقاط الاستيطانية القائمة وتوسيعها، وزيادة العمل لخلق شبكة استيطانية زراعية جديدة على حساب الصندوق القومي، وخلق أداه مالية لزيادة الاستيطان ودعمه، وتوزيع العمل الزراعي داخل المستوطنات، وتقديم الدعم لكل مستوطنة زراعية دينية، والاهتمام ببناء مستوطنات جديدة(فأنيري، ١٩٨٨، ص١٧٧).

وفي أوائل الخمسينات خصصت المنظمة الصهيونية نسبة ٢٠% من مشاريع الاستيطان لهذا الحزب، وعلى أثر ذلك قام الجناح العمالي "هابوعيل همزراحي" بتأسيس رابطة الموشافيم التابعة له (العلوجي، ٢٠١٠، ص٩٢) وقد قامت هذه الجماعة بإنشاء أول المستوطنات في ١٩٦٩/٧/٣٠ بالقرب من "غوش عتصيون" فأخذت تصادر أراضي المنطقة ، وهدموا البيوت العربية الثلاثين الموجودة في بلدة أرطاس غرب بيت لحم وطردوا سكانها في الوقت نفسه، و تم شق طريق رئيسي بين "غوش عتصيون" والمكان الذي اختير لقيام المستوطنة حيث اختير المكان الأول وأطلق عليه "كيبوتز روش تسوريم". وذلك على هضاب الخليل على ارتفاع ٩٣٠ مترا عن سطح البحر، على بعد أميال قليلة جنوب القدس(صايغ،١٩٦٩،ص٥٣).

و فيما يخص الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ تأتي جماعة هبوعيل همزراحي في المرتبة الثانية من حيث إقامة المستوطنات، حيث أقامت ثلاث عشرة مستوطنة تمثل ٢٣% منها في منطقة نابلس ومستوطنتين في منطقة رام الله وثلاث مستوطنات في منطقة الخليل، وأربع مستوطنات في قطاع غزة(البابا، شعبان، ١٩٩٥، ص٢١).

٣. الكيبوتس الديني

تعني كلمة كيبوتس بالعبرية "تجميع" وقد تطور معناها فأصبحت ترمز إلى فئة من المستوطنين يعيشون معا في مزرعة جماعية، وتؤلف الكيبوتسات بمجموعها نظام المستوطنات الجماعية الصهيونية الذي اتبعته الحركة الصهيونية في فلسطين منذ مطلع القرن العشرين ليكون القاعدة العسكرية الزراعية، إلى جانب العسكري والعمالي، وقد جاء لتحقيق الأهداف الصهيونية وخططها في الاستيلاء على الأراضي العربية الفلسطينية(أبو حرب، ١٩٨٧،ص١٣).

ولقد أنشئ الكيبوتس الديني على يد حركة "هبوعيل همزراحي" عام ١٩٣٥ وبدأ بنشر القرى الجماعية منذ العام ١٩٣٧، حيث بلغ عددها قبل العام ١٩٤٨ ستة عشر كيبوتس(الدويك، ٢٠٠٤، ص٢٩٤)، وذلك عند المباشرة بإنشاء كيبوتز "طيرات تسفي" في غور بيسان، ثم انتقل هذا النشاط إلى إقامة المجمعات الاستيطانية، أي تركيز عدد من المستوطنات في منطقة واحدة بغية تنميتها وهذا ما جعل المعنيين بإدارة الكيبوتس الديني يركزون على المناطق الحدودية(العلوجي، ٢٠١٠، ص٩٢).

إن مستوطنات الكيبوتس الديني، تم فيها فرض الدين والعمل في الحياة اليومية، والذي كان يعبر عن مركز الحزب العمالي الزراعي، وكان له حركة شبابية باسم "أبناء عكيفا"، والتي كانت ذراع تعليمية لاستيعاب الشباب الجدد، ومجلسين عمالي للفتيات للاهتمام بشئون المرأة العاملة(درون، شيرف، ١٩٨٣، ص٨٤)

ويعتبر الكيبوتس الديني الأخطر من حيث التعصب الديني، ونظام الدراسة الدينية فقد انشأ في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ (٥) مستوطنات، (٤) منها في منطقة بيت لحم ضمن مجمع "غوش عتصيون"، ومستوطنة واحدة في منطقة غزة، حيث يعتبر مجمع غوش عتصيون أكبر تجمع كيبوتس ديني في منطقة بيت لحم(قيطة، ١٩٩٥، ص١٥٢).

٤. مستوطنات "أغودات إسرائيل"

أقامت جماعة أغودات إسرائيل ثلاث مستوطنات، جميعها تقع في منطقة رام الله، ويوجد هناك ست مستوطنات تمثل ١١% من مجموع المستوطنات الدينية التابعة لها ثلاث منها تقع في مدينة رام الله. وثلاث مستوطنات في منطقة بيت لحم.

٥. مستوطنات المتدينين "الحريديم"

ويمتاز المستوطنون المتدينون بأكثرية في الزيادة الطبيعية ففي مستوطنتي "بيتار عيليت"، و"موديعين عيليت" "كريات سيفر" وهما مستوطنتان تنتميان إلى الحريديين (المتدينين المتشددين) قد ازداد عدد السكان كل سنة في هاتين المستوطنتين فقط نحو ٤٠٠٠ نسمة. لكن النواة الصلبة من المستوطنين أيضاً، معتمري القبعات المنسوجة" المميزة للمتدينين القوميين" تتسم بخصوبة عالية، إذ يبلغ متوسط عدد الأطفال في العائلة في مستوطنة بنيامين على أراضي رام الله ٤،٧مستوطن(عايد، ٢٠٠١، ص ٥٨).

هذا وتعتبر مستوطنة "بيتار" في منطقة بيت لحم أكبر تجمع استيطاني ديني ٨٠٠٠ مستوطن، تليها مستوطنة "عمانوئيل" في منطقة نابلس ٤٢٠٠ مستوطن. هذا وتوجد ثلاث مستوطنات يسكنها المتدينين تمثل ٥،٥% من مجموع هذه المستوطنات غير معروفة جهة الاستيطان التي أقامتها(البابا، شعبان، ١٩٩٥، ص٢١). ووفقا للمخططات كان من المستهدف أن يصل

عدد السكان اليهود في هذه المستوطنات إلى (٤١،٠٠٠) ألف. ومع ذلك فان الخبراء يصرحون بان هذا الرقم مبالغ فيه، بعد تخفيض المنظمة الصهيونية العالمية للخطة إلى عدد منقح بلغ ٧٠٤٥ أسرة في ٩٩ مستوطنة بحلول ١٩٨٦، ولقيت غوش إيمونيم مصيرها كما حدث لخطة ألون في نقص المستوطنين المؤمنين بالأيدلوجية التي تجعلهم على استعداد ورغبة في الانتقال من مدن "إسرائيل" للعيش في مستوطنات صغيرة ومعزولة(عويس، ١٩٨٥، ص٣١٤) وتدفع سلطات الاحتلال بالمتدينين وخاصة الحريديم الذين يسكنون داخل الكيان الصهيوني للسكن في مستوطنات الضفة الغربية وخاصة مستوطنتي "بيتار عيليت" و"موديعين عيليت"، وتقدم لهم التسهيلات والامتيازات والإعفاءات، خاصة هؤلاء المتدينين الذين يتميزون بمعدلات عالية من التكاثر.

جدول رقم (١) يبين تصنيف جهة الاستيطان وعدد المستوطنات الخاصة بالاحزاب الدينية

الجهة الاستيطانية	عدد المستوطنات
غوش إيمونيم	٢٥
هبوعيل همزراحي	١٣
الكيبوتس الديني	٥
أغودات إسرائيل	٣
مبادرات خاصة	٦

(البابا، شعبان،١٩٩٥،ص٢٢).

أما تفاصيل هذه المستوطنات في تلك المرحلة فيمكن أن يشار إليها كما هو موضع في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) يوضح أسماء المستوطنات التي أقامتها الأحزاب الدينية الصهيونية، والأحزاب الدينية الأخرى

الرقم	اسم المستوطنة	مساحة المساحة بالدونم	سنة التأسيس	القرى العربية التي أقيمت عليها	اللواء	جهة الاستيطان
١	ألون موريه	٧٨٣	١٩٧١	طمون	نابلس	غوش إيمونيم
٢	ايلي/جبعات ليفونة	١٢٢٢	١٩٨٤	السامرية	نابلس	غوش إيمونيم
٣	براخاه	٢٣١	١٩٨٣	كفر قليل	نابلس	غوش إيمونيم
٤	يل حاييم/يتمار	٢٥٠	١٩٨٣	عورتا-روجيت	نابلس	غوش إيمونيم
٥	شرعوت ميمولا	٦٠٩	١٩٨٣	سنيريه	نابلس	هبوعيل همزراحي
٦	شلو عتصيون	٢٣١	١٩٧٧	فصايل-عقربة	نابلس	هبوعيل همزراحي
٧	عمانوئيل	١٠٣٣	١٩٨١	دير استيا	نابلس	مبادرة خاصة
٨	كفار تفواح	٢٣٣	١٩٧٨	ياسوف	نابلس	غوش إيمونيم
٩	معاليه ليفونه	٢٤٢	١٩٨٤	اللبن الشرقية	نابلس	غوش إيمونيم
١٠	ميحولا	٢٣٣	١٩٦٩	طوباس(عين البيضاء)	نابلس	هبوعيل همزراحي
١١	ياكير	٢٩٢	١٩٨١	دير استيا	نابلس	غوش إيمونيم
١٢	عيناني	٢١٦	١٩٨١	رامين- كفر اللبن	طولكرم	هبوعيل همزراحي
١٣	بسجوت	٣٠٨	١٩٨١	البيرة	رام الله	هبوعيل همزراحي

(البابا،شعبان، ١٩٩٥،ص٢٥-٢٦).

الرقم	اسم المستوطنة	مساحة المنطقة العمرانية بالدونم	سنة التأسيس	القرى العربية التي أقيمت على أراضيها المستوطنة	اللواء	جهة الاستيطان
١٤	بيت إيل+أ ب	١٩٠٨	١٩٧٧	البيرة – بتين – دوار القرع	رام الله	أ/غوش إيمونيم ب/مبادرة خاصة
١٥	بدوئيل	١٠٦	١٩٨٤	كفر الديك	نابلس	هبوعيل همزراحي
١٦	بيت حورون	٣٦٢	١٩٧٧	بيت عور الفوقا – بيتونيا– الطيرة	رام الله	غوش إيمونيم
١٧	حشمونئيم	١٠٨٢	١٩٨٥	نعلين	رام الله	مبادرة خاصة
١٨	حلميش	٤٠٠	١٩٧٧	دير نظام – النبي صالح	رام الله	غوش إيمونيم
١٩	تلمون أ+ب+ج	٤٦٩	١٩٨٩	المزرعة القبلية – الجانية	رام الله	غوش إيمونيم
٢٠	عطيرت	٢٣٣	١٩٨١	ام صفا –عجول	رام الله	غوش إيمونيم
٢١	عوفاريم	٦٣٣	١٩٨٨	عبود– اللبن الغربية	رام الله	غوش إيمونيم
٢٢	عوفرا	٩٠٠	١٩٧٥	عين يبرود – سلواد	رام الله	غوش إيمونيم
٢٣	كريات سيفر	٩٨٣	١٩٩١	دير قديس	رام الله	
٢٤	كوخماف هشاحر	٣٩٤	١٩٧٥	كفر مالك	رام الله	غوش إيمونيم
٢٥	متتياهو	٤٧٥	١٩٧٩	نعليين	رام الله	أغودات إسرائيل
٢٦	معاليه مخماس	٢٢٥	١٩٨١	دير دبوان	رام الله	غوش إيمونيم
٢٧	حوفو حورون	٧٩٢	١٩٦٩	بيت نوبا	رام الله	أغودات إسرائيل
٢٨	نحيئيل	١٠٠	١٩٨٤	بيتللو	رام الله	أغودات إسرائيل
٢٩	الون شيفوت	٤٨٣	١٩٧١	نحالين	بيت لحم	قيادة خاصة
٣٠	اليعازر	٣٥٨	١٩٧٥	الخضر	بيت لحم	هبوعيل همزراحي

الرقم	اسم المستوطنة	مساحة المنطقة العمرانية بالدونم	سنة التأسيس	القرى العربية التي أقيمت على أراضيها المستوطنة	اللواء	جهة الاستيطان
٣١	بيتار عيليت	٨٧٥	١٩٨٢	وادي فوكين – حوسان	بيت لحم	قيادة خاصة– حريديم–
٣٢	بيتار	١٠٧٥	١٩٧٩	نحالين – حوسان وادي فوكين	بيت لحم	قيادة خاصة– حريديم–
٣٣	بيت عين/تسوريف	٢٥٨	١٩٨٩	الجبعة	بيت لحم	الكيبوتس الديني
٣٤	روش تسوريم	٦٢٥	١٩٦٩	نحالين	بيت لحم	الكيبوتس الديني
٣٥	كفار عتصيون	٩٣٣	١٩٦٧	نحالين	بيت لحم	الكيبوتس الديني
٣٦	مجدال عوز	٣٠٠	١٩٧٧	عرب الرشايدة	بيت لحم	الكيبوتس الديني
٣٧	نفي دانيال	٢٠٦	١٩٨٢	الخضر	بيت لحم	هبوعيل همزراحي
٣٨	الحي اليهودي	٤,١٨٧	١٩٦٧	مدينة الخليل	الخليل	هبوعيل همزراحي
٣٩	بيت ياتير	٣٠٠	١٩٧٧	مدينة الخليل	الخليل	غوش إيمونيم
٤٠	سوسيا	٢٨٢	١٩٨٣	يطا	الخليل	غوش إيمونيم
٤١	كرمل	١٤٥	١٩٨١	يطا	الخليل	هبوعيل همزراحي
٤٢	كرمي تسور	١٥٠	١٩٨٤	بيت امر–حلحول	الخليل	غوش إيمونيم
٤٣	ماعون	١٦٦	١٩٨٠	يطا	الخليل	غوش إيمونيم
٤٤	معاليه حفار	٧٥	١٩٨٣	بني انعيم	الخليل	غوش إيمونيم
٤٥	هاجاي	٢٠٨	١٩٨٤	مدينة الخليل	الخليل	غوش إيمونيم
٤٦	بني عتصونا	١٤١,٦	١٩٧٩	رفح	غزة	غوش إيمونيم
٤٧	جان أور	٨٧٥	١٩٨٠	خان يونس	غزة	هبوعيل همزراحي
٤٨	غديد	٦٣٣,٣	١٩٧٩	خان يونس	غزة	

(البابا، شعبان، ١٩٩٥، ص٢٦).

الرقم	اسم المستوطنة	مساحة المنطقة العمرانية بالدونم	سنة التأسيس	القرى العربية التي أقيمت على أراضيها المستوطنة	اللواء	جهة الاستيطان
٤٩	قطيف ١+٢	٤٠٠	١٩٧٧	خان يونس	غزة	هبوعيل همزراحي
٥٠	كفار داروم	٥	١٩٧٠	دير البلح	غزة	غوش إيمونيم
٥١	موراج	٥٠	١٩٧٢	رفح	غزة	هبوعيل همزراحي
٥٢	نتساريم	٨٥٨	١٩٧٢	غزة/ابومدين	غزة	الكيبوتس الديني
٥٣	نفي دكاليم	٣٠٠	١٩٨٣	خانيونس	غزة	هبوعيل همزراحي
٥٤	نيتسر حزاني	٨١٦,٦	١٩٨٣	خان يونس	غزة	هبوعيل همزراحي

البابا، جمال: شعبان، خالد "المستوطنون الايديوجيون" (سلسة دراسات وتقارير العدد ١٠، صادرة عن مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية- غزة ١٩٩٥).

الفصل الرابع

الملامح العامة للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة

فيما بين عامي ١٩٩١ -٢٠٠٩م

❖ **المبحث الأول:**

سياسة إسرائيل الاستيطانية في أراضي الضفة الغربية في ظل عملية التسوية (١٩٩١-٢٠٠٩)

❖ **المبحث الثاني:**

تطور سياسة الاستيطان الإسرائيلية في القدس حتى عام ٢٠٠٩

المبحث الأول

سياسة إسرائيل الاستيطانية في أراضي الضفة الغربية في ظل عملية التسوية (١٩٩١ – ٢٠٠٩):

يشير تقرير "حركة السلام الآن" إلى أن الاحتلال ومستوطنيه قد ركزوا نشاطهم الاستيطاني في الفترة السابقة، في مستوطنات يخططون لإبقائها في قلب الأرض الفلسطينية مثل مستوطنة "أرئيل" على أراضي سلفيت، ومستوطنة "عمانوئيل"و "بيت ايل" رام الله، ومستوطنة "موديعين عيليت"و "بيتار عيليت"و "جفعات زئيف" القدس، ومستوطنة "شعريه تكفا" قلقيلية، ومستوطنة"حجاي" الخليل، وتقع هذه المستوطنات إما على خطوط التماس مع حدود الهدنة عام ١٩٦٧، أو في قلب المناطق المحتلة، والتي خطط الاحتلال للإبقاء على السيطرة فيها، ويلحظ أيضاً في هذه المستوطنات تكثيف البناء وأعمال البنية التحتية ومصادرة أراضي جديدة(عبده، ١٩٩٩، ص١٩٠).

وتميز عقد التسعينات، بتوسيع المستوطنات القائمة. ومن الناحية العملية لم يكن المستوطنون على الإطلاق بحاجة إلى مستوطنات جديدة، القطاع الاستيطاني الذي شهد تطوراً سريعا كان قطاع المستوطنات المدنية. فالمستوطنات القريبة من التجمعات السكانية في "إسرائيل" نمت بسرعة نظراً لأنه استثمر فيها موارد ضخمة في مجال البنية التحتية، إذا جرى شق طرق سريعة تربط المستوطنات بالكيان الصهيونية وأتاحت حركة مرور مريحة لهم، وكمثال على هذه الاستثمارات الضخمة، هناك طريق الأنفاق الذي جرى شقه إلى الجنوب من القدس، تحت بيت جالا، وتشكل "معاليه أدوميم" المدينة الاستيطانية الكبيرة إلى الشرق من القدس، مثالا على التوسع المديني الضخم، حيث ازداد سكان المستوطنة خلال عقد التسعينات بنحو خمس مرات تقريباً(روبنشتاين، ٢٠٠٢، ص٤١).

أولا: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في ظل مؤتمر مدريد:

في ١٩٩١/١٠/٣٠ وخلال انعقاد مؤتمر مدريد أعلن عن مستوطنة معاله أدوميم مدينة وفي العام ١٩٩٢ حدث انقلاب سياسي في "إسرائيل" وتولى إسحاق رابين السلطة في نفس اليوم سيطرت مجموعة من المستوطنين من أوريا ومن طال وأقامت مستوطنة "نوفي فرات"(الدار، زرطال، ٢٠٠٦، ص٥٥٤). لقد استشرى الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية منذ بداية عملية التسوية سنة ١٩٩٣ بشكل غير مسبوق، حيث تضاعف عدد المستوطنين إلى ما يزيد عن ٥٨٠ ألف مستوطن إسرائيلي، بمن فيهم ٢٣٦ ألف مستوطن يقطنون المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية(صالح، ٢٠١٠، ص٣١٠).

لقد عمدت "إسرائيل" إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية، على أوسع نطاق، وإغلاق مساحات شاسعة، من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تمهيداً لمصادرتها، من أجل بناء المزيد من المستوطنات والوحدات السكنية، وتوسيع القائم منها، وتوطين المستوطنين وشق الطرق الالتفافية، لمحاصرة المدن والقرى الفلسطينية، وعزلها عن بعضها البعض، بشكل يصعب إقامة تواصل جغرافي فيما بينهما، وذلك للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة موحدة جغرافياً وبشرياً ذات سيادة فعلية، ولضمان استمرار السيطرة الأمنية الإسرائيلية، على مناطق السلطة الفلسطينية(اسعد، ٢٠٠١، ص٢٥٠).

فقد كانت عملية بناء المستوطنات في الضفة الغربية في أربعة مناطق، ثلاثة منها طولية من الشمال إلى الجنوب على النحو التالي: الغور، جبال نابلس والخليل، وسفوح هذه الجبال الغربية نحو البحر المتوسط. والمنطقة الرابعة هي القدس ومحيطها الذي يشمل بيت لحم ورام الله(منصور، ٢٠٠٥، ص٩٧).

ثانيا: سياسة "إسرائيل" الاستيطانية بعد توقيع اتفاق أوسلو:

سعت "إسرائيل" إلى فرض سياسة الأمر الواقع، إذ شهدت الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧ خلال الأعوام ١٩٩٣-٢٠٠٩ كثافة بناء استيطانية لم يشهد تاريخ الاحتلال لها مثيلاً منذ عام ١٩٦٧ كما زاد عدد المستوطنين بصور كبيرة، رغم تعاقب الحكومات بين العمل والليكود، الأمر الذي لا يدع مجالا للشك، بأنه ليس ثمة اختلاف بينهما حول مفهوم الاستيطان بالنسبة للكيان والمشروع الصهيوني.

لقد استولى المستوطنون عام ١٩٩٣ على ١٢٤٣ دونماً، تم البناء عليها أثناء حكومة حزب الليكود، إلى جانب استكمال بناء ١٠ آلاف وحدة سكنية، ووضع خطة لبناء المستوطنات حتى عام ٢٠١٠، من خلال بناء ٧٠ ألف وحدة سكنية في ١٧٠ مستوطنة وبكلفة تتراوح بين ١٤٠- ١٩٥ بليون دولار، ومع بداية ١٩٩٥، أعلنت حكومة "العمل" أولى المصادرات في القدس لبناء ٩٠٠ وحدة سكنية للمستوطنين، على مساحة ٣٣٥ دونما في بيت حانينا أقرب القدس، إضافة إلى ٢٠٠ دونما في بيت صفافا(اسعد، ٢٠٠١، ص٢٥١).

وفي أواخر العام ١٩٩٣ بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية نحو ١٣٠ ألفاً، وبلغ سنة ١٩٩٥نحو ١٤٦ ألفاً، بحسب "مجلس المستوطنات"، موزعين على ٦ مجالس إقليمية و١٢ مجلساً محلياً ومجلسين بلديين(عايد، ١٩٩٦، ص٣٦١).

ووفق بيرس إضافة إلى هذا التوجه العام السائد في المؤسسات الاستيطانية- لزيادة إقامة المستوطنات في الضفة الغربية- هناك توجه لدى الحكومة "الإسرائيلية" لمضاعفة عدد اليهود في

مدينة القدس، في السنوات الخمس والعشرون المقبلة، لكي يصبح عدد المستوطنين اليهود في المدينة قرابة ٧٥٠ ألف نسمة على الأقل بحلول العام ٢٠٠٠(بيرس،١٩٨٦،ص١١٦).

لقد نمت المستوطنات والمستوطنين من سنة ١٩٩٣ حتى سنة ٢٠٠٠ إلى أعلى معدل في تاريخها، إذ قفز عدد المستوطنين من نحو ١١٠،٠٠٠ مستوطن إلى ٢٠٠،٠٠٠ مستوطن، يضاف إليهم ١٧٢،٠٠٠مستوطن في منطقة القدس. ومن الجدير بالملاحظة أن الجهد الاستيطاني لم يتركز في تلك الفترة على إقامة مستوطنات جديدة وإنما على توسيع المستوطنات القائمة، باستثناء مستوطنة واحدة تم إنشائها في سنة ١٩٩٧ وهي مستعمرة "هارحوما" المقامة على جبل أبو غنيم بين القدس وبيت لحم(غريغوري، ٢٠١١، ص٦٧٤).

وفي ١٩٩٧/١/١٥أقرت حكومة نتنياهو اتفاق الخليل وبعد ذلك بشهر تقريباً في ١٩٩٧/٢/٢٦ اقر نتنياهو إقامة مستوطنة "هارحوما" وتم الإعلان عن مستوطنة "بيت إيل" مجلس محلي(الدار، زرطال، ٢٠٠٦، ٥٥٥). فقد أوجز سياسته الاستيطانية بأنها تستند إلى بناء المستوطنات على طول الشوارع الالتفافية، و تتطوير جوانبها وليس على رؤوس الجبال فقط، وبناء المستوطنات على طولها ليمكنها من التواصل الجغرافي وتشكيل كتل استيطانية(صالح، ٢٠١٢، ص٣٦).

لقد تسارعت خطوات الاستيطان الإسرائيلي بصورة غير مسبوقة، والتي برزت من خلال "خارطته الأمنية"، التي تكونت من حزامين أمنيين طويلين: الحزام الأمني الغربي على طول "الخط الأخضر" والحزام الأمني الشرقي، ويتضمن غور الأردن بعرض (١٥-٢٠) كم، حتى شارع ألون، ليتصل ب"عابر السامرة" غرباً، ويخترق سلفيت، ويمتد من مفرق زعترة، حتى الأغوار الشمالية، إضافة إلى إقامة خمسة أحزمة عرضية، وشريط بين الحزامين الطولين العريضين(عبدالحق،٢٠٠٩، ص٨٥).

ولم يتخلّ شارون عن التفكير في ضم مستوطنات الضفة الغربية ، لم يكن عنده ثمة تفرقة بين سياسته التوسعية والمطامح الشخصية. إن سيرته العملية كلها، سواء في الجيش أو في الحكومة، قائمة على اعتقاده أن ما هو صالح للكيان فهو صالح لشارون، وبالعكس وكان الاحتفاظ بالأراضي المحتلة كجزء لا يتجزأ من الكيان الصهيوني يمثل حجر الزاوية عند رؤية شارون الشخصية القائمة على سياسة الإجرام والحرب(أرنسون، ١٩٩٠، ص١٦٢).

لقد هدفت خارطة شارون إلى إيجاد أربع كتل فلسطينية، متباعدة بدون روابط ولا امتدادات، على أن ترتبط هذه الامتدادات بشوارع مزدحمة، بعضها خاص بالفلسطينيين، والبعض الآخر خاص بالمستوطنين، مع حصول الفلسطينيين على ممرات آمنة شمال الضفة الغربية وجنوبها، وبين الضفة وقطاع غزة على شكل تحويلات أو أنفاق ستحاول "إسرائيل" السيطرة عليها، وعلى المناطق الأمنية الحيوية(عبدالحق،٢٠٠٩، ص ٨٦).

وهكذا تصاعدت في تلك الفترة وتيرة التوسع الاستيطاني، بشكل غير مسبوق، حتى عرفت الأشهر الأخيرة من عهد الليكود "بحرب التلال"، إذ تم فيها استيلاء المستوطنون اليهود على ٢٢ تلة في الضفة الغربية وإقامة بؤر استيطانية عليها، كما طالب نتنياهو الكنيست الإسرائيلي أثناء التصديق على ميزانية ١٩٩٩، بزيادة ١٣٧ مليون دولار، لبناء وحدات وتنفيذ مشاريع سياحية في الضفة والجولان، بناء على طلب الأحزاب الدينية(اسعد، ٢٠٠١، ص٢٥٣).

لقد تسارعت عمليات الاستيطان في المناطق الفلسطينية، حتى بلغ عدد المستوطنات العام ١٩٩٩ في قطاع غزة والضفة الغربية حوالي ١٤٠ مستوطنة يهودية، من ضمنها حوالي ٢٠ مستوطنة كبيرة، من بينها: "معاليه أدوميم" وتضم ٢٣الف مستوطن و"أرئيل" وبها ١٥ ألف مستوطن، و"بيتار"، وهي مستوطنة للمتدينين الحريديم، وتضم حوالي ١٠ آلاف مستوطن، ومستوطنة إفرات بها حوالي ٧٠٠٠ مستوطن(كمرلنغ، ٢٠٠٢، ص ٥٩).

جدول رقم (٣) يوضح الكتل الاستيطانية التي تستحوذ على نسبة أكبر من الزيادة في عدد المستوطنين ما بين عامي ٢٠٠٤- ٢٠٠٦

م	اسم المستوطنة	٢٠٠٤	٢٠٠٦
١	معاليه أدوميم	٢٨٩٢٣	٣٢,٣٠٠
٢	مودعين عليت	٢٧,٣٨٦	٣٠,٢٥٠
٣	بيتار عيليت	٢٤,٨٩٥	٢٧,٥٠٠
٤	أريئيل	١٦,٤١٤	١٨,١٥٠
٥	جفعات زئيف	١٠,٦٣٥	١١,٧٧٠
٦	ايفرات	٧,٢٧٣	٧,٩٢٠
٧	كريات أربع	٦,٦١٥	٧,٤٠٠
٨	كرني شومرون	٦,١٧٠	٦,٨٨٠
٩	أورانيت	٥,٤٥٨	٦,١٠٠
١٠	ألف مينشة	٥,٤٣٣	٦,٠٥٠
	المجموع	١٣٩,٢٣٨	١٥٤,٣٢٠

(البابا، ٢٠٠٦، ص٧٤)

ثالثا: سياسة الاستيطان الإسرائيلي بعد فك الارتباط ٢٠٠٥م:

بعد تنفيذ خطة فك الارتباط من قطاع غزة في صيف عام ٢٠٠٥، تركزت النشاطات الاستيطانية في الضفة الغربية لتحقيق مصالح إسرائيلية هناك، حيث تم التركيز على المناطق التي من المفترض وفق الرؤية الإسرائيلية أن تظل تحت السيطرة الإسرائيلية، لفرض حقائق جديدة على الأرض، مقترناً ذلك بالإسراع في بناء الجدار الفاصل، الذي يعد حجر الأساس في هذا التوجه.

إن عملية البناء والتوسع الاستيطاني لم تتوقف ولو للحظة واحدة في الأراضي الفلسطينية ولكنها بدأت تأخذ شكلا ممنهجاً يصب في خطة إسرائيلية توسعية واضحة، وفي تلك السنوات التي سيطر فيها حكومة الليكود على سياسة الاحتلال الاستيطاني، تسبب ذلك في إقامة مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، الأولى في قلب الضفة الغربية، وتمركز حول مستوطنتي "كيدوميم" و "عيلي" و"أريئيل"، بينما شكل الموقع الاستيطاني الثاني في القدس القائم أصلاً والذي كان يمتد من شرق المدينة ماراً بمستوطنة "معاليه أدوميم" حتى البحر الأحمر، أما الموقع الاستيطاني الثالث فهو الجنوبي، جنوبي بيت لحم، ويفصل جبل الخليل عن بقية الضفة الغربية (بابه، ٢٠١٢، ص١٢١).

وكانت محافظة طوباس قد شهدت التوسع الأكبر لمساحة المستوطنات الجاثمة على أراضيها، كون هذه الأراضي واقعة في منطقة تصنفها السلطات الإسرائيلية بأنها "منطقة عسكرية مغلقة" حيث بلغت نسبة التوسع في محافظة طوباس ١٠٧%، تليها محافظات نابلس بنسبة ١٠٣%، ثم طولكرم بنسبة ٧٧%، وبعدها جنين بنسبة ٧٦%(Abu Hilal,4,2011).

كما واصل المستوطنون توسيع المستوطنات غير المرخصة في الضفة الغربية، فمن أصل ١٠٥ بؤرة استيطانية تم رصدها، شهدت ٣١ منها أعمال توسعية، لا سيما شق طرقات، وعمليات حفر لبناء منازل جديدة، لقد كانت التصريحات لبعض القادة الصهاينة حول وقف وتجميد الاستيطان إلا في أضيق الحدود"لاستيعاب الزيادة الطبيعية"، والنية لتفكيك المواقع الاستيطانية ما هو إلا لذر الرماد في العيون من أجل العمل الهادئ لتنفيذ مخططات واضحة للسيطرة على أكبر مساحة من الأرض الفلسطينية.

ومن الملاحظ أن ارتفاع عدد المستوطنين سجل نسبة عالية لكنها مقارنة في فترة التسعينات من القرن الماضي تعد نسبة منخفضة حيث كانت من ٧-٩% في التسعينات مقارنة في العام ٢٠٠٦ ، حيث وصلت إلى ٥،٥% وذلك يرجع إلى قلة عدد الإسرائيليين الذين ينتقلون للعيش في مستوطنات الضفة الغربية بسبب المقاومة الفلسطينية المسلحة ضد المستوطنين إبان الانتفاضة الثانية، والتي بدأت رحاها بعد اقتحام شارون المسجد الأقصى في ٢٠٠٠/٩/٢٨(البابا،٢٠٠٦، ص٧٣) .

رابعا: توسيع الاستيطان بعد مؤتمر "أنا بوليس":

عادت المستوطنات فأصبحت مسألة ساخنة سياسياً مرة أخرى مع عقد مؤتمر انابوليس(ماريلاند) في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٧، فقد تم توسيع بناء التجمعات والبؤر الاستيطانية وتوسيعها، حيث شهدت المستوطنات المقامة في الضفة الغربية توسعا بنسبة ٣١%. وأسهم بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية في عزل وضم المزيد من الأراضي لصالح المستوطنات، وأفسح المجال أمام تنفيذ مخططات توسعية صهيونية مستقبلية، الأمر الذي ضاعف من رقعة العديد من المستوطنات(دوعر،٢٠١٢، ص٦٠).

فقد كشفت حركة "السلام الآن" في دولة الاحتلال في تقرير عن الاستيطان أن أنشطة بناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة ارتفعت سنة (٢٠٠٨) بنسبة(٦٠%) مقارنة بسنة (٢٠٠٧). موضحاً أن عدد المباني التي أقيمت في المستوطنات خلال (٢٠٠٨) بلغ (١,٢٥٧) مبنى، بينها (٧٤٨) مبنى ثابتا و(٥٠٩) مبان متنقلة (كرفانات)(المبحوح، ٢٠١١، ص١٨٠).

ونشرت صحيفة معاريف في تقرير صحفي :أنه على الرغم من التزام "أولمرت" عشية "مؤتمر أنابوليس" بتجميد الاستيطان زاد عدد البناء في الضفة الغربية، فقد انضم (١٥) ألف مستوطن جديد سنة ٢٠٠٨ إلى مئات الآلاف من المستوطنين في الضفة الغربية، وهو ما دعا "بنحاس فلرشطاين"، مدير مجلس المستوطنات الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ إلى القول : "نجحنا في إن نبني في فترة حكم أولمرت ما يزيد في فترات حكومات أخرى"، وخلال هذه الفترة زاد عدد المستوطنين بخمسين ألفا تم إسكانهم في آلاف الكرفانات(تقرير المعلومات، ٢٠٠٩، ص١٨٠).

كما تم، أيضا، بناء (١٢) بؤرة استيطانية جديدة بعد "أنابوليس" ، حيث أعلنت مجموعة من المستوطنين المتطرفين إقامة بؤرتين استيطانيتين جديدتين في محافظتي بيت لحم ورام الله، الأولى بالقرب من مستوطنة "أفراتا" جنوب غرب مدينة بيت لحم، والثانية بالقرب من مستوطنة "بساجوت" شرقي مدينة رام الله. وفي التاسع من ديسمبر ٢٠٠٨ أعلنت هذه المجموعات المتطرفة عن نيتها إعادة بناء خمس بؤر استيطانية جديدة وهي "شيفوت عامي" بالقرب من مستوطنة "كيدوميم"، و"جفعات هاور" بالقرب من مستوطنة "بيت إيل"، و"نيتسار" بالقرب من مستوطنة"الونش يفوت"، و"ماعوز استر" بالقرب من مستوطنة "كوخاف هاشاهار"، و"جيفري هفرون" بالقرب من الحرم الإبراهيمي الشريف في قلب مدينة الخليل(عبد الحق، ٢٠٠٩، ص١٣٩).

ويشير تقرير مركز الزيتونة أيضاً إلى إن تقريراً للبنك الدولي صدر بتاريخ ٢٠٠٩/٤/٢٥ كشف ان دولة الاحتلال ضاعفت في سنة ٢٠٠٨ ثماني مرات عدد عطاءات عروض البناء في المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية كما ضاعفت عدد الأبنية الجديدة التي أقيمت في هذه

المستوطنات مبينا أنها أقامت ١,٥١٨ بناءاً جديداً مقارنة مع ٨٦٠ بناء في سنة ٢٠٠٧(المبحوح، ٢٠١١، ص١٨٠).

وإذا كان عدد المستوطنين مع بداية الانتفاضة الثانية عام ٢٠٠٠ يبلغ نحو ٢٠٠،٠٠٠مستوطن (باستثناء القدس)(غريغوري، ٢٠١١، ص٦٧٨). وفي منتصف العام ٢٠٠٦ كان يعيش في الضفة الغربية نحو ٤٤٠ ألف مستوطن ٢٥٠ ألفا يعيشون في ١٢١ مستوطنة في الضفة الغربية، ونحو ١٩٠ألف يعيشون في الجزء الشرقي من مدينة القدس في ١٥ حياً استيطانياً. هذا الرقم ارتفع إلى ٤٥١ ألفا حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وقد تعدى عدد المستوطنين رقم ٣٠٠،٠٠٠مستوطن في عام ٢٠٠٩. وبحسب منظمة "بيت سيلم"، أصبح ما نسبته ٤٢،٢% من مساحة الضفة الغربية،(باستثناء القدس)، تحت ولاية "مجلس الاستيطان" خلال هذه الفترة (غريغوري، ٢٠١١، ص٦٧٨). وإذا أضفنا إلى هذا الرقم نسبة الزيادة السنوية للمستوطنين في الأراضي الفلسطينية والتي تقدر في السنوات الست الأخيرة(٢٠٠١-٢٠٠٦) بـــ ٥،٥% سيرتفع الرقم إلى نحو ٤٧٥ ألفا يعيشون في الضفة الغربية بما فيها القسم الشرقي من مدينة القدس وذلك في نهاية عام ٢٠٠٦(البابا،٢٠٠٦، ص٧٣).**انظر الملحق رقم (١)**

هكذا يلاحظ أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس شهد نشاطاً ممنهجاً فأعداد المستوطنين في زيادة مضطردة وفي مستوطنات معينة وذات مواقع محددة، وعمليات البناء تسير بخطاً ثابتة حسب احتياجات المستوطنات وحسب الطلب من قبل المستوطنين، أما المواقع الاستيطانية فهي تمر في حالة تثبيت وتسمين خطيرة تهدد تهديداً حقيقياً أي تواصل بين مناطق الضفة الغربية، وأخيراً الجدار الفاصل يسير العمل به وفق مخطط مدروس، إذ أن كل الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية في حالة حراك متواصل.

خامسا: سياسة الاستيطان الإسرائيلي في منطقة الأغوار الفلسطينية:

لم تسلم الأغوار الفلسطينية أيضا من أعمال المصادرة، وفق ما تظهر معطيات كشف عنها تقرير لمنظمة "بتسيلم"، حيث أقدمت قوات الاحتلال على سلب ونهب الموارد الطبيعية لمنطقة الأغوار الفلسطينية، بدافع فرض الحقائق على الأرض لضمها إلى السيادة الإسرائيلية؛ إذ يؤكد التقرير إن ٧٧,٥% من أراضي الأغوار البالغة ١,٦مليون دونم موصدة في وجه أصحابها الفلسطينيين، وان الاحتلال يخطط للاستيلاء على ١٤٠ ألف دونم من أراضي البحر الميت(صالح، ٢٠١٢، ص٢٩٣).

جدول رقم (٤) يبين أعداد المستوطنين في منطقة الأغوار للعام ٢٠٠٥

اسم المستوطنة	عدد المستوطنين	اسم المستوطنة	عدد المستوطنين	اسم المستوطنة	عدد المستوطنين
أرغمون	٢٠٥	بعقوب	٢٠٥	غيتيت	١٦٤
الجليل	١٦٤	حمرا	١٧٨	يفيت	١٢٣
محولة	٣٢٨	مخورا	١٩١	مسواه	٢١٩
معاليه أفرايم	٢١٩٠	بفماه	١٣٧	نعران	١٠٢
نتيف هدروت	٢٤٠	فصايل	٣٤٢	روعى	١٥٠
شدموت محولة	٣٠١	تومر	٣٥٦	بيطاف	غير مأهولة
بيت هرفاه	٥٤	فيرديريحو	١٩١	متسفة شلوم	٢٠٥
كاليه	٣٤٢	الموع	١٧٣		
المجموع العـــــــــــام					**٧٥٠٠**

جدول رقم (٥) يبين عدد المستوطنين في الضفة الغربية حسب المحافظة بدون القدس ٢٠١٠

المحافظة	عدد المستوطنات	عدد المستوطنين
جنين	٥	٢،٢٧٤
طوباس	٧	١،٤٥٢
طولكرم	٣	٣،١٤٢
نابلس	١١	١١،٩٣٣
قلقيلية	٧	٢٩،٣٥٧
سلفيت	١٢	٣٣،١٥٩
رام الله والبيرة	٢٤	٩٦،٣٦٤
اريحا والاغوار	١٧	٦،١٠٨
بيت لحم	١٣	٥٦،٢٠٢
الخليل	١٩	١٦،٤٩٠
الضفة الغربية	١١٨	٢٥٦،٤٨١

(كتاب القدس الإحصائي ٢٠١٢)

المبحث الثاني

تطور سياسة الاستيطان الإسرائيلية في القدس حتى عام ٢٠٠٩

وسيتم في هذا المبحث رصد وتحليل سياسات الاستعمار الاستيطانية التي اعتمدتها "إسرائيل" من أجل تهويد القدس الشرقية بعد العام ١٩٩١، حيث يقصد بسياسات التهويد هي "مجموعة ممارسات المحو والإحلال الرمزية والفعلية التي اعتمدتها دولة الكيان، من أجل إضفاء الطابع اليهودي على المكان وتغيير طابعه وسماته الديمغرافية والطبوغرافية(غانم،٢٠١٢، ص٩٤).

أولا: مركزية القدس في المشروع الاستيطاني الإسرائيلي:

لقد كانت القدس هي المدينة المحتلة الأكثر تأثراً بالسياسة الاستيطانية، حيث شكلت هذه السياسة منعطفاً بارزاً لجهة تغيير معالم القدس في محاولة لفرض واقع يهودي يطمس المعالم العربية في المدينة، ويصعب الانفكاك عنه في حال تمت مفاوضات مستقبلية. فمنذ اللحظة الأولى لاحتلال مدينة القدس، باشرت السلطات الإسرائيلية، بعمليات المصادرة والهدم والتهجير تلتها عمليات بناء المستوطنات داخل الشطر الشرقي للمدينة وحولها، وذلك تمهيداً لعزلها عن المناطق العربية المجاورة(العيلة، شاهين، ٢٠١٠، ص٩١٥).

وكان تهويد مدينة القدس من أولويات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بغض النظر عن انتماءاتها السياسية، ومما يؤكد ذلك أن الموارد المالية والجهود التي بذلت لبناء هذه المستوطنات في مدينة القدس، وداخل حدود البلدية وضواحي المدينة كانت استثنائية.

وقد عبّرت "الخطة الإستراتيجية – الهيكلية" الصادرة عن بلدية القدس الاحتلالية في أغسطس ٢٠٠٤، عن قلقها من ازدياد عدد السكان الفلسطينيين في البلدة القديمة. ولذا خططت، عن طريق تدخل السلطات المختلفة، لمنع الاكتظاظ السكاني والعمراني الفلسطيني، بحيث لا يزيد التركيب السكاني٣٠% عرباً ولا يقل عن ٧٠% يهوداً(عبد الحق، ٢٠٠٩، ١٤١).

وهناك خمسة مخططات ووثائق وخرائط في الكيان الصهيوني تهدف إلى تهويد مدينة القدس، حيث كشفت وثيقة أعدها قادة الاحتلال بعنوان "القدس اولاً" تهدف هذه الخطة لتهويد وبناء مجموعة من الكنس اليهودية في الجهة الغربية الجنوبية لساحة المسجد الأقصى، وبناء جسر عسكري إسرائيلي بعرض ١٨ متراً، واعتبار جميع ساحات المسجد الأقصى المبارك ساحات عامة، ومن ضمنها التخطيط لبناء الهيكل الثالث المزعوم(عبد الحق، ٢٠٠٩، ص١٤٢).

إن حكومات الاحتلال المتعاقبة منذ اتفاق أوسلو في العام ١٩٩٣ سعت إلى تهويد الجزء الشرقي من مدينة القدس لمحاصرة آمال الفلسطينيين، عاصمة الدولة الفلسطينية المنشودة ، وتبعاً

لتوجهات الاحتلال وبفعل النشاط الاستيطاني وصل عدد المستوطنين في القدس الشرقية إلى ٢٤٦,٨٤٣الف مستوطناً يهودياً في عام ٢٠٠٩ مقابل ٣١٠ آلاف عربي مقدسي(المبحوح، ٢٠١١، ص ١٦٨).

لقد سعى صناع القرار في دولة الاحتلال والقائمون على المخططات الاستيطانية إلى خلق هيمنة ديمغرافية يهودية مطلقة في المدينة المقدسة لتقويض أي حلول مستقبلية تتيح قيام دولة فلسطينية وعاصمتها القدس .

وتعد مدينة القدس مركز الجذب للمهاجرين اليهود، وقد ساعد في ذلك الاقتطاعات السنوية الكبيرة في موازنة دولة الاحتلال لتنفيذ مزيد من المخططات الاستيطانية لتهويد مدينة القدس، حيث بات يقطن في شقي المدينة الشرقي المحتل منذ العام ١٩٦٧ والغربي المحتل في العام ١٩٤٨ حوالي ١١% من إجمالي اليهود في فلسطين المحتلة حتى بداية عام ٢٠٠٩.

لقد أوضح رئيس وزراء الاحتلال الأسبق "أرئيل شارون" في أكثر من مناسبة :"بأنه يجب أن يكون في القدس أغلبية يهودية وانه يسير في رؤية بعيدة...، بحيث يكون عدد المستوطنون في القدس الكبرى مليون يهودي". ومن جهته قدم رئيس وزراء دولة الاحتلال المستقيل يهود اولمرت رؤية للأوساط "الإسرائيلية" تقوم على أساس العمل لتصبح نسبة السكان اليهود في المدينة تتجاوز ٨٨% فيما تتراجع نسبة العرب إلى ١٢% خلال السنوات القليلة القادمة(المبحوح، ٢٠١١، ص١٦٩).

وفي العام ١٩٩٦ بدأت موجات مصادرة جديدة كانت نتيجتها مصادرة حق الإقامة من ١٥ ألف مواطن مقدسي، وكان هناك دور لفيصل الحسيني، ولبيت الشرق، ولغيره من المؤسسات في محاولة التصدي لهذه الهجمة الاحتلالية(الجعبة، ٢٠١٣، ص١٥١).

ثانيا: تطور الاستيطان الإسرائيلي في القدس بعد الشروع في عملية التسوية:

إذا أردنا اليوم رسم الخارطة الاستيطانية القائمة حول القدس، فإننا سنجد أن المدينة العربية المحتلة محاطة بقوس شمالي من المستوطنات الكبيرة، أهمها "جيفعات زئيف"، وبقوس شرقي من أهم مستوطناته "معاليه أدوميم". أما القوس الجنوبي فهو يضم مستوطنات أخرى مثل "غوش عتصيون" و"كفار عتصيون" و"إفرات" و"هارحوما" المقامة على جبل أبو غنيم، ناهيك عن الطوق الداخلي المتمثل في مستوطنات "عطروت" و"نفيع يعقوب" و"الجامعة العبرية" و "رامات أشكول" و "جيلو" و"التلة الفرنسية"، و"تلبوت راموت" و "بسجاف زئيف" و "ماميلا" وغيرها الكثير(قريع، ٢٠١٣، ص١٦٦).

لقد تبنت "إسرائيل" خطتين إسكانيتين إستراجيتين لتغيير المعالم الديمغرافية والجغرافية للأراضي التي ضمتها إلى حدود بلدية القدس، أهمها "خطة القفل" و "خطة الخاتم" أسفرتا عن إقامة نوعين من المستوطنات(غانم،٢٠١٢، ص٩٨):

- خطة مستوطنات القفل: وتضم "التلة الفرنسية"، التي أقيمت في العام ١٩٧١ على الأراضي الفلسطينية التي أُحتلت العام ١٩٦٧ ووصل تعداد سكانها العام ٢٠٠٩ إلى ٧٣٢٠ مستوطن، ثم "حي رامات اشكول" الذي يبلغ عدد سكانه ٩٤٢١ مستوطن، "حي معالوت دفن" الذي أقيم العام ١٩٧٢ وبلغ عدد مستوطنيه عام ٢٠٠٩ حوالي ٤٣٣٤، و "حي جبعات همبتار" الذي أقيم العام ١٩٧٠.
- خطة مستوطنات الخاتم: وتضم "النبي يعقوب" شمال القدس التي أقيمت العام ١٩٧٠ وبلغ عدد المستوطنين فيها في العام ٢٠٠٩ ما يقارب ٢٢٤٧٨ مستوطن، ومستوطنة "جيلو" في جنوب غرب القدس التي أقيمت العام ١٩٧١ ووصل عدد المستوطنين فيها العام ٢٠٠٩ نحو ٣١٩٥٥ مستوطن، "تلبيوت" في جنوب شرق القدس أقيمت في العام ١٩٧٣ والتي بلغ عدد المستوطنين فيها في العام ٢٠٠٩ نحو ١٤٩٤٣ مستوطن، ومستوطنة "راموت ألون" شمال غرب بيت حنينا أقيمت في العام ١٩٧٤ وصل عدد المستوطنين فيها نحو ٤٧٢٤٨ مستوطن، ومستوطنة "بسجات زئيف" والتي أُقيمت العام ١٩٨٢ وسكن فيها حتى العام ٢٠٠٩ نحو ٤١٨١٦ مستوطن.
- لقد كانت السياسة الإسرائيلية تجاه القدس قائمة على الأسرله والتهويد، وقامت على سياسات إستراتيجية تخطيطية ذات أهداف مزدوجة، فمن جهة، سعت هذه السياسات إلى إحلال واقع يسهل اندماج المستوطنين اليهود ضمن النسيج العمراني للقدس، وضمن معايير عالية من حيث جودة الحياة والرخاء الاقتصادي. ومن جهة أخرى، استخدمت السياسات نفسها إلى وضع العراقيل للحد من التطور الاجتماعي والاقتصادي للفرد الفلسطيني، مما أدى إلى وجود مناطق فلسطينية هشة، مقارنة بالمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية والتي تستأثر بالدعم والمخصصات اللازمة(اسحق، ٢٠١٠، ص٣١).
- المخطط الاستيطاني E1 : من المشاريع الاستيطانية E1 يعتبر من أخطر المخططات الإسرائيلية حيث تم الإعلان عن هذا المشروع عام ١٩٩٤ على مساحة تبلغ ١٢٤٤٣دونما من أراضي قرية الطور، عناتا، العيزرية، أبودي، ويهدف المخطط الذي تم المصادقة عليه عام ١٩٩٧ إلى إقامة منطقة صناعية على مساحة ١كم، وإقامة ٣٥٠٠ وحدة سكنية، وإقامة خمس فنادق(الكحلوت، ٢٠٠٩، ص١٤٩).

ومن أهداف هذا المخطط سيقوم بإغلاق المنطقة الشرقية من منطقة القدس بشكل كامل وتطويق المناطق عناتا، والطور، وحزما، ومنع إقامة القدس الشرقية كعاصمة لفلسطين وإمكانية تطورها باتجاه الشرق، وربط جميع المستوطنات الواقعة في المنطقة الشرقية وخارج حدود بلدية القدس مع المستوطنات داخل حدود بلدية القدس وبالتالي تحويل القرى العربية إلى معازل محاصرة بالمستوطنات(تفكجي، ٢٠١٣، ص١٣٢).

وسينفذ هذا المشروع في منطقة تمتد بين القدس الشرقية وبين المستوطنة الكبيرة "معاليه أدوميم". غير أن نظرة خاطفة على الخارطة توضح أهميتها الحاسمة. إذ لو تم الاستيطان فيها كتوسيع لمستوطنة "معاليه أدوميم" فلن يكون هناك مجال لتواصل إقليمي جغرافي بين شمالي الضفة وجنوبها(مؤسسة القدس الدولية، ٢٠١٠، ص٧٠) أن هذا المخطط مقدر له أن يعزل القدس نهائيا ويغلقها أمام شعبها وأمام العرب والمسلمين والمسيحيين وسيقطع أيضاً الضفة الغربية إلى جزأين ويعزل شماها عن جنوبها(قريع، ٢٠١٣، ص١٦٦).

وقد خطط أولا إقامة مستوطنة جديدة في هذه المنطقة هي "مفاسيرت أدوميم". لكن هذا الأمر لم ينفذ لأسباب عدة منها الضغط الدولي على حكومة الاحتلال، الأمر الذي حدا ببلدية مستوطنة "معاليه أدوميم" ضمها إلى خريطتها الهيكلية. وقد خطط لبناء ٣،٥٠٠ وحدة سكنية في هذا الحي الاستيطاني الجديد، الهدف من البناء في منطقة E1، والتي تغطي مساحة ١٢كم تقريبا، هو بتر القدس العربية عن امتدادها الفلسطيني، وبالتالي ضرب إمكانية أن تكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية العتيدة(أبو راس، ٢٠١٢، ص٨٥).

ومن خطورة هذا المشروع أنه يعزل الأحياء العربية داخل جدار الفصل العنصري الذي يستثني مناطق العيزرية وأبو ديس والزعيم، وخلق أغلبية يهودية في حدود بلدية القدس والتي بلغت ٣٥% من المجموع العام للسكان في حدود بلدية القدس لعام ٢٠٠٦، وربط جميع المستوطنات الواقعة في المنطقة الشرقية وخارج حدود بلدية القدس مع المستوطنات داخل حدود بلدية القدس، وبالتالي تحويل القرى العربية إلى معازل محاصرة بالمستوطنات، وإغلاق المنطقة الشرقية بشكل كامل وتطويق المناطق عناتا، الطور، حزما بحيث لا يكون هناك أي إمكانية للتوسع المستقبلي باتجاه الشرق، وأيضاً ربط هذا المشروع مع مخطط واجهة القدس المقترح (الكحلوت، ٢٠٠٩، ص١٤٩).

وضمن المخطط الهيكلي لعام ٢٠٠٠ ركز على توسيع الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية، وتوسيع رقعة جميع المستوطنات التي نشأت منذ العام ١٩٦٧، كذلك فان المخطط يشير إلى بناء مستوطنات جديدة مثل "جفعات همطوس" على أراضي طباليا شرق

جنوب بيت صفافا، وبناء استيطاني جديد في خلة مار إلياس، وبناء استيطاني آخر في منطقة الولجة ومطار قلنديان وكل هذه الأراضي مناطق محتلة(الرويضي، ٢٠١٢، ص ٩٣).

وكانت الحكومة الإسرائيلية وفي إطار سياستها الاستيطانية وفرض العزل الكامل على القدس المحتلة وفصلها عن باقي أراضي الضفة الغربية، قامت بالإعلان في العام ٢٠٠٠عن مصادرة (١٤) دونما من أراضي حي رأس العامود الواقع إلى الشرق من أسوار البلدة القديمة حيث أعلن عن إقامة ١٣٢وحدة سكنية استيطانية ومجمع تجاري ومدرسة دينية(مصاروة، ٢٠٠٤، ص١٤٢).

ثالثا: سياسة عزل القدس بجدار الفصل العنصري:

يؤكد مسار الجدار العازل في منطقة القدس على مضمون خطة "القدس الكبرى"، حيث إن مسار الجدار المعلن عنه يضم ثلاثة من أكبر الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية، وهي: "جيفعات زئيف" شمالي القدس، و"غوش عتصيون" جنوب– غرب القدس، و"معاليه أدوميم" والواقعة شرقي القدس(اسحق، ٢٠١٠، ص٤١).

وقد أطلقت وسائل الإعلام "الإسرائيلية" مصطلح "غلاف القدس" على الجدار العازل، ويعتبر هذا الجدار من أخطر المشاريع الاستيطانية في القدس كون الجدار سيبتلع قسما كبيراً من الأراضي الفلسطينية لصالح بلدية القدس الاحتلالية ويعزل القرى الفلسطينية عن بعضها البعض(أبو جاموس، ٢٠١١، ص٢٠٢) . وقد بدأت إقامة القطاع الشرقي من "غلاف القدس" الذي سيؤدي من الناحية العملية إلى ضم أحياء تقع شرق المدينة إلى غربها، بما فيها حي أو بلدة أبو ديس(مصاروة، ٢٠٠٤، ص١٤٧).

وتنفيذاً لهذا المخطط، أصدرت سلطات الاحتلال مئات الأوامر لمصادرة أراضي فلسطينية لإتمام مشروع الجدار حول القدس، الأمر الذي سيؤدي إلى ضم خمسين ألف فلسطيني إلى منطقة نفوذ بلدية القدس(مصاروة، ٢٠٠٤، ص١٤٦).

وقد صدرت العديد من الأوامر العسكرية لاستكمال مخطط عزل القدس عن باقي المدن الفلسطينية، منها الأوامر رقم (٣/٤٩ت) التي بموجبها ستعزل قريتي الخاص والنعمان/ شرق بيت لحم، والأوامر ذات رقم(٣/٥٢ت) ورقم(٣/٥٣ت) ورقم (٣/٤٨ت) حيث تعزل قرى العيزرية وأبو ديس وصور باهر، حيث أن الأراضي التي صودرت تبلغ بحسب الأوامر العسكرية ما مساحته ٦٧٦دونما وبطول ١٤ كم، هذا إضافة إلى الأمر العسكري رقم (٣/٤٤ت) الذي اتخذ بحق أهالي قرية الولجة الواقعة غرب مدينة بيت جالا بمحاذاة مدينة القدس، والذي يقضي بمصادرة ما يزيد

عن ٢٤ دونما بهدف إقامة جدار فاصل وطريق عسكري بطول ٣،٢كم ليحيط بالقرية المذكورة من كافة الاتجاهات(مصاروة، ٢٠٠٤، ص١٤٧).

كان العمل في الجدار حول القدس قد بدأ في شهر أغسطس/٢٠٠٢ أي بعد مرور أقل من ثلاثة شهور على بناء المرحلة الأولى من الجدار في شمال الضفة الغربية. وقد شمل جدار الفصل في القدس إقامة مقطعين في شمال القدس وجنوبها. يمتد المقطع الشمالي بطول ١٠كم من جنوب بلدة بيتونيا غرباً حتى مخيم قلنديا شرقاً. أما المقطع الجنوبي فيمتد من مدخل بيت لحم غرباً حتى بلدة بيت ساحور إلى الشرق من جبل أبو غنيم شرقاً. وقد تم الانتهاء من بناء المقطعين في شهر تموز/يوليو عام ٢٠٠٣(حماد، ٢٠٠٩، ص١٠٢).

ثم تمت المصادقة على إقامة مقطع ثالث مكمل للجدار في شهر أغسطس عام ٢٠٠٣ . وهو يمتد بطول ١٧كم من الطرف الشمالي لبلدة بيت ساحور جنوباً إلى بيت لحم وحتى الطرف الشرقي لبلدة العيزرية الواقعة في شمال محافظة القدس (حماد،٢٠٠٩، ص١٠٣). وكما هو واضح، فإن الجدار سيمتد من منطقة جيلو في جنوب المدينة، مروراً بقبر راحيل، وجبل أبو غنيم، فصور باهر وأبو ديس حتى مفترق مستوطنة "معاليه أدوميم"(مصاروة، ٢٠٠٤، ص١٤٦).

ومن الجدير بالذكر أن الملخص التنفيذي لمؤتمر هرتسيليا قد أوصى في عام ٢٠١١ بتعديل مسار الجدار وإخراج المناطق العربية في المحيط الخارجي للمدينة، كما أوصى بتشجيع توطين اليهود على الاستيطان فيها، وبمنع الفلسطينيين من القيام بخطوات أُحادية الجانب في القدس الشرقية (شلحت، ٢٠١١، ص ٤٨-٨٥).

ويتضح مما سبق أن الجدار أوجد عائقاً مادياً يمنع تواصل القرى والأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية، وأنه حد من إمكانية نمو التجمعات الفلسطينية، من ثلاثة جوانب، وسمح لها بالنمو فقط باتجاه واحد بعيداً عن مركز المدينة، بينما حدد مسار نمو المستوطنات باتجاه مركز القدس، أي البلدة القديمة. فالجدار يحد "معاليه أدوميم" من الشمال والشرق والجنوب، ويترك منفذاً وحيداً للمستوطنة باتجاه القدس غرباً لتنمو. بينما تجمع "جبعون" أحيط من الشرق والشمال والغرب، وكان المنفذ الوحيد له باتجاه القدس جنوباً(جمعة، ٢٠١١، ص١٢٥).

وقد كانت واحدة من النتائج الرئيسية السلبية لهذا الجدار، فصل المناطق الصناعية الفلسطينية، ويحيط بها الحواجز والحراسة إلى الشمال من مدينة القدس، حيث يحيط بقرى الجيب، وبيرنبالا وبيت حنينا، حيث التواصل العائلي ومنافذ السوق، والمواقع الدينية والمعاملات المتبادلة التي هيئت استمرارية المساحات الريفية والحضرية في هذه المدينة المقدسة(pullan, 2009, p.45).

وقد أدى إنشاء الجدار، على سبيل المثال، إلى المساس بحياة ما يقارب من ١٢،٠٠٠فلسطيني يقطنون في الرام وحزما وعناتا ومخيم شعفاط والسواحرة الشرقية والشيخ سعد

والعيزرية وأبو ديس بكثافة سكانية تصل إلى ١٢،٥٠٠ شخص/كلم٢، وذلك بهدف ضم ما يقارب ١٤٢،٠٠٠مستوطن ضمن المخططات الاستيطانية التوسعية في "جفعات يائيل" و"عطاروت" وشرقي وغربي أبو غنيم بالإضافة إلى المخطط E1. كما أدى إلى وضع أكثر من ١٨٠٠ مواطن فلسطيني في منطقة مغلقة، كما تأثرت ٧٢ عائلة فلسطينية أخرى، حيث صادرت سلطات الاحتلال جزءاً كبيراً من أراضي قرية صور باهر، وأحاطتها من كافة الاتجاهات بالمستوطنين والشوارع الالتفافية(مصاروة، ٢٠٠٤ن ص١٤٨). ويضاف إلى ذلك أن إقامة الجدار في منطقة قلنديا والذي يمر في قرى رافات وكفرعقب والمصيون والرام ومدينة البيرة بحيث يبلغ طوله ٨ كم، قد أدى إلى عزل حوالي ١٥ألف مواطن فلسطيني آخر(مصاروة، ٢٠٠٤، ص١٤٨).

وترمي السياسة الإسرائيلية من جراء تنفيذ هذا المخطط إلى الإخلال بالميزان الديمغرافي في منطقة القدس الكبرى، بحيث تصبح نسبة السكان الفلسطينيين إلى المستوطنين اليهود ٧٦:٢٤ (اسحق، خليلة، ٢٠١٢، ص٥٨).

وقد اعترف المستشار القضائي السابق للكيان الصهيوني "مئير شمغار" بان جدار الفصل العنصري يتيح للقيم على أموال الغائبين أن يستولى على أملاك الفلسطينيين الذين يسكنون خارج الجدار. وهذا الوضع الناشئ عن الجدار سلب من الفلسطينيين أراضيهم وممتلكاتهم، التي انتقلت إلى الحارس على أملاك الغائبين، كما وتسعى "إسرائيل" من خلال إستلاب الفلسطينيين لأملاكهم استلاب حقهم في الحركة وحرمانهم، لقد اعترف رئيس بلدية القدس الصهيوني "نير بركات" عندما قال: "بأننا لسنا بحاجة إلى ٦٠ ألف فلسطيني يسكنون خارج الجدار"، حيث من المعلوم أن ٣٠٠ ألف فلسطيني يعيشون في مدينة القدس، منهم ١٧٥ ألفا سيعيشون داخل الجدار والباقي سيكونون خلف الجدار(تفكجي، ٢٠١٣، ص١٣٥).انظر الخريطة رقم (١) في الملحق رقم (٢).

رابعا: الاستيطان في القدس بعد مؤتمر "أنابوليس" :

أعلنت الحكومة الإسرائيلية منذ انعقاد مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني ٢٠٠٧، عن مخططات لتوسيعات استيطانية مستقبلية تقارب٥٠،٠٠٠ وحدة سكنية، منها ٤،٤٩٠ جاهزة للتنفيذ، و٥،٨٨٤، وتوسعات تنتظر الإيداع للجمهور ٤،٠٩٣ وحدة سكنية، إلى غير ذلك(اسحق، ٢٠١٠، ص٤٣).

شهدت هذه الفترة أكبر زيادة في نسبة المستوطنين، وشهدت في ظل فورة الاستيطان الصهيوني، الأمر الذي شكل تحولاً عن تيار العلمانية الذي كان صاعداً خلال سنوات اتفاق أوسلو. فقد كان عدد المستوطنين في القدس ١٧٢،٠٠٠مستوطن في عام ٢٠٠٠، ولكنه ارتفع بعد مؤتمر أنابولس حتى أصبح نحو ٢٠٠،٠٠٠مستوطن عام ٢٠٠٩(غريغوري، ٢٠١١، ص٦٧٨).

لقد تصاعدت الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وأراضيه وممتلكاته، وزاد عدد الوحدات الاستيطانية الإسرائيلية التي تم طرحها ضمن المخططات والعطاءات الإسرائيلية في القدس، ففي الرابع من ديسمبر من العام ٢٠٠٧ تم الإعلان عن مخطط لبناء ٣٠٧ وحدة سكنية جديدة في مستوطنة "أبو غنيم" جنوبي مدينة القدس، بهدف توسيعها، وزيادة عدد سكانها، وتبعها بعد ذلك، في منتصف نفس الشهر إعلان وزارة "الداخلية الإسرائيلية" عن خطط لبناء (١٥٠) وحدة استيطانية جديدة، قرب جبل المكبر، والتي تقع ضمن نفوذ بلدية القدس الاحتلالية(عبد الحق، ٢٠٠٩، ص١٣٧).

وفي التاسع عشر من نفس الشهر أيضاً صرح وزير الإسكان الإسرائيلي "زئيف بويم" بالبدء في إقامة "الحي اليهودي الجديد" في القدس الشرقية بالقرب من مطار قلنديا، وفي الثالث والعشرين من الشهر ذاته، أعلنت وزارة البناء والإسكان الإسرائيلية عن رصد مبلغ ١٨ مليون يورو من ميزانيتها للعام ٢٠٠٨ لتوسيع مستوطنتي "معاليه أدوميم" و"هارحوما"، لإضافة (٥٠٠) وحدة سكنية جديدة لمستوطنة "هارحوما" و ٢٤٠ أخرى لمستوطنة "معاليه أدوميم"، كما أعلنت دائرة "أراضي إسرائيل" في الثلاثين من نفس الشهر عن مناقصة لبناء ٤٤٠ وحدة استيطانية جديدة في حي "ارمون هاناتسيف"، التابع لمستوطنة "تل بيوت" جنوبي مدينة القدس، على أراضي صور باهر وجبل المكبر، وكانت الحكومة الإسرائيلية قد صادقت على هذا المخطط في شهر ابريل من العام ٢٠٠٥(عبد الحق، ٢٠٠٩، ص١٣٧).

واستكمالا لمسلسل عزل القدس وخنقها فقد أشارت صحيفة "هآرتس" في ٢٠٠٧/٥/١٠ إلى أن بلدية الاحتلال في القدس تنوي بناء أكثر من ٢٠ ألف مسكن في أحياء جديدة من شرقي القدس تربط القدس مع مستوطنات "غوش عتصيون" في الجنوب وفي مستوطنات أخرى شمال مدينة القدس(أبو شنب، ٢٠١١ ص٢٢٥)

ولتعميق سياسة تقليص السكان الفلسطينيين مقابل زيادة عدد اليهود، لجأت إسرائيل إلى فكرة فصل أحياء فلسطينية عن القدس. وصاحب هذه الفكرة هو "إسرائيل كمحي" الباحث في "معهد القدس لأبحاث "إسرائيل"(أبو شنب، ٢٠١١، ص٢٢٥).

وضمن سياسة التهويد، هناك مشروع شارون الذي أطلق عليه "البوابات"، وهو عبارة عن إقامة بؤر استيطانية داخل البلدة القديمة في القدس، إذ أن خطة عزل القدس وجدار الفصل ورسم حدود جديدة للقدس تتضمن: تقوية وتعزيز الوجود الإسرائيلي الأمني والاستيطاني خارج حدود بلدية القدس، وتقليص الوجود السكاني الفلسطيني في منطقة القدس، وربط حزام القدس الشرقية بالقدس الغربية عن طريق الأنفاق التي تم فتحها(حماد، ٢٠٠٩، ص ١٠١).

واستكمالا للمخطط التهويدي في القدس وضعت سلطات الاحتلال يدها سنة ٢٠٠٧ على أراضي المجلس الإسلامي الأعلى والمقام على أراضي وقفية، وقامت بتحويله إلى عمارة ضخمة تضم شقق فاخرة في سياق مخطط استيطاني بتمويل من أحد الأثرياء اليهود الأمريكان في سياق مشروع "ماميلا" الذي يلف المنطقة الغربية لأسوار القدس القديمة والمطلة على المسجد الأقصى(أبو شنب، ٢٠١١، ص٢٢٦).

وشهد يناير من العام ٢٠٠٨ جملة من القرارات بهذا الاتجاه، ففي ٨/يناير صادقت بلدية القدس الإسرائيلية على مشروع استيطاني جديد، يتضمن بناء ٦٠ وحدة سكنية جديدة في حي "معاليه زيتيم"، في رأس العامود شرقي مدينة القدس، والذي تقيم فيه حالياً ٥١ عائلة يهودية، كانت قد استوطنت المنطقة قبل ١٥ عاما، بدعم من المليونير "ايروينج مسكوفيتش" صاحب الجنسية المزدوجة "الإسرائيلية الأمريكية" حيث أقيمت على أراضي لعائلة المواطن المقدسي حسين الغول(عبد الحق، ٢٠٠٩، ص١٣٧).

كما تم الإعلان في٢٩/يناير/٢٠٠٨ عن مخطط لشركة "نحلات شمعون" لإقامة حي استيطاني جديد يتضمن بناء٢٠٠ وحدة استيطانية، في منطقة "شمعون تصديق"، الكائنة في قلب حي الشيخ جراح في مدينة القدس، ويقام الحي الجديد على مساحة تبلغ ١٨ دونما، أطلق عليه "شمعون تصديق"، والواقع في شرق مدينة القدس، وتقطن في هذا المكان سبع عائلات يهودية، ونحو ٤٠ عائلة فلسطينية(عبد الحق، ٢٠٠٩، ص١٣٨).

وبموجب هذه الخطة تعين هدم المباني الفلسطينية القائمة في تلك المنطقة، لبناء الوحدات الاستيطانية مكانها. وكذلك أعلنت بلدية القدس الإسرائيلية في ٢٠٠٨/١/٢٣ عن مخطط جديد لبناء ٧٣٠٠ وحدة استيطانية، في خمس مستوطنات إسرائيلية داخل مدينة القدس، وشملت الإضافات ألف وحدة استيطانية في مستوطنة "هارحوما"، و٣٠٠٠ وحدة استيطانية في مستوطنة "جيلو"، و٤٠٠ في "نفيه يعقوب" شمالي مدينة القدس، و١٢٠٠ في مستوطنة "راموت"، و١٧٠٠في"بسكات زئيف"، وعطاء لبناء فنادق على قطعة أرض مساحتها ٦ دونمات في مستوطنة "جيلو"(عبد الحق، ٢٠٠٩، ص١٣٨).

أما ما يتعلق في البناء في شرقي القدس، فقد تم بناء (١٠١٨٤) وحدة سكنية فيها في سنة ٢٠٠٨، مقابل (٧٩٣) وحدة في ٢٠٠٧، أي بزيادة ٤٩%، والملفت للنظر أن عروض البناء في شرقي القدس سنة ٢٠٠٧ تمت بالأساس بعد مؤتمر "انابوليس"، فقد كان عدد العروض قبل المؤتمر نوفمبر ٢٠٠٧ (٤٦) وحدة سكنية فقط، ولكن في الشهر الأخير من السنة طرح ٧٤٧ عرضا للبناء الاستيطاني في المدينة(صالح، ٢٠٠٩، ص٣٠).

ويندرج التوسع الاستيطاني في القدس ضمن إطار أكبر من ذلك بكثير وهو حدود بلدية القدس بمفهوم إسرائيلي واضح تماماً وهي القدس الكبرى، التي تشمل منطقة "معاليه أدوميم" التي تقع في الشرق باتجاه غور الأردن، والجزء الثاني ويمتد باتجاه الشمال الغربي وهو "جيفعات زئيف"، والجزء الثالث وهو يمتد نحو الجنوب الغربي وأخر ما تم الإعلان عنه في إنشاء ٢٨٢ وحدة سكنية في "غوش عتصيون"(حماد، ٢٠٠٩، ص١٠٠).

وصادقت بلدية الاحتلال في ٢٠١٠/١/٥ على إقامة حي "استيطاني" على جبل الزيتون بالقدس المحتلة، وذلك بهدف توسيع المدرسة الدينية الصهيونية "بيت أورت"، لتصبح حياً سكنياً للمغتصبين الصهاينة، وقد قالت مصادر صحفية صهيونية أنه وجد في المكان المنعزل حتى الآن عدة "كرفانات" متفرقة، وقد سكن فيها عائلات لطلبة المدرسة الدينية الصهيونية وقد جاء ذلك في أعقاب تمويل المليونير الصهيوني "ازفين موسكوفيتش" لتوسيع المنطقة لتصبح حياً استيطانياً(مؤسسة القدس الدولية،٢٠١٠، ص١٢).

وكشفت صحيفة "يورشلايم العبرية" مطلع العام ٢٠١٠، عن مخطط جديد لبناء حي استيطاني في منطقة رأس العامود، وهو يقوم على بناء ١٠٠ وحدة استيطانية تقام على أنقاض مقر شرطة الاحتلال السابق بمنطقة رأس العامود بمدينة القدس وقد أطلق عليه اسم "معاليه دافيد"(مؤسسة القدس الدولية، ٢٠١٠، ص٢٧).

وقد أقرت السلطات الإسرائيلية في أغسطس ٢٠١١، خطة لبناء ٩٣٠ وحدة استيطانية جديدة في حي "هارحوما" الاستيطاني المقام فوق جبل أبو غنيم في القدس الشرقية، ووصفت هاغيت وافران، التي تراقب الأنشطة الاستيطانية في منظمة "السلام الآن" الإسرائيلية، الموافقة النهائية على المشروع بأنها تطور خطير بسبب مكان الوحدات الجديدة التي ستضيف تلالا جديدة لـــ "هارحوما"، مما سيمنع التواصل بين القدس الشرقية وبيت لحم، وسيضيف عائقاً جديداً أن تصبح القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية في حل "الدولتين"(مؤسسة القدس الدولية، ٢٠١١، ص٦).

وفي هذا الإطار، أفادت أسبوعية "يروشاليم" الصهيونية، أن هناك مخططات لبناء ١٣٢٨ وحدة سكنية جديدة في مغتصبة "رمات شالوم" (تلة شعفاط) للمصادقة النهائية عليه، وهي مخططات أثارت أزمة بين الاحتلال والولايات المتحدة خلال زيارة بايدن في حينه(مؤسسة القدس الدولية، ٢٠١١، ص١٠).

خامسا: خلاصة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في منطقة القدس:

وإجمالاً للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية في القدس يمكن القول إن عدد المستوطنين في منطقة القدس قد ارتفع من ١٧٢،٠٠٠ في عام ٢٠٠٠، إلى نحو ٢٠٠،٠٠٠ مستوطن عام

٢٠٠٩(غريغوري، ٢٠١١، ٦٧٨). ووفقا لمكتب الإحصاء الفلسطيني وفي تقرير لمنظمة بيت سيلم ويظهر التقرير أن عدد المستوطنون الذين يعيشون في المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين ارتفع بأربعين مرة أكثر خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٢-٢٠٠٩.

جدول رقم (٦) يوضح أسماء المستوطنات الإسرائيلية في القدس

الرقم	المستوطنة	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	ملكية الأرض المصادرة	التصنيف
١	نفيه يعقوب	١٩٧٢	١٠١٦	حزما بيت حنين	مدني
٢	راموت	١٩٧٠	٢٩١٦	لفتا بيت اكسا بيت حنينا	مدني
٣	رامات اشكول	١٩٦٨	٦٧٥	لفتا القدس	مدني
٤	جيلو	١٩٧١	٢٤٧٥	بيت جالا/شرفات المالحة	مدني
٥	تلبيوت الشرقية	١٩٧٣	٣٩٥	صور باهر	مدني
٦	معلومات دفنا	١٩٧٣	٤٨٥	البلدة القديمة	مدني
٧	الحي اليهودي	١٩٦٨	١٧٥	البلدة القديمة	مدني
٨	الجامعة العبرية	١٩٦٨	٨٠٠	العيسوية /سعفاط/الطور	مدني
٩	ريخس شعفاط	١٩٩٠	٧٧٥	شعفاط	مدني
١٠	التلة الفرنسية	١٩٦٨	٥٨٧	سعفاط/العيسوية	مدني
١١	عطروت	١٩٧٠	١١٥٨	بيت حنينا/قلنديا الرام	مدني
١٢	بسغات زئيف	١٩٨٥	١٢٨١	بيت حنينا/حزما	مدني
١٣	بسغات عومر	١٩٨٧	١٦٨٣	حزما	مدني
١٤	جفعات همتوس	١٩٩١	١٣٧	بيت صفافا/بيت جالا	مدني
١٥	معليه أدوميم	١٩٧٥	٢٠٩٢	العيزرية/ابو ديس	مدني
١٦	كفار أدوميم	١٩٧٩	٤٣٣	عناتا	مدني
١٧	نفيه برات	١٩٩٢	٣٣	حزمة/بيت حنينا	مدني
١٨	مشور أدوميم	١٩٧٤	٩٨٣	سوالعيية /طور الخان الاحمر	مدني

الرقم	المستوطنة	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	ملكية الأرض المصادرة	التصنيف
١٩	جفعون(ش.غ)	١٩٧٨	١٥٠	الجيب	مدني
٢٠	جفعات حدشاه/ا	١٩٨٠	٤٦٢	اجزا/ بيت بدو	مدني
٢١	جفعات حدشاه/ب	١٩٩١	٤٢	يت اجزا	مدني
٢٢	جفعات زئيف	١٩٧٧	١٢٣٣	بيتونيا الجيب	مدني
٢٣	جفعات بنيامين	١٩٨٣	٣٦٩	جبع	مدني
٢٤	هأرادار	١٩٨٥	٤٠٨	/بدو بيت سوريك	مدني
٢٥	علمون	١٩٨٣	٢٩٨	عناتا	مدني
٢٦	ناحل هناتوت	١٩٨٨	٦٥٦	عناتا	مدني
٢٧	الون	١٩٩١	١٢٥	عناتا	مدني
٢٨	كاليا	١٩٧٤	٤١٧	السواحرة	مدني
٢٩	كيدار	١٩٨٤	١٦٦	ابو ديس	مدني
٣٠	جبل ابو غنيم	١٩٩٧	١٨٥٠	-.	مدني

(ابو جاموس، ٢٠١١، ص٢١٣، ٢١٤)

جدول رقم (٧) يوضح الزيادة في عدد المستوطنين في محافظة القدس منطقة(J1) من ١٩٩٩- ٢٠٠٩

السنة	عدد المستوطنين	نسبة الزيادة السنوية
١٩٩٩	١٧٠،٤٠٠	٤,٤٤
٢٠٠٠	١٧٣،٩٨٦	٢,٠٦
٢٠٠١	١٧٥،٩٨٧	١,١٤
٢٠٠٢	١٧٨،٤٣٧	١,٣٧
٢٠٠٣	١٨١،٤٢٥	١,٦٥
٢٠٠٤	١٨٤،٩٤٤	١,٩٠
٢٠٠٥	١٨٧،٥٧٣	١,٤٠
٢٠٠٦	١٩٠،٥٣٤	١,٥٥
٢٠٠٧	١٩٣،٤٨٥	١,٥٣
٢٠٠٨	١٩٧،٠٧١	١,٨٢
٢٠٠٩	١٩٢،٧٦٨	٢,٠٩

(كتاب القدس الإحصائي ٢٠١٢)

الفصل الخامس

أبعاد الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة فيما بين ١٩٩١ – ٢٠٠٩م

- **المبحث الأول**

  المحددات المؤثرة في الاستيطان الإسرائيلي ١٩٩١ –٢٠٠٩م:

- **المبحث الثاني**

  تطور الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة فيما بين ١٩٩١ – ٢٠٠٩م:

المبحث الأول

المحددات المؤثرة في الاستيطان الإسرائيلي ١٩٩١ -٢٠٠٩م:

أولاً: العامل الأيديولوجي:

من المعروف في أوساط باحثي السياسة الإسرائيلية أن الاستيطان والتوسع الإقليمي همة سمة أساسية في الأيدولوجيا والممارسة الصهيونية. كما أن أساليب الاستيطان والتوسع الإقليمي طورت وفقاً للأوضاع السياسية والعسكرية في فلسطين. لقد تطور الاستيطان إلى قيمة صهيونية مركزية.

إن أيدلوجيا الصهيونيين المتدينين كانت وما زالت، قوة دفع مركزية والسياسة الصهيونيين، على الرغم من التحولات السجالية والتغيرات في المصطلحات التي تستعمل في هذا النطاق، على سبيل المثال الانتقال من مصطلح "تهويد الجليل" في الستينات والسبعينات إلى مصطلح "تطوير الجليل" فيما بعد، ذلك يعد تحولاً شكلياً فقط، مآله التخفيف من حدة العنصرية المبطنة في المصطلح الأول(جمال، ٢٠١٢، ص٨٩).

ويتغذى توجه عدد كبير من المستوطنين بدوافع أيدلوجية متطرفة، القائمة على نهب المزيد من الأراضي الفلسطينية، ويتجلى هذا المعطى لدى معظم مستوطني شريط وادي الأردن والبحر الميت ومنطقة الجليل، فضلاً عن شريط في وسط الضفة الغربية، الذي يتبع معظم مستوطنيه من حركة "غوش إيمونيم".

ومما يدلل على حضور العامل الأيدلوجي فقد استخلص الباحثان يوفال بورتجالي وديفيد نيومان أن نسبة المستوطنين المتطرفين في الضفة الغربية مرتفعة أكثر مما هو قائم في أوساط اليهود ضمن حدود "الخط الأخضر"، ولاحظا وجود تجمعات سكنية كل مستوطنيها من المتدينين. ويمكن النظر في الخطورة الذي يمثلها هؤلاء المستوطنون المتدينين ليس فقط في تأثيرها على الفلسطينيين والخطر الذي تشكله على حل سياسي للصراع، إلا أنه من منظور الأصولية اليهودية يجب رؤية هذه المستوطنات في عدة اتجاهات: وجودها كمراكز للأيدولوجيا المسيحانية المتطرفة، ودورها الكامن أيضاً كنواة للمجتمع العنصري الذي يرغب زعماء المسيحانية بناءه(شاحاك، ميزفينسكي، ٢٠٠٣، ص١٠٤).

وثمة من يرى في "إسرائيل" أن المستوطنين وقادتهم نجحوا سياسياً، جراء الخط الأيدلوجي الذي انتهجوه، بفصل أنفسهم عن النظام السياسي الإسرائيلي الاعتيادي، وحددوا أنفسهم كمجموعة متميزة. وبصرف النظر عن الإيحاء بما يسمى "استقلالية المستوطنين وقادتهم"، يجدر الانتباه إلى

أن الأيدولوجيا السائدة في صفوف مستوطني الضفة الغربية هي امتداد للأيدولوجيا اليمينية والدينية السائدة في "إسرائيل"، وتجسد مجلة نكودا، التي يصدرها المستوطنون هذا الامتداد في مقالاتها، بصورة جلية(دوعر، ٢٠١٢، ص١٠٠).

في المقابل يتضح من الكتابات الإسرائيلية عن الاستيطان والمستوطنين أن الاستيطان لا يأتي دائما نتيجة للأيدولوجيا، بل في أحيان كثيرة تتحد الأيدولوجيا كنتيجة للاستيطان، بمعنى انه بعد أن يستوطن اليهودي في الضفة الغربية، يأخذ الدافع الأيدلوجي بالتبلور والنمو، وهناك واحد من زعماء المستوطنين يؤكد أن أيدلوجية الاستيطان المتطرفة نشأت لديه بعد الاستيطان(دوعر، ٢٠١٢، ص١٠٠).

يرى الباحث: أن الاستيطان بكافة أشكاله يخدم بالدرجة الأولى المخططات التوسعية للكيان الصهيوني على الأرض الفلسطينية والقائم على نهب الأراضي وخيراتها من مياه وأراضي خصبة وأماكن إستراتيجية، حتى وإن تم تصويره انه يأتي من دوافع أيدلوجية أو أمنية أو ما إلى ذلك.

ثانياً:الامتيازات الممنوحة للمستوطنين:

لقد قدمت الحكومة الإسرائيلية امتيازات ضخمة للمستوطنين، وذلك لإغرائهم بالسكن في هذه المستوطنات فوضعت للاستيطان ميزانيات ضخمة ساعدت على بناء المستوطنات على أفضل التقنيات. ففي مستوطنة "أرئيل" مثلا، للبيوت أفنية داخلية وسقوف من طراز بيوت الهند، ومجمع تجاري مركزي، ويوجد حمام بمعيار أولمبي، ومجمع لتجارة الجملة، ومباني سكنية لطلاب الجامعة، و"مدينة للعلوم"، فيها كثير من الملحقات لشركات يهودية أميركية ذات مستوى تكنولوجي مرتفع، كل هذا في مستوطنة لم يكن عدد سكانها يزيد في سنة ١٩٨٤ على ٣٠٠٠ مستوطن(كون،١٩٩٥، ص٢٠٠١).

وكثيراً من المستوطنات التي يسكنها مستوطنين متدينون صهيونيين، تكون في مناطق أكثر انكشافاً وعزلة عن التكتلات الاستيطانية، فمثلا مستوطنة "أريئيل" من أكبر المستوطنات في الضفة الغربية خارج القدس المحتلة، فيها نحو ١٥٠٠ مستوطن، و"كريات أربع" فيها اقل من ٦٠٠٠ مستوطن، وكثير من المستوطنات فيها نحو ١٠٠ مستوطن، أن هذه الأعداد تبين أن غالبية اليهود يعتبرون العيش في تلك المستوطنات غير طبيعي ويرفضون الإقامة هناك، ويفضلون العيش ضمن الكتل الاستيطانية الكبيرة وذلك برغم الأموال المنفقة وأشكال الدعم الأخرى من الحكومات الإسرائيلية ولمدة طويلة، ففي هذه المستوطنات المعزولة يسكن فيها اليهود المسيحانيون المتدينون(شاحاك، ميزفينسكي، ٢٠٠٣، ص١٠٥).

كذلك تتولى الحكومات الإسرائيلية رعاية العديد من المؤسسات الدينية، التي تقدم الخدمات الدينية في الكيان الصهيوني، وأهم هذه المؤسسات والهياكل وزارة الشؤون الدينية- الحاخامية الرئيسية- الحاخامية العسكرية- المجالس الدينية المحلية- الكنس- الكيبوتس الديني- الاستيطان الديني- مؤسسات التعليم الديني(الدويك، ٢٠٠٤، ص٢٨٦).

وضمن الدعم المقدم من الحكومة الصهيونية لدعم الاستيطان فإنها تمنح المستوطنين قروضاً وهبات بفائدة مخفضة، فمن يشتري بيتاً في مستوطنات مثل ايتمار أو ايلون موريه أو بيت إيل يحظى بسلسة من الامتيازات يبلغ مجموعها ١٤٧،٠٠٠شيكل في هيئة قروض بفائدة ميسرة، بالإضافة إلى هبات تبلغ ٩٧،٠٠٠شيكل. وعادة ما تأتي هذه الهبات والامتيازات بضغط من المستوطنين عشية الانتخابات وذلك تطابقاً لعملية الابتزاز التي يقوم بها المستوطنين تجاه المرشحين، وخاصة المتدينين منهم(عايد، ٢٠٠١، ص٦١).

وقد رصدت حكومة باراك في ظل انتفاضة الأقصى مبلغ ٢٥٠ مليون دولار على هيئة إعفاءات من ضريبة الدخل للمستوطنين. أما ما هو جديد على صعيد الموازنات التي ترصد لحماية المستوطنين فهو صرف نحو مليار شيكل لتطوير الطرق الالتفافية للمستوطنات.

ووضعت الحكومة الإسرائيلية في تصرف وزارة الإسكان ميزانية تقرب من نصف مليار شيكل لهبات تمنح للمستوطنين في المناطق "ذات أولوية قومية" حسب وجهة نظرهم، ويظهر من معطيات مكتب الإحصاء أن معظم المبلغ استثمر في مستوطنات الضفة الغربية.

وتمنح وزارة الأديان في الكيان الصهيوني اليهود حديثي الزواج والذين لا يزالون يتعلمون في المدارس الدينية مخصصات عامة تمنحها لهم، حيث لا تقل المجالس الدينية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة عن ١٧ مجلساً، وهي تقدم خدمات كثيرة: ٩٦ موظفا بصورة مباشرة، بالإضافة إلى مناصب وأجزاء مناصب، مثل ١٤٨ امرأة مسئولة عن الحمامات الدينية، وعشرات جباة الكنس وخدامها، و٨٠ حاخاما للمستوطنات يعادل مرتب كل واحد منهم نائب وزير. وفي الإجمالي فان نحو ١٣٦،٠٠٠ من العاملين في مستوطنات الضفة الغربية يتلقون الرواتب من مؤسسات عامة(عايد، ٢٠٠١، ص٦١).

وتشير الأرقام حول أعداد الدارسين للدين اليهودي في "إسرائيل" أن عددهم في منتصف عام ٢٠٠١ قد بلغ ٨١ ألف دارس، بالإضافة إلى ذلك هناك اليشيفوت في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، ومنها العشرات، أبرزها يشيفاه "بيت ايل" التي أقيمت في العام ١٩٨٧، ويبلغ عدد طلابها المئات في كل عام، وهي ذات توجه صهيوني ديني(علي، ٢٠٠٧، ص٢٥).

وتحظى أكثرية المستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة بتسهيلات وامتيازات اقتصادية سخية من الحكومة الإسرائيلية بسبب إدراجها في خريطة ترتيبات الأولويات القومية، حيث تحظى

بإعفاء بنسبة ٧% من ضريبة الدخل، ورهون عقارية مدعومة مالياً، وتعليم مجاني منذ عمر ٣ أعوام، وغيرها من الامتيازات في التعليم والسكن والزراعة والسياحة. وقدرت قيمة الإعفاء في ضريبة الدخل بنحو ٢٥٠ مليون شيكل في السنة(عايد، ٢٠٠١،ص٦٢).

وفي مسح أجراه "مركز ماكرو للسياسات الاقتصادية" يتعلق بحجم المستوطنات من حيث المساحة التي تستغلها من الأراضي الفلسطينية، نشر في مجلة مركز التخطيط، يوضح هذا المسح بأن عدد "الكنس" الخاصة بالمستوطنين المتدينين الموجودة في مستوطنات الضفة الغربية والقدس بلغ ٢١٧ كنيس بالإضافة إلى التوسع في كافة المنشآت التي تقام في المستوطنات، وهذا مؤشر لزيادة أعداد المستوطنين المتدينين المتطرفين في تلك المستوطنات(البابا، ٢٠١١، ص٥٨).

وفي إطار إغداق حكومة الاحتلال الملايين من الدولارات الأمريكية لدعم هذا القطاع، ازدادت عدد الشقق الفارغة، في المستوطنات منذ تاريخ ١٩٩٨/١٢/٣١وحتى ١٩٩٩/٥/٣ من ٢٧٥١ شقة فارغة إلى ٦٦٠٨ شقة فارغة وتحت البناء، بما يعني من توسع جديد للمستوطنات ومصادرة أراضي فلسطينية جديدة(عبده، ١٩٩٩، ص١٩٠).

يرى الباحث: من خلال العرض السابق نرى أن الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، يأتي مدعوما بشكل أساسي من الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، فهي توفر كل سبل الدعم والإغراءات لهؤلاء المستوطنين، فمن ينشأ المباني والوحدات السكنية داخل المستوطنات هي وزارة الإسكان، ومن يقدم التسهيلات والقروض والإعفاءات الضريبية هي وزارة المالية، ومن يبني الكنس والمدارس الدينية داخل المستوطنات هي وزارة الأديان، إذن فالاستيطان هو مشروع الكيان الصهيوني الأول، وليس كما يصور البعض بان الاستيطان يظهر في بعض الأحيان كقوة ضاغطة على الكيان أو يعمل في منأى أو خارج إرادته.

ثالثاً: التسهيلات التي تقدمها الحكومة الإسرائيلية للمستوطنين:

١. تأمين حركة المستوطنين بشبكة من الطرق الالتفافية:

بذريعة ضمان أمن المستوطنين الداخلي، وتأمين حماية المستوطنات، أقر اسحق رابين، خطة الطرق الالتفافية، باعتبارها شكلا من أشكال السيطرة على الأرض، ثم صدر الأمر العسكري رقم ٥٠ لعام ١٩٩٥، الذي تم بموجبه إحاطة جميع المدن والقرى الفلسطينية بحزام إسفلتي يستحيل تجاوزه، فلبيت لحم طريق التفافية من الشرق، ولنابلس طريق التفافية من الجنوب وللخليل من الشرق. ويوجد إضافة إلى ذلك، طريق التفافية حول جنين- الظاهرية – أشكلوت(أسعد،٢٠٠١، ص٢٥٦).

وعلى أمل الحيلولة دون اللقاء بين السكان الفلسطينيين، شُقَّت مئات الكيلو مترات من الطرق الالتفافية، حيث يوجد حول كل المدن الفلسطينية تقريبا طريق التفافية واحدة أو أكثر . فقد أصدرت ما يسمى وزارة الدفاع الإسرائيلية، في آذار ١٩٩٥، أوامرها لسكان بعض القرى بمغادرة أراضيهم، من أجل شق ٨ طرق التفافية جديدة، بطول ١٣٠كم، فيما أطلق عليها "بالمجالات الحيوية للمستوطنات" الأمر الذي أدى إلى جعل مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية أراضي بور؛ بسبب استحالة وصول أصحابها إليها، وإعاقة مشاريع التنمية الزراعية والذي بدوره أبقى الريف الفلسطيني بعيداً عن التطور والنمو(اسعد، ٢٠٠١، ص٢٥٦).

وقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإنشاء مجموعة من الطرق الالتفافية في القدس، وذلك لربط المستوطنات بشبكة مواصلات خاصة بها لربط المستوطنات مع بعضها. ومن هذه الطرق:

شارع الطوق الذي نفِّذ بمشروع رقم "٤٥٨٥" وغايته الربط بين المستوطنات الجنوبية من مدينة القدس بالمستوطنات الشمالية الشرقية فيها . ويشمل إقامة أكبر جسر في "إسرائيل"(٤٠٠) متر وارتفاع (١١٥م) فوق وادي النار إضافة إلى فتح نفقين الأول بطول (٥٠٠) والثاني بطول (١،٥كم) وتطلب هذا مصادرة (١٠٧٠) دونماً من أراضي القرى الفلسطينية الأكثر عزلة، وهي السواحرة الغربية والسواحرة الشرقية والعيزرية وأبو ديس، وكل من الطور وعناتا، حيث سيتم بهذا المشروع تنفيذ مخطط عنصري جديد، وهو عزل وفصل جميع الأحياء والقرى العربية(أبو ديس، العيزرية، عناتا) عن قلب المدينة المقدسة(مصاروة، ٢٠٠٤، ص ١٤٢).

وقد تنوعت هذه الطرق حسب دراسة أعدها "ليوناردو حوش" وآخرون بالتعاون مع دائرة الخرائط بجمعية الدراسات العربية بحيث أصبحت على النحو التالي(العيلة، شاهين، ٢٠١٠، ص ٩١٨):

- شارع رقم (٤٥) وشارع رقم (٥) يعتبر هذان الشارعان سوراً يطوق عنق مدينة القدس الشرقية، وفاصلا ملموساً عن بقية الضفة الغربية، مع احتفاظهما بمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بغرض توسيع المستوطنات الإسرائيلية في المستقبل حيث تم مصادرة أكثر من ١٦٠٠٠ دونم من الأراضي المحيطة بالقدس الشرقية، تحت مظلة بناء الشوارع الأمنية والتي من خلالها سيهدم ما يزيد عن ٣٨ منزلاً فلسطينياً، هذا ويعمل شارع رقم (٥) على ربط شارع رقم (٤٥) مع شارع رقم (٤) حيث يمر عبر قرية بيت صفافا، محدثا فاصلاً جغرافياً في المنطقة الشرقية.

- شارع رقم (٤) ويمتد على مسافة ٢٣٠٠ دونم، ويربط كل من المنطقة الصناعية في "عطروت"، ومنطقة مطار القدس مع مستوطنة "ريختس"، مستمراً في امتداده إلى مستوطنة "جيلو". وقد بات واضحاً أن النتائج المدمرة لشارع رقم (٤) تؤدي إلى المصادرة والقضاء

على مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية الزراعية لقرية بيت صفافا محدثا شرخاً في قرية بيت حنينا؛ مما يجعل توسعها اتجاه الغرب أمراً مستحيلاً.

- شارع رقم (١) حيث تم استكمال المرحلة الأولى منه في عام ١٩٩٢، ويربط هذا الشارع منطقة باب العمود في القدس الشرقية مع التلة الفرنسية. أما المرحلة الثانية للشارع المذكور، فقد امتدت نحو الشمال ليصل عند مدخل مستوطنة "النبي يعقوب" الذي أدى إلى مصادرة ٣٨٠ دونما من الأراضي الفلسطينية، وتدمير ما يزيد عن ١٧ منزلاً فلسطينياً، يذكر أن شارع رقم (١) يحاذي شارع رقم (١٣)، وكذلك الطريق الرئيسية بين مدينة رام الله والقدس الشرقية، والواضح أن شارع رقم (١) خدم هدفاً استعمارياً إسرائيلياً بحتاً، فهو لم يساهم في تحسين شبكة المواصلات بقدر ما عمل على فصل الأراضي الفلسطينية الزراعية والخالية من الحركة العمرانية عن أصحابها من قرى بيت حنينا وشعفاط تمهيداً إلى مصادرتها والبناء عليها وحدات سكنية، ومنطقة سكنية ومنطقة صناعية جديدة لليهود.
- شارع رقم (١٦) والمنطلق من حي واد الجوز في القدس الشرقية والذي سيمتد من خلال نفق يخترق جبل الزيتون أسفل مستشفى المطلع، مروراً بالقرب من قرية الزعيم، ليلتقي مع شارع رقم (٥) والشارع المؤدي إلى مستوطنتي "جفعات زئيف" و "معاليه أدوميم" من الجهة الشرقية لمدينة القدس وحتى أريحا شرقاً(مصاروة، ٢٠٠٤، ص١٤٢).

ولم تكتف حكومة الاحتلال بذلك فأنشأت " قطار القدس" الذي سيطر على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية؛ لتسهيل الانتقال والتواصل بين المستوطنات، وبناء متحف "التسامح" على أرض مقبرة مأمن الله الإسلامية التاريخية بعد تجريف مئات القبور هناك(أبو شنب، ٢٠١١، ص٢٢٦).

رابعا: تأجيل بحث الاستيطان في اتفاق أوسلو ومكملاته:

أدت المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية إلى توقيع اتفاقية أوسلو في أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ الذي نص على مرحلة انتقالية تدوم خمسة أعوام، لكن لم يعالج موضوع مستقبل المستوطنات، وإنما صنفها كمسألة تناقش في المرحلة النهائية إلى جانب القدس، واللاجئين، والأمن، والمياه، والحدود (خليل، ٢٠١١، ص٦٧٣).

وقد مهد الاتفاق لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية التي تسلمت زمام الإدارة والأمن في مناطق ذات كثافة سكانية فلسطينية صنفت مناطق "أ"(وصلت إلى ما يقارب ١٨% من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧)، إلى جانب مناطق "ب"(نحو ٢٢%) تتمتع فيها السلطة الفلسطينية

ببعض الصلاحيات الأمنية، أما بالنسبة إلى ما تبقى من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧- المنطقة "جـــ"- فقد احتفظت "إسرائيل" بزمام الحكم إدارياً وأمنياً فيها(خليل، ٢٠٠١، ص٦٧٣).

فمن جهة قامت حكومة الاحتلال بالبناء في المستوطنات، وأقامت بؤراً استيطانية جديدة، ومنعت الشعب الفلسطيني من البناء على أرضه، وخصوصا في المناطق التي سميت عبثا "مناطقC" (عبده، ١٩٩٩، ص١٨٩). وتؤكد الحقائق والأرقام فشل الاتفاقات الفلسطينية – الإسرائيلية، في توفير أية ضمانة ولو بالحد الأدنى، لمنع "إسرائيل" من مواصلة سياسة نهب الأراضي الفلسطينية، بل إن الأعوام التي تلت أوسلو، وحتى يومنا هذا، شهدت تصعيداً في الاستيطان خاصة في الضفة الغربية بما فيها القدس(اسعد، ٢٠٠١، ص٢٥١).

وقد كانت المفارقة أن الاستيطان وقتذاك تصاعد مع انطلاقة عملية التسوية، ولو كانت النيات الإسرائيلية حسنة تجاه تلك الانطلاقة لجرى حدوث العكس، أي لهبطت وتيرة الاستيطان، ومع أن هذا التزامن كان نذير شؤم على ما يبيته المفاوض الإسرائيلي؛ بما كان يوجب وقفة حازمة رافضة من جانب المفاوض الفلسطيني، إلا أن هذه الوقفة، تحت شعار إستحالة التفاوض والجمع بين الاستيطان والسلام؛ التي نشهد بعض تجلياتها راهناً، جاءت متأخرة كثيراً.

لقد سمح الاتفاق بمواصلة المشروع الصهيوني القائم على الهجرة والاستيطان حيث تزامن منذ بدء مساعي عقد مؤتمر مدريد وجود فرصة كبيرة لتهجير أعداد غير مسبوقة من المهاجرين الروس. وهو الأمر الذي أفسح مجالاً واسعاً لتعزيز الاستيطان وتوسيع المستوطنات، إن الصهيونية ما كانت لتقوم لولا الاستيطان. فالاستيطان والهجرة، في الصهيونية، صنوان للاستعمار وللاعتداء ومصادرة الأراضي وتهجير الشعب الفلسطيني(مسلم، ٢٠١٣، ص١٢٩) ولأن الأيدلوجية الصهيونية في فلسفتها الخاصة قامت على أساس نفي الآخر واقتلاعه لا التعايش معه أو القبول بوجوده، وعليه فان غايتها في البدء أو النهاية هي الإجلاء والإحلال وإزاحة الفلسطيني، لتوطين هؤلاء المهاجرين الغرباء مكانهم(البطش، ٢٠٠٥، ص١٣).

وهكذا كان التوسع الاستيطاني يتصدر برامج الأحزاب، وقد أثر بشكل كبير على الخطاب السياسي والأمني؛ حيث سعت "إسرائيل" بشكل دائم لجعل ملف الاستيطان بعيداً عن طاولة المفاوضات أو ضمن نصوص المعاهدات والاتفاقات الدولية، أو حتى ضمن الوعود التي تطلقها من وقت لآخر(صالح، ٢٠١٢، ص٧٥).

خامساً: تطورات المقاومة الفلسطينية

هناك ارتباط جدلي بين حركتي المقاومة والاستيطان. فكلما ارتفعت وتيرة المقاومة انخفضت وتيرة الاستيطان. وقد كانت الانتفاضة الفلسطينية الثانية المعروفة بانتفاضة الأقصى وما صاحبها من أحداث من العوامل المؤثرة على الاستيطان الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل كبير. وقد اتبع الاحتلال الاسرائيلي كافة الأساليب القمعية لوقفها، ولكنها لم تفلح في قمع الانتفاضة التي أخذت طابعاً عسكرياً زاد قوة مع تطور الأحداث، كما أعاد الكيان الصهيوني إلى أذهان العالم صورة وجهه البشع من جديد، وتحول نموذج إستشهاد الطفل محمد الدرة بالقرب من مستوطنة "نتساريم" – الذي رآه العالم– إلى كابوس يفضح الحقد والوحشية الصهيونية(صالح، ٢٠٠٣، ص٣٣٣).

إن انتفاضة الأقصى التي اندلعت شرارتها في أيلول ٢٠٠٠، أحدثت هزة عميقة في المستوطنات، فقد كانت حركة المرور المؤدية للمستوطنات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة باتت محفوفة بالمخاطر، وتحولت جميع المستوطنات في قطاع غزة، ومستوطنات كثيرة في الضفة الغربية إلى جبهات قتال، وكان هناك حديث عن أن أعداد كبيرة من المستوطنين قد بدأت بالرحيل.

وكثيراً ما أعلن المستوطنون المنظمون في إطار ما يسمى بـــ "مجلس يشع" بأنه لم يكن هناك نزوح ملموس بين سكان المستوطنات في تلك الفترة، لكن تحريات الصحفيين أشارت إلى نتائج مغايرة، فالمستوطنات القائمة في غور الأردن، على سبيل المثال، شهدت حركة نزوح لأعداد كبيرة من المستوطنين، كما ساد باقي الأماكن الاستيطانية شعور بالعجز وقلة الحيلة وانعدام وضوح الرؤية بشأن ما يخبئه المستقبل...إلى ذلك فقد سجل هبوط كبير في الطلب على الشقق السكنية في المستوطنات المدينية(روبنشتاين، ٢٠٠٢، ص٤٢).

ومع ذلك مضت حكومة شارون قدما في حركة البناء النشطة في المستوطنات، والتي جرت بوتيرة عالية في عهد حكومة أيهود باراك، لكن معظم الجهود كانت مظهرية.. بمعنى أن المستوطنين حاولوا أحياناً، وبمساعدة من الحكومة، التظاهر كما لو أن الانتفاضة لا تخيفهم، بل تحفزهم نحو إقامة مزيد من المستوطنات؟!. وهذا ما حاولوا تسويقه بالفعل فقد أقيم خلال عامين(٢٠٠٠–٢٠٠١)أكثر من عشرين بؤرة استيطانية جديدة في أنحاء الضفة الغربية(روبنشتاين، ٢٠٠٢، ص٤٢). لكن هذه الجهود كانت مظهرية وإعلامية بالدرجة الأولى، فلا أحد يستطيع أن ينكر أن الانتفاضة المباركة أربكت المشروع الاستيطاني الصهيوني، حيث تراجعت حمى الاستيطان في تلك الفترة بدرجة كبيرة.

ولا يدور الحديث هنا عن مستوطنات بمعنى الكلمة، وإنما عن عدد من المواقع التي وضعت فيها منازل مؤقتة أو نقالة، يقيم فيها عدد قليل من المستوطنين، لقد كانت هذه العملية مجرد

تظاهرة سياسية سعت إلى إخفاء حقيقة أن حركة الاستيطان تلقت ضربة قاسية خلال الانتفاضة. هذه الضربة لا تتجسد في حقيقة ظهور حركة نزوح نشطة فحسب. وإنما في الأساس، في الشعور الذي اجتاح الجمهور اليهودي في "إسرائيل" ومؤداه أنه لا يوجد في الواقع أي أمل أو مستقبل في العيش بسلام في ظل وجود مستوطنات يهودية داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧(روبنشتاين، ٢٠٠٢، ص٤٢).

لقد شاركت كافة القوى الفلسطينية في العمليات العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي، وفي إحصائية نشرتها وكالة قدس برس في يناير ٢٠٠٢، انه قد قتل منذ اندلاع الانتفاضة وحتى نهاية سنة ٢٠٠١، أي في السنة الأولى من عمر الانتفاضة ما مجموعه ٢٤٣ صهيونيا بينهم ١٨٤ مستوطنا و٥٩ عسكرياً، وأصيب ٢٣٤٤ صهيونياً بجراح بينهم ١٦٦٢ مستوطناً، و٦٨٢ عسكرياً، وذلك في ١٠٤٠١ عملية فدائية من اقتحامات وكمائن نفذها مقاتلون فلسطينيون ضد الأهداف العسكرية والاستيطانية(صالح، ٢٠٠٣، ص٣٣٢).

لقد أرغمت المقاومة الفلسطينية الكيان الصهيوني على الانسحاب من جزء أصيل من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ والمتمثل في قطاع غزة وبعض أجزاء الضفة الغربية، حيث وجهت المقاومة للسياسة الإسرائيلية عدة عمليات نوعية خلخلت مضاجع المستوطنين حيث تم اقتحام العديد من المستوطنات والمواقع العسكرية الصهيونية بشكل غير متوقع، مما خلق الرعب في نفوس الجنود الإسرائيليين والمستوطنين هناك وألحق بهم خسائر كبيرة وفادحة، ومس إحساسهم بالأمن على نحو غير مسبوق.

سادساً: المنطلقات الإسرائيلية في إدارة عملية التسوية:

١. سياسة بناء وتوسيع المستوطنات الصهيونية:

يعتبر الاستيطان من أهم العقبات الأساسية أمام استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث تسعى "إسرائيل" دائما إلى كسب الوقت من خلال تمديد جولات المفاوضات مع الفلسطينيين، لتحقيق الأهداف الخفية الساعية إلى الإستيلاء على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية، واستمرار بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

وقامت الإستراتيجية الصهيونية للتفاوض على استغلال موضوع الاستيطان، لتحقيق مجموعة من الأهداف الرئيسية واستخدام المستوطنات كورقة مساومة بيد المفاوض الإسرائيلي، وتعتمد الإستراتيجية الصهيونية في هذا المجال على مجموعة من الأسس والركائز أهمها:(صالح، ٢٠١٢، ص٣٣).

- محاولة إيجاد حالة من الغموض والبلبلة حول الموقف الإسرائيلي من الاستيطان.
- تأجيل البحث في المستوطنات إلى المراحل النهائية، مع عدم إعطاء تعهدات بإزالة المستوطنات بالكامل.
- العمل على فرض واقع إسرائيلي مادي وبشري، مثل توسيع المستوطنات.
- مواصلة عملية الاستيطان ما دامت التسوية النهائية بعيدة المنال.
- التركيز على أهمية المستوطنات في مشاريع التسوية الإسرائيلية.

٢. تمسك "إسرائيل" بتعديل الحدود:

يعتبر ملف الحدود من أعقد ملفات التسوية لان هذا الملف يشتمل على تقاطعات مع الملفات الأساسية الأخرى المتعلقة بالقضايا النهائية خاصة ملفات الاستيطان والقدس والمياه، إن التقدم الوحيد الذي أحرز في هذا الملف عندما تم الاتفاق ولو بشكل مبدئي وذلك في ظل حكومة أولمرت على أن تكون الحدود هي خطوط الرابع من حزيران مع تعديلات محدودة تشمل تبادل أراضي متساوية في الحجم والقيمةـ ونظراً لانعدام توازن القوة، لان المفاوضات ارتكزت على مبدأ توازن القوة، وليس على مبدأ الحق والقانون، لذلك زعماء "إسرائيل" لديهم الرغبة منذ البداية في تعديل الحدود لصالح "إسرائيل".

وعندما نتحدث عن موضوع الحدود لابد من ذكر المستوطنين، لذلك أبقت "إسرائيل" على المستوطنات لأنها ورقة مساومة هامة لتحقيق أطماع "إسرائيل" الإقليمية في الضفة الغربية، ولذلك كانت معارضة الكيان الصهيوني لإخلاء المستوطنين أكثر من معارضة المستوطنين أنفسهم، حتى المستوطنات الأيدلوجية الصغيرة الحجم والتي تقع ملاصقة للتجمعات السكانية الفلسطينية فإنها من أهم أوراق المساومة لضم الكتل الاستيطانية القريبة من "الخط الأخضر" وهذه السياسة واضحة منذ أيام رابين حتى يومنا هذا(البابا، ٢٠١١، ص١١٢).

ومنذ تولي شارون سدة الحكم بدأت الحكومة الإسرائيلية حملة دبلوماسية واسعة لإقناع العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بأن هناك مناطق في الضفة الغربية لا يمكن "لإسرائيل" الاستغناء عنها لأسباب ديمغرافية وإستراتيجية ومائية حسب ادعائها، لذلك لم تتوقف عن طرح سيناريوهات وبدائل من أجل السيطرة على المناطق التي تدعي بأنها مهمة لمصالحها الحيوية. أن فكرة تبادل الأراضي تأتي ضمن سيناريوهات إسرائيلية متعددة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود، ومن هذه السيناريوهات توسيع عملية التبادل لتشمل سوريا والأردن.

وعلى الرغم من الأخطار التي تكتنف عملية تبادل الأراضي وما يتخللها من تعقيدات كبيرة ومتشعبة ناهيك عن المراوغة الإسرائيلية التي لا حدود لها، فان أهم الأخطار التي تكتنف هذه العملية تتعلق بعملية التواصل الإقليمي بين أجزاء الدولة الفلسطينية، سواء تعلق هذا التواصل بين شطري الوطن أو تعلق في التواصل داخل الضفة الغربية بين شمالها وجنوبها(البابا، ٢٠١١، ص١٢٣).

وعلى هذا الأساس يجب أن تكون حدود الدولة الفلسطينية قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية وذلك من خلال:

- حدود الدولة يجب أن تكون متفقة مع حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وان تكون السيادة الإقليمية على هذه المنطقة سيادة فلسطينية كاملة تضمن الحفاظ على الأمن الإقليمي للدولة الفلسطينية والأمن الشخصي لكل مواطن فلسطيني مع ضمان حرية الحركة وانسيابها بين أجزاء الدولة الفلسطينية.
- أن تضمن الحدود اتصالاً مباشراً مع الدول العربية المجاورة مع سيطرة كاملة على كافة أشكال الحركة عبر هذه الحدود.
- أن تكون هناك سيطرة فلسطينية كاملة على الموارد الطبيعية للدولة بما في ذلك المياه الإقليمية متضمنة الموانئ، والمجال الجوي متضمنا المطارات.
- ضمان المرور بين شطري الدولة دون معيقات على قاعدة توفير قطاع أرضي يصل بينهما يخضع للسيادة الفلسطينية، ويوفر حركة انسيابية دون تدخلات أو معيقات.

٣. تمسك "إسرائيل" بالمشروع الصهيوني:

رغم الضغوط والانتقادات الدولية المتزايدة لسياسة "إسرائيل" المتنكرة لحقوق الشعب الفلسطيني، وتصنيف هذه السياسة باعتبارها عقبة رئيسية أمام محادثات التسوية، إلا انه يتضح من خلال ممارسات وتصريحات القادة الإسرائيليين، على اختلاف تلاوينهم وانتماءاتهم، على اختلاق الذرائع لعدم المضي قدما في العملية السياسية، وبشكل يُمكن "إسرائيل" من فرض سياسة الأمر الواقع، قبل الدخول في مفاوضات الوضع الدائم.

وتصر "إسرائيل" على الإبقاء على مدينة القدس المحتلة تحت سيادتها، فبعد فرض القانون الإسرائيلي على القدس في سنة ١٩٦٧، ثم إعلان القدس "الموحدة الموسعة" (نحو ١١٠كم) بشرقها وغربها "العاصمة" للكيان الصهيوني، ثم بعد ذلك انتشار الاستيطان اليهودي فيها، بحيث شملت عملية الاستيطان والتهويد كافة الأماكن في القدس المحتلة(الجعبة، ٢٠١٢، ص ٦٤).

يرى الباحث: أن المنطلقات الإسرائيلية في التعامل مع ملف التسوية السياسية مع الجانب الفلسطيني، يقوم بالأساس على محاولة فرض إملاءاته على الجانب الفلسطيني في ظل عدم توازن القوى، وخصوصاً أن الطرف الأمريكي دائماً يتبنى المواقف الإسرائيلية و يقف مع الظالم ضد الضحية، ويتساوق مع الموقف الإسرائيلي المتمثل في إدارة الصراع وليس إيجاد حلاً للصراع، وبناءاً علية لابد من موقف حازم من جانب القوى الفلسطينية والقوى العربية والإسلامية، والقوى الداعمة للحق الفلسطيني في العالم لمواجهة هذا التعسف والتعنت الصهيوني.

سابعاً: إقامة جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية

عملت حكومة "إسرائيل" على سرقة المزيد من الأراضي الفلسطينية ومصادرتها، وهي تواصل حتى اليوم مصادرة المزيد من هذه الأراضي، وتهدف من وراء ذلك، بناء مستوطنات جديدة، وتوسيع مستوطنات قائمة، خاصة وان نسبة هذه الأراضي التي ستصادر من أجل تنفيذ المخطط تقدر بـــ ٤٥% من مساحة الضفة الغربية، بحجة بناء جدار الفصل العنصري، وذلك لجعله أمراً واقعاً وأداة ضاغطة لاستنزاف الفلسطينيين في المفاوضات النهائية ومنعهم من تحقيق الانجازات السياسية والجغرافية التي يطمحون فيها، خاصة وان الإسرائيليين عملوا على إقامة الجدار في عمق الأراضي الفلسطينية وليس على طول "الخط الأخضر" الفاصل بين الضفة الغربية و"إسرائيل".

لقد أقرت الحكومة "الإسرائيلية" إقامة جدار عازل في الضفة الغربية في شهر حزيران عام ٢٠٠٢، أي بعد الاجتياح "الإسرائيلي" الشامل لجميع مدن الضفة الغربية بشهرين تقريباً، وأثناء حصار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، لقد اغتنمت "إسرائيل" فرصة انشغال الفلسطينيين المدنيين العزل بلملمة جراحهم والتعامل مع الآثار المدمرة التي خلفها الاجتياح، لتنفيذ مخططها بإقامة الجدار العنصري(غضية، ٢٠٠٥، ص٥٠).

وبرزت فكرة الجدار العازلة لتحقيق عدة أهداف صهيونية من بينها: ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية وتحويلها لصالح اليهود، وإحداث خلخلة في التوازن الديمغرافي، والتحكم في كل الصادرات والواردات للمدن الفلسطينية، وطمس المعالم والآثار الدينية والحضارية للفلسطينيين وذلك من خلال ما يحدث أثناء الحفر من تحطيم للآثار وهدم للمعالم الدينية في القدس، والتضييق على الفلسطينيين من خلال الانتظار للساعات والأيام على الحواجز بانتظار التنقل من مدينة إلى مدينة، وبيان ان "إسرائيل" في حاجة إلى الأمن وأنها مستهدفة، والجدار يأتي ضمن الحرب النفسية التي تشنها سلطات الكيان الصهيوني ضد الفلسطينيين(علام، ٢٠١٢، ص ١٦-١٧).وبطبيعة الحال، فان

وجود الجدار العازل الذي يفصل بين الجيران الفلسطينيين عن بعضهم البعض، وهو أساس حالة الحصار و الضيق الذي يعانيها السكان الفلسطينيين، من خلال عزل الضواحي والأحياء عن المناطق الفلسطينية النائية أيضا(dumper. 2008. P.17).

ولقد أفاد المسح الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن مساحة الأراضي المصادرة لأغراض إقامة الجدار قد بلغت ٤٩،٢٩١ دونماً من الأراضي الأميرية، وذلك منذ بداية إنشائه حتى نهاية حزيران/يونيو ٢٠٠٨ وهي موزعة على النحو التالي:٢٢،١٤١ دونما في منطقة شمال الضفة الغربية. و١٣،٨٧٥ دونما في منطقة وسط الضفة الغربية، ١٣،٢٧٥ دونما في منطقة جنوب الضفة الغربية. أما مساحات الأراضي التي تم عزلها داخل الجدار وأصبح من الصعب الوصول إليها فقد بلغت ٢٧٤،٦٠٧ دونماً، وفق التقرير ذاته، وهي أراضي في شمال الضفة الغربية بمساحة ٨٩،٤٨٩ دونماً، وأراضي في وسط الضفة بمساحة ١٢٣،٥٢٦ دونماً، وأراضي في منطقة جنوب الضفة بمساحة ٦١،٥٨٣ دونما(صالح، ٢٠١٢ص٢٩٧)

وكان إنشاء جدار فاصل يفصل "إسرائيل" عن الأراضي الفلسطينية بحجة منع دخول الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى "إسرائيل"(البابا، ٢٠٠٦، ص٨٠)، ويمتد الجدار من قرية سالم حتى مستوطنة الكانا في الجنوب، حيث أنجز هذا القسم في تموز ٢٠٠٣(منصور، ٢٠٠٥، ص١٨٩).

والجدار عبارة عن جدار الكتروني بخنادق وأسلاك شائكة على جانبي طريق معبد. عرض الجدار نحو ٦٠ متر يشمل الأسلاك والطرق والخنادق، وفي مناطق أخرى يتم بناء سور بارتفاع يتراوح ما بين ٦–٨ أمتار بدلاً من الأسلاك الشائكة(البابا، ٢٠٠٦، ص٨٠) بالإضافة إلى نقاط أبراج مراقبة، وأجهزة إنذار مبكر(منصور، ٢٠٠٥، ص١٨٩) وحواجز خرسانية والسياج و طرق للدوريات القريبة في كل من الشمال والجنوب بالقرب من رام الله والقدس وبيت لحم، والقدس، وحدودها تتبع الحدود التوسعية، و قد نجم عن ذلك إغلاق الأحياء العربية وتطويقها خارج حدود الجدار(photos. 2003. P.26).

وبحسب الخطط الإسرائيلية، فان جدار الفصل العنصري يقسم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقسام الأول : منطقة أمنية شرقية على طول الغور وتعادل مساحتها (٩،٢١%) من الأراضي الفلسطينية، وتضم هذه المساحة (٤٠) مستوطنة إسرائيلية، والثاني: منطقة أمنية غربية وتعادل مساحتها (٢٣،٤%) من مساحة الأراضي الفلسطينية، والثالث: تبلغ (٢٣،٧%) من الأرضي الفلسطينية والتي تضم المدن الفلسطينية الكبرى بحيث تقسم إلى ثماني مناطق و (٦٤) معزولاً فلسطينيا(مصاروة،٢٠٠٤، ص١٥٠).

وحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة فان ثلاثة أرباع الجدار تمر في الضفة الغربية في حين يقام ١٤٥ كيلو متر فقط منه على الخط الأخضر(البابا، ٢٠٠٦، ص٨٠) وقد

رسم هذا الجدار ملامح مجتمعات الضفة الغربية التي عبرت عنها عشرات الكيلو مترات الإسمنتية والأسلاك الشائكة، وفي شمال الضفة الغربية يعزل الجدار بالفعل ٥٠ قرية فلسطينية ويحرم سكانها من مصدر رزقهم بحكم الأمر الواقع بعد ضم أراضيهم لما يعرف بـــ"إسرائيل"(photos. 2003. P.26).

وفي المناطق التي تم الانتهاء من العمل به في جدار الفصل العنصري أصبح واضحاً مدى الضرر الذي لحق بالفلسطينيين الذين يقطنون بالقرب منه كونهم أصبحوا لا يستطيعون التحرك بحرية خاصة إلى أراضيهم وممتلكاتهم الواقعة غرب الجدار، هذه الأراضي التي تعتبر مصدر الدخل الرئيسي للسكان الفلسطينيين في هذه المناطق(البابا،٢٠٠٦،ص ٨٠).

لقد أقيم الجدار على أراضي قرية بلعين لضمان التوسع المستقبلي لمستوطنة "موديعين عيليت"، وإقامة أحياء سكنية جديدة لا تتوفر لقسم منها حتى الآن خطط هيكلية مقررة. وبطبيعة الحال فانه يمكن هنا في ظل سياسة الأمر الواقع المتبعة من جانب "إسرائيل"، بناء آلاف الوحدات السكنية دون استصدار تراخيص بناء أو خطط هيكلية معتمدة، لكن الشيء الذي لا يقل أهمية هو أن المستوطنة ليست مشروعاً تابعاً لمجلس المستوطنات اليهودية أو "لشبيبة التلال"، فالتحالف السياسي – الاجتماعي الذي يقف خلف هذه المستوطنة يضم مستثمرين في قطاع العقارات وأصحاب رؤوس أموال يتلهفون على الربح والكسب من سلب الأراضي ومن المساعدات الحكومية إضافة إلى قوة من السياسيين الذين يقودون التوجه التوسعي الاحتلالي إلى الشرق ويدفعون نحو حفز وتيرة أنشطة الاستيطان والتوسع تحت غطاء "الانفصال"(الغازي، ٢٠٠٦، ص٤٨).

وهكذا فان نضال سكان أهالي بلعين للدفاع عن أراضيهم يجري في مواجهة شبكة مصالح تضافرت فيها مصالح سياسية واقتصادية واتحد فيها مهندسو الضم والجدار والمستثمرين من القطاع الخاص الذين يطمعون في وضع أيديهم على البقية الباقية من الأراضي الفلسطينية في المنطقة. إذ من المقرر أن تقوم على الأراضي المسلوبة حوالي ٢٥٠٠ وحدة سكنية في نطاق بناء حي استيطاني جديد يدعى "نيئوت هفيسغا" و ٣٠٠٠ وحدة جديدة أخرى في "متتياهو مزراح"، وهذا الأخير، شرعوا في أقامته في العام ٢٠٠٤، قبل نحو عام ونصف من نشر خطة هيكلية ودون تراخيص بناء(الغازي، ٢٠٠٦، ص٤٨).

من هنا فان مستوطنات الجدار القريبة من "الخط الأخضر" تتمتع بأهمية إستراتيجية، فهي تكمل مشروع إقامة شبكة الجدران والعوائق الفاصلة من خلال ما تشكله من ضم فعلي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية إلى "إسرائيل"، كما أن المستوطنات تمثل الموقع الاستراتيجي الذي ينشأ فيه تحالف سياسي اقتصادي لأنصار الضم التدريجي "كتل المستوطنات" والذين يوهمون العالم

بالسلام والذي حقيقته هو تسليم الفلسطينيين بتمزيق الضفة الغربية وتقطيع أوصالها وتقسيمها إلى كانتونات معزولة ومحاطة بالجدران.

والبيانات التي تم اشتقاقها من الصور الفضائية تبين أن ٢٩،٦٠٠ دونم من أراضي قري برطعة وعانين وعرقة وطورا الغربية وزبدة، التابعة جميعها لمحافظة جنين وقعت بين الجدار وخط الهدنة، وهذه الأراضي مزروعة بأشجار الزيتون، وان ١٤،٠٠٠ دونم من أراضي قرية قفين وباقة الشرقية وعتيل ودير الغصون التابعة جميعاً لمحافظة طولكرم وقعت أيضاً بين الجدار وخط الهدنة، فعزلت هذه القرى عن أراضيها(غضية، ٢٠٠٥، ص٥١).

أما في منطقة قلقيلية، فقد أصبح ٣١،٠٠٠ دونم من أراضي مدينة قلقيلية وأراضي قرية جيوس، وحبلة وعزون بين الجدار وخط الهدنة، بذلك تسلب "إسرائيل" أكثر من ٩٠،٠٠٠ دونم من الأراضي الأكثر خصوبة وإنتاجية في مناطق جنين وطولكرم وقلقيلية، لقد جاء الجدار ليسلب البقية الباقية من أراضي هذه المدن والقرى، ويحول أصحابها إلى لاجئين في أراضيهم(غضية، ٢٠٠٥، ص٥١).

لكن بالرغم من أن مشروع جدار الفصل العنصري الذي اقامه الكيان الصهيوني جاء بالدرجة الأولى لسلب مزيداً من الأراضي الفلسطينية والتضييق على الفلسطينيين، لكنه في نفس الوقت يكشف عن شيء في غاية الأهمية، وهي أنه وبعد أن كان المشروع الصهيوني ومنذ تأسيسه قام على التوسع على حساب الأراضي الفلسطينية والعربية وكان شعاره "من النيل للفرات" ليصل به الأمر في النهاية إلى مساحات تنتقل بدولة الكيان الصهيوني (من جدار إلى جدار).

المبحث الثاني

التطور الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة فيما بين ١٩٩١ – ٢٠٠٩م:

أولاً: تشجيع إقامة البؤر الاستيطانية العشوائية:

أطلق شارون هذا المخطط في عهد حكومة نتنياهو، حين دعا المستوطنين إلى احتلال قمم الجبال، وقال لهم: إن ما يحتله المستوطنين هو لهم، وما لم يتم احتلاله هو للفلسطينيين. الأمر الذي جعل المستوطنين يقيمون نحو (٤٢) بؤرة استيطانية ورثتها حكومة باراك من عهد نتنياهو في أواخر التسعينات من" ١٩٩٦– ١٩٩٩"(عبد الحق،٢٠٠٩، ص٨٦).

وما أن سمع المستوطنون هذا التصريح حتى سارعوا إلى احتلال التلال القريبة من مستوطناتهم، وأقاموا عليها بيوتاً متنقلة، ما لبثت أن تحولت إلى بيوت ثابتة في كثير من المواقع. ومنذ ذلك الحين استمر المستوطنون في احتلال المزيد من التلال وإقامة بؤر استيطانية عليها(البابا،٢٠٠٦، ص٧٧).

ويعرف المستوطنون المقيمون في البؤر الاستيطانية في أراض يملكها الفلسطينيون في تلال وجبال الضفة الغربية بـــ"شبيبة التلال". وهم إحدى المجموعات الاستيطانية للتيار الديني – القومي – الصهيوني المتطرف.

لقد صدر مؤخرا كتابا بعنوان "الأصولية اليهودية وجبل الهيكل"، من تأليف موطي عنباري. وهو يبين أن هذه المجموعات المتطرفة ليست هامشية، بل إن هناك تياراً أيدلوجياً أصولياً كبيراً نسبياً يغذي هذه المجموعات بأفكار يمينية أصولية غيبية بالغة التطرف. وأكد عنباري في الكتاب انه "للوهلة الأولى قد يبدو الموضوع داخلياً وينحصر في مجموعة هامشية. لكن يتضح من خلال نظرة أوسع بأن الموضوع يتعلق بالصهيونية الدينية بشكل خاص والصهيونية بشكل عام"، وأضاف أن حركات "جبل الهيكل" متصلة بحركات يهودية أخرى، أكبر منها، وبينها المسيحانية الدينية القومية لحركة "غوش إيمونيم"التي تقود المشروع الاستيطاني، ومسيحانية أتباع حركة "حباد" الدينية المتعصبة من الجهة الأخرى(عنباري، ٢٠٠٨، ص١٦٢).

وقد ظهر تعبير "شبيبة التلال" الذي أوجده التيار الديني – القومي، وذلك للرد على قيام إسرائيل بإخلاء مستوطنات "غوش قطيف" في غزة في العام ٢٠٠٥. فقد قام كثيراً من هؤلاء في الضفة الغربية، وضع كرفاناً أو اثنين على أكتاف الطرق المؤدية إلى المدن الفلسطينية، وأطلقوا عليها أسماء توراتية، بعد أن زودوا تلك الكرفانات بخزانات مياه وتمددات كهربائية مع مظاهر مسلحة. وعادة ما يشتبكون مع المواطنين الفلسطينيين وخاصة في القرى حول نابلس(عوض، ٢٠١٣، ص٦٣).

والمستوطنون المعروفون بهذا الاسم يشكلون ظاهرة جديدة في صفوف الصهيونية الدينية، حيث يعتبرهم البعض بأنهم الجيل الثاني للمستوطنين في الضفة الغربية، لكن سلوكهم وتوجهاتهم الفكرية مختلفة بصورة جوهرية عن التوجهات الفكرية لآبائهم الذين أسسوا "غوش إيمونيم". و أن هؤلاء يسعون إلى الانفصال عن الأجهزة التربوية والاعتزال في قمم وتلال فارغة في الضفة الغربية... ويتمسكون بأفكار متطرفة. وهذه التوجهات داخل الأرثوذكسية عموماً والصهيونية الدينية خصوصاً تعتبر أرض خصبة لهم(عنباري، ٢٠٠٨، ص١٦٢).

إن وباء البؤر الاستيطانية الإسرائيلية الذي أخذ بالتفشي في مناطق الضفة الغربية منذ سنة ١٩٩٦ قد أخذ أبعاداً مختلفة منذ ذلك الحين، حيث كانت بدايتها دعوة "شارونية" للمستوطنين للاستيلاء على مواقع التلال والمرتفعات الفلسطينية، للحيلولة دون تسليمها للفلسطينيين لاحقا في إطار تسوية مستقبلية بين الجانبين، فقد قامت الحكومات الإسرائيلية بتوفير غطاء أمني لها ودعم لوجستي لوجودها واستمرارها، وعلى وجه التحديد بعد سنة ٢٠٠١، حين تولى شارون زمام الحكم وأطلق العنان لهذه البؤر، حيث يبلغ عددها ٢٣٢ بؤرة استيطانية بحسب أخر قراءات ميدانية و صور جوية في حزيران يونيو ٢٠٠٩ لمعهد الأبحاث التطبيقية– القدس –أريج– (صالح، ٢٠١٠، ص٣١٧).

ويرى الباحث: أن هذه المجموعات الاستيطانية المتطرفة، والتي تحاول السيطرة على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية وكأنها في سباق مع الزمن، لا تعمل بمعزل عن الكيان الصهيوني، بل تطبق الرؤية الصهيونية القديمة الجديدة، وتستخدم كل الوسائل في ذلك، وما دور هؤلاء المتدينين إلا البدء في العملية الاستيطانية مدفوعة من حكومات الاحتلال، كما هو واضح من تصريحات شارون، وأن دور حكومة الاحتلال ودور هؤلاء المتطرفين مكملاً لبعضهم البعض لفرض أمر واقع جديد في الأراضي الفلسطينية .

لقد سعت "إسرائيل" طوال الوقت إلى تضليل العالم فيما يتعلق بحقيقة البؤر الاستيطانية، حيث قامت بمحاولة إضفاء الشرعية على جزء منها، وذلك من خلال إصدار تقارير وزارية صنفت جزء منها على أنه شرعي وأن جزءاً آخر غير شرعي. والحقيقة هي أن جميع هذه البؤر، شأنها شأن المستوطنات وكل ما هو إسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، غير قانوني، وأنها بنيت على أراضي فلسطينية مصادرة بمساعدة وتعاون مختلف الوزارات الإسرائيلية والتي دأبت على تزويد هذه البؤر بالميزانيات المطلوبة لدعمها تحت ادعاءات مختلفة.

وفي الجدول التالي يبين عدد البؤر الاستيطانية التي أقيمت على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، في الفترة الممتدة بعد توقيع اتفاق اوسلو حتى العام ٢٠٠٩:

جدول رقم (٨) يوضح عدد البؤر الاستيطانية حتى عام ٢٠٠٩

الفترة الزمنية	عدد البؤر
١٩٩٦-٢٠٠١	٧٩
٢٠٠١-٢٠٠٣	٦٠
٢٠٠٣-٢٠٠٩	٩٣
المجموع	٢٣٢

(المصدر: قاعدة المعلومات في وحدة نظم المعلومات الجغرافية للعام ٢٠٠٩- أريج).

ثانياً: توسيع دائرة الاستيطان في الأراضي المحتلة:

من الجدير بالذكر ابتداءً أن حكومات "إسرائيل" المتعاقبة قد حافظت في ظل مساعي التسوية على وجود الاستيطان ولم تعمل على تحجيمه. وقد كان هذا الموقف متمشياً مع السياسة العامة للاستيطان الإسرائيلي الذي يقوم على مواصلة السعي لتنفيذ المشروع الصهيوني القائم على فرض الحقائق السياسية على أرض الواقع من خلال عمليات التوسع الاستيطاني .

وقد أولت "إسرائيل"، في ظل مساعي التسوية، اهتماما خاصا للمستوطنين المتدينين في الأراضي المحتلة، وبخاصة في الضفة الغربية. وقد عملت الحكومة الإسرائيلية على مضاعفة المساعدات المقدمة لهؤلاء المستوطنين بحيث أصبحت تلك المساعدات الأكبر حجماً من بين المساعدات المقدمة للمستوطنات الأخرى. وقد حظيت مستوطنتا "موديعين عيليت" و"بيتار عيليت"، بمكانة خاصة في سلم أولويات الدعم الحكومي الإسرائيلي. بحيث أصبحتا الأكثر استيعاباً للموازنات المالية الواردة من الحكومة. وهكذا وصل عدد المستوطنين في مستوطنة "موديعين عيليت" حتى عام ٢٠٠٦ أكثر من ٣٠ ألف نسمة، وقد ارتفع هذا العدد في أواخر سنة ٢٠٠٧، إلى ٣٧،٨٠٠مستوطن. فيما تخطط وزارة الإسكان لزيادة عدد سكانها ليصلوا إلى ١٥٠ ألف مستوطن حتى العام ٢٠٢٠. ومما لا شك فيه أن توسيع هذه المستوطنة يتسبب بخراب واسع للمزارعين الفلسطينيين في قرية بلعين، فجدار الفصل المقام بين المستوطنة وبين قرية بلعين يبتلع أكثر من نصف أراضي القرية التي صودرت وسلبت في السابق، وقد صودرت هذه الأراضي من المزارعين لصالح التوسيع المستقبلي لمستوطنة "موديعين عيليت"(الغازي، ٢٠٠٦، ص٤٧).

أما في مستوطنة "بيتار عيليت" فقد وصل عدد المستوطنين عام ٢٠٠٧ إلى ٣١،٩٠٠مستوطن، كما بلغت نسبة النمو السكاني في كلا المستوطنتين ٩,٦%. في حين لم تفلح

عمانوئيل، المستوطنة المتدينة الثالثة، في استقطاب المزيد من المستوطنين، حيث يقيم فيها ٢،٧٠٠ مستوطنا فقط(بن، ٢٠٠٩، ص٦٤).

وتستحوذ مستوطنة "مودعين عيليت" على نسبة عالية من المستوطنين المتدينين "الحريديم"، فقد أقيمت على أراضي خمس من القرى الفلسطينية هي: نعلين، خربثا، صفا، بلعين، ودير قديس. ويعزى تأسيس هذه المستوطنة إلى دانيا يبوس التي تسيطر عليها شركة "أفريقيا – إسرائيل" التي يملكها رجل الأعمال، الذي يقوم بتنفيذ تعهدات بناء في مستوطنات كثيرة أخرى؛ ورجل الأعمال ورئيس اتحاد المقاولين السابق مردخاي يونا الذي قام ببناء "نحلات حبتسيبا"؛ وشركة "تسيفحا انترناشيونال" التي قامت ببناء الحي الحريدي "أحوزات برخفلد". وهذه الشركة يملكها ورثة المستثمر الأميركي مارسيل برخفلد، وشريكه ألبرت ليفي. ثمة مصالح مالية لا يستهان بها تقف وراء سلب أراضي بلعين، وتوسيع مستوطنة "موديعين عيليت"(الغازي، ٢٠٠٦، ص٤٧).

ومهما يكن من أمر، فإن عدد المستوطنين المقيمين في هذه المستوطنات الدينية الثلاث، السابق ذكرها، يصل إلى ربع المستوطنين اليهود في الضفة الغربية. وتشير التوقعات الإحصائية إلى أن نسبة المستوطنين المتدينين آخذه بالتزايد في الكتل الاستيطانية، نظراً لحجم الميزات والأفضلية التي تحظى بها مقابل المستوطنات الأخرى، حيث يسكن في "معاليه أدوميم" ٣٣ ألف مستوطن، وبلغت نسبة الزيادة في عدد المستوطنين فيها ٣،٨% في سنة ٢٠٠٧، وفي مستوطنة "أرئيل" ١٦،٦٠٠مستوطن، وبلغت نسبة الزيادة فيها ١,٢%.

وتضع وزارة البناء والإسكان الصهيونية، المسئولة عن التطور والبناء، في سلم أولوياتها توفير الحلول للوحدات السكنية الخاصة بالمتدينين اليهود. وحسب المعطيات التي تصدرها الوزارة فان كثيراً من المتدينين في "إسرائيل" يتم إيوائهم في مستوطنات "موديعين عيليت"، و"بيتار عيليت"، و"إلعاد"، وذلك في سياسة واضحة بتوجيه المستوطنين اليهود المتدينين إلى التجمعات الاستيطانية الكبيرة، وفي إعلانين مهمين أعلنت عنهما وزارة الإسكان خلال سنة ٢٠٠٨، أولهما عن إقامة ٢٨٦ وحدة سكنية في "بيتار عيليت"، وثانيهما عن إقامة ٣٥٠ وحدة سكنية في "جفعات زئيف". ومثلت هذه الخطوة استجابة للتزايد الحاصل في أعداد المستوطنين في القدس، لا سيما بين المتزوجين المتدينين(بن، ٢٠٠٩، ٦٥).

ثالثاً: تشجيع سياسة زحف الاستيطان في القدس:

لقد خصصت الحكومة الإسرائيلية في نهاية السبعينات ميزانيات حكومية معلنة للسيطرة على العقارات العربية في المدينة، ووضعت الأولويات الاستيطانية في قلب الأحياء والحارات الإسلامية، وتوالت السيطرة على العقارات، حتى بلغ مجموع العقارات التي استولى عليها

المستوطنون ٥٦ عقارا، موزعة على الأحياء المختلفة، هذا بالإضافة إلى مبان متناثرة في حارة النصارى(خليفة، ٢٠١١، ص٥٥).

وقد أطلق أحد المستوطنين في القدس عبارة تقول: "بيت بيت، وتكون المدينة القديمة لنا" وقد تحولت هذه العبارة إلى دليل عمل بالنسبة إلى الصهاينة، الذين اندفعوا للتغلغل في أحياء القدس، ساعين إلى امتلاك كل شبر يتيسر لهم الاستيلاء عليه من أملاك العرب وأوقافهم الإسلامية والمسيحية، وبمرور الوقت ازداد طمعهم في المدينة، وتعالت الصيحات المنادية من قبل اليهود بتكوين "حي يهودي" داخل الحي المسلم، ومما يدلل على خطورة هذه السياسة قيام شارون في منتصف الثمانينات من القرن الماضي، وقد كان وزير للحرب آنذاك، بالاستيلاء بصفته الشخصية على مبنى يقع بالقرب من باب العمود على المحور الرئيسي المؤدي إلى الحرم القدسي الشريف(خليفة، ٢٠١١، ص٥٦).

ومنذ العام ١٩٩٩ سيطرت جمعية "مستوطنو صهيون" على ٦ منازل فلسطينية، وفي نوفمبر ٢٠٠٨ تم طرد عائلة الكرد (أم كامل ومحمد الكرد) بالقوة من منزلهم تحت حماية الشرطة الإسرائيلية استناداً لقرار تم من المحكمة الإسرائيلية، وفي أخر موجة من عمليات الإخلاء التي وقعت في ٢٠٠٩/١١/٢٧، تم الاستيلاء على منزل نبيل الكرد ، حيث اقتحمت مجموعة من المستوطنين المنزل في الساعة الثانية فجراً وتم الاعتداء على الحاجة المسنة رفقة الكرد ونقلت أثر الاعتداء عليها إلى المستشفى وقذف المستوطنين ممتلكات وأثاث العائلة إلى خارج المنزل(مؤسسة القدس الدولية، ٢٠١٠، ص ٣١).

وبتاريخ ٢٠٠٩/٨/٢ استولت المجموعات الاستيطانية على منازل تعود لعائلتي الغاوي وحنون تحت حراسة شرطة وحرس حدود الاحتلال، وتم طرد ٥٣ مواطناً فلسطينياً، من ضمنهم ٢٠ طفلا وتم إجبارهم بالقوة على ترك منازلهم، وأكدت نشرة "مؤسسة المقدسي" أن هذه المجموعات الاستيطانية تسعى للاستيلاء، على الأقل، على ٢٤ مبنى آخر يسكنها ٤٠٠ مواطن فلسطيني باتوا حالياً في دائرة خطر الترحيل.

وكان حي الشيخ جراح من أكثر أحياء القدس استهدافاً للاستيطان، وذلك بهدف خلق تواصل يهودي مع حي "طميئا شاعريم" الاستيطاني عبر البيوت العربية، التي تم الاستيلاء عليها، والمتاخمة لفندق شيبرد، ولكرم المفتي، ولحي الشيخ السعدي الذي يطلق عليه المستوطنين "شمعون هاتساديك" (أبو راس، ٢٠١٢، ص٨٤).

وسيفضي استكمال مخططات الجماعات الاستيطانية للاستيلاء على الأرض بحي الشيخ جراح إلى طرد وتهجير ما يزيد عن خمسمائة مواطن فلسطيني، وهو ما سيؤدي إلى إفساح المجال أمام إقامة تجمع استيطاني جديد يستوعب بمرحلته الأولى أكثر من خمسمائة وخمسون وحدة سكنيه

استيطانية(مؤسسة القدس الدولية، ٢٠١٠، ص٣١). وتدور معركة أيضاً في شارع المفتي على ٢٨ وحدة سكنية للفلسطينيين، حيث أخرج المستوطنون سكان ٧ بيوت فلسطينية، كما استولوا على ثلاثة بيوت آخر الشارع. وقد بينت الدراسات أن لدى المستوطنين مؤسسات وشركات تعمل بطريقة متكاملة لإفراغ هذا الجزء من حي الشيخ جراح(الجعبة، ٢٠١٣، ص١٤٦).

ومما هو جدير بالذكر انه وخلال عمليات البناء والمصادرة، واجهت عشرات الأسر الفلسطينية بموجب الأوامر العسكرية التي صدرت بحقهم، قرار في غاية الظلم، ووجدت نفسها خارج حدود هذا الجدار، بل أدى ذلك إلى تقسيم بعض المناطق إلى قسمين مثلما حصل في قرية صور باهر/جنوب شرق القدس، وكفر عقب/شمال المدينة أيضاً.

وبناءً على ذلك يتضح أن "إسرائيل" تشجع و تصر على توسيع المستوطنات في مدينة القدس، وتشجع وجود المستوطنين المتدينيين على وجه الخصوص، في المدينة المقدسة عموماً وفي المناطق الأكثر كثافة سكانية بين الفلسطينيين على وجه الخصوص.

رابعاً: حجم التطرف في التركيبة الايدلوجية للمستوطنين في ظل عملية التسوية:

أن النسبة الكبيرة لعدد المستوطنين مقارنة بالسكان الفلسطينيين تمثل خطراً حقيقياً على إمكانية قيام دولة فلسطينية في المستقبل المنظور، ولكن الخطر يصبح أكبر إذا تطرقنا إلى التركيبة الفكرية والأيدلوجية لهؤلاء المستوطنين كما أوردهم تقرير حركة السلام الآن جاء كالتالي:

جدول رقم (٩) يوضح التركيبة الايدلوجية للمستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة

نوع المستوطنين	عددهم	نسبتهم
أيديولوجي	١٢٢,٥	%٣٩
أيديولوجي متشدد	٢,٧٥	%٩
علماني	٩٧,٩	%٣٢
متطرف ديني	٩١٨٥	%٢٨,١

(البابا، ٢٠١١، ص٥٧).

من خلال الجدول السابق يتضح حجم التطرف في التركيبة الأيدلوجية للمستوطنين حيث ان ٦٨% من هؤلاء المستوطنين يندرجون تحت أيدلوجيين وأيدلوجيين متطرفين. وهم مستوطنون يتبعون إما لأحزاب صهيونية متطرفة، أو لمتطرفين دينياً ممن يتبعون لأحزاب دينية.

وحسب إحصائية لمركز التخطيط الفلسطيني في العام ١٩٩٥ بلغ عدد المستوطنين المتدينين المتطرفين في جميع المناطق الفلسطينية حوالي ١١٦٢٤٠ مستوطناً. بنسبة تعادل ٤٠% من عدد المستوطنين، في مقابل ١٧٤٣٦٠ مستوطن غير ديني (اقتصادي) والذين يمثلون ٦٠% من إجمالي عدد المستوطنين، هذا وقد بلغ عدد المستوطنين الدينيين في الضفة الغربية (بدون منطقة القدس) وقطاع غزة ٥١,٤٤٠ مستوطن في مقابل ٧٧,١٦٠ مستوطن غير ديني(البابا، شعبان، ١٩٩٥، ص٢١).

ولقد أجرى دان سوان، وميام بيليغ استطلاع للرأي في معهد "يهودا والسامرة"، بشأن النواة الصلبة للمستوطنين، وبحسب نتائج البحث تبين أن،٨١% من المستوطنين يعدون أنفسهم متدينين، و١١,٥% علمانيين، ٤,٤٥% محافظين(دوعر، ٢٠١٢، ص٩٠).وفي دراسة أخرى أعدها الباحثان يوفال بورتجالي من جامعة تل أبيب، وديفيد نيومان من جامعة بن جوريون، إلى أن ٤٨% من الرجال المستوطنين و٤٤% من النساء المستوطنات، ممن شملهم البحث، استوطنوا بتأثيرات ودوافع أيدلوجية، وكانت مرتفعة في أوساط المتدينين، ونسبتهم باستثناء مستوطنات القدس تبلغ ٦٦,٦٧%(دوعر، ٢٠١٢، ص٩٩).

وقد شهدت معظم سنوات النشاط الاستيطاني للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية خاصة، زيادة متواصلة في أعداد المستوطنين المتدينين؛ جراء نسبة الولادة المرتفعة في أوساط المستوطنين المتدينين، إذ أظهرت الإحصاءات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية أن نسبة الولادة الطبيعية في أوساط المستوطنين عالية جداً. وأشارت الإحصائيات إلى أن عدد الأولاد الذين بإمكان المرأة المستوطنة أن تلدهم هي ٧،٥ ولد لكل امرأة خاصة في مستوطنتي "بيتار العليا"، و"موديعين عيليت" (منصور،٢٠٠٥، ص٩٢). كما يمكن أن تعزى تلك الزيادة إلى أن المستوطنين المتدينين يفضلون الإقامة في المستوطنات داخل المناطق الفلسطينية المحتلة وبخاصة في مدينتي القدس والخليل لما يلاقيه هؤلاء المستوطنين من الدعم في الكيان الصهيوني.

ولقد بين مركز الإحصاء الفلسطيني بداية سنة ٢٠٠٧، أن عدد المستوطنات الريفية قد بلغ ٩٩ مستوطنة: ٣٨ يسكنها مستوطنين متدينين، ومن بين المستوطنات الريفية يوجد ٣٦ مستوطنة تتبع الذراع الاستيطانية لحركة غوش إيمونيم(دوعر، ٢٠١٢، ص٩١). وللاطلاع الإجمالي على الزيادة في عدد المستوطنين المتدينين في المستوطنات التي أقامتها الأحزاب الدينية الصهيونية وقوى دينية أخرى، تم إعداد جدول يوضح نسبة الزيادة في عدد المستوطنين في تلك المستوطنات بناءاً على الإحصائية التي أعدها مركز التخطيط الفلسطيني عام ١٩٩٥، ويبين الجدول الزيادة في عدد المستوطنين التي طرأت على تلك المستوطنات:

جدول رقم (١٠) يوضح الزيادة العددية في المستوطنات التي يسكنها المستوطنين المتدينين

الرقم	اسم المستوطنة	سنة الإنشاء	المساحة بالدونم	السكان ١٩٩٦	السكان ٢٠٠٩	نسبة الزيادة
1	ايتمار	1984	480	361	1032	186%
2	ألون موريه	1979	2190	994	1433	44%
3	ألون شيفوت	1970	1835	1910	2951	55%
4	اليعازر	1975	446	397	1837	363%
5	بيت إيل	1983	303	329	377	15%
6	ميتسد أسفار	1977	2403	3350	5499	64%
7	بيت حورون	1977	334	622	1024	65%
8	بيت عليت	1985	3891	7570	34999	362%
9	براخاه	1983	608	587	1533	161%
10	بيت عين	1989	1228	430	900	109%
11	كفار أدوميم	1979	856	1280	3099	142%
12	حاجي	1984	867	300	489	63%
13	حينيت	1988	761	334	768	130%
14	حلاميش	1971	759	774	1054	36%
15	عتنائيل	1983	664	432	802	86%
16	حشمونعيم	1985	1053	1490	2588	74%
17	ياكير	1981	568	632	1207	91%
18	كوخاف هشحار	1977	2545	896	1423	59%
19	كفار عتسيون	1967	866	418	818	96%
20	كفار تفوح	1978	439	276	919	233%
21	كرميه تزور	1984	418	373	691	85%
22	كارمل	1981	329	215	379	76%
23	مقدال عوز	1977	460	266	436	64%
24	ميحولا	1968	800	265	377	42%
25	ماعين	1981	746	192	368	92%
26	معاليه ليفونا	1983	561	368	713	94%
27	شفي شيمرون	1977	893	574	712	24%
28	معاليه مخماس	1981	1516	525	1079	106%
29	ياتير	1983	819	337	382	13%
30	ميتتياهو	1981	947	1560	457	-71%
31	نفييه دانيال	1982	457	603	1735	188%
33	سوسيه	1983	1688	359	841	134%
34	عوفاريم	1989	439	351	900	156%
35	عطيروت	1981	536	242	763	215%
36	ايلي	1984	4150	959	2928	205%
37	عمونائيل	1983	1287	3110	2901	-7%
38	عوفرا	1975	4668	1310	3183	143%
39	فديائيل	1984	594	633	1096	73%
40	بساجوت	1981	665	867	1563	80%
41	روش تسوريم	1969	441	251	555	121%
42	شدموت محولا	1979	1098	330	493	49%
43	شيلاه	1979	3100	1250	2005	60%
44	كريات نوتيفيم	1978	3131	5000	6210	24%
45	يتسهار	1983	1662	226	895	296%

المصدر : http://www.btselem.org/arabic/settlements/statistics

ملاحظة/تم احتساب النسبة المئوية من قبل الباحث، كما تم استثناء المستوطنات التي كانت جاثمة على أراضي قطاع غزة وذلك بعد اخلائها من قبل قوات الاحتلال الصهيوني عام ٢٠٠٥.

يلاحظ من الجدول السابق أن هناك زيادة كبيرة في عدد المستوطنين المتدينين الذين يسكنون في تلك المستوطنات، لكن ما يلاحظ فان النسبة الكبيرة جداً جاءت في مستوطنة "بيتار عيليت" التي يقطن بها المستوطنين المتدينين "الحريديم" بنسبة ٣٦٢% لانه من المعروف عن هذه الفئة من المتدينين يتميزون بالولادات ذو المعدلات العالية. لكن بالنسبة للسواد الأعظم من المستوطنات والتي يسكنها المستوطنين المتدينين الصهيونين، والتي تعتبر معزولة وبعيدة عن الكتل الاستيطانية الكبيرة وبعضها ملاصقا للتجمعات السكانية الفلسطينية فان أعداد المستوطنين تكاد تكون الزيادة فيها طبيعية حتى في بعض المستوطنات قلت نسبتهم كما هو واضح في الجدول، وذلك خلافاً للتكتلات الاستيطانية الكبرى وخصوصاً التي يسكن بها المتدينين الحريديم بشكل خاص التي شهدت زيادة كبيرة في عدد المستوطنين.

الفصل السادس

موقف الأحزاب الدينية الصهيونية من الاستيطان في ظل العملية السياسية

- المبحث الأول:

العوامل المؤثرة في موقف الأحزاب الدينية من الاستيطان

- المبحث الثاني

موقف الأحزاب الدينية الصهيونية من عملية التسوية من عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥

المبحث الأول

العوامل المؤثرة في موقف الأحزاب الدينية الصهيونية من الاستيطان

لقد أثبت السلوك الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية عدم جدية "إسرائيل" في تحقيق أي تسوية سياسية تستجيب للحد الأدنى لمطالب القيادة السياسية الفلسطينية، ويكشف أن "إسرائيل" تعمل تحت غطاء التسوية والمفاوضات لفرض الحقائق على الأرض من خلال برامج الاستيطان والتهويد وخصوصا في مدينة القدس المحتلة.

وقد بدأت الجماعت الاستيطانية المتطرفة التي يمثلها حزب المفدال بربط أيدلوجيته الاستيطانية، ليس بشعارات توراتية فحسب، بل بأبعاد أمنية، ويبدو أن هذا التداخل أصبح جزء أساسي من هوية المعسكر الصهيوني الديني في الآونة الأخيرة(نيومان، شتيرمان، ٢٠٠٩، ص٤١).

كان المفدال الذي يعد ليبرالياً دينياً، مقارنة بالحريديم، ومتشددا سياسياً، حزباً يمتد في جميع أنحاء الكيان الصهيوني، لقد بدأ الحزب ومع تقدم السنين، وانتهاء الجيل المؤسس للحزب، وتزايد أعداد المستوطنين في مستوطنات الضفة الغربية، ونسبة عالية منهم من التيار الديني الصهيوني الذي يرتكز إليه "المفدال" يشهد عملية تطرف متسارعة، طالت شخصيات قيادية في الحزب، وبات يرتكز أساساً إلى جمهور مستوطني الضفة الغربية. ولأنه لا حدود للتطرف، فان مستوى التطرف السياسي في المفدال لم يعد يشبع قناعات ورغبات المستوطنين، وشهدنا في السنوات الأخيرة ظهور مجموعات إرهابية خطيرة، خاصة في المستوطنات(جرايسي، ٢٠١٣، ص١١٦).

وفيما يلي عرض لاهم العوامل التي ساعدت الأحزاب الدينية الصهيونية من تعزيز المشروع الاسيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

أولاً: هيمنة مجلس المستوطنات على القرار الجماعي للمستوطنين

في أواخر السبعينات، ومع انتشار حركة الاستيطان، توقفت "غوش إيمونيم" عن العمل كتنظيم وحلت محلها "مجلس المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة" ويطلق عليه مصطلح "يشع" وهي الأحرف الأولى بالعبرية للضفة الغربية وقطاع غزة(كمرلنغ،٢٠٠٢، ص٥٨- ص٦٢).

وييشع رابطة تمثيلية لمختلف المجالس التي أسستها مجموعات من مستوطنات الضفة الغربية وغزة بمؤازرة من وزارة الداخلية الصهيونية، تدافع عن المستوطنين ومشاريع غوش إيمونيم لدى وزارات الحكومة والحكم العسكري ومكاتب الوكالة اليهودية موفرة الموارد الإدارية والإرشاد السياسي للمستوطنات حيث اتخذت "ييشع" من مستوطنة "عوفرا" التابعة لغوش إيمونيم مقرا لها وأصدرت مجلة نيكودا الشهرية التي تعالج قضايا غوش إيمونيم.

وتعتبر "بيشع" حالياً قائدة للمستوطنين في مظاهراتهم ضد الحكومة وسياستها المتعلقة بالمسيرة السلمية، وتقود بيشع حملة مصادرة الأراضي الأخيرة في الضفة الغربية من حيث السيطرة على التلال القريبة من المستوطنات، وقد وقف ضد إعادة الانتشار والانسحاب من الضفة الغربية، وذلك في عدة لقاءات أجراها مسئولوها مع رئيس الحكومة رابين(البابا، شعبان، ١٩٩٥، ص ٥).

وفي الواقع فان مجمل النشاطات الرئيسية التي يقوم بها المستوطنين وأعضاء الحركات الدينية المتطرفة تتم بالتنسيق مع وزارة الحرب الإسرائيلية، ومن ذلك اعتراف المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بما يسمى "المجلس التنفيذي للضفة والقطاع"، الذي أسسه المستوطنون في أواخر سنة ١٩٨٨، وكانت أول قراراته تسيير دوريات في سيارات خاصة تتجول في الشوارع الرئيسية، خصوصاً شمالي الضفة الغربية، وتحمل هذه السيارات لافتات كتب عليها "مجلس الأمن" وترفع الأعلام الإسرائيلية، إضافة إلى قيام أعضاء هذا المجلس بتوزيع منشورات في القرى والبلدات الفلسطينية تحذر من استمرار الانتفاضة (دوعر، ٢٠١٢، ص٣٥١) حيث يستمد "مجلس المستوطنات" سلطته من خلال كونه قادراً على تشكيل جماعة ضغط على الحكومة. ويعمل "مجلس المستوطنات" كحكومة أمر واقع للمستوطنات، حيث يعالج شؤونها الداخلية والخارجية أي العلاقة مع حكومة "إسرائيل"(الجندي، ٢٠١١، ص١٧٠).

ويجبي هذا المجلس ضريبة من المجالس المحلية والمناطقية، يمول من خلالها الأنشطة في داخل المستوطنات. ولكون "مجلس المستوطنات" يمثل حكومة ظل أو شبه حكومة، فانه يمارس العديد من وظائف الوزارات داخل المستوطنة، بما في ذلك برامج التخطيط والبناء والدفاع والأمن الخاصة بالمستوطنات. والكتلة القومية الدينية تحكم سيطرتها على هذا المجلس، حيث أن أعضاء هذه الكتلة هم قادة المستوطنين الأكثر ظهوراً حتى يومنا هذا(الجندي، ٢٠١١، ص١٧٠).

ويرى الباحث: أن الصهيونية الدينية ليس لديها تمثيل بشكل كبير في الكنيست الإسرائيلي من حيث عدد المقاعد وتحديداً في انتخابات ٢٠٠٩، لكن تلك القوى تسيطر بشكل كبير على التجمع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويتضح ذلك في الهيئات الممثلة للمستوطنات من مجلس المستوطنات" إلى "حاخامات يهودا والسامرة"، والذين يعبرون عن الأيدلوجية لأولئك المستوطنين الذين يجدون في الاستيطان المؤدلج توراتياً وصهيونياً مبرراً لممارساتهم، حيث لها الدور الأكبر في عملية الابتزاز والمساومة للائتلافات الحكومية قبيل وبعد أي انتخابات في الكيان الصهيوني.

ثانيا :حاجة الأحزاب المتنافسة لأصوات المستوطنين:

بما أن الأحزاب الدينية الصهيونية تسمى أحزاب الاستيطان فان من الضروري تسليط الضوء على حجم مشاركة المستوطنين في العملية الانتخابية في الكيان الصهيوني، وذلك لنتعرف على مدى تأثير أصوات هؤلاء المستوطنين على الاتجاهات السياسية الحاكمة، علماً بان أعداد المستوطنين في زيادة مستمرة نظراً لعمليات التوسع الاستيطاني الكبيرة التي تشهدها الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

وحسب نظام الانتخابات الذي تم العمل به في "إسرائيل" في العام ١٩٩٦ في انتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر، حصل بنيامين نتنياهو على ٨٧,٤% من أصوات المستوطنين، بينما حصل منافسه شمعون بيرس على ١٢,٥%. وهذا يجسد حقيقة بأن التجمع الاستيطاني في الضفة الغربية هو تجمع يميني متطرف(منصور،٢٠٠٥، ص٩٥).

وهناك مغزى لدى الحكومة في دعم الاستيطان في المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية وهذا ما يدلل عليه الزيادة الكبيرة في عدد المقترعين في تلك المستوطنات في المعارك الانتخابية من سنة ١٩٩٢-١٩٩٩، ففي مستوطنة "كدوميم" اقترع ١٩٩٢ /٧٦٣ مستوطناً، أما في سنة ١٩٩٩ اقترع ١٢٨٨، أما في مستوطنة "الكناه" فقد اقترع ١٢٣٥ سنة ١٩٩٢ حيث ذلك يبين الزيادة في عدد المقترعين من سكان المستوطنات لصالح الأحزاب الحاكمة في "إسرائيل"(عايد، ٢٠٠١، ص٥٨).

وفي سنة ١٩٩٩، وعلى الرغم من اتفاقات واي ريفر والخليل، عمل الكثير من المستوطنين لانتخاب نتنياهو. وفي سنة ٢٠٠١، وبعد مباحثات كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠، تجندوا خلف شارون(شرغاي، ٢٠٠١، ص٢٥) حيث حصل شارون على ٩٦% من أصوات المستوطنين في قطاع غزة مقابل ٣,٩% لباراك، وعلى ١٩,١% من أصوات المستوطنين في الضفة الغربية مقابل ٨,٨% لباراك، وعل ٧٧,٨% من أصوات المستوطنين في القدس مقابل ٢٢,١% لباراك(دوعر، ٢٠١٢، ص١٢٥)

إن التوجه الإنتخابي العام في المستوطنات يميل نحو الليكود والأحزاب اليمينية والأحزاب الدينية، متمثلة في الحزب الديني القومي "المفدال"، ففي انتخابات ٢٠٠٣ وانتخابات ٢٠٠٦ حصل الليكود على المرتبة الأولى في مستوطنات الضفة الغربية وقطاع غزة قبل الانسحاب منها عام ٢٠٠٥، يليه حزب "إسرائيل بيتنا" والحزب الديني القومي "المفدال"(عبد العالي، ٢٠١٠، ص٢٩٨).

من خلال الجدول التالي يظهر الحجم الكبير لمشاركة المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧في الانتخابات الإسرائيلية ، كما يظهر الجدول أن الحجم الأكبر من أصوات المستوطنين تتجه إلى ممثل الصهيونية الدينية "المفدال" وإلى الأحزاب اليمينية المتطرفة.

جدول رقم (١١) يوضح نتائج تصويت المستوطنين في انتخابات الكنيست الــ١٧ للعام ٢٠٠٦(%)

الحزب	مستوطنات الضفة الغربية والقدس
شاس	٢٨,١
كاديما	٢٣,٨
ميرتس	٥,٤
"إسرائيل بيتنا"	١٣,٧
يهدوت هتوراه	٢٩,٣
المفدال	٣٦,٨
المتقاعدون(جيل)	٧,٢
العمل	١٩,٦
الليكود	٢١,٨
القائمة العربية الموحدة	٠,٨
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة(حداش)	٠,٥
التجمع الوطني الديمقراطي (بلد)	٠,٩

(دوعر، ٢٠١٢، ص١٢٤).

علاوة على ذلك فانه كلما صغرت المستوطنة، وتميزت بمستوطنيها المتطرفين، كانت نسبة التصويت أعلى وتتراوح بين ٧٣% و ٨٢%، بينما في المستوطنات الكبرى، التي فيها نسبة المستوطنين على أساس أيدلوجي اقل كانت نسبة التصويت فيها أعلى بقليل من المعدل العام بين اليهود(جرايسي، ٢٠١٣، ص٨١).

ويراهن حزب "البيت اليهودي" على الأوكار الأكثر تطرفاً في المستوطنات، مثل البؤرة الاستيطانية في مدينة الخليل المحتلة، والتي كان منها مرشحون من "عوتسما يسرائيل" أيضاً، والتي تعتبر الأخيرة بمثابة الواجهة الجديدة لحركة "كاخ" الإرهابية. ومن الملاحظ انه كلما زاد تمثيل القوى التي تمثل المستوطنين في الكنيست الإسرائيلي، ستصعد القوة الجديدة التي يظهر بها المستوطنون، في الكنيست، خطورة مطالب المستوطنين من أي حكومة تتشكل بما يساعدهم على تطبيق برنامجهم الإستيطاني في الضفة الغربية، بالوصول إلى واقع على الأرض يعيق بشكل كبير إقامة دولة للفلسطينيين على الأرض الفلسطينية.

ثالثا :مشاركة المستوطنين في الأنشطة النيابية للكنيست:

في الكنيست الصهيوني هناك كتلتان تمثلان المستوطنين بشكل مباشر، "البيت اليهودي" التي لها ثلاثة مقاعد حتى انتخابات ٢٠٠٩، وهي الاسم الجديد لحزب "المفدال القديم"، وهو مشارك في الحكومة، و"كتلة الاتحاد الوطني"، ولها أربعة مقاعد، ومكونة من ثلاثة أحزاب، أحدها حزب نشأ من حركة "كاخ" الإرهابية، وهي كتلة كانت ضمن التكتل اليميني المتشدد، لكنها بقيت في المعارضة بقرار من نتنياهو، كي يخفف من طابع حكومته اليميني المتطرف، ولكن هذه الكتلة تدور بشكل قوي في فلك الحكومة، وهي مرشحة للانضمام إلى الحكومة في أي حالة اهتزاز(جرايسي، ٢٠١٠، ص ١٣٨).

ويتركز أعضاء حركة كاخ وكهانا حي في مستوطنات قلب مدينة الخليل "هداسا"، "بيت رومانو"، و"تل رميضة" وكذلك في مستوطنة "كريات أربع"، ويعيش سكرتير الحركة باروخ مارزيل والناطق الرسمي باسم الحركة نعوم فدرمان في هاتين المستوطنتين " تل رميضة– كريات أربع" وقد قام الاثنان بالدعوة إلى أعمال الاحتجاج وأعمال تظاهرية ضد الحكومة ودعوات صريحة إلى تفعيل الاستيطان، والدعوة إلى طرد السكان الفلسطينيين، كما يوجد لها تجمع آخر في مستوطنة تفوح في شمال الضفة الغربية(البابا، شعبان، ١٩٩٥، ص١١).

وقد كان هناك العديد من سكان المستوطنات أعضاء في الكنيست عن الأحزاب الدينية الصهيونية أو من المستوطنات الأخرى وهم :نيسان سلوميانسكي و شاؤول يهلوم من "المفدال" وهما من مستوطنة "الكناه"، وأوري أريئيل واريه إلداد من الاتحاد الوطني يسكنان في "كفار أدوميم" وأفيغدور ليبرمان من مستوطنة "نوكديم"(شرغاي، ٢٠٠٤، ص١٥).

ومن أهم حاخامات المستوطنين، عضو الكنيست السابق الحاخام حاييم دروكمان، احد القادة الروحيين لحركة بني عكيفا، والحاخام أليعازر والدمان، وهو الحاخام الروحي لـــ"غوش إيمونيم"، والحاخام شلومو أفنير، والحاخام دوف ليور، والحاخام زلمان ميلامد(الجندي، ٢٠١١، ص١٧١).

بالإضافة إلى ذلك هناك العديد من أعضاء الكنيست الإسرائيلي من الأحزاب المختلفة يسكنون في المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية لتشجيع سياسة الاستيطان، ومن هؤلاء عضو الكنيست يوفال شتاينتر، ونحمان شاي، وعتنئيل شنيلر، ودافيد روتيم، وأوري أرباخ، والكس ميلر، وياريف ليفن، ويعقوب كاتس، واربيه إلداد، ويولي أدلشتاين، وميخائيل بن أري، وأوري أربيل، وراحيل أداتو، وزئيف اللكين، وبنيامين نتنياهو، هذا بالإضافة إلى تزايد التأثير السياسي للمستوطنين ومجالسهم الاستيطانية(صالح،٢٠١١، ص٢٨١).

ورؤساء المجالس الإقليمية ولكونهم منتخبين كقادة تجمعات، فان قادة المجالس الإقليمية يطالبون بالقيادة بشكل قوي، ومن أهم رؤساء مجالس المستوطنات: بنيامين شومرون من مستوطنة

"غوش عتصيون" في جبل أبو غنيم والرئيس الأسبق "للمجلس الإقليمي" لشاطئ غزة. ومن ضمن مجلس المستوطنات أيضا قيادة حركة المستوطنات ومن ضمنهم "يسرائيل هارئيلوهاجي سيجال"، و"يوري ايلتزور"(الجندي، ٢٠١١، ص ١٧١).

وقد قدم هذا المجلس سلسلة مطالب لبنيامين نتنياهو من شأنها فرض أمر واقع على الأرض، حيث نقلت صحيفة معاريف العبرية ملخصاً عن أهم مطالب هؤلاء المستوطنين التي طالب بها مجلس المستوطنات أهمها:(دوعر، ٢٠١٢، ص١٣١)

"تعبئة المستوطنات القائمة والعمل على توسيعها وتطويرها وشطب خطة إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خارج مدينة الخليل، وبقائه مسيطراً على التلال المحيطة بالأحياء الاستيطانية اليهودية، والحفاظ على السياسة الاستيطانية في القدس وسط توطين اليهود في كل جزء منها، بما في ذلك القدس الشرقية، والعمل على فرض أمر واقع عن طريق بناء مكثف في المستوطنات، والسيطرة على الأراضي والمياه في غور الأردن".

وهكذا نجح المستوطنون في دفع كثير من أعضاء الكنيست للعمل على عرقلة إخلاء البؤر الاستيطانية في لجنة الداخلية وفي لجنة الدستور والقضاء. ومن الأمثلة على ذلك أن عضو الكنيست "ارئيل" قدم مقترح قانون يسمح لليهود بالصلاة في الحرم القدسي، وكذلك قانون "تسجيل عنوان"، الذي يسمح للجمعيات التي تعمل في مستوطنات الضفة الغربية بتسجيل عنوانها في المستوطنة التي توجد فيها مقرات هذه الجمعيات. ومن المجالات التي يبذلون فيها جهوداً خاصة في النشاط ضد البناء للعرب في النقب والجليل والضفة الغربية(شرغاي، ٢٠٠٤، ص٦١).

وقدم كثير من أعضاء الكنيست من سكان المستوطنات مشاريع قوانين تتعلق بحدود الكيان الصهيوني، في محاولة لمنع أي انسحاب إسرائيلي من الأراضي الفلسطينية. وبهذا فإنهم يتجاوبون مع التطلعات التي يعولها عليهم أعضاء المتدينون "المفدال" والاتحاد الوطني والليكود الذين يرون في المستوطنين قوة انتخابية نوعية(شرغاي،٢٠٠٤، ص٢٢).

يرى الباحث: انه من العرض السابق نجد أن أعضاء الكنيست الذين يسكنون في المستوطنات في الأراضي الفلسطينية يحرصون باستمرار على التأثير على السياسات الإسرائيلية لخدمة مصالحهم الاستيطانية من خلال توفير الحماية لها، وتقديم الخدمات من إنشاء وإدخال التطورات وسن الخطط الاستيطانية التي تساعد في تسمين تلك المستوطنات وتطوير مرافقها، لتصبح كتل استيطانية كبيرة ولفرض أمر واقع قائم على السيطرة على المناطق الحيوية في الضفة الغربية.

رابعا :ضعف سياسة الحكومة الإسرائيلية في التعامل مع المستوطنين:

ترك الاتفاق الفلسطيني- الإسرائيلي في واشنطن أثار كبيرة على المستوطنين في الضفة والقطاع، حيث اعتبروا التوقيع على الاتفاق بداية لفكفكة وجودهم في المستوطنات التي أقاموها طوال فترة الاحتلال. ولذلك بدأو بتنظيم مظاهرات تتجمع من مختلف المستوطنات، وتتلقي أمام منزل رئيس الوزراء، ومبنى الكنيست.

ولم يكتف المستوطنون بالمظاهرات والمسيرات وإغلاق الطرق، بل أخذوا يقومون بممارسات ضد المواطنين الفلسطينيين أنفسهم، ودون خشية من قوات الجيش التي غالباً ما وقفت: إما حامية ومدافعة عن المستوطنين أو مكتوفة الأيدي تجاه ما يقومون به من أعمال.

إزاء هذا الوضع، ظهر بشكل واضح أن رابين وحكومته لم يقفوا ضد هذا التوجه من المستوطنين وممارساتهم، بل انهم كانوا يتجاوبون مع ممارسات المستوطنين ويهرعون لحمايتهم ومساعدتهم والدفاع عنهم. فعندما كان المستوطنون يطلقون النار على المواطنين الفلسطينيين، تهرع قوات الجيش فتفرض حظر التجول وتشن حملة اعتقالات، فيواجهها المواطنون الفلسطينيون بالحجارة، فيما يرد الجيش بإطلاق النار فيقع الشهداء والجرحى، فكأن المستوطنون اخذوا يفرضون على الجيش ضرورة الدخول في مواجهة مع الفلسطينيين، بهدف السيطرة عليهم وإخضاعهم(دوعر، ٢٠١٢، ص١٢٩).

وفي فترة حكم حزب الليكود رفض زعما المستوطنين المشاركة مع نتنياهو في رسم خريطة لأي انسحاب إسرائيلي محتمل من الضفة الغربية، وساندهم في هذا الموقف كل من الحاخام "يوسف شابيرا"، والحاخام "مردخاي الياهو" الارهابيين، ولم يفلح نتنياهو في تغيير موقف الحاخامات المعارض لأي انسحاب إسرائيلي من الضفة الغربية، أو العدول عن تهديدهم بالعمل على إسقاط حكومته، على الرغم من تحذيره لهم انه إذا سقطت حكومته، فان البديل سيكون صعود حكومة يسارية برئاسة باراك، وهذا ما تم بالفعل(دوعر، ٢٠١٢، ص١٣٣).

وبعد أن جاء شارون الذي انتخبه المستوطنين بأغلبية ساحقة خليفة لباراك، لم يسلم من المستوطنين، وتحريضهم، حين قرر المضي قدماً في خطته للانفصال عن قطاع غزة بتفكيك المستوطنات هناك.

يرى الباحث: بان المستوطنون في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما يشكلون خطراً كبير على المواطنين الفلسطينيين فأنهم أيضا يواجهون أي قرار سياسي إسرائيلي يخرج في غير مصلحتهم بوسائل شتى، وبناءاً عليه فان الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة تحاول استرضاء هؤلاء المستوطنين لمنع تأثير المستوطنين على استقرار نظامهم السياسي أو في منع مساهمتهم في إسقاط حكوماتهم الائتلافية و محاولة الحصول على أصواتهم في الانتخابات، وبالتالي تسعى الحكومات

للتذلل للمستوطنين لمحاولة استرضائهم باستمرار، ولأنه أيضاً يصب في مصلحة المشروع الصهيوني بالدرجة الأولى، كما و يظهر الاتجاه البراغماتي للأحزاب الإسرائيلية لأنها تسعى للاحتفاظ بالسلطة، فهي إذن مصلحة متبادلة.

خامساً: زيادة نفوذ المتدينين الصهيونيين في الجيش الإسرائيلي

شهد عام ٢٠٠٩ تأزما في علاقة الجيش الصهيوني مع شرائح من المتدينين الصهيونيين، خصوصا الذين يسكنون المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكانت الإشارة الأساسية لهذه الأزمة تصريح الحاخام "العازر ملميد"، رئيس إحدى المدارس الدينية الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عندما قال أن على الجنود رفض الأوامر في حال طلب منهم إخلاء المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واتى هذا التصريح على خلفية المحاولات غير الجادة للجيش إخلاء بعض المستوطنات الجديدة، والتي تسمى في الخطاب الإسرائيلي بالمستوطنات "غير القانونية"(شلحت،٢٠١٠، ص١٢٧).

وقد فجرت أزمة الحاخام ملميد مسألة الشرعية والسلطة في الجيش، حيث ادعى الحاخام ملميد ان مرجعية الجنود والضباط المتدينيين في الجيش يجب أن تكون من حاخاماتهم في المدارس الدينية التي ينتمون إليها(شلحت، ٢٠١٠، ص١٢٧). هذه اللهجة تشكلت في عهد حكومة رابين، والصراع الكبير حول مسيرة أوسلو، وذلك حينما نشر حاخامات ارهابيون من معسكر الصهيونية الدينية فتاوي تحض الجيش الإسرائيلي على رفض أوامر عسكرية تدعو إلى إخلاء المستوطنات، مما حدا ببعض المراقبين للقول: ها هي قوة أصحاب الولاء المزدوج، للدولة وللحاخامات، تتعاظم في الجيش، وهناك تخوف من أن يرجح هذا الولاء الكفة في حالات كثيرة لصالح الفتاوي الدينية(شيلغ، ٢٠٠٢، ص٩٠).

وهناك زيادة ملحوظة في نسبة لابسي الطاقيات الدينية بين الشخصيات العلمانية سواء السياسية أو العامة، ويكفي ان نشير في هذا الصدد إلى أن نسبة الذين يضعون الطاقية الدينية في المدارس التجهيزية لإعداد الضباط التابعة للجيش الإسرائيلي، قد وصلت إلى ٤٠%، مما يشير إلى ازدياد نسبة الجنود والضباط المتدينين في هذا الجيش. وقد شاع بسبب هذه الظاهرة اتجاه يتحدث عن أصحاب "الطاقيات" أي التابعين لحزب "المفدال" و"غوش إيمونيم" سوف يزداد نفوذهم في الجيش، مما يترك انعكاسات خطيرة ستؤدي إلى نوع من السيطرة الحزبية الدينية على الجيش الإسرائيلي(الشامي، ١٩٩٧، ص٢٤٩).

هذه الزيادة إنما تعزى بصفة رئيسية للجهود المقصودة من جانب زعامة التيار الصهيوني – الديني والهادفة إلى زيادة تأثير الجمهور الديني على الجيش كمؤسسة مركزية في الكيان الصهيوني، هذا الأمر يجري عن طريق تشجيع الشبان المتدينين لهذا المعسكر على اختيار مسار الحياة العسكرية(بيري، ٢٠٠٧، ص٤٨).

ومن الملاحظ أن هناك تزايداً في نسبة أعداد منتسبي الأفراد المحسوبين على القوى الدينية الصهيونية في الجيش الإسرائيلي، حيث أن هذه القوى دعمت التوجهات الخاصة بخدمة أفرادها في الجيش، في مقابل امتناع القوى الدينية الحريدية في الانخراط في صفوف الجيش الإسرائيلي ، وذلك بعد ان توصلت مرجعياتهم الدينية مع حكومة الاحتلال على إعفاء منتسبيهم من العمل في الجيش وذلك بناءً على قانون "طال" الذي ما زال معمولا به إلى يومنا هذا.

وباستثناء التيار الديني الأرثوذكسي "الحريديم" الذي توصل مع الحكومة الإسرائيلية إلى إعفاء من الخدمة في الجيش الصهيوني والتي يتمتع بها طلبة المدارس التلمودية العليا بناء على الاتفاق بينهما. إلا أن التيار الديني الصهيوني توصلت مرجعياته في أواخر السبعينات مع قيادة الجيش الصهيوني إلى اتفاق تم بموجبه أن تتولى المدارس الدينية التابعة لهذا التيار مهمة إعداد الشباب الذين ينتمون لتيار الصهيونية الدينية لمرحلة الجيش ومن أبرز اليشيفوت الخاصة بهذا التيار "يشيفوت ههسدير" التي تدمج التعليم الديني بالخدمة العسكرية، وتعد يشيفاه بني ديفيد إحدى هذه المسارات، حيث تخرج منها أكثر من ثلاثة آلاف جندي، يؤدي أكثر من ٥٠% مهمات قيادية، ويحملون رتب عليا في الجيش الصهيوني(علي، ٢٠٠٧، ص٢٤).

وتتمثل المجموعة البارزة بهذا المعسكر الديني ، وما يؤشر على ذلك انه كان في الماضي عدد الأشخاص الذين يضعون على رؤوسهم – الطاقية الخاصة بالمتدينين– في قيادة الجيش الصهيوني ضئيلاً جداً، إلا أنه ومنذ الستينيات وبعد إنشاء المدارس الدينية اليهودية المعروفة باسم "يشيفوت ههسدير" حيث بدا هذا العدد بالتزايد باستمرار في التسعينيات وحتى ٢٠٠٠ وخصوصاً في قيادة هذا الجيش(بيري، ٢٠٠٧، ص٤٧).

وقد قام الكيان الصهيوني بإنشاء كليات تسبق الالتحاق بالجيش الصهيوني، وهي تختلف عن "يشيفوت ههسدير" التي تؤهل خريجها نحو مسارات عسكرية منفردة، فبالإضافة إلى هذه المدارس البالغ عددها ٤٠ مدرسة، يوجد في "إسرائيل" عشرات من الكليات الدينية ما قبل الالتحاق بالجيش الصهيوني، وهي كليات تؤهل منتسبيها لوظائف قيادية في الجيش، تعترف وزارة المعارف الصهيونية بـــ ٢٣ منها، ١٣ كلية منها دينية، و٣ مختلطة بين علمانيين ومتدينين، كما أن هناك كليات لم يتم الاعتراف بها من قبل الكيان الصهيوني في المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧(بيري،٢٠٠٧، ص٤٧).

لقد تعززت معدلات الربط بين الاستيطان والعقلية العسكرية في الجيش الصهيوني، لان ارتفاع أعداد المتدينين الأورثوذكسيين في صفوف هذا الجيش، وخصوصاً على مستوى القيادات المتوسطة الذين يضعون قبعة "الكيبا" الدينية، والتي ارتفعت نسبتهم من ٢،٥% في سنة ١٩٩٠ إلى ٣١% في سنة ٢٠٠٧، حيث أشار الباحث "ياجيل ليفي" إلى أن هذا الارتفاع بدا يؤثر في الثقافة السائدة في الجيش، وخصوصاً في المواقف المتعلقة بالاستيطان والمستوطنين(جمال، ٢٠١٢، ص٩٦).

ويرى الباحث: أن زيادة نفوذ المتدينين في الجيش الصهيوني سيجعل منه جيشاً أكثر تطرفاً وارهاباً، وذلك من خلال سيطرة المتنفذين من أتباع التيار الديني الصهيوني، أصحاب الأفكار المتطرفة وفق أيدلوجية عنصرية وبالتالي ستؤثر هذه الفئات في توجهات الجيش وقراراته والذي سينعكس تأثيره على صناع القرار السياسي في الكيان الصهيوني، سواء من ناحية الاستيطان أو القرارات السياسية الأخرى.

المبحث الثاني

موقف الأحزاب الدينية الصهيونية من عملية التسوية ١٩٩١ -٢٠٠٥

لقد مثلت القوى الدينية الصهيونية على مدار السنوات التي أعقبت العملية السياسية مواقف حادة ومتطرفة تجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة وسكانها، وكان معظم مرتكبي الجرائم البشعة بحق الفلسطينيين، كانوا ينتمون بشكل أو بآخر إلى التيارات الدينية المتعصبة.

ولقد كان أسلوب المذبحة، الذي اتبعته "إسرائيل" الرسمية والأحزاب والقوى الأخرى، قبل وأثناء وبعد نشؤ الكيان الصهيوني، له جذور عميقة في النصوص الدينية والتقليدية، وهناك كثير من الباحثين الذين درسوا هذه العلاقة القديمة الجديدة بين النصوص والسلوك. ولكن، تجب الإشارة إلى أن أسلوب المذبحة المتبع، لا يخفي دوره الاستعماري، وان أقل ما نصف هذه العقلية الاستعمارية بأنها عبارة عن (حضارة مجازر).

إن مسألة مصير المناطق الفلسطينية المحتلة ، والسياسة الإسرائيلية خلال السنوات السابقة، أصبحت اليوم مميزة وواضحة للأحزاب الدينية الصهيونية، حيث أن الفكر والسياسة لتلك الأحزاب تركزت في الفترة الأخيرة على عدم الانسحاب من المناطق الفلسطينية أو التخلي عن أجزاء منها، وبالمقابل على زيادة الاستيطان فيها، حتى لو أدى ذلك إلى إعاقة اتفاقيات أو إيقافها(نيومان، شتيرمان، ٢٠٠٩، ص٤٢).

أولا: موقف الأحزاب الدينية الصهيونية من مؤتمر مدريد

لقد كانت المشاركة الحزبية والسياسية الواسعة للأحزاب الدينية في الحكومات الإسرائيلية منذ العام ١٩٧٧م، بشكل فاعل ومؤثر، بحيث استطاعت أن تكون من قوى الصف الأول، بعد تراجع قوة الأحزاب الكبرى، وعدم وجود تيار علماني منافس، الأمر الذي يتيح لهذه القوى الفرصة والقدرة على الابتزاز الاقتصادي والتأثير السياسي الكبير، وهو ما يدفع الباحث بالسؤال إلى أي مدى يمكن للعالم بان يسمح بتنامي تأثير القوى الدينية و الأصولية اليهودية في "إسرائيل" وخاصة جانبه الأرثوذكسي والقومي المنتشر هناك، والتي لا يمكن أن تتماشى أو تنسجم مع القيم الديمقراطية والسلام، خاصة وان مرتكبي الجرائم البشعة بحق الفلسطينيين، كانوا ينتمون بشكل أو بأخر إلى التيارات الدينية المتعصبة، فاليهودي الذي حرق الأقصى عام ١٩٧٨، والمجزرة التي ارتكبها المجرم غولدشتاين عام ١٩٩٤، وما بينهما وما بعدهما، حتى أن القتل طال رئيس وزرائهم رابين في العام ١٩٩٥، حيث كانوا جميعا تحت تأثير تلك الأفكار والمعتقدات الدينية اليهودية.

إن المشاركة الفاعلة للأحزاب الدينية في الحكومات الإسرائيلية لم يكن حدثا منفرداً، بل ترافق ذلك مع تصاعد اليمين أيضاً، الأمر الذي اوجد علاقة خاصة بين اليمين، الذي يعتبر بشكل أو بأخر، أن الأحزاب الدينية تتقاطع معه في كثير من المصالح المشتركة السياسية خاصة تلك المواقف التي تتعلق بالتقدم في مسار التسوية السياسية، فأصبحت اقل دبلوماسية، وأكثر عنفاً، وانزلاقاً نحو الفاشية، كنتيجة حتمية للسياسة التي تتبعها "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين.

ففي سنة ١٩٩٢ لم يشارك حزب الصهيونية الدينية "المفدال" في الحكومة التي ألفت بزعامة حزب العمل بعد انتخابات سنة ١٩٩٢، أي بعد انعقاد مؤتمر مدريد(خليفة، ٢٠١١، ص٢١٩) وفي دراسة قام بها "لوستيك" تم نشرها في العام ١٩٨٨، بتكليف من برنامج البحوث الدفاعية الأكاديمي التابع لوزارة الدفاع الأمريكية حيث خلص في تلك الدراسة إلى ما يلي: " ان إسرائيل معارضة للحل السلمي التفاوضي ومدفوعة بالنبوءات والنوازع الخلاصية" حيث وصف الباحث أن ذلك يعتبر تحدي للسياسة الخارجية الأمريكية والمصالح الأمريكية في المنطقة(عوض، ٢٠١٣، ص ٦٤).

يرى الباحث: أن حزب "المفدال" أعلن عدم مشاركته في الائتلاف الحكومي الذي أعقب مؤتمر مدريد للسلام في الحكومة المؤلفة عام ١٩٩٢، مما يدلل ذلك على أن هذا الحزب من أخطر و أكثر القوى الصهيونية والدينية لمعارضة للسير قدما في العملية السياسية.

ثانيا: موقف الأحزاب الدينية الصهيونية من اتفاقية أوسلو

بعد توقيع اتفاقية اوسلو خرج المتدينين الصهيونيين وحلفائهم ضد السياسات التي قوضت تمسكها بالأرض الفلسطينية وذلك بتحريض المجتمع الصهيوني وجرفه نحو اليمين المتطرف، والذي قام بانتخاب شارون، لقد استغل اليمين الديني مختلف الظروف والمتغيرات على الساحة لإعلان العودة إلى "تجديد العهد الصهيوني" والاحتفاظ بالأرض الفلسطينية، حتى ولو كانت تصورات الحكومات الاسرائيلية تبقي هذه المناطق تحت سيادتها بهذه الطريقة أو تلك، ولا تقدم إلى السلطة الفلسطينية سوى "خطة تكون فيها فلسطين أشبه بدويلة بوتسوانا (في جنوب إفريقيا) وتقوم من الناحية العملية على ما مساحته ٢٠% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة"(بابيه، سيغف، بونداك، ٢٠٠١، ص٧).

هذه السياسات أدت إلى زيادة معارضة الحكومات من قبل "المفدال"، ومعارضته لوضع قيود على الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلى اتفاقيات الحكم الذاتي مع الفلسطينيين، ويبدو أن مصير ومستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة من معارضي الانسحاب عن الأراضي الفلسطينية المحتلة ليسوا بالقليلون في الكيان الصهيوني(نيومان، شتيرمان، ٢٠٠٩، ص٤٢).

لقد بينا سابقاً أن حزب المفدال لم يشارك في الحكومة التي ألفت بزعامة حزب العمل بعد انتخابات سنة ١٩٩٢، وشارك في الحكومة التي ألفها نتنياهو عام ١٩٩٦، لكنه ساهم في إسقاطها في أواخر سنة ١٩٩٨ لموافقة رئيسها على اتفاقية واي ريفر. كما شارك في الحكومة العريضة التي ألفها ايهود باراك عام ١٩٩٩، لكنه أيضاً ساهم في إسقاطها في أواخر عام ٢٠٠٠، احتجاجاً على المواقف التي طرحها باراك في المفاوضات التي جرت بين الفلسطينيين و الإسرائيليين في كامب ديفيد في تموز/يوليو ٢٠٠٠(خليفة، ٢٠١١، ص٢١٩).

وقد جاءت هذه المواقف منسجمة مع التحول الجذري الذي أخذ يطرأ على المفدال منذ أواسط السبعينات، وحوله من حزب يهتم في قضايا الخارجية والأمن والتي من ضمنها القضايا المتصلة بالمناطق المحتلة إلى حزب شديد التطرف، ومن حزب منشغل أساساً بالقضايا الدينية إلى حزب يضع التوسع الاستيطاني في رأس قائمة اهتمامه، وقد حدث هذا التحول من خلال صراع عنيف بين العناصر المتطرفة والعناصر الأقل تطرفاً والتي نجم عنها الكثير من الانشقاقات داخل هذا الحزب وقد نجمت إحدى هذه الانشقاقات عن تأسيس حزب "تكوما" ١٩٩٩، بزعامة عضوي الكنيست حنان بورات وتسفي هندل، وفي آذار /مارس ٢٠٠٥ انشقت مجموعة أخرى بزعامة عضوي الكنيست إيفي أيتام ويتسحاق ليفي لمعارضتهما بقاء المفدال في حكومة شارون بعد اقرارها خطة الانسحاب من غزة(خليفة، ٢٠١١، ص٢٢٠).

فقد شهدت الصهيونية الدينية ممثلة في حزب المفدال تغيرات جوهرية قادت إلى ظهور"الحاخامات الجدد"، كما ظهر واضحاً سياسة هذا الحزب وموقفه إزاء مراحل عملية التسوية السياسية، والتي أظهرت ارتباطا وثيقا باليمين الإسرائيلي، فقد أتاحت الرؤيا الصهيونية الجديدة، والتي تتلقى دعماً وتأييداً من اليمين الصهيوني في الولايات المتحدة، والتي دعمت التحالف بين اليمين الإسرائيلي والأحزاب الدينية(أبوعوده، ٢٠١٢ن ص١٧٠)

ثالثاً: موقف الأحزاب الدينية الصهيونية من تنفيذ خطة فك الارتباط

لقد تحدث شارون للمرة الأولى في كانون الأول (يناير) ٢٠٠٣ في «مؤتمر هرتسيليا» عن خطة للإنفصال من جانب واحد عن الفلسطينيين وفك الإرتباط معهم وسحب الجيش وإخلاء مستوطنات قطاع غزة. وأكد أنه ماض في إقامة «جدار الفصل» باعتباره حجر الزاوية في المشروع الصهيوني وسيسرع بناء بقية أجزائه(نوفل، موقع مركز خدمة المتابعات الصحفية، ٢٠٠٥).

في ٢٦/أيار/٢٠٠٣ صرح شارون في اجتماع كتلة الليكود في الكنيست أنه "لا يمكن بقاء الاحتلال إلى مالا نهاية، لأنه من غير الممكن السيطرة على ثلاثة ملايين ونصف المليون من الفلسطينيين، ويجب وضع حد لذلك"، لكن شارون لم يعمل من أجل إنهاء الاحتلال وجلب السلام

لشعبه من خلال تطبيق خطة الفصل. بل على العكس، فقد استهدفت خطته تخليد السيطرة على الفلسطينيين حين صرح: "حد أقصى من الأمن وحد أدنى من الاحتكاك بين الإسرائيليين والفلسطينيين"(إلدار، زرطال، ٢٠٠٦، ص٥٢٠).

أما في ما يخص الإخلاء والانسحاب من قطاع غزة أكدت الخطة على أن "إسرائيل" ستخلي قطاع غزة بما في ذلك كل المستوطنات، وتعيد انتشار الجيش خارج أراضي القطاع(نوفل، ٢٠٠٤، ص٣٩). وفي معرض خطته القائمة على الانفصال من جانب واحد والانسحاب من قطاع غزة، قال شارون: "صحيح انه لن يبقى مستوطنات في قطاع غزة، لكن من الواضح أنه ستبقى في الضفة الغربية"، وفي إجتماع مجلس الوزراء أقر الجدول الزمني لتنفيذ الخطة يوم ٢٠شباط ٢٠٠٥ وتشير استطلاعات الرأي في حينه إلى توفر دعم وأغلبية في "إسرائيل" لخطته، وبعد انضمام حزب العمل للحكومة توفرت لها أغلبية في الكنيست صوتت لجانبها(نوفل، ٢٠٠٤، ص٣٨).

وقد انتهى العام ٢٠٠٥ بحدثين مهمين، أديا إلى تقديم موعد الانتخابات في الكيان الصهيوني، الأول الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة والثاني انسحاب شارون من حزب الليكود وتشكيل حزب جديد، "كاديما". ومنذ أعلن شارون، رئيس الحكومة الإسرائيلية بعد انتخابات ٢٠٠٣ عن مشروع الانفصال عن غزة والانسحاب بقرار من طرف واحد كان يعبر عن قناعة عسكرية وسياسية لم تكن جديدة على التيار الفكري الصهيوني المركزي، لذلك فان قرار شارون الانسحاب من قطاع غزة ليس فيه أي خروج عن جوهر سياسة التوسع الإسرائيلية، وقد وظفها شارون في محاولة منه لتبيض اسمه في العالم ليظهر أما العالم وكأنه "رجل سلام" في نظر الغرب المنحاز دوماً للكيان الصهيوني بدلاً من مجرم حرب ومجرم بحق الإنسانية(ناطور، ٢٠٠٦، ص٧).

وقبل رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات ظل أقطاب الحكومة الإسرائيلية يحملون الرئيس عرفات مسؤولية إخراج الطرف الفلسطيني من موقع الشريك في العملية الساسية. كما جرت العادة في كل تصريحات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وفي هذا الإطار طرح شارون خطة فك الارتباط من جانب واحد ودون التشاور مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وأصر على تنفيذها من جانب واحد، كما رفض إدخال تعديلات عليها، وحظيت الخطة بدعم أمريكي كامل، لكنها جوبهت، في حينه، بمعارضة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وعدد من الدول العربية، التي اعتبرته هروب من الالتزام باستحقاقات التسوية و بخطة خارطة الطريق(نوفل، ٢٠٠٤، ص٣٣).

ويبدو أن احد الأسباب التي دعته للتحرك وطرح خطة عملية هي الخطط السياسية المتنوعة التي انطلقت في الفضاء خاصة خطة جنيف التي أيدها الكثيرين في الكيان الصهيوني والعالم وكذلك انتشار الرافضين للخدمة في الجيش الإسرائيلي(إلدار، زرطال،٢٠٠٦، ص٥١٩). والتي كان أحد أسبابه

الرئيسية حالة الرعب والخوف في التوجه للعمل في قطاع غزة نتيجة العمل المقاوم والناجح ضد المواقع الصهيونية سواء في المواقع العسكرية المحصنة أو ضد المستوطنات والتي جعلت حياتهم جحيما في فترة الانتفاضة المباركة التي بـــدأت تدور رحاها في العام ٢٠٠٠م.

وكان من ضمن وجهة نظر شارون انه كان يرى أن خطة فك الارتباط ستمكّن الحكومة الإسرائيلية من التهرب من استحقاقات التسوية، حيث قال: "بهذه الخطوة لن نذهب إلى خارطة الطريق". داف فايسغلاس الذي يعتبر محل ثقة شارون ومستشاره المقرب فسر تصريحات شارون عندما قال: "الفصل هو المادة المانعة لصيغة الرئيس بوش، وهي عبوة مغلقة بإحكام ومعقمة" واضاف: "أن الفصل أحادي الجانب...يزيد كمية المعقمات المطلوبة كي لا تكون هناك مسيرة سلمية مع الفلسطينيين وان إزاحة لفت الانتباه العالمي عن إسرائيل والمحافظة على يهودا والسامرة، وان اجتثاث عدة آلاف من المستوطنين من هناك سيخلد مئات المستوطنين هنا"- والمقصود الضفة الغربية-(الدار، زرطال، ٢٠٠٦، ص٥٢٠).

وقد وضع شارون في مخططاته التوسعية أن يضم قرابة ٧-١٠% من إجمالي مساحة الضفة الغربية "لإسرائيل" وهذه المساحة تضم تجمع مستوطنات غوش عتصيون" بين القدس والخليل، ومستوطنة "معاليه أدوميم" شرق القدس وتطل على البحر الميت، ومعظم مستوطنات جبل الخليل، ومستوطنة "ارئيل" وما يحيط بها من مستوطنات بين نابلس ورام الله(نوفل، ٢٠٠٤، ص٣٨).

إلى ذلك تؤشر خطة شارون إلى تغير في موقفه الأيدلوجي، وتراجع عن موقف سابق معلن بشأن الاستيطان والمستوطنين، حيث ظل من بداية الاستيطان يتمسك ببقاء جميع المستوطنات الصغيرة و الكبيرة القريبة والبعيدة عن "الخط الأخضر" ومن ضمنها مستوطنات قطاع غزة، ورفض مبدأ إخلاء أي مستوطنة حتى إذا كانت معزولة في عمق قطاع غزة أو الضفة، وظل منذ احتلال الضفة والقطاع في العام ١٩٦٧، يرفض الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة، كما عارض الفصل بين الكيان والأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وهذا ما عبر عنه في الحملة التي قادها في حملته الانتخابية في ٢٠٠١ ضد هذه الأطروحات في مفاوضات كامب ديفيد وفي محادثات طابا في زمن باراك(نوفل، ٢٠٠٥، ص٣٥).

وفي ذلك دليل على أن المقاومة الفلسطينية أرغمت الكيان الصهيوني على الانسحاب وإخلاء المستوطنات من أجزاء من الأرض الفلسطينية، بعد العمليات النوعية التي خلخلت مضاجع المستوطنين، وجعلتهم يعيشون في خوف ورعب طوال الوقت بسبب المقاومة المستمرة. والتي أرسلت رسالة مؤداها انه لا أمن ولا أمان للمستوطنين فوق الأرض الفلسطينية.

وعند العودة إلى المستوطنين المتدينين فقد واجه شارون معارضة من المستوطنين وقوى اليمين ومن داخل حزبه، بعد مساندته للمستوطنين في كل زمان ومجال، ومن ضمنها تغطيته على جرائمهم ضد الفلسطينيين(نوفل، ٢٠٠٥، ص٣٦). وكما هو الحال دائما بالنسبة لمواقف القوى الدينية الصهيونية المتطرفة التي كانت دائماً مواقفها معارضة للتقدم في استحقاقات عملية التسوية، ففي استطلاع معهد "تامي شتاينميتس" من شهر أيار ٢٠٠٥ اظهر أن نسبة مؤيدي خطة الانفصال بين مؤيدي الأحزاب الدينية متدنية جدا: بين مصوتين حزب "المفدال" ٣٦%؛ "شاس"٢٥%؛ "يهدوت هتوراة"١٦%(الران، ٢٠٠٥، ص٣٠).

ومن الناحية العملية، فقد برز معارضو خطة الانفصال من متطرفي حزب الليكود، الذين انضم إليهم وزير المالية بنيامين نتنياهو ومجموعة المتمردين في الليكود، وحزب شاس والمفدال الدينيين، موقفهم المعارض كان بحجة عدم وجود شريك لمفاوضات عملية التسوية، ثم برروا موقفهم بعكس ذلك حيث قالوا بأن رحيل الزعيم ياسر عرفات سيؤدي إلى إيجاد شريك، ومن ثم وجب إلغاء خطة الفصل، والبدء في التفاوض من جديد، دون تحديد أي أفق لهذه المفاوضات (باتير، ٢٠١٢، ص ٣٨).

ومهما يكن من أمر فإن الأحداث قد برهنت على ضعف المستوطنين وعدم قدرتهم على مواجهة القرار السياسي لحكومتهم. وهناك من يقول أنه لو كان المستوطنين أقوياء لما استطاعت حكومة شارون إخراجهم من غزة عام ٢٠٠٥، وتفكيك المستوطنات هناك، وأن السلوكيات غير القانونية لبعض المستوطنين، ومشاكسة القائمين على الأراضي المحتلة، تعبران عن ضعف المستوطنين وخوفهم. فهم رهائن للسياسات الحكومية التي تساوم على وجودهم من أجل تحسين شروط التفاوض مع السلطة الوطنية الفلسطينية(جمال، ٢٠١٢، ص٨٤).

لقد طرأت تحولات ونقاشات داخل التيار الديني الصهيوني، والتيار الديني الأرثوذكسي، بعدما وحد المشروع الاستيطاني هذا المعسكر، الذي رأى في الاستيطان أداة لتزعم وقيادة "إسرائيل". لكن منذ اتفاقية أوسلو، في العام ١٩٩٣، وإقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، وتنفيذ خطة فك الارتباط، في صيف العام ٢٠٠٥، التي تم من خلالها إخلاء مستوطنات قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية، اعتبر هذا المعسكر المتطرف انه تم فرض قيود على المشروع الاستيطاني الصهيوني(عنباري، ٢٠٠٨، ص١٦٣).انظر الملحق رقم (٣) الخريطة رقم (٣).

ويمكن القول وعلى اثر انسحاب "إسرائيل" من شبه جزيرة سيناء وبدء مؤتمر مدريد وعملية أوسلو، التي أدت إلى انسحاب من أجزاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا التراجع في المشروع الصهيوني شكل أزمة ثيولوجية حادة لدى التيار الديني الصهيوني وصلت هذه الأزمة أوجها بهدم المستوطنات في أعقاب خطة فك الارتباط عام ٢٠٠٥(عنباري، ٢٠٠٨، ص١٦٤).

ويرى الباحث: انه بصرف النظر عن الظروف التي أحاطت بقرار شارون الانسحاب من جانب واحد، فإن القراءة الموضوعية للخطة وأهدافها تبين أنها تتضمن تراجعاً استراتيجياً جديداً في المشروع الصهيوني بعد الحروب التوسعية التي كانت تخوضها تحقيقا لمقولة "إسرائيل الكبرى" بدأ التراجع الذي تم على الجبهات المصرية والأردنية واللبنانية. والانسحاب من قطاع غزة وتفكيك المستوطنات يظهر تراجع المشروع الصهيوني بشكل كبير، وفي كل الأحوال يعتبر الانسحاب الصهيوني وتفكيك المستوطنات من قطاع غزة، و تفكيك أربع مستوطنات من الضفة الغربية انتصاراً لمقاومة وصمود الشعب الفلسطيني للمشروع الصهيوني، وأدى بالتالي إلى تحرير جزء هام من الأرض الفلسطينية.

رابعاً: التحديات الإرهابية للمستوطنين المتدينين في ظل مساعي التسوية

لقد ارتكبت العصابات الدينية الصهيونية التي تسكن المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ العديد من الجرائم بحق المواطنين الفلسطينيين الأبرياء والعزل، ففي ١٩٩٦/٩/٢٣ قام ناحوم كرومان، منسق الأمن في مستوطنة هدار بيتار بقتل الطفل حلمي شوشة. وفي ١٩٩٦/١٠/٢٧ تقوم القاضية اللوائية روت أور في الكيان الصهيوني بتبرئة القاتل(الدار زرطال،٢٠٠٦، ص٥٥٤).

وقد قام المستوطنين بعمليات قتل وإرهاب وعمليات اغتيال ضد المواطنين الفلسطينيين، فقاموا باغتيال خميس أبو عواد من قرية ترمسعيا شمالي رام الله في أثناء عمله في أرضه، كما قاموا بعدها باغتيال ثلاثة مواطنين من ترقوميا بترصد وسبق إصرار. ولم يكتفوا بذلك، بل إن حركة كاخ أعلنت مسؤوليتها عن الحادث، وتعهدت باستمرار القيام بأعمال انتقامية ضد الفلسطينيين، كما أعلنت منظمة تسمي نفسها باسم "سيف داود" أنها مسؤولة عن الحادث(دوعر، ٢٠١٢، ص١٣٠). وهناك آلاف الاعتداءات الإرهابية التي ارتكبها هؤلاء المستوطنين المتطرفين ضد السكان الفلسطينيين العزل والمقام هنا لا يتسع لشرح هذه الأعمال والممارسات الإرهابية. بل تحتاج لدراسات مستفيضة في هذا الشأن.

ولم يكن الأمر مفاجئاً حين كشفت الشرطة الإسرائيلية خططاً للمستوطنين كانوا ينوون القيام بها مثل عمليات قتل الفلسطينيين في الخليل، وتنفيذ هجمات ضد الشرطة الفلسطينية لتعطيل إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي بعيداً عن المناطق الأهلة بالسكان في الضفة الغربية، ونسف عملية السلام. وكانوا هؤلاء مستوطنين تابعين لحركة "كهانا حي" ممن تلقوا تدريبهم في الولايات المتحدة وممن مارسوا الإرهاب(دوعر، ٢٠١٢، ص١٣٢).

لقد كان هناك العديد من المنظمات الإرهابية للمستوطنين المتدينين، والحركات الصهيونية الدينية المتطرفة التي مارست الإرهاب ضد السكان الفلسطينيين، وقامت بالتخطيط لارتكاب عمليات قتل جماعية ضد الفلسطينيين من عمال ومزارعين ومواطنين عزل.

ومن هذه المنظمات منظمة سرية يهودية أطلقت على نفسها اسم "كتائب جلعاد شيلهفت" أخذت على عاتقها العمل الإجرامي، حين أطلق مستوطنين من سيارة خصوصية، مساء يوم الأربعاء ٢٠٠١/٦/١٣ النار باتجاه شاحنة، يستقلها أربعة فلسطينيين، ووقوعهم بين قتيل وجريح، حيث عبروا عن أنفسهم بإرسال بيان إلى وسائل الإعلام الإسرائيلية يعلنون مسؤوليتهم عن هذا الحادث(دوعر، ٢٠١٢، ص٤٠٣).

وقامت جماعة من المستوطنين تطلق على نفسها اسم "منظمة الأمن على الطرق"، ومعروفة بانتمائها لحركة "كاخ"، بتنفيذ مجزرة جديدة على مدخل بلدة إذنا، غرب مدينة الخليل، وذلك مساء الخميس ٢٠٠١/٧/١٩، حيث قامت بإطلاق النار على سيارة أجرة، مما أدى إلى استشهاد ثلاثة شبان من عائلة الطميزي، وإصابة بقية العائلة، هذا التنظيم السري الذي أطلقت عليه الشرطة الإسرائيلية "خلية بيت عين" نسبة إلى المستوطنة التي ينتمي إليها المتهمون الخمسة الذين اعتقلوا وبحوزتهم ستة كيلو متفجرات، ومواد ناسفة، ورشاش عوزي و ١٥٠رصاصة، خططت لتنفيذ عمليات قتل جماعي ضد الفلسطينيين في مدينة القدس(دوعر، ٢٠١٢، ص٤٠٤).

وكشف هذا التنظيم في ٢٠٠٢/٤/٢٩، إذ اعتقل مجرمان خلال وضعهما عربة قرب مستشفى المقاصد الخيرية، المجاور لمدرسة البنات على جبل الزيتون بالقدس، واتضح وجود عبوة ناسفة كبيرة جدا في العربة، بها ساعة توقيت تحدد موعد الانفجار بالساعة ٧:٣٥، وهي الساعة التي تصل فيها معظم البنات إلى المدرسة، ومن ضمن اعترافات هذه الخلية انها مسئولة عن عملية تفجير عبوة ناسفة أخرى، استهدفت مدرسة صور باهر الابتدائية للبنين جنوبي مدينة القدس، في ٢٠٠٢/٣/٥، وأدت إلى إصابة معلم وعشرة طلاب، وكانت نية أن الذين وضعوها كانوا يقصدون تنفيذ مجزرة في المدرسة، لأنها انفجرت في وقت اصطفاف الطلاب في الساحة(دوعر، ٢٠١٢، ص٤٠٤).

وبالرغم من مضي نحو ثماني سنوات على الجرائم التي ارتكبها التنظيم السري الذي تبنى مسئولية قتل تسعة فلسطينيين في ١٥ عملية، وأعلن عن نفسه في بيان أرسله إلى عدد من رؤساء المجالس الاستيطانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولصحفيين، وتوعد بتنفيذ المزيد من العمليات الإرهابية، إلا أن أجهزة الشرطة والأمن الإسرائيلية، لم تعلن عن اعتقال أي من أعضائه(أرنسون، ١٩٩٠،ص٢٧٩).

يرى الباحث: بان الجرائم التي تقوم به هذه المجموعات الإرهابية لم تأتي من فراغ وإنما تكشف عن الوجه الحقيقي لهؤلاء المستوطنين المتطرفين، ويبين مدى شدة المعاناة التي يعيشها السكان الفلسطينيين والذين يتحملون على أكتافهم عبئ هذا الإرهاب اليومي من هؤلاء الغرباء الذين لا يريدون ولا يؤمنون بالسلام ولا باسترجاع الحقوق إلى أصحابها بل تؤمن بالقتل والإرهاب والتطرف.

إن هذه الأعمال الإرهابية التي يرتكبونها ليست مجرد أفعال طائشة أو فردية وإنما أعمال منظمة ومخططة تخطيطاً جيداً، يقف ورائها وتدعمه أجهزة الكيان، كيف لا والكيان الصهيوني برمته قام على إرهاب هذه العصابات ولا يخفى على أحد الدور الذي لعبته هذه العصابات ممثلة بالهجاناة والشتيرن والبالماخ وغيرها... في قتل وترويع السكان الفلسطينيين إبان نشوئ الكيان الصهيوني الغاصب في أرض فلسطين.

وفي هذا الإطار أنشئ في عدد من مستوطنات الضفة الغربية كثير من الجماعات الإرهابية المتطرفة التي تعارض عملية السلام وإخلاء المستوطنات من الضفة الغربية والقدس، قامت بالعديد من العمليات الإرهابية ضد السكان الفلسطينيين و كما تحمل أفكار عنصرية تجاه السكان الفلسطينيين والمقدسات الإسلامية في القدس وخاصة المسجد الأقصى المبارك.

ومن هذه الحركات حركة "عطراة ليوشناة" التي تأسست في العام ١٩٧٩، على أيدي الحاخام "مردخاي إلياهو" والحاخام "سمحا هكوهين كوك"، والحاخام "أبيغدور نبنتسال"، والحاخام "موشيه سيجال"، وكان من أهم أهدافها العمل على تهويد مدينة القدس العربية، وحركة "أمناء جبل الهيكل"، الذي أسسها الإرهابي الحاخام "مردخاي إلياهو" الذي يقود الحملات ضد المسجد الأقصى، وظهرت حركة "نساء بالأخضر" بمبادرة من احدى المستوطنات الإرهابية في مستوطنة أفرات، حيث قادت مظاهرات والاحتجاجات ضد أي تحرك سلمي أو تسوية مع الفلسطينيين(دوعر، ٢٠١٢، ص١٥١). وقد أدت الممارسات الإرهابية للمستوطنين المتدينين إلى ارتكاب عدد من العمليات الإرهابية، ومن أهمها:

١. مجزرة الحرم الإبراهيمي:

كلما ارتكب مستوطن عملاً إرهابياً ضد الفلسطينيين العزل من السلاح، تسارع وسائل الإعلام، والمسئولين الإسرائيليين، للتقليل من شأن الحادث واتهام مرتكب الفعل الإرهابي بالجنون أو إصابته بحالة هستيرية مرضية، ويطوى ملف القضية في يوم وقوع الحادث نفسه، ويتجرع ضحايا الإرهاب الصهيوني مرارة الموت، وفراق عزيز، وألام رؤية المشوهين والجرحى.

وقد وضع الكيان الصهيوني السلاح في أيدي المستوطنين، وخولتهم حق استخدامه بحجة الدفاع عن أمن المستوطنات، ولا يتوقف الأمر عند إفساح المجال أمام ارتكاب عمليات قتل ضد

الفلسطينيين، بل يتجاوزه إلى إفساح المجال أمام صعود المنظمات الإرهابية اليهودية السرية في ظروف أكثر ملائمة، واستغلال التيار القومي الإسرائيلي الذي يراوده حلم الاحتفاظ بما يسمونه "أرض إسرائيل الكبرى".

إن المجزرة التي حدثت في الحرم الإبراهيمي، وقالت سلطات الاحتلال أن مرتكبها هو مستوطن متطرف دون أن يكون له شركاء ومتعاونين معه، فإنها لم تكن مستبعدة لكل من يعلم ممارسات المستوطنين السابقة، وتستر الحكومات الإسرائيلية عليها، كما لم يكن مستبعدا تنفيذها في الخليل، خاصة في ظل التعصب الديني لدى مستوطنيها، الذين نشئوا على العنصرية و التطرف القائم على الفكر الارهابي، وعلى أن غيرهم يجب أن يكون عبيدا أو خادما لهم أو ميتا(دوعر، ٢٠١٢، ص٣٩٧) هذا الفكر المتطرف ليس بجديد على الفكر اليهودي ، كيف لا وهم من قتلوا وصلبوا وعذبوا الرسل الذي بعث الله به إليهم، وهم من عبد العجل من بعد ما علموا الحق، وهم من خالف أوامر الله في كل مكان وكل مناسبة.

ففي ١٩٩٤/٢/٢٥ قام الإرهابي المتطرف "باروخ غولدشتاين" بارتكاب مجزرة في الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل والتي أدت إلى استشهاد ٢٩ مصلي وجرح ١٢٥ آخرين(الدار زرطال، ٢٠٠٦، ص٥٥٤). وهناك مؤشرات على تواطؤ بعض أفراد المنظمات مثل كاخ و"كهانا حي" في مساعدة هذا المجرم على ارتكاب جريمته، إلا أن حكومة رابين لم تلجأ إلى اتخاذ إجراءات رادعة بحق هؤلاء، باستثناء اعتبار حركتي كاخ و "كهانا حي" خارج القانون، دون توجيه تهم محددة ضد أي عنصر منهما وتقديمه إلى المحكمة على هذا الأساس(شيلغ، ٢٠٠٢، ص٩٠).

فبالرغم من أن الحكومة الإسرائيلية، أكدت المرة تلو المرة، أن غولدشتاين كان الوحيد الذي أطلق النار على المصليين، إلا أن شهادة الجرحى وشهود الأعيان من المصليين والذين يؤكدون مشاركة الجنود والمستوطنين في المجزرة، وان الأمر كله عبارة عن إرهاب منظم، شارك فيه آخرون جرى التغطية عليهم، نظرا لردود الفعل العنيفة على الجريمة.

ولقد أكدت التطورات السياسية الداخلية في "إسرائيل" على تزايد نفوذ الأحزاب الدينية المتطرفة في الحياة السياسية داخل "إسرائيل"، الأمر الذي انعكس بين أوساط المستوطنين في الضفة الغربية في بروز حركات وتنظيمات سياسية جديدة، جلها كان معارضا لأي خطوة باتجاه السلام مع الفلسطينيين، حيث لعبت هذه الحركات دوراً فاعلا في التحريض والتمرد والعصيان المدني ضد تحركات السلام مع السلطة الفلسطينية.

وتعتبر هذه الحركات والأحزاب الواجهة الرسمية التي تتخفي ورائها المنظمات والحركات المسلحة، التي بدورها تتعاون فيما بينها على الإرهاب و القتل والتدمير والطرد، وذلك في مخطط يقصد منه في النهاية إيجاد أرضية ملائمة لمجتمع عرقي عنصري.

وهؤلاء الحاخامات يؤمنون التغطية الدينية التوراتية للأعمال التي يقوم بها المستوطنين، والتي تجاوزت موضوع تقديم الفتاوي إلى المشاركة الميدانية في قتل الفلسطينيين والاعتداء على ممتلكاتهم، والتاريخ الإجرامي للمستوطنين مليء بهذه الاعتداءات. فقد أفتى الحاخام "عيدو ألبا" بعد شهر واحد من مجزرة الحرم الإبراهيمي الشريف تحت عنوان "فرائض قتل الغرباء" تكشف عن مدى سيطرة الفكر الإرهابي والعنصري على هؤلاء المستوطنين(دوعر، ٢٠١٢، ص ٤٣٥).

يرى الباحث: انه ليس صحيحاً أن باروخ غولدشتاين رجل متعصب أو مريض نفسياً كما حاولت سلطات الاحتلال أن تظهره في وسائل الإعلام، فما فعله هذا وان كان تصرف فرد أو مجموعة أفراد، إنما هو نتاج ثقافة أفرزت مشروعا....والمشروع أسس دولة، وحين أرادت الدولة أن تقوم في فلسطين، فإنها فعلت بالضبط ما فعله غولدشتاين.

٢. اغتيال "رابين"، رئيس الوزراء الاسرائيلي

لقد كان من نتاج حملات التحريض الديني وعلى اثر اتفاقيات السلام، وبعد توقيع اتفاقية طابا في سبتمبر ١٩٩٥، والتي أعقبها تظاهرات وأعمال تحريض، قتل رئيس الوزراء الإسرائيلي، من قبل متدين من أوساط الصهيونية الدينية، التي يمثلها حزب المفدال وحركة غوش إيمونيم الدينية المتطرفة.

ففي يوم ٤ نوفمبر ١٩٩٥، تم اغتيال "اسحق رابين" رئيس وزراء "إسرائيل" على يد احد المتطرفين دينياً، وتهاوت أسطورة وحدة الكيان الصهيوني، لقد كشفت عملية الاغتيال الانقسامات الراهنة داخل المجتمع الإسرائيلي، ولم تكن هذه المرة الأولى بالطبع، فالعنف والاغتيال موجودان في التوراة وفي أسفار العهد القديم، كما كانت قبل قيام "إسرائيل" بين الصهيونية الاشتراكية والصهيونية الجابوتنسكية "جماعة إيتسل" المنظمة العسكرية القومية بزعامة بيجن، وجماعة "شتيرن" و"لحي"(الشامي، ١٩٩٧، ص١٩٤).

فقد كانت الرسالة التي بثتها حكومة رابين والرسالة التي صدرت من الحكومة تجاه المستوطنين ومؤيديهم تمثل عداءً لهم ورغبة في حسم سياسي ضدهم، ويتجسد ذلك في تصريحات رابين وخصوصاً تصريحه الذي قال فيه: " لدي التزام تجاه أمن ٩٨% من مواطني إسرائيل" هذا التصريح ينبع من وجهة نظر رابين القائلة بان مواصلة السيطرة على الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوفير الحماية لجميع المستوطنات، يضر بأمن "إسرائيل"، ومن ناحية المستوطنين، أوصى رابين من خلال أقواله بالتنصل من المسؤولية عن أمنهم(شيلغ، ٢٠٠٢، ص١٣٥).

لقد انكشفت أنياب الاستيطان من خلال مقتل رئيس الحكومة الإسرائيلية، الذي قاد احتلال الأراضي الفلسطينية في سنة ١٩٦٧، ومنح المستوطنين المساعدات المادية والعسكرية على مدار عقود بكونه رئيساً للحكومة أو وزيراً للأمن، وذلك عندما حاول الفصل بين ما سماه المستوطنات

الأيدلوجية وتلك الأمنية، ودفع إلى إخلاء المستوطنات من الصنف الأول. وعلى الرغم من أن هذا التفنيد لا يخدم إلا شرعنه المستوطنات وعمليات الاستيطان في مناطق تعتبرها المؤسسة الصهيونية مهمة لأمن الكيان(جمال، ٢٠١٢، ص٩٢).

لقد كان مقتل رابين مثالاً حديثاً لانعكاسات الصراع بين توجهات رابين، وبين المتطرفين المتدينين الذي مثله يغئال عمير. فقد كانت دوافعه للقتل أيدلوجية تحرض على عدم الانسحاب من الأراضي الفلسطينية(علي، ٢٠٠٧، ص ٢٠).

والصهيونيين المتدينين يرتدون ملابسهم بنفس طريقة اليهود العلمانيين، ويميزون أنفسهم فقط من خلال لبس القبعة اليهودية(الجندي،٢٠١١، ص١٦٨) فقد كان عمير من لابسي قبعة المتدينين كعلامة مميزة أساسية لهويته، مما يشير إلى انتمائه إلى المعسكر الديني الصهيوني ومعظم مؤيديه من الإشكناز(كركوتسكين،٢٠٠١، ص١٩). واللغة الصهيونية – القومية، العلمانية في ظاهرها، كانت دائماً مشبعة بالموتيفات الدينية، وواضح أن الصلة بين البعد القومي والبعد الديني اكتسب مضموناً جديداً في الأيدلوجيا المسيحانية– السياسية لدى حركة "غوش إيمونيم" وحركات يمينية راديكالية أخرى، لكن يجدر أن نتذكر أن الموقف الذي عبر عنه عمير لم يكن موقفاً دينياً متطرفاً، بل أيضاً موقف صهيونياً متطرفا(كركوتسكين،٢٠٠١، ص٢٠) أمام هذا الواقع الذي أوجده الساسة الصهاينة منذ البداية كان لابد أن يرتفع الخطاب الديني الأيدلوجي من جهة، واليمين المتطرف سياسياً في "إسرائيل" من جهة ثانية(زغيب،٢٠٠٥، ص١٠٣).

لقد جاء يغئال عمير من الأوساط الصهيونية الدينية "المفدال" والمستوطنين، والتفسيرات التي قدمها لفعلته ورثها من الجماعات الارهابية المتطرفة و خاصة حركة غوش ايمونيم، وكان الحاخامان اللذين كانا متماثلين مع المفدال هم الذين وقفا ضد الانسحاب من المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهما من كان يرأس المحرضين ضد رابين وسياسته. وهم من أوجد الأجواء التي سهلت مقتل رابين(كركوتسكين،٢٠٠١،ص١٥).فقد كشف النقاب عن أن عمير أخذ الفتوى باغتيال رابين من بعض الحاخامات، لكنه رفض أن يعطي أسماء هؤلاء الحاخامات التي استند إليهما لتنفيذ عملية الاغتيال(الشامي، ١٩٩٧، ص١٩٨).

يرى الباحث أن مقتل رئيس الحكومة الصهيونية رابين يكشف عن سيطرة الفكر الإرهابي المتطرف على العقلية الصهيونية، فهؤلاء العنصريين لم يقتصر دورهم الإرهابي ضد السكان الفلسطينيين العزل فحسب، بل طال أيضا كل من يخافهم الرأي في الكيان الصهيوني ومن كان يوفر لهم الدعم وأذاق الفلسطينيين ويلات الإرهاب والذي كان حليفاً لهم في كثير من الأوقات وساعدهم في كثير من الأفعال الإرهابية، ويدل ذلك أيضاً على مدى التصدع والصراع وكشفت زيف الادعاء

القائل بوحدة الكيان الصهيوني، ويظهر الانقسامات الحادة الغير ظاهر للعلن في كثير من الأحيان بين أطياف التجمع الاستيطاني المسمى "إسرائيل".

لقد كشفت تحقيقات الشرطة الإسرائيلية في الأسباب التي أدت إلى إقدام عامير إلى عملية الاغتيال لم تكن فردية، وإنها كانت منظمة جيداً إبتداءً من فتوى بعض الحاخامات بجواز قتل رابين، ومروراً بوجود مساعدين للقاتل أمدوه بالسلاح، وإنتهاءاً بالمجموعة التي تقف وراء الحادث(دوعر، ٢٠١٢، ص١٣٥).

لقد وجهت أصابع الاتهام في إعطاء الفتوى إلى الحاخام رابينوفيتش من مستوطنة "معاليه أدوميم" والحاخام "ليئور" من مستوطنة "كريات أربع" المقامة على أراضي مدينة الخليل، والذي خرج منها "باروخ غولد شتاين" الذي ارتكب المجزرة البشعة بحق المصليين الفلسطينيين في الحرم الإبراهيمي والتي أودت بحياة ما يزيد عن ٢٩ مواطن فلسطيني، حيث قاموا بتخليد ذلك القاتل وإقامة ضريح خاص به يحج إليه كل المتهوسين الدينيين الذين يكرهون العرب و "الأغيار" وكل من ليس من ملتهم(الشامي، ١٩٩٧، ص١٩٩).

يرى الباحث: أن عملية الاغتيال كشفت عن النفوذ الذي يتمتع به أعضاء الحركات الإرهابية في الكيان الصهيوني. ولئن كانت معظم أنشطة هذه الجماعات متركزة في الماضي على إرهاب الفلسطينيين، ومحاولة إجبارهم على ترك أراضيهم عبر وسائل مختلفة، فان هذه المنظمات وضعت من ضمن أهدافها الأساسية أيضاً محاربة الذين يدعون لإيجاد تسوية سلمية مع الفلسطينيين. لقد استطاعت القوى والأحزاب الدينية الصهيونية، أن توقف العملية السياسية التي بدأت بإعلان اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وذلك بعد اغتيال رئيس وزراء "إسرائيل" اسحق رابين عام ١٩٩٥.

مرحلة ما بعد رابين:

كان من الممكن أن يتحول مقتل رابين إلى عملية تطبيع الكيان الصهيوني إلى مجتمع مؤلف من مصالح متصارعة ووجهات نظر متنازعة حول العديد من القضايا، وفي مثل هذه الحالة كان من الطبيعي أن تقوم القوى إلى استخدام العنف لوضع حد لسلطتها بالرد. ولكن حاول باراك أن يستند ائتلافه إلى أغلبية يهودية، بحيث تشمل هذه الأغلبية أحزاب دينية(بشارة، ٢٠٠٥، ص٢٣٢).

ومع دخول "المفدال" إلى حكومة برئاسة حزب العمل بدا كمفاجأة للكثيرين ممن يقسمون الخارطة السياسية الإسرائيلية ببساطة إلى قوى سلام وقوى معادية للسلام، فان المفاوضات لضم الـــ"المفدال" برئاسة شمعون بيرس في حال فوزه، بدأت قبل انتخابات العام ١٩٩٦ التي خسرها لصالح شارون، حيث تم تطبيق هذه التفاهمات فعلا في العام ١٩٩٩، وقد كانت من ضمن التفاهمات العمل على توسيع الاستيطان ومساندته(بشارة، ٢٠٠٥، ص٢٣٨).

لقد كانت الظروف مهيأة إبان الاغتيال لتجعل الإسرائيليين يعيدوا النظر في سياسات التحريض التي كان من ثمارها تأثير الدين والتربية الدينية المتطرفة على الواقع السياسي، ولكن ما أفرزته انتخابات ١٩٩٦، وما تلاها من نمو التيار الديني بأنواعه، اثبت العكس(أبوعوده، ٢٠١٢، ص١٦٩).

لو أرادت الحكومة الإسرائيلية بعد المجزرة ضد المصليين الفلسطينيين في الحرم الإبراهيمي بتاريخ ٢٥/شباط/١٩٩٤، وبعد مقتل رابين في الرابع من تشرين الثاني ١٩٩٥، والأعمال الإرهابية التي ارتكبها أعضاء "غوش إيمونيم"، والتي أدت إلى شل الجماعة سياسياً بشكل مؤقت، ولو تم استغلال هذه الفرصة لإزالة المستوطنات التي صنفها رابين كمستوطنات سياسية، لكان الأمر قد حث على العملية السياسية، لكن مع عودة اليمين للحكم في العام ٢٠٠١، استمرت عملية النكوص عن الاتفاقات من قبل قادة الكيان الصهيوني(كمرلنغ، ٢٠٠٢، ص٧١).

يرى الباحث: أن المرحلة التي تلت اغتيال رابين، كشفت عن مدى التصدع بين مكونات المجتمع الصهيوني، حيث كانت "إسرائيل" على شافه حرب أهلية ، وأدى ذلك إلى زيادة الاستقطاب والانقسامات في هذا الكيان، وفي النهاية بدا التوجه إلى النهج اليميني المتطرف وتراجع قوى اليسار بشكل تدريجي إلى أن وصل إلى ادني مستويات تمثيله في الكنيست الصهيوني الأمر الذي ترتب عليه تراجع كبير في مسار التسوية السياسية، وذلك بعد أن قام حزب العمل بمنحى أكثر تطرفاً بقيادة باراك بعد ضم أحزاب دينية متطرفة إلى حكومته حيث أضاف عبارات أسقطت سابقاً من برنامج انتخابات العام ١٩٩٢، تطالب بالسيادة على غور الأردن، ومنطقة مستوطنات "غوش عتصيون" جنوبي بيت لحم.

خامساً: موقف الأحزاب الدينية الصهيونية من مباحثات كامب ديفيد الثانية:

إن تجربة أوسلو الطويلة وتعثر عملية التسوية بمعيقات إسرائيلية، والذي جاء نتيجة التعنت الإسرائيلي، تركزت على عدم إنجاح التوصل إلى اتفاقية تضمن الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، ورفض أي مقترحات من شأنها أن تعيد عجلة المفاوضات التسوية إلى مسارها الصحيح، حيث تشهد "إسرائيل" منذ العام ٢٠٠٠ انزياحاً نحو اليمين القومي والديني المتطرف.

لقد حرص باراك على ضم حزب "المفدال" المعارض لاتفاقيات أوسلو للائتلاف الحاكم، وحاول فرض هذه التسوية على الفلسطينيين(بشارة، ٢٠٠٥، ص٢٣١) وفي انتخابات العام ١٩٩٩، نجح الصهيونيين المتدينين في إدخال ممثلين عنهم إلى الحكومة الصهيونية الجديدة، ولغاية الذهاب إلى قمة كامب ديفيد، كان للتحالف الصهيوني الجديد ستة وزراء في الحكومة(بابيه، سيغف، بونداك، ٢٠٠١، ص٣٨).

وأيد ممثلو ما يسمى "معسكر السلام الإسرائيلي" المطالب الإسرائيلية بالإجماع في ما يتعلق في مباحثات كامب ديفيد الثانية عام ٢٠٠٠، وانضموا للضغوط على السلطة الفلسطينية لقبول الإملاءات الإسرائيلية، وقد قبلو التصورات التي ترى من وجهة نظرهم أن مقترحات باراك كانت "مقترحات سخية" يجب أن يقبل بها الفلسطينيون.

وكانت انتفاضة الأقصى نتيجة طبيعية لوصول المجتمع الإسرائيلي إلى مرحلة تخلى فيها عن كل مستلزمات التسوية من مبادئ: مؤتمر مدريد إلى اتفاقية أوسلو ووادي عربا وواي بلانتيشن وطابا وشرم الشيخ ...الخ التي وقعت بشكل مباشر وبرعاية أميريكية مع الفلسطينيين.

وقد كانت أيضاً انتفاضة الأقصى ليست ردة فعل فلسطينية فقط بل هي كانت نتيجة الممارسات الإسرائيلية والتي كانت تهدف إلى استدراج رد فعل فلسطينية وما كانت محاولة شارون تدنيس المسجد الأقصى في ٢٧/أيلول/٢٠٠٠ والتي ساهمت في اندلاع شرارة انتفاضة الأقصى خير دليل على ذلك، و لان اليمين الإسرائيلي كان يسعى لمنع أي تقدم في مسار التسوية(زغيب،٢٠٠٥، ص١٠٣).

إن اندلاع انتفاضة الأقصى، والذهول الذي أصابهم من مواقف فلسطينية ضد الإملاءات الإسرائيلية، حيث كانوا يتوقعوا أن الفلسطينيين سيقبلون الإملاءات الصهيونية، لقد أصيبوا بالهستيريا في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية، وقد سقط القناع عن الوجه الحقيقي لتلك القوى الإسرائيلية ممثلة بـــ"معسكر السلام"، والتي تجاهلت طوال السنوات الأولى لحكم باراك النداءات والتحذيرات الفلسطينية المتكررة من أن الشروط التي تطرحها "إسرائيل" بعيدة أن تكون كافية لتسوية تستجيب للحد الادنى من الحقوق الفلسطينية(كركوتسكين، ٢٠٠١، ص٣٤).

لقد حاولت هذه القوى منافسة اليمين المتطرف، وإظهار أنه لا يقل تطرفاً في هذا المجال، لقد تصدوا للانتفاضة الفلسطينية بأبشع الوسائل من إطلاق نار مباشرة على المواطنين الفلسطينيين العزل واستخدام الطائرات الحربية بكافة أنواعها والمروحيات العمودية والدبابات ضد السكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية، ومرت شهادات قاطعة حول أعمال القتل دون أي تعليق، وعندما كان يقدم اليسار نفسه في مواجهة اليمين الذي هو زعما أكثر راديكالية، ينشأ مرة أخرى الوهم بوجود معسكرين في "إسرائيل"(كركوتسكين، ٢٠٠١، ص٣٤) لكن ذلك ليس سوى وهم كاذب.

لقد رأى صناع القرار في الكيان الصهيوني أن سنة ٢٠٠٥ تعتبر فرصة لإملاء سياساتهم تجاه الفلسطينيين، وذلك في أعقاب: استشهاد الزعيم الراحل ياسر عرفات وصعود قيادة "معتدلة" أكثر وفق الرؤية الصهيونية؛ ثم إعادة انتخاب بوش الابن لولاية ثانية، والتحسن في العلاقات مع مصر في ذلك الوقت(عياش، ٢٠٠٥، ص٣٣).

وفي ما يتعلق بالتحريض على الزعيم الراحل ياسر عرفات فقد عبرت القوى الدينية الصهيونية عن ارتياحها لاستشهاد أبو عمار، ولعل من أبرز المواقف الإرهابية جاء على لسان عضو الكنيست عن حزب المفدال" آرييه إلداد" الارهابي المتطرف الذي قال: "كان يجب أن يموت عرفات بشكل عنيف على يد الجيش الإسرائيلي أو في أحد سجون إسرائيل ولكن لا بأس أن مات بغير هذه الظروف"(أبو عامر، ٢٠٠٥، ص٩٢). ويعبر هذا الموقف عن اعتراف من قبل هؤلاء المتطرفين بأنهم حاولوا اغتيال أبو عمار بشتى الطرق، وكانت لا تهم الطريقة بقدر ما هو مهم بالنسبة لهم وهو التخلص من الرئيس أبو عمار بأي طريقة كانت.

يرى الباحث: أن نتائج قمة كامب ديفيد، أسست بذور الفشل بكل المقاييس، بعد فشل معسكر اليسار الذي يمثله حزب العمل في إيجاد حل سلمي مع الجانب الفلسطيني، والترويج الإعلامي الذي اتبعه باراك، بأن الفلسطينيين هم من رفضوا الاقتراحات "المغرية" للتوصل إلى تسوية وإنهاء الصراع، ما هو إلا كذب، والتي كان مؤداها انتشار نظرية انعدام الشريك التي قامت بترويجه الأوساط السياسية الإسرائيلية، لأن تحقيق السلام وفق المنظور الصهيوني يجب أن يتم وفق المقاييس الإسرائيلية والقائمة على سياسة التسويف والمماطلة والتوسع في نهب المزيد من الأرض الفلسطينية وزيادة التكتلات الاستيطانية و فرض الأمر الواقع بالقوة، ولا يستجيب للحد الادنى من الثوابت الفلسطينية. وهذا ما دللت عليه الحكومات التي تعاقبت على "إسرائيل" بعد حكومة باراك ٢٠٠٠، والتي قامت بإفشال كافة الجهود للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين.

الفصل السابع

أثر الاستيطان على عملية التسوية السياسية لقضية فلسطين

- **المبحث الأول**

أثر الأحزاب الدينية الصهيونية على النظام السياسي في "إسرائيل"

- **المبحث الثاني**

موقف الأحزاب الدينية الصهيونية من عملية التسوية بعد فك الارتباط ٢٠٠٥

المبحث الأول

أثر الأحزاب الدينية الصهيونية على النظام السياسي في "إسرائيل"

العوامل المؤثرة في دور الأحزاب الدينية في الحياة السياسية في "إسرائيل":

إن "إسرائيل" بالإضافة إلى كونها كيان مختلط وهجين، فهي تعاني من خمسة شروخ كبيرة وواضحة وهي الشرخ القومي (يهود– عرب)، والشرخ الديني (متدينون – علمانيون)، والشرخ الطائفي(شرقيون– غربيون)، والشرخ الطبقي(فقراء– أغنياء)، والشرخ الأيدلوجي (يمين– يسار) وقد كان الشرخ القومي من أخطر واعقد تلك الشروخات(عوض، ٢٠١٣، ص٦٣).

وينقسم اليهود إلى متدينين وغير متدين. وهم، كذلك، ينقسمون على أساس الطوائف الدينية، بين اليهود الغربيين "الإشكناز" واليهود الشرقيين "السفارديم" ويوجد انقسامات حادة في الشؤون الدينية والاجتماعية الاقتصادية وينقسمون أيضا على أساس الأولويات. إن معظم اليهود يعرفون عن أنفسهم أنهم يهود، إلا أن المؤسسة الأرثوذكسية والمؤسسات الرسمية في الكيان الصهيوني، لا تعترف بهم بالضرورة كيهود، خاصة أولئك الذين تحولوا إلى الدين اليهودي عن طريق الحاخامات الإصلاحيين. إن مسألة "من هو اليهودي" لم يتم الاتفاق عليها، وخصوصا تلك الزيجات غير الأرثوذكسية الغير معترف بها(تل، ٢٠٠٤، ص ٤٥).

يقول إحدى المهاجرين الذين قدموا إلى "إسرائيل" عام ١٩٦١ عن التمييز والاحتقار تجاه الشرقيين: "إن الإشكناز يحتقرون كل من هو غير إشكنازي، وقد شعر بهذا الاحتقار والتمييز تجاهه شخصياً وتجاه أسرته، لكونهم مختلفين، و لأنهم من غير الإشكناز، و شعروا أيضاً بالذل والإهانة والقمع"(هرئيل، ٢٠٠٤، ص٨٨).

ففي المعاهد التلمودية "اليشيفوت" وفي مدارس معينة في "بني باراك" وفي القدس المحتلة هناك نسبة محددة لليهود الشرقيين "السفارديم" لكي يدرسوا هناك، علما بان هذه اليشيفوت والمدارس تابعة للأحزاب الدينية الإشكنازية مثل الحزب الديني القومي "المفدال" وحزب "أغودات إسرائيل"، وغير مسموح فيها بالدراسة إلا للمتدينين ذوي الأصول الإشكنازية، وهذه هي إحدى أسباب انشقاق وتشكيل الحزب الديني ذو الأصول الشرقية "شاس"(الشامي، ١٩٩٧،ص ٢١٣).

ومثالا على ذلك، نلاحظ أن حزب شاس، وهو بأكثريتهم من اليهود الشرقيين، قد هاجموا بشدة وبلهجة لا تخلو من عنصرية واضحة أحزاب اليهود الغربيين، بعد أن تسربت أنباء تفيد أن وزارة الإسكان، وهي البقرة الحلوب التي يسعى شاس إلى الاحتفاظ بها لنفسه، قد تسلم لممثلي "البيض"(جريس، ٢٠١٣، ص١٧٨).

وقد أدى الشرخ الديني فيما أدى إلى تعاظم دور الأصولية الدينية في "إسرائيل" من حيث تفاصيل الحياة، وازدياد مخاوف العلمانيين من الإكراه الديني، وامتداد انتشار الفكر المشيحاني الذي أدى إلى ميلاد حركات دينية – قومية متطرفة تلعب دوراً في الحياة العامة ورسم استراتيجيات النظام السياسي(عوض ، ٢٠١٣، ص٦٤).

فقد كانت المشاركة الحزبية والسياسية الواسعة للأحزاب الدينية في الحكومات الإسرائيلية منذ العام ١٩٧٧ بشكل فاعل ومؤثر، بحيث استطاعت أن تكون من القوى المؤثرة، الأمر الذي أتاح لهذه القوى الفرصة والقدرة على الابتزاز الاقتصادي والتأثير السياسي بشكل كبير. وهناك عدد من العوامل التي منحت الأحزاب الدينية فرصة أكبر للتأثير في النظام السياسي الإسرائيلي، ومن ذلك:

أولاً: أن النظام الانتخابي في "إسرائيل" يسمح بتعدد الكتل والقوائم:

لقد كانت الانتخابات التي تحدث في "إسرائيل" منذ أقامتها، تتميز في ارتفاع عدد القوائم التي تخوضها، وليس ذلك من الغرابة. إذ يرجع السبب الرئيسي لهذا التضخم في عدد القوائم إلى انعدام التجانس بين مكونات هذا المجتمع، الذين يمكن النظر إليهم كنوع من القبائل اليهودية، التي تختلف كل منها عن الأخرى من حيث الأسس الإثنية أو العرقية أو التيارات والتنظيمات الدينية المختلفة أو المهاجرين القادمين من البلدان ذات الحضارات المختلفة(جريس، ٢٠١٣، ص١٧٧).

لذلك تحاول كل مجموعة إقامة تنظيم سياسي تسعى من خلاله لتحقيق أهدافها والحفاظ على بقائها، وليس في واقع كهذا في أي حال، إلا برهاناً ساطعاً على زيف الادعاءات الصهيونية بشأن صهر المهاجرين اليهود إلى فلسطين في "إسرائيلي واحد"، إذ أن الواقع هو عكس ذلك. فليس هناك "شعب" واحد متماسك، بل مجموعات مختلفة من اليهود، لكل منها صفاتها الخاصة بها، التي لا تتطابق أو تتجانس بالضرورة مع طابع المجموعات الأخرى(جريس، ٢٠١٣، ص١٧٨).

فقد توالت أحزاب جديدة، و مثال على ذلك في انتخابات عام ١٩٩٢ مثلاً، شاركت ٢٥ قائمة انتخابية بعضها مركب من ثلاث أحزاب، حيث تعكس كثرة الأحزاب التباينات والاختلافات الدينية والقومية والاجتماعية والاقتصادية بين اليهود، وتتميز أيضا بكثرة الانشقاقات والاندماجات، حيث يجد المرء نفسه وكأنه أمام لعبة الحل والتركيب!!، وقد تخرج مجموعة لتنضم إلى حزب آخر، أو يشكلوا حزب جديد، ثم يعودوا للتحالف مع رفاقهم السابقين أو خصومهم، وحتى الأحزاب الكبيرة تتحالف أو تندمج أو تفض الشراكة مع غيرها حسب أحوال بورصة الانتخابات(صالح، ٢٠٠٣، ص٢١٧).

وكثيرا ما يلاحظ تعدد القوائم السياسية وذلك يعود إلى قوانين الانتخابات العامة في "إسرائيل" وأنظمتها وإجراءاتها، التي تعتبر بموجبها "إسرائيل" بأكملها منطقة انتخابية واحدة، بينما لا يتم التصويت على أساس شخصي بل لقوائم انتخابية تضم أسماء المرشحين، وبعد انتهاء الانتخابات تجمع كافة الأصوات التي حصلت عليها كل قائمة في أي مكان في "إسرائيل" وتسجل لصالحها؛ ومن يتجاوز نسبة الحسم يشارك في توزيع المقاعد في الكنيست حسب ما حصل عليه من أصوات. وهذا وضع يغري العديدين، حتى وان كانوا من القاطنين في أماكن بعيدة عن بعضها البعض، بتجميع قواهم وخوض الانتخابات في قوائم خاصة بهم، علَ الحظ يحالفهم ويحصلوا على تمثيل في الكنيست(جريس، ٢٠١٣، ص١٧٨).

ثانياً: أن النظام السياسي الإسرائيلي ممثلا بالنظام الحزبي مر بعدة مراحل:

مر النظام الحزبي "الإسرائيل" في تغيره بثلاث مراحل، هي: مرحلة نظام الحزب المهيمن، ثم مرحلة الثنائية الحزبية المستقطبة بين معسكرين حزبيين، هما معسكر الليكود، ومعسكر حزب العمل، ثم مرحلة الميل نحو زيادة التجزئة في النظام الحزبي بعد العام ١٩٩٦.

ففي الفترة بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦، وفيها بدا النظام الحزبي يميل تدريجياً نحو النظام المفرط في التعددية، بازدياد تفتت الحزبين الكبيرين، حيث برزت الأحزاب الدينية، ولا سيما حزب شاس، أما بعد انتخابات ٢٠٠٦، فكان الميل أكثر في التجزئة وتفتت وتراجع الأحزاب الكبرى في حجمها الانتخابي، وبروز حزب وسط، وذلك بنجاح شارون في تشكيل حزب كاديما، ليصبح الحزب الحاكم بين عامي ٢٠٠٦و ٢٠٠٩(عبد العالي، ٢٠١٠، ص٢٤٤).

وفي مراعاة التصدع العلماني الديني بين الأحزاب ذات التوجهات العلمانية والأحزاب الدينية، الشريك شبه الدائم في الائتلاف الحكومية، كان تشكيل الائتلاف الحكومي يميل إلى تسوية النزاعات والخلافات بين الطرفين، بما يرضي الشريك الديني في معظم الأحيان، ومن الملاحظ على الأحزاب الدينية أنها تميل نحو اليمين، وقد ابتدأ التوجه القومي في الأحزاب الدينية على مستوى حزب المفدال بعد العام ١٩٦٧، ودور حركة غوش إيمونيم في توسيع أنصارها.

وما يلاحظ في بداية التسعينات هو دخول الأحزاب الإثنية، في لعبة التحالفات الحكومية، حيث أصبح التفاوض على تشكيل الحكومات، واسناد الوظائف الحكومية يستند إلى خلفية إثنية، بحيث أثر في تركيبة الحكومات، من حيث عدد الوزارات وعدد الحقائب الوزارية التي بدأ يزيد عددها على هذا الأساس، لترضية الأحزاب الداخلة في الائتلاف الحكومي، فنجم عن ذلك تحالف سياسي قائمة على التقارب الأيدلوجي، وأدت إلى تزايد القوة النسبية للأحزاب اليمينية اليهودية، والأحزاب الدينية(عبد العالي، ٢٠١٠، ص٢٧٩).

وقد أدى هذا إلى تعدد الأحزاب وتعدد مشاربها الأيديولوجية والسياسية. وهكذا يمكن تصنيف الأحزاب السياسية في "إسرائيل" بناء على تصنيف المجموعات الاجتماعية فيها، والتي تتكون من: "إشكناز علمانيين، متدينين إشكناز صهيونيين، متدينون إشكناز حريديم، سيفاراد متدينين تقليديين، يهود روس، يهود إثيوبيين، عرب"، ويمكن إعطاء تصنيف حزبي مماثل لذلك، مما يدل على حضور التصدعات الاجتماعية في تشكل القوى الحزبية، وفق التقسيم التالي(عبد العالي، ٢٠١٠، ص٢٣٧):

- اليسار العلماني الإشكنازي: ذو القاعدة الاجتماعية، والتوجه العلماني الواضح أو الضمني، ويشمل ذلك حزب العمل، واليسار العلماني المتمثل في ميرتس وشينوي.
- اليمين القومي: ذو القاعدة الانتخابية المشكلة من اليهود الشرقيين، ومن مدن التطور، ومن مجموعات المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ويتمثل ذلك في حزب الليكود والأحزاب التي انشقت عنه.
- اليمين المتطرف: وهو مشكل من أوساط المجموعات الاستيطانية، والبرامج السياسية والخطاب السياسي لها يعكس خصائص اليمين المتطرف المتمثل في كراهيته للأجانب، والأقليات القومية، وتركيز الهجوم على العرب، ومثل هذه القوى اليمينية المتطرفة الاتحاد الوطني و"إسرائيل بيتنا" وتحيا وموليديت سابقا.
- الأحزاب الإثنية القومية: وهي أحزاب تتفاوت وتتداخل مع اليمين المتطرف، ومن أبرزها أحزاب المهاجرين الروس، وأحزاب اليهود الإثيوبيين.
- الأحزاب الدينية الإثنية: في البداية، وقبل انشقاق هذه الأحزاب من الأغودات، لم يكن المجتمع الحرايدي يعكس تمييزاً إثنياً واضحا، لكن بعد الانشقاقات التي حدثت من اليهود السفارديم في إنشاء حزب شاس، ظهر التمييز الإثني واضحا.
- الأحزاب الدينية القومية: أبرز ممثل لها هو الحزب الديني القومي والذي تغيرت تسميته إلى حزب البيت اليهودي، وحركة غوش إيمونيم، وحزب تكوما، وحزب الأمل المنضويين ضمن تحالف الاتحاد القومي، وحركة ميماد التي تتحالف معها انتخابياً مع حزب العمل.

- الأحزاب العربية: هي الأحزاب ذات التأييد الانتخابي في الوسط العربي، وبرامجها الحزبية تنص على الدفاع عن الحقوق العربية، وتواجه الإجماع اليهودي بدفاعها عن حقوق الفلسطينيين، في قضايا اللاجئين والقدس، ومعارضة الهجرة اليهودية والطابع اليهودي للكيان.

ثالثاً: أن ضعف الأحزاب الكبيرة قد أدى إلى زيادة نفوذ الأحزاب الدينية

إن من الواضح أن الانتخابات تجري بالطريقة النسبية، ونسبة الحسم فيها مرتفعة، وبناءاً عليه تترجم القوة العددية إلى قوة سياسية، وكلما كبرت قوة الأحزاب الدينية، تعاظمت قدرتها على المساومة، وفي معظم الأحوال، حتى اليوم، كانت الأحزاب الدينية جزءاً من الائتلاف الحكومي، ونجحت في الحفاظ، بدرجة كبيرة على ضمان دعم حكومي سخي، ومن الآن فصاعداً أصبح احتمال تشكيل حكومة في "إسرائيل" بدون دعم الأحزاب الدينية ضئيلا(بيستروف، سوفير، ٢٠١١، ص٥٧).

وقد بدا الخطاب القومي – الديني يتصاعد ويحتل حيزاً أوسع في الساحة السياسية الإسرائيلية متمثلا في حزب الليكود ومعه حزب المفدال للمتدينين – القوميين الذين يشكلون المثليين الأساسيين للمستوطنين اليهود في أراضي ١٩٦٧ المحتلة. وبالتالي إلى نمو مزيج أيدلوجي جديد – قديم يمزج بين النزعة القومية – الدينية. وشكل هذا المزيج المتمثل في الائتلاف بين حزب الليكود وحزب المفدال وحزب شاس بديلاً من الفكر العمالي – الاشتراكي الذي فقد السيطرة على مختلف مرافق الدولة(جمال، ٢٠١٢، ص٩١).

وصورة الواقع تشير إلى ان اليمين يقوى، وان التطرف العنصري والديني بات التوجه لقطاعات واسعة داخل المجتمع الصهيوني، والتطرف العنصري موجه ضد العرب الفلسطينيين في "إسرائيل" من خلال قوانين وملاحقة قضائية، وتمييز واضح في الميزانيات، وتعامل يومي تمييزي عنصري. أما التطرف الديني فهو يتزايد داخل المجتمع الإسرائيلي نفسه، وقد أدى إلى توسيع حدة الشرخ هناك، وبالرغم من ذلك فان حكومة نتنياهو لم تسع إلى توقيفه وقد كان احد الأسباب في ذلك هو خوفه من احتمال تفكك ائتلاف حكومته(صالح، ٢٠١١، ص٧٢).

رابعاً: اتجاه المجتمع الإسرائيلي نحو الأصولية الصهيونية:

إن الوضع الديني في "إسرائيل" يدخل مباشرة وسط مشروع القومية الإسرائيلية، وما يلازمها من غموض الديانة والقومية. وعلى أي حال، فان القومية تنتسب أيضاً إلى مشروع العلمانية الإسرائيلية، الذي يعمل كحلبة للصراعات السياسية، وكحجر أساس في ضوء ما ينظر إليه كقوة متنامية للأصولية المتطرفة، وفي التوجه المتزايد نحو الدين، هذا المشروع العلماني يتلقى تعبيراً عاماً على شكل مطلب علماني – ليبرالي لفصل الدين عن الدولة، ثم حول الحاجة إلى ثورة علمانية. وهكذا فان نقطتي الأخيرة تعكس عدم إمكانية إقرار العلمانية في "إسرائيل" اليوم وعلى وجه التحديد، فقد أضحت العلمانية الإسرائيلية مشبعة بممارسات وخطاب ديني عميق(شنهاف، ٢٠٠٤، ص٨٦).

والمشكلة الرئيسية في الخطاب القومي اليهودي تكمن في نقص المنظور السياسي العقلاني. هذه الحالة من التوجه نحو الماضي، المعبأ طبيعياً وثقافيا يطرحها بنفينيستي باعتبارها جدوى لليهودي القومي، وكمعارض للسياسة الحقيقية لكل من اليمين واليسار على حد سواء وهو خلال تركيزه على النصي، بدلا من السياق السياسي، يرى الخطاب كقوة دافعة للعملية التاريخية ونتيجة لذلك، فانه لا يعطي قيمة كافية للسياسة وفوق ذلك كله وبشكل مقنع تماماً، يدفع بنفينيستي ضد المعنى اليهودي الرئيسي للخرافات الصهيونية(أديب، ٢٠٠٦، ص١٢٥).

ولا تشذ الأحزاب الدينية الصهيونية عن القاعدة العامة التي تنطبق على سائر الأحزاب في إسرائيل. إذ تشدد جميعها، وإلى حد كبير، على مسألة العضوية في الحزب بصورة رسمية، وتعتبر الانتماء الحزبي بمثابة بطاقة الدخول إلى الحياة العامة، والاستفادة من الخدمات والمنافع التي تأتي بدورها عن طريق مؤسسات تخضع لسيطرة الأحزاب الدينية في الحقول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية(رزوق،١٩٦٨، ص٧١).

خامساً: تطور مشاركة الأحزاب الدينية الصهيونية في الحكومات الإسرائيلية:

اتسمت الحياة السياسية في "إسرائيل" منذ نشأتها باستحالة تشكيل حزب واحد للحكومة بصورة منفردة، وذلك بسبب توازن القوى بين اليسار واليمين، وعجز أي من الحزبين الرئيسين عن تشكيل أغلبية برلمانية قادرة على منح الثقة للحكومة المشكلة، مما أظهر الحاجة للبحث عن شريك ثالث كي يضمن هذه الأغلبية .

وقد انضم حزبا الصهيونية الدينية "مزراحي" و"هبوعيل مزراحي" إلى الحكومة الإسرائيلية الأولى سنة ١٩٤٨م بقيادة بن غوريون، واستمر الحزبان المشاركة في الائتلافات الحكومية حتى

سنة ١٩٥٦م، حيث اندمج الحزبان تحت اسم حزب المفدال "الحزب الديني القومي" الذي واصل الائتلاف مع الحكومة العمالية حتى سنة ١٩٧٧م(الشرعة، بركات، ٢٠٠٥، ص٢٦٩).

فمن ناحية عملية، لم يكن هنا، على مدى معظم الفترة الممتدة منذ العام ١٩٤٨ وحتى ١٩٧٧، وهي الفترة التي تقلد فيها حزب العمل مقاليد الحكم لم يكن سوى حزب ديني واحد فقط، شريك في الحكومات والائتلافات، هو حزب المتدينين- الصهيونيين "المفدال" الذي يمثل الصهيونية الدينية. فقد كان المتدينين"الحريديم" خارج اللعبة، وذلك بسبب كونهم، أنفسهم، لم يرغبوا، لاعتبارات أيدلوجية داخلية تكمن في التحفظ إزاء الدولة الصهيونية – العلمانية في ذلك الوقت(شيلغ، ٢٠٠٢، ص١١).

وحزب المفدال كان يبني في البداية مواقفه الفكرية الأيدلوجية كحزب ائتلافي يشارك في كافة الحكومات في الكيان الصهيوني، ولأنه كان يطالب دوما بمميزات خاصة في موضوع الدين وقد كانت مواقفه في الأمن والسياسات الخارجية متقاربة للحزب الحاكم. لكن نتائج حرب ١٩٦٧، زادت من ثقة المفدال وبالتالي من زيادة التشدد في مواقفها حتى أصبح المفدال الحزب الأكثر تطرفاً في "إسرائيل" أكثر من حيروت والليكود(نيومان، شتيرمان، ٢٠٠٩، ص٤٠).

وقد كان هناك صراع بين الصهيونية الدينية و الحكومة الإسرائيلية في شأن مسألة من هو اليهودي أول مرة في سنة ١٩٥٨، وقد أدى ذلك في حينه إلى حدوث أزمة ائتلافية مع انسحاب وزراء المفدال من حكومة بن غوريون على هذه الخلفية(بشارة، ٢٠٠٨، ص١٣).

وحين حصل الانقلاب اليميني سنة ١٩٧٧م بسيطرة الليكود على الحكم، لم يمانع حزب المفدال من الاشتراك في حكومة الليكود بقيادة مناحيم بيغن، وقد رافق ذلك تحول الأحزاب الدينية بشكل عام نحو اليمين، وظهور كتلة جديدة من العنصر الشاب داخل المفدال تطالب بتأييد توجهات الليكود العنصرية والتوسعية، وقد أدى ائتلاف الحزب مع الليكود إلى حصول انشقاقات بداخله وتراجع قوته الانتخابية، وقد دخل حكومة الليكود حزب تامي "تقاليد إسرائيل" منذ سنة ١٩٨١- ١٩٨٢م بقيادة أبو حصيرة الذي عهد إليه بوزارة العمل والرفاه(الشرعة، بركات، ٢٠٠٥، ص٢٧٠).

ومن ضمن التطورات البارزة في نطاق استعداد المعسكر الديني لخوض المعركة الانتخابات للكنيست ١٣، حدوث الانتخابات الداخلية في حزب المفدال، الذي يعتبر المنافس الرئيسي للأحزاب الحريدية، حيث أسفرت عن انتخاب زفلوت هامر رئيساً للحزب بدلا من أفنير شاكي، وإحلال النواب الخمسة في الكنيست الثاني عشر في الأماكن الخمسة الأولى، في قائمة مرشحي الحزب للكنيست ١٣، وقيام صفقة بين هامر والعناصر الشديدة التطرف في الحزب، تعهد هامر بموجبها تأييد برنامج سياسي أكثر تطرفاً من برنامج الحزب المقرر عقده قبل الانتخابات في ذلك الوقت(الشامي، ١٩٩٤، ص٩٢).

وقد أصر المفدال على الإعلان في السير قدماً مع حزب الليكود ضد حزب العمل، حيث حصل على أربعة مقاعد فقط من بين ١٤ مقعد حصلت عليها الأحزاب الدينية مجتمعة، وقد أدى هذا الموقف إلى عدم دخول المفدال في الائتلاف الحكومي الذي شكله حزب العمل بعد فوزه بالانتخابات، وبالتالي لم يعهد اسحق رابين بوزارة الأديان، وهي الوزارة التي ظل المفدال يتولى أمرها منذ عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٩٢(الشامي، ١٩٩٤، ص٩٢).

وقد أظهرت الأحزاب الدينية القدرة العالية على المساومة والابتزاز، حين انتقل المفدال حليف حزب العمل الأساسي إلى تحالفات جديدة مع صعود اليمين الإسرائيلي على سدة الحكم، وظهر ذلك واضحاً في أعقاب نتائج انتخابات عام ١٩٩٦(أبوعوده، ٢٠١٢، ص١٦٦). وفي بعض نماذج المعارك التي خاضتها القوى الدينية في "إسرائيل" بعد يونيو ١٩٩٦ للحصول على مكاسب جديدة تعزز بها قوتها هي الإصرار على أن تكون وزارة الأديان من نصيبها، حيث توصلت إلى الاتفاق مع الحكومة بزعامة نتنياهو أن تتولاها وزارة الأديان كل من حزب شاس والمفدال على التوالي، ومن ضمن المكاسب التي حصلوا عليها، قيام الأحزاب الدينية بتشغيل وتوجيه عدد من الوسائل الإعلامية، وفتح محطات خاصة للراديو والتلفزيون، ونجاحهم في حذف الكلمة التي تنص على ضرورة أن يكون من يتلقى معونة للمدارس "صهيونيا" وذلك لصالح مؤسسات التعليم الدينية، حتى تحصل هذه المؤسسات لدعم مالي من الحكومة(الشامي، ١٩٩٧، ص٢٤٨).

وقد تميز العقدان الأخيران عموماً بصفة الخطاب السياسي لدى غلاة المتدينين الأرثوذكس بشكل غير مسبوق، بالإضافة إلى تديين الخطاب السياسي اليميني العلماني، لينتصر عملياً خطاب حزب الـــ"مفدال" في دوامة الدين والدولة، وقد جمع هذا الخطاب أصلاً بين الصهيونية والتدين في خطاب سياسي واحد هيمن دون أن ينتصر الحزب ذاته، والجديد في الأمر، أن مصوتي الأحزاب الدينية أصبحوا بعد تغيير الانتخابات مصوتين فوريين لمرشح معسكر اليمين لرئاسة الحكومة، وبناءً عليه قام في "إسرائيل" معسكر سياسي ديني – يميني يكاد يكون عضوياً في تركيبته(بشارة، ٢٠٠٥، ص٢٦٨).

يرى الباحث: انه من الملاحظ أن الأحزاب الدينية الصهيونية، ومنذ العام ١٩٧٧، كانت أكثر التصاقا بالأحزاب اليمينية المتطرفة، حيث ساندت هذه الأحزاب في معظم فترات حكم الأحزاب اليمينية، وساهمت في تشكيل الحكومات وإنجاحها، ناهيك عن أن الأفكار التي يحملها الجانبين تكاد تكون متقاربة جداً، يصعب التمييز بينها.

مشاركة حزب الصهيونية الدينية في الائتلافات الحكومية الإسرائيلية

في حملة الانتخابات التي جرت في العام ١٩٩٦، وزع حزب المفدال ملصقات عبرت عن الولاء التام لليمين، حيث ازدادت القوة السياسية للمفدال مجددا... وفي العام ١٩٨٨ كان المفدال قد

حصل على أربعة أو خمسة مقاعد، وفي العام ١٩٩٢ من خمسة إلى ستة مقاعد، وفي العام ١٩٩٦ قفز مجددا من ستة مقاعد إلى تسعة مقاعد، لكن في ١٩٩٩ هبط المفدال إلى خمسة مقاعد، حيث نسب البعض في "إسرائيل" هذا الهبوط إلى ما أطلق عليه خيانة ناخبين اليمين للمفدال(شيلغ، ٢٠٠٢، ص٩٩).

لقد مثلت القوى الدينية الصهيونية على اليمين المتطرف في "إسرائيل" دوراً مؤثراً . مما يؤكد على حجم الخطر الناجم عن تبلور تيار قومي ديني متطرف، فقد شهدت العقود الأخيرة تحولاً تدريجياً لغالبية الجمهور المتدين نحو المواقف اليمينية، من خلال تقارب متواصل وثنائي الاتجاه بين أوساط الصهيونية المتدينة و اليمين الإسرائيلي(شيلغ، ٢٠٠٢، ص٩٩).

تعززت هذه العملية في أعقاب "عملية السلام" ومقتل رابين فقد كانت أغلبية المتظاهرين في مظاهرات اليمين بعد توقيع اتفاق أوسلو من المتدينين(كركوتسكين،٢٠٠١، ص٢٠). فعقب الانتخابات التي جرت بعد مقتل رابين توجهت القوى الدينية إلى التصويت لصالح اليمين المتطرف ضد رئيس الوزراء في الكيان الصهيوني آنذاك "شمعون بيرس"، فقد فاز "نتنياهو" بفارق ٩% من الأصوات، وحصل حزب الليكود على ٣٢ مقعد في الكنيست(الشامي، ٢٩٩٧، ص٢٠١).

لقد حصلت الأحزاب الدينية مجتمعة لأول مرة في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية في العام ١٩٩٦ على ٣٢ مقعدا في الكنيست في ذلك الوقت، وأصبحوا القوة الثالثة السياسية في "إسرائيل"، كان المفدال "الحزب القومي الديني" ممثل الأرثوذكسية الدينية الصهيونية قد حصل منها على ٩ مقاعد(الشامي، ١٩٩٧، ص٢٠٢).

لقد اَمن قادة غوش إيمونيم وحزب المفدال بالمؤامرات السياسية، وبهذه الطريقة اضعفوا الحكومات الائتلافية التي كانت مهزوزة وضعيفة أصلا، وحصلوا على دعم عام وابتزاز الحكومات لإصدار قرارات لصالحهم ولعبوا دوراً بارزاً مع القادة السياسيين في الكيان الصهيوني، ومع كل الأحزاب حيث بنيت هذه العلاقة على أساس تنفيذ مصالحهم(الدار، زرطال، ٢٠٠٦، ص٢٩١).

كما تحالفت قوى الصهيونية الدينية مع اليسار الإسرائيلي. ليس ذلك من الغرابة سواء من ناحية إنجاح تشكيل الائتلافات الحكومية، أو من خلال الوصول إلى المصالح المشتركة فيما بينهم، فمن الملاحظ في التشكيل الحكومي أنه ليس هناك قواعد أو مبادئ تسير عليها الأحزاب الإسرائيلية، الأمر الذي يجعل من السهل التخلي عن شريك في حكومة سابقة وانضمام حزب آخر في حكومة جديدة وهكذا، بدليل أن أغلب هذه الحكومات تسير في نهج موحد وتكاد تكون موحدة وهو كيفية اتخاذ الإجراءات التي يرونها مناسبة في التوجه العنصري والإرهابي وتنفيذ المخططات الرامية إلى السيطرة وتثبيت مخططات الكيان الصهيوني على الأرض الفلسطينية.

ففي السنة الأولى على سلطة باراك حدث تعاون و تحالف "ميرتس- المفدال". حيث تم تعيين الحاخام "اسحق ليفي"، ممثل المستوطنات، بمنصب وزير للبناء والإسكان، وهو من حزب "المفدال"، ليس هناك أفضل من هذه الحقيقة لكي نتبين الموقف القومي الكامن في أساس ما يسمى "معسكر السلام" الإسرائيلي، كما تبلور ذلك في التسعينات وخاصة بعد مقتل رابين(كركوتسكين، ٢٠٠١، ص٣٢).

و تواصلت في هذه الفترة سياسة الاستيطان في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، أبعد بكثير مما كانت عليه في عهد نتنياهو السابق. مشاريع لم يكن نتنياهو قادرا على تنفيذها – مثل بناء حي "هارحوما"(جبل أبوغنيم) الاستيطاني حيث سارت بتسارع كبير، وإلى جانب ذلك عملت حكومة باراك على توسيع مستوطنات إضافية، وبناء شوارع التفافية على حساب الأراضي الفلسطينية(كركوتسكين، ٢٠٠١، ص٣٢).

لقد اعتقد البعض بان حكومة تضم وزراء من "ميرتس" وكذلك "حمائم" من حزب العمل كما يطلق هذه التسميات في "إسرائيل" تفترض بان هناك سيكون تغيرا في الاتجاه الإيجابي نحو السلام فقد كان هذا أمراً مغلوطا، وذلك لأنه بموجب مفهوم "السلام الإسرائيلي" لابد بالذات من تسمين الكتل الاستيطانية، التي ستضمن سيطرة تامة "لإسرائيل" على كافة المناطق الفلسطينية.

لقد انضم إلى حكومة شارون حزب المفدال في العام ٢٠٠٢، بعد أن نصب عليه زعيماً جديدا وهو ضابط في الجيش الصهيوني ويدعى "إيفي أيتام"، الذي أصبح وزيرا(شلحت، ٢٠٠٢، ص١١) وبعد ذلك توصلت كتلتا الليكود والمفدال في ٢٠٠٣/٢/٢٣ إلى اتفاق بشأن ائتلاف حتى نهاية ولاية الكنيست الـــ١٦، بجانب باقي الكتل المنضمة إلى الحكومة، وتلتزم كتلة المفدال بموجبه، بدعم انتخاب مرشحين لمناصب مختلفة من طرف كتلة الليكود وكتل أخرى، يتكون منها الائتلاف لشتى المناصب التي لا تخضع لكتلة المفدال بموجب هذا الاتفاق، ويعرض رئيس الوزراء لمصادقة الكنيست وزيران من كتلة المفدال تكون مناصبهم وزير للبناء والإسكان، ووزير آخر للرفاه الاجتماعي(غنايم، ٢٠٠٣، ص٧٤).

وشهد عام ٢٠٠٩ مجموعة من الأحداث، بحيث كانت بدايتها استمرار العدوان على غزة، وانتخاب الكنيست الإسرائيلي لدورته الـــ ١٨، وتشكيل حكومة يمينية برئاسة بنيامين نتنياهو من الأحزاب الصهيونية المتطرفة، وتوقف العملية السياسية مع الفلسطينيين، ونشر تقرير جولدستون، الخاص بانتهاكات "إسرائيل" للقوانين الدولية، وزيادة النشاطات الاستيطانية بالرغم من الأصوات العالمية الداعية إلى إيقافه، وفي ظل ارتفاع حدة تطرف شرائع واسعة في الكيان الصهيوني، وازدياد سياسات التمييز والتضييق ضد فلسطيني الأرض المحتلة عام ١٩٤٨.

وقد كان هناك تقارب وتشابه بين المواقف اليمينية المتطرفة وبين المعسكر الصهيوني الديني في "إسرائيل" خصوصاً في مجالات الأمن والسياسات الخارجية والمواقف من العرب واتفاقيات السلام، والانسحاب من المناطق، ولهذه التغيرات عدة عوامل أهمها المفدال الذي يتبنى أيدلوجية دينية صهيونية قومية متطرفة رافضة للحلول والسلام، مؤيدة للاستيطان والسيطرة على المناطق الفلسطينية(نيومان، شتيرمان، ٢٠٠٩، ص٤١).

ونلاحظ هنا أن أغلب الحكومات الإسرائيلية خلال هذه الفترة خليطاً من الأحزاب السياسية اليسارية واليمينية والدينية، مما يضع علامات استفهام حول حقيقة الخلافات الإيديولوجية بين هذه الأحزاب وتصنيفاتها، ويظهر اتجاه براغماتي تميز به حزب المفدال بشكل خاص والقوى الدينية الأخرى بشكل عام. فليس لهذا الحزب أي برنامج اجتماعي ولذلك فإنهم يسلمون بالنظام الرأسمالي السائد كنمط اجتماعي – اقتصادي، ولتجاوزهم ذلك يرفعون شعاراً مبهما للتغطية على هذا الفراغ الاجتماعي الاقتصادي بتعاونهم مع الكيان الصهيوني(الشامي، ١٩٩٧، ص٢٥٤).

يرى الباحث ان المشاركة الفاعلة للأحزاب الدينية بشكل عام والصهيونية منها في الحكومات الإسرائيلية لم يكن حدثا منفرد، بل ترافق ذلك مع تصاعد اليمين أيضا، ولهذا، فان "إسرائيل" تتجه طيلة الوقت إلى اليمين العلماني أو الديني المتطرف، فأصبحت اقل دبلوماسية، وأكثر عنفا، أو الانزلاق نحو الفاشية كنتيجة حتمية للسياسة التي تتبعها "إسرائيل" تجاه الفلسطينيين بالدرجة الأولى.

المبحث الثاني

موقف الأحزاب الدينية الصهيونية من عملية التسوية بعد فك الارتباط ٢٠٠٥ :

لقد قامت الحكومة الصهيونية بشن حرب تدميرية على قطاع غزة وذلك لنسف أي محاولة للتقدم في العملية السياسية، ولفرض املاءاتها على الفلسطينيين والتهرب من أي التزام نحو التقدم باتجاه إقامة الدولة الفلسطينية.

وفي ما يتعلق بالحرب على غزة فكان من أخطر الفتاوى التي وقع عليها كبار حاخامات اليهود الذين يشكلون ما يعرف بـــ"رابطة حاخامات إسرائيل" برئاسة الحاخام "دوف لينون" الارهابي المتطرف والتي دعت الجيش الصهيوني إلى قصف التجمعات الفلسطينية دون تمييز، والتي استند إليها عدد من الوزراء المتدينين في حكومة أولمرت لتحريض الجيش أثناء الحرب على غزة عام ٢٠٠٨ على استهداف و قصف التجمعات السكانية المدنية في قطاع غزة(حبيب، ٢٠١١، ص٨٩).

لقد تعرض الشعب الفلسطيني جراء الحملة الضروس والتحريض المستمر من قوى التطرف في الكيان الصهيوني وخاصة تيار الصهيونية الدينية، لأبشع حرب تدميرية طالت جميع مرافق البنى التحتية، و التجمعات المدنية الفلسطينية، أدت إلى استشهاد وإصابة الآلاف من المدنيين الفلسطينيين.

وفي بيان للبرنامج السياسي الذي خاض حزب البيت اليهودي، والذي يمثل الصهيونية الدينية في الكنيست الإسرائيلي في انتخابات الكنيست الثامن عشر / ٢٠٠٩ يظهر مواقفه المتطرفة من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومصيرها والاستيطان اليهودي فيها، والاتفاقيات التي عقدت مع الفلسطينيين وفيما يلي مقتطفات منه(خليفة، ٢٠١١، ٢١٧):

- محاربة كافة حركات المقاومة الفلسطينية، وضمان امن الكيان الصهيوني، سواء في داخل هذا الكيان أو على حدوده.
- رفض إقامة الدولة الفلسطينية، ويؤيد مبدأ الترانسفير بحق الشعب الفلسطيني إلى خارج حدود فلسطين وخاصة الأردن.
- يعتبر أن القدس المحتلة هي عاصمة الكيان الصهيوني، ويرفض تقسيمها في عملية الحل السلمي.
- يعتبر أن الاستيطان اليهودي هو الأساس لتملك الأرض الفلسطينية، الخاضع لسيطرتها، وبناء على ذلك يطالب هذا الحزب بتعزيز الاستيطان ، وعدم إزالة أي مستوطنة من مكانها

في ظل أي اتفاق سياسي، وإبقاء المستوطنات قائمة في الضفة الغربية تحت سيطرة الكيان الصهيوني.

- الوقوف ضد الاتفاقات المبرمة مع الجانب الفلسطيني وخاصة اتفاق أوسلو وخطة خارطة الطريق ومعاضة أي تقدم في العملية السياسية

ومن الملاحظ أن موقف الصهيونية الدينية كان دائم المعارضة لإحراز أي تقدم في عملية التسوية السياسية، أو الحصول إلى الحد الأدنى من الحقوق الفلسطينية، ويمكن ملاحظة ذلك في مواقف هذا الحزب من العملية السياسية في الفترات السابقة، ويبين الجدول التالي مواقف هذا الحزب من قضايا الأساسية في عملية التسوية السياسية:

جدول رقم (١٢) يبرز موقف الحزب الديني القومي" المفدال" حول القضية الفلسطينية

الموقف من إقامة الدولة الفلسطينية	الوقوف ضد إقامة الدولة الفلسطينية
القدس	رفض تقسيم القدس وتكون تحت السيادة الإسرائيلية
جدار الفصل العنصري	معارضة إقامة جدار فاصل على قاعدة إعطاء الفلسطينيين حكم ذاتي اداري

(مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٢، المجلد ٣٨، ٢٠٠٢)

يلاحظ من مما سبق أن موقف هذا الحزب ممثل الصهيونية الدينية، في الكنيست الإسرائيلي من أكثر المواقف الحزبية داخل الكيان الصهيوني تنكراً ومعارضة للتوصل إلى حل سياسي سلمي، وبالتالي فان هذا الحزب من خلال عرض لبرامجه الانتخابي أو مواقفه من عملية التسوية يعتبر الأكثر تطرفاً؛ وإرهاباً؛ وعنصرية؛ ومعارضة للتوصل لحلول سلمية مع الجانب الفلسطيني.

وخلال العام ٢٠٠٩ والتي يمكن القول أنها كانت مرتبطة إلى حد كبير، بتأليف حكومة يمينية برئاسة بنيامين نتنياهو في الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثون، حيث انضم حزب "البيت اليهودي" إليها و كان الذي يمثل الصهيونية الدينية – المفدال سابقا – وقد حصل على ٣ مقاعد في هذه الانتخابات(شلحت، ٢٠١٠، ص٦٧). وقد عكس هذا الضعف الذي طرأ على هذا الحزب انقلاب موازين القوى داخل المعسكر الديني، إذ بينما كانت قوة الأحزاب الحريدية البرلمانية في العقود الثلاثة الأولى اقل بنحو النصف من قوة المفدال، أصبحت بعدها تفوقه بضعف أو ضعفين(خليفة، ٢٠١١، ص٢٢٠).

ولا يمارس هذا المعسكر المتطرف الضغط على نتنياهو لاستئناف المفاوضات بأي تكلفة كانت. فالانتخابات الإسرائيلية الأخيرة أفضت إلى حكومة تسيطر عليها أحزاب اليمين وتضم ممثلين عن الحركة الاستيطانية، وهذه الحكومة لا ترغب في دفع ثمن أي تسوية مع الفلسطينيين من شأنها إلحاق الضرر بالمشروع الاستيطاني أو وقفه(باتير، ٢٠١٢، ص ٤٥).

ومع صعود المستوطن المتطرف "نفتالي بينيت" إلى منصب زعيم حزب "البيت اليهودي" أثر الانتخابات الداخلية لهذا الحزب، وهو رئيس سابق لمجلس المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، ومستوطن يسكن حالياً في إحدى المستوطنات في الضفة الغربية، ويدعو إلى ضم مناطق "C" من الضفة الغربية إلى "إسرائيل" سيكون هذا الحزب أكثر تطرفا في برامجه السياسية(جريس،٢٠١٣، ص١٨٢). حيث كان هذا المستوطن رئيس طاقم نتنياهو السياسي بين عامي ٢٠٠٦–٢٠٠٨، استقال من الطاقم آنف الذكر، ومن حزب "الليكود"، على خلفية تجميد البناء الاستيطاني لمدة عشرة أشهر(موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، ٢٠١٣).

وهذا المتطرف يريد ترسيخ المصطلحات الدينية التوراتية، ومن ثم إخضاع السياسة لها، فانه يدعو أيضا إلى نشر سيرة المدعو مئير هار– تسيون الارهابي. وهذا الأخير هو واحد من أبرز القادة في الوحدة ١٠١ سيئة الصيت، التي تخصصت خلال السنوات الأولى لتأسيس الكيان الصهيوني في شن الحملات الانتقامية بقيادة شارون ضد العرب عبر الحدود وخصوصاً في الضفة الغربية(جريس، ٢٠١٣، ص١٨٢).

ويرى الباحث: أن هذه التحولات لا تضمن حدوث تغيير على صعيد السياسة الخارجية "لإسرائيل" بشكل عام، بل على العكس تمامًا، فالتركيبة الحزبية والشخصية للحكومة في "إسرائيل" تمثّل وصفة، ليس فقط لمواصلة سياسة الاستيطان والتهويد ورفض الاستجابة لمتطلبات تحقيق تسوية سياسية للصراع؛ بل إن هناك ما يدفع للاعتقاد بأن "إسرائيل" ستصبح أكثر انغماسًا في مشاريع الاستيطان والتهويد، وأكثر تطرفاً وإرهاباً و تنكراً على صعيد العلاقة مع الفلسطينيين والعرب، لان هذه الحكومة الحالية تتكون من غلاة المستوطنين ومن المتدينين واليمين المتطرف في الكيان الصهيوني.

والمؤشرات الحالية تشير الى وجود زيادة في النفوذ الديني بشكل ملموس في "إسرائيل" يزداد قوة يوما بعد يوم، مدعومً من الصهيونية اليمينية المتطرفة، ومن الصهيونية الدينية المتطرفة، ومن الواضح أن الصهيونية اليمينية المتطرفة ذات الرداء الإسرائيلي العلماني الغربي الأمريكي والمتنكرة في الزي اليهودي ببراعة، تحاول إقامة جسر بين ضفتي الهوة بين الدينيين والعلمانيين. ولكن يبقى السؤال هو: من سينجح في امتطاء الآخر في النهاية؟ الصهيونية العلمانية المغطاة بعباءة

الدين ذات الطابع الغربي، أم الدينيين الأصوليين ومنهم الأرثوذكس، على حد سواء، الذين يلتقون حول هدف تحويل "إسرائيل" إلى دولة يهودية.

ويوجد أربعة عوامل تؤثر على بلورة خيار الصهيونية الجديدة في النظام الحاكم اليوم في "إسرائيل"، وهي: نزعة التطرف لدى المجموعات الدينية – القومية في "إسرائيل"، ويكمن مصدر قوتها في المستوطنات وهي شبكة متشعبة من المدارس والمعاهد الدينية الممولة من خزينة الكيان الصهيوني، وتصهين اليهودية الدينية المتشددة والتي كانت أصولها مناوئة للصهيونية.. والانعزالية الإثنية لقطاعات وفئات من جمهور اليهود الشرقيين، والتي هوت إلى الهوامش الاجتماعية والجغرافية في الكيان، هذه النزعات كافة، تؤدي إلى رؤيا ثيقراطية دينية عرقية، باعتبارها الطريق الأمثل للتصدي للمشكلات الداخلية والخارجية "لإسرائيل". ويشكل الزعماء الدينيون سواء أكانوا حاخامات أم قادة دينيين أم ساسة، الفئة المهيمنة في التحالف الصهيوني الجديد(بابيه، سيغف، بونداك، ٢٠٠١، ص٣٩).

وتوحي الخارطة السياسية الإسرائيلية الجديدة بأن التنافس على قيادة الكيان الصهيوني سيبقى لسنين طويلة منحصرًا بين القوى التي تشكّل اليمين، بشقيه العلماني والديني، لكن تشكيلة الحكومة الجديدة ستؤدي إلى حدوث تحول واضح على صعيد العلاقة بين مركبات اليمين الإسرائيلي؛ فمنذ التحول السياسي في العام ١٩٧٧، الذي جاء باليمين بقيادة حزب الليكود لسدة الحكم في "إسرائيل"، تعاونت الأحزاب والقوى العلمانية اليمينية مع الأحزاب والقوى الدينية من أجل ضمان تواصل حكم الليكود. ووصل الأمر، في العقد الأخير، إلى حد أن اتجه المتدينون إلى اختراق الأحزاب العلمانية اليمينية. على أن تشكيل الحكومة الجديدة يمثل في الواقع نقطة تحول فارقة في العلاقة بين مكونات اليمين الإسرائيلي، بحيث تبلور معسكران رئيسيان متمايزان داخل معسكر اليمين: علماني وديني، يسعى كل منهما إلى توظيف وجوده داخل الحكومة الجديدة لتعزيز فرصه في التنافس على قيادة الكيان الصهيوني. يتمثل أحد هذين المعسكرين في حزب "ييش عتيد"، العلماني من يمين الوسط، وهو الذي يطمح إلى بلورة تشكيل معسكر يضم مكونات اليمين العلماني، وضمنها حزب الليكود، بعد أن يتحرر من وطأة القوى الدينية داخله، التي يتزعمها موشيه فايغلين وزئيف إلكين وغيرهما(موقع مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣).

وفي المقابل، هناك المعسكر الذي يقوده حزب "البيت اليهودي" الديني، والتي تتمحور هذه الدراسة حوله، والذي يطمح أيضا إلى قيادة الكيان الصهيوني في المستقبل؛ لذا فهو سيسعى إلى تشكيل معسكر كبير يضم الأحزاب والحركات الدينية بمختلف توجهاتها. على أن ما سيساعد نفتالي بنت، زعيم "البيت اليهودي"، الذي يمثل التيار الديني الصهيوني، على تحقيق مسعاه هذا، هو حالة السخط العارمة التي تجتاح المعسكر الديني الحريدي، وتحديدًا حركتي "شاس" و"يهدوت هتوراه"،

اللتين لم تعودا جزءًا من تركيبة الحكم؛ مع العلم بأنه باستثناء فترة قصيرة جدًا، ظلت هاتان الحركتان جزءًا لا يتجزأ من الائتلافات الحاكمة التي توالت على إدارة شؤون "إسرائيل" منذ العام ١٩٧٧، فان هذا الحزب سيطمح إلى ضمها من أجل بناء جبهة دينية تواجه التيار العلماني(موقع مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣).

ومن المؤشرات على تنامي التيار الديني الصهيوني، في بحث لجامعة حيفا صدر في نهاية العام ٢٠١٠، جرى الحديث عن أن ٥١% من مواطني الكيان الصهيوني في العام ٢٠٣٠ سيكون من الحريديم ومن جمهور التيار الديني الصهيوني، وما يعني قرابة ٦٥% من اليهود في داخل الكيان، وما يعني أيضا، إن التيار الديني الصهيوني كما هو تيار الحريديم في تنامي مستمر، ولهذا فان البرامج المتعلقة بالأمور المدنية، والتي تظهر بقدر من الليبرالية، ليس بالضرورة أن تستمر بهذا التوجه مستقبلا، مع استمرار ارتفاع نسبتهم في الكيان الصهيوني(جرايسي، ٢٠١٣، ص١١٩).

يرى الباحث: أن الأحزاب الدينية الصهيونية، مع القوى اليمينية المتطرفة تلتقي مع بعضها البعض في كثير من المواقف و تلعب دوراً كبيراً ورئيسياً في التوجهات السياسية للكيان الصهيوني، ويكاد تكون مواقف تلك القوى منسجمة تماما في مواقفها المتطرفة تجاه عدم السير في التقدم في أي مسار من القضايا المتعلقة في العملية السياسية . ومن الملاحظ أيضا انحدار تمثيل القوى اليسارية في الساحة السياسية الإسرائيلية في الفترة السابقة ولربما في الفترة اللاحقة، الأمر الذي سيجعل من تلك القوى المتطرفة تسير في اتجاه المزيد من التطرف والإرهاب والتنكر للحقوق الفلسطينية.

ورغم تنامي المعسكر الديني بشكل عام من خلال تواجده في الحكومات المختلفة، إلا أن أهم أهدافه هو الحصول على المكاسب الخاصة، وقد أظهرت نتائج الانتخابات المختلفة خلال المرحلة السابقة، المطالب التي تقدمت بها الأحزاب الدينية كشرط للدخول وإنجاح الائتلاف الحكومي، وكانت لا تهمه الأيدلوجيا التي كانوا ينادون بها، حيث لم تستطع تعديل قانون العودة وإعادة تعريف من هو اليهودي.

مواقف الصهيونية الدينية الممثلين في الحكومة الإسرائيلية الحالية من الاستيطان

لقد سعت الحكومة الإسرائيلية المؤلفة من القوى الدينية واليمينية المتطرفة إلى مضاعفة وتيرة الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية والقدس المحتلة، واعتبرت أن المشروع الاستيطاني سيكون على رأس أولويات الحكومة، كما وتؤيد المشاريع التهويدية في القدس. وفي المقابل، يطالب حزب "البيت اليهودي"، الذي يعتبر معظم قادته من المستوطنين، بأن تزيد الحكومة من وتيرة البناء حتى في المستوطنات النائية، التي لا تضمها التجمعات الكبيرة. وبخلاف حزب "ييش عتيد"، حرص "البيت اليهودي" على الظفر بالحقائب الوزارية التي تمكّنه من تطبيق أجندته بشأن الاستيطان(موقع الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣).

كما ويتضح فان حزب "البيت اليهودي" ممثل الصهيونية الدينية الذي يشارك في تركيبة الائتلاف الحكومي للكيان الصهيونية في الحكومة الحالية، وحيازته على المناصب الوزارية التي تصب في خدمة المشروع الاستيطاني كوزارة الاسكان ووزارة الاديان، بالتالي ستكون فرص تلك القوى المتطرفة في تطبيقق أجندتها الاستيطانية بشكل اوسع، وخاصة بتنفيذ المزيد من الزحف الاستيطاني في مدينة القدس المحتلة، حيث نلاحظ بعض تجلياتها في الاقتحام المستمر وتدنيس المستوطنين المتطرفين وجنود الإحتلال لباحات المسجد الأقصى المبارك.

ومثال على ذلك المستوطن المتطرف "أوري أرئيل"، نائب رئيس الحزب، وأحد أبرز قادة المستوطنين في الضفة الغربية، يتولى في الحكومة الجديدة منصب وزير الإسكان؛ وبحكم موقعه هذا، سيتحكم في إصدار العطاءات الحكومية المتعلقة بالبناء في المستوطنات. وقد حرص أرئيل على تبديد أية شكوك بشأن مخططاته في منصبه الجديد؛ فقد شدد بالتالي على التزامه بتكثيف البناء الاستيطاني لليهود في الضفة الغربية. وفي المقابل، فإن زعيم الحزب، نفتالي بنيت، سيكون بإمكانه من خلال موقعه هذا تحديد ما يعرف بمناطق "الأفضلية"، وهي المناطق التي تستحوذ أكثر من غيرها على الاستثمارات الحكومية، كما أن قاطنيها يتمتعون بتسهيلات ضريبية كبيرة.

ويسيطر حزب البيت اليهودي، أيضا على اللجنة البرلمانية للمالية، وهذه اللجنة هي التي تقوم بدور حاسم في توزيع الميزانية. وتتطلب كل تراخيص البناء في الضفة الغربية موافقة وزارة الحرب الصهيونية التي يرأسها "موشي يعالون"(موقع مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣).

وفي دعمه للتوسع الاستيطاني أوضح حزب "البيت اليهودي" أنه سيحرص على إقامة مناطق صناعية في محيط المستوطنات اليهودية، ومرافق تشغيل أخرى، لتشجيع اليهود الذين يعيشون في وسط وأطراف "إسرائيل" على الانتقال للعيش في هذه المستوطنات. ونظراً لان هذه الحكومة في غالبيتها من اليمين المتطرف ستحظى أية جهود لتعزيز الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية بدعم وزراء ونواب الليكود، سيما الجناح المتدين داخل الليكود، الذي يقوده فايغلين وإلكين(موقع الجزيرة للدراسات، ٢٠١٣).

وعليه يرى الباحث: بان سيطرة القوى الدينية الصهيونية على بعض الوزارات الفاعلة في مجال الاستيطان في الفترة الحالية، ستكون هذه القوى أكثر تنكراً وتطرفا، من خلال برامجها القائمة على تعزيز الاستيطان والتنكر للحقوق الفلسطينية والضرب بعرض الحائط المطالبات الدولية الداعية إلى وقف الاستيطان والتوقف عن نهب الأراضي الفلسطينية. هذا الأمر الذي من شأنه تهديد الجهود الرامية للتقدم في مسار العملية السياسية في ظل وجود وسيطرة القوى المتطرفة على مقاليد الحكم في "إسرائيل".

وقد تجلى تأثير الاستيطان على عملية التسوية في عدة جوانب كان من أهمها:

أولا: تمسك قادة "إسرائيل" بمواصلة الاستيطان والاحتفاظ بالكتل الاستيطانية الكبرى:

فعلى الرغم من توقيع اتفاقية أوسلو في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، استمرت في سياسة توسيع المستوطنات، وفتح شوارع التفافية، وإصدار الأوامر العسكرية القاضية بوضع اليد على الأراضي الفلسطينية. واستمر التوسع الاستيطاني في مناطق محددة أكثر من مناطق أخرى، وذلك بغية تنفيذ الرؤية الإسرائيلية للمرحلة النهائية للحدود والمستوطنات(صالح، ٢٠١٢، ص ٣٦).

ويلاحظ أن ما كان يجري في الظاهر وعلى المستوي الرسمي الحكومي والاستهلاك الإعلامي يختلف تماماً عما كان يجري على أرض الواقع من عمل ممنهج لفرض الأمر الواقع وكأن الحكومات الإسرائيلية في سباق مع الزمن.

وتشكل المحاولات المعلنة للحد من توسع الفوضى في مستوطنات تعتبرها الدولة الإسرائيلية "غير قانونية"، وتعبيراً عن رؤية الدولة إلى بقية المستوطنات كجزء لا يتجزأ من حيزها الجغرافي والسياسي. فقد شكلت هذه المحاولات جزءاً من عمليات تطبيع الواقع القائم تجاه الخارج ومحاولة إظهار الضغوطات التي تتعرض لها حكومة غير قادرة على كبح جماح المستوطنين، بهدف الضغط على المفاوض الفلسطيني للتعجيل في التوصل إلى صفقة قبل فوات الأوان(جمال، ٢٠١٢، ص٨٥).

وقد كان النظر في الانفلات القانوني والسلوكيات غير الإنسانية لبعض المستوطنين والمؤسستين الأمنية والعسكرية الإسرائيليتين كرأس حربة للكيان الصهيوني، وانتقاد السلوكيات غير الإنسانية المتمثلة في مجموعات "شبيبة التلال" الاستيطانية، والادعاء، أنها تعبر عن مدى القلق والخوف في صفوف المستوطنين إزاء كل ما يتعلق بالتفاوض على مستقبلهم، ما هي إلا جزء من الخطاب الذي يدلل على أن التجمع الاستيطاني كله ينتمي إلى الكيان الصهيوني وليس خارج عنه(جمال، ٢٠١٢، ص٨٥).

ومنذ تصريح رئيس حكومة "إسرائيل" ايهود اولمرت في قمة انابوليس، والمتعلق بتجميد الاستيطان، صدرت عشرات التصريحات عن وزراء في حكومته الذين سعوا جاهدين لإعاقة حركة تجميد إنشاء المستوطنات، وبالتالي تجريدها من أي فاعلية، إلى أن كاد وعد أولمرت بأن "إسرائيل" ستجمد الاستيطان، تآكل تماما.

وقد كان تجميد الاستيطان الذي وعد به أولمرت لا يشمل المشروعات التي كانت أعمال الإنشاء فيها قد بدأت فعلياً، كما لم يرافق تصريح أولمرت إيقاف أي مشروع موجود سلفاً، نلاحظ هنا اختلاف هذا الإعلان عن سابقة في عهد رابين والذي تم فعلا إيقاف بعض المشاريع التي تم قطع شوطاً لا باس به، وتم إعطاء تعويضات لمتعهدي البناء في ذلك الوقت، أما تجميد الاستيطان على طريقة أولمرت، فلم يشمل المشاريع التي كان تنفيذها بدأ سابقا، وهو ما أدى بسهولة إلى تآكل فكرة التجميد أكثر فأكثر، بالإضافة إلى ذلك التوسعات الاستيطانية التي كانت تجري في مستوطنات القدس المحتلة(أرونسون، ٢٠٠٨، ص١٥٣).

لقد استمرت بلدية الاحتلال الإسرائيلي في القدس في إيداع المخططات الاستيطانية تباعا كخطوة تكتيكية لضمان استمرار البناء في مستوطنات القدس، بناء على قرار التجميد الإسرائيلي الذي استثنى القدس(صالح، ٢٠١١، ص٢٧٤).

لقد تعاملت "إسرائيل" مع تجميد الاستيطان باعتبارها مناورات لكسب الوقت، لقد كان كل شيء على الأرض مخالفاً لذلك، سواء من حيث البناء أو وضع الخطط أو نشاط المستوطنين أو رصد الميزانيات، لقد دخل قرار تجميد البناء الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية حيز التنفيذ في نهاية شهر ٢٠٠٩/١١ ويستمر القرار لمدة عشر أشهر وحسب القرار فانه تم حظر البناء في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية باستثناء مباني انتهت فيها مرحلة صب الأساسات، ووفقا لقرار التجميد الإسرائيلي فان استثناء المباني التي تم وضع الأساسات لها، قد سمح للحكومة الإسرائيلية وللمستوطنين الاستمرار في عمليات البناء بوتيرة لا تختلف عن السنوات السابقة(البابا، ٢٠١١، ص٦٠).

يرى الباحث بأن التصريحات المتعلقة بتجميد الاستيطان من الجانب الصهيوني ما هو إلا لذر الرماد في العيون وكأن الحكومات الإسرائيلية تسعى إلى الحد من البناء في المستوطنات، أو وقفها، لكن في الحقيقة لم يتوقف البناء في المستوطنات، ولم يتم الحد من وضع الخطط لذلك وإن اظهروا للعلن بأنهم يستجيبون للضغوطات الدولية التي تطالب بالمضي قدماً في استحقاقات العملية السياسية.

ثانيا: تبني خيار يهودية الدولة ومطالبة الفلسطينيين بالاعتراف بهذه الهوية :

إن إعادة تعريف "إسرائيل" لنفسها بأنها دولة يهودية، يعني لها وللعالم بداية تخل عما روجت له من أنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط. وهو التعريف الذي جلب لها كل التأييد والتعاطف من جانب العالم الغربي. إن "إسرائيل" لم تكن في يوم من الأيام دولة ديمقراطية بمعايير الديمقراطية الحقيقية، التي تؤمن بمبدأ المساواة الكاملة أمام القانون. هذا التزييف الذي عانى منه الفلسطينيون داخل الكيان الصهيوني، سوف يطول أقليات وجماعات أخرى داخل الكيان الصهيوني. ولن تتردد القوى الدينية المكونة من مستوطنين ومهاجرين جدد، لن تتردد في زيادة نفوذها والمطالبة بتطبيق القوانين والتعاليم الدينية في الكيان الصهيوني.

وهناك العديد من المقترحات قدمت في الكيان الصهيوني، فبالإضافة إلى أفكار ليبرمان المتطرفة والتي تدعو إلى ترحيل العرب من داخل الكيان الصهيوني خاصة منطقة المثلث، فان هناك أفكار إسرائيلية تخدم إستراتيجيتهم باتجاهين، الأول تحريك "الخط الأخضر" شرقاً بحيث تضم "إسرائيل" الكتل الاستيطانية، وغرباً بحيث يتم التخلص من تجمعات فلسطينية داخل "إسرائيل" متاخمة للضفة الغربية، فهم يحاولون تحقيق مبدأ "الدولة اليهودية" عبر تفريغ "إسرائيل" من أكبر عدد من سكانها الفلسطينيين(البابا، ٢٠١١، ص١١٥).

لقد قُدم للكنيست الخامس عشر (١٩٩٩-٢٠٠٣) خمسة عشر قانوناً عنصريا تسعى كلها إما لتكثيف تعريف دولة اليهود أو يهودية الدولة، كما اقترحت قوانين أساسية تحصن رفض قانون حق العودة، وأخرى تقيد مواطنة العرب في الداخل، وقد مرت أغلبية هذه القوانين بالقراءة التمهيدية حتى الآن، واتخذت طابعا إعلانياً وإعلاميا، لكن النزعة واضحة تمام الوضوح. إنها حمى تأكيد يهودية الدولة لا ضد حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم فحسب، بل أيضا ضد أي محاولة لإحراج الصهيونية بتوسيع مفهوم المواطنة والحقوق إلى درجة المجاهرة بالمواقف العنصرية(بشارة، ٢٠٠٨، ص٢٠).

ويمكن القول بأن القوى الدينية بشكل عام مارست دوراً فعالا في تهويد هذه الدولة وجعلها دولة عنصرية يصعب تصنيفها كدولة ديمقراطية تلتزم بالمساواة وحقوق الإنسان، فهذه الدولة تشرع التمييز على أساس ديني وتعطي امتيازات تشريعية لليهود، وتعترف بمؤسسات ذات طابع عنصري مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي الذي يملك الأراضي ويستثني غير اليهود من ملكيتها. وأصدرت مجموعة من القوانين الأساسية التي تنم بصورة مباشرة عن روح عنصرية مثل قوانين العودة والجنسية وغيرها(الشرعة، بركات، ٢٠٠٥، ص٢٦٧).

إن من خطورة الاعتراف بمصطلح يهودية الدولة لو تم تسويقه و الاعتراف به، فهذا يعتبر من الأخطار الكبرى التي ستؤثر بشكل سلبي على المواطنين العرب في الكيان الصهيوني،

وسيجعلهم عرضة للاضطهاد والترانسفير والتنكر لحقوقهم الشرعية والقانونية، و كما وتحاول إسرائيل من وراء هذا المخطط العنصري لالغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم في فلسطين التاريخية، الأمر الذي يتطلب وقفة حازمة ضد هذا المخطط العنصري المتطرف الذي يحاول الكيان الصهيوني تسويقه.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن القوى والأحزاب الدينية الصهيونية هي أكثر الأطراف الإسرائيلية معارضة لأي تسوية سلمية مع الشعب الفلسطيني تتضمن إخلاء المستوطنات أو عودة إلى حدود الرابع من حزيران لعام ١٩٦٧. على الرغم من أن التيار الرسمي وأقصد الصهيونية العلمانية، لم تقدم حتى الآن مشروعا جديا للسلام يتضمن إخلاء كل المستوطنات.

كما يتضح فان الاستيطان يلاقي كل الدعم من جانب الحكومات الإسرائيلية، وهي مبنية على العلاقة بين الأيدلوجية القومية – الدينية المهيمنة في "إسرائيل"، الذي لا يقتصر على المفهوم العسكري فحسب، بل يقوم على تعزيز وحماية المشروع الصهيوني، إذ يشكل الاستيلاء على الأرض والسيطرة عليها واستيطانها أساساً لاستمرار الكيان الذي قام بالأساس على الاستيطان الاحلالي التوسعي على حساب الأراضي الفلسطينية من خلال ارتباط هذه الظاهرة بالعنف والارهاب والتطرف، وفي هذا السياق، فان للمستوطنين دوراً كبيراً حتى عندما يتم تصوير هذا الدور كتحد للدولة وأجهزتها، فهو يلاقي كل الدعم من جانب هذه الأجهزة نفسها، وحتى من طرف أغلبية اليهود في الكيان الصهيوني.

وأخيراً؛ إن المتتبع لتفاصيل الدعاية الانتخابية في "إسرائيل" يلمس أن المواقف الإسرائيلية اتجهت نحو المزيد من التطرف تجاه الفلسطينيين، وأن هناك شبه إجماع على حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه المشروعة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم؛ الأمر الذي ينذر ببقاء حالة الجمود في العملية السياسية، لان تلك القوة تهدف إلى المراوغة من خلال اتباع مبدأ إدارة الصراع وليس حلا للصراع والقائم على ترسيخ الاحتلال والحصار والاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس، وبالتالي الاتجاه بالمنطقة نحو فصل جديد من العنف والدمار.

الخاتمة

النتائج والتوصيات

أولاً : النتائج :

١. إن المشروع الصهيوني لم يكن وليد الصدفة، ولكنه ظهر بفعل الاستيطان المنظم، حيث تضاعف الاستيطان، وتضاعفت معه أعداد المستوطنين. وهو ما يذكر بأبجدية الصراع، والذي ينحصر في كلمة واحدة، هي الأرض.

٢. إن هذا المشروع الصهيوني في أرض فلسطين برمته لا يستند إلى أي أسانيد دينية، بل قام بتوظيف بعض الشعارات الدينية التوراتية والتي قاموا بتحريفها لخدمة مشروعهم الاستعماري، ولذلك فإن هذا المشروع نشأ في أحضان الدول الاستعمارية بعد الحرب العالمية الأولى ونتيجة السباق الاستعماري الناجم عن الأطماع والسيطرة على الأرض في ذلك الوقت، ومما يؤكد على ذلك وجود تيارات دينية يهودية معارضة للمشروع الصهيوني.

٣. إن الصهيونية الدينية نشأت من خلال صهينة الدين وتسييسه من جهة، وإلى تديين الصهيونية وتهويدها من جهة أخرى، وانبثق عن هذه العملية تيار ديني قومي متطرف، وهو تيار الصهيونية الدينية.

٤. إن الأحزاب الدينية الصهيونية كان لها الدور الأكبر في الاستيطان داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بل تعتبر المحرك الأول في ذلك، وأرفقته بشعارات ومقولات وأسماء دينية يهودية مبتدعه لكي تعزز الاستيطان هناك، وان هذه الأحزاب كانت الأكثر تطرفا وإرهابا في تعاملها مع الفلسطينيين، حيث ارتكبت أبشع الجرائم بحق الفلسطينيين العزل، ومارست أقصى درجات العنف من اعتداءات وقطع طرق وإطلاق نار وحرق للممتلكات، وإتلاف المزروعات واقتلاع الأشجار لكي تنفذ مخططاتها الاستيطانية مدعومة في ذلك من دولة الاحتلال.

٥. يعد الاستيطان أحد الدعائم الأساسية للمشروع الصهيوني، وهو وسيلة أساسية لتنفيذ برامج التهويد على أرض فلسطين، وفي المستوطنات الإسرائيلية، يتلقى المستوطنين التدريب على أعمال القتل والتخريب والإرهاب، ومنها انطلقت العديد من المنظمات الإرهابية لتقوم بالاعتداء على الفلسطينيين وترويعهم، ولتنفيذ حملات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية.

٦. تميزت ظاهرة الاستيطان الصهيوني عن غيرها من التجارب الاستيطانية القديمة والحديثة من خلال ارتباط هذه الظاهرة بالعنف والإستيلاء على أراض مملوكة لأصحابها الشرعيين بالقوة

مع التخطيط المسبق لطرد هؤلاء السكان واستئصال حضارتهم من هذه الأرض بهدف إقامة كيان استيطاني توسعي جديد.

٧. لا يوجد خلاف جوهري في المواقف السياسية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. أو للأحزاب السياسية حول مسألة الاستيطان الأمر الذي يجعل الفصل بين مواقف الحكومات والأحزاب السياسية بكافة تنوعها من الصعب تحديده؛ ذلك أن الكيان الصهيوني برمته قائم على الاستيطان.

٨. لاقت المستوطنات التي يسكن فيها المستوطنين المتدينين الصهيونيين الدعم من الحكومات الإسرائيلية كافة، لان هناك نسبة كبيرة من هذه المستوطنات صغيرة ومكشوفة ومعزولة عن الكتل الاستيطانية الكبرى وملاصقة للتجمعات الفلسطينية، حيث أن المستوطنين الآخرين يفضلون العيش في التكتلات الاستيطانية الكبرى، والتي تتوفر فيها الخدمات والتواصل المباشر مع الكيان الصهيوني، ولان هذه المستوطنات تعبر عن نسيج متجانس من المستوطنين المتدينين، وكان مصلحة "إسرائيل" في دعم هذا النوع من الاستيطان باعتباره ورقة مساومة في مفاوضات التسوية للمحافظة على التكتلات الاستيطانية الكبرى والقريبة من الكيان الصهيوني.

٩. لقد اكتسب المستوطنين، والمقصود هنا المجموعات المتدينة المتطرفة، المدفوعة إلى الاستيطان بأيدلوجيات صهيونية دينية، كحركتي غوش إيمونيم و كاخ، عدوانية زائدة عن معدلاتها، وطالت عمليات المستوطنين الإرهابيين القتل والتفجير بحق السكان الفلسطينيين، وتخريب للممتلكات، وعمليات استهدفت الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية، والهجمات المخططة ضد القرى والمخيمات الفلسطينية .

١٠. إن الأحزاب الدينية الصهيونية تهيمن وتسيطر على الهيئات الممثلة للاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧بدءا من مجلس المستوطنات "يشع"، والمجلس التنفيذي، ورؤساء المجالس الإقليمية، إلخ ... وبالتالي تعكس هذه السيطرة على استحواذ تلك القوى على القرار الممثل للمستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

١١. إن الأحزاب الدينية الصهيونية تساهم بشكل كبير في توجيه أصوات ناخبيها في المستوطنات إلى الأحزاب الدينية الصهيونية واليمين المتطرف.

١٢. إن الأحزاب الدينية الصهيونية هي من أكثر القوى معارضة لأي تقدم في مسيرة التسوية السياسية، وذلك من خلال تمثيل أعضائها في الكنيست ومواقفها وبرامجها الانتخابية المتطرفة، التي تسعى دائما لسن القوانين لخدمة برنامجهم الاستيطاني، أو من خلال سيطرتها على الهيئات الممثلة للاستيطان، أو من خلال تغلغل وزيادة نفوذ هؤلاء المتدينين في مؤسسات صنع القرار وخاصة في الجيش الإسرائيلي.

١٣. إن البرنامج الاستيطاني الإسرائيلي يأتي في المقام الأول، وضمن المرتكزات الرئيسية للسياسة الرسمية الإسرائيلية وليست قوة ضاغطة عليه، ونلاحظ ذلك في الامتيازات والتسهيلات والحماية المقدمة من الحكومات المتعاقبة للمستوطنين، وبالتالي لا يمكن القول بان المستوطنين المتدينين وكما يصور البعض بأنهم مدفوعون بأيدلوجيات دينية هم الذين يمارسون الاستيطان بشكل منفرد كما يظهر للعلن بأنهم من المتهوسين دينيا أو جماعة من المخبولين، ولكن العكس هو الصحيح فان الحكومات الإسرائيلية تدفع بهؤلاء المستوطنين وفق خطط مدروسة ومعدة سلفا، فيقوم المستوطنين بإقامة البؤر الاستيطانية وتأتي الحكومات الاسرائيلية بعد ذلك لتقوم بعملية البناء والتوسع وتوفير الحماية لهم.

١٤. استطاعت الأحزاب الدينية الصهيونية من تعطيل مسار التسوية السياسية بعد عملية اغتيال رابين، ومروراً بالتحريض ضد أي تقدم في العملية السياسية من قبل ممثليهم في الكنيست و في دوائر صنع القرار الإسرائيلي، وأخيرا وليس آخراً بالأعمال الإجرامية التي يقوم بها المستوطنين ضد السكان الفلسطينيين لتقويض أي تقدم في مسار التسوية السياسية.

ثانياً : التوصيات:

١. تفعيل دور الإعلام الدولي والعربي والفلسطيني في فضح الممارسات الإسرائيلية عبر التركيز على كل الأحداث المتعلقة في الاستيطان، مهما صغر شأنها وجعلها قضية رأي عام، وبيان مدى خطورة الاستيطان على إقامة الدولة الفلسطينية.

٢. مضاعفة الجهود العربية والإسلامية وتحديداً الفلسطينية لوقف الاستيطان، في مواجهة الخطط والبرامج والإمكانات الصهيونية المسخرة في سبيل ذلك، وفضح الممارسات الاستيطانية الوحشية والإرهابية ضد السكان الفلسطينيين، من قتل و حرق وتجريف و مصادرة للسيطرة على الأراضي الفلسطينية من قبل المستوطنين وحكومة الاحتلال.

٣. ضرورة تعزيز صمود الفلسطينيين المقدسيين وذلك بدعمهم مالياً ومعنوياً من خلال تفعيل صندوق القدس وإنشاء مشاريع استثمارية لمستثمرين فلسطينيين وعرب في مدينة القدس وما حولها أيضا، حتى لا يتسنى "لإسرائيل" الأطباق على المدينة وتهويدها.

٤. تفعيل المقاومة بكافة الأساليب من مقاومة شعبية تشارك فيها كل أطياف الشعب الفلسطيني والقوى المتضامنة معه، إلى مقاطعة منتجات المستوطنات، إلى المقاومة المسلحة للمشروع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، لان المستوطنات تعتبر مواقع عسكرية احتلالية أقيمت على أراضي دولة محتلة حيث تكفل كافة الشرائع والقوانين الدولية محاربة وجود تلك المستوطنات.

٥. مطالبة الدول العربية والإسلامية التي تقيم علاقات مع "إسرائيل" بقطع هذه العلاقات باعتبارها تصب في خدمة المشروع الصهيوني الاستيطاني التوسعي على حساب قضية الشعب الفلسطيني.

٦. عمل مركز أبحاث على مستوى الوطن العربي والإسلامي، تختص بدراسة فسيفساء الكيان الصهيوني من كافة جوانبه، يشارك فيها مفكرون وعلماء ومثقفون ومتخصصون، بهدف وضع الخطط البحثية، وإيجاد الكوادر وتدريبها بحيث تصبح مؤهلة للقيام بتنفيذ هذه الخطة، على أن توضع نتائج الدراسات النهائية أمام المسئولين وصناع القرار في الوطن العربي والإسلامي، للاستفادة منها في المعركة القادمة مع الكيان الصهيوني.

٧. توصي الدراسة المفاوض الفلسطيني بأن الحكومات الإسرائيلية لا تؤمن بالسلام ولا باسترجاع الحقوق إلى أصحابها، وبناءا عليه فان المفاوضات التي تتم في ظل مواصلة التوسع الاستيطاني القائم على نهب المزيد من الأراضي الفلسطينية لم يؤدي حتى الآن إلى اقتلاع المستوطنات، بل كان الاستيطان طوال السنوات السابقة من المفاوضات من العقبات الرئيسية أمام التقدم في

استحقاقات التسوية، ولذلك يجب البحث عن أساليب اخرى غير المفاوضات لانها أثبتت عدم جديتها و نجاحها في مجرد وقف وتجميد الاستيطان بشكل فعلي حتى الآن، وبناءاً عليه يجب أن يكون هناك خيارات أخرى ومن أهمها المقاومة بكافة أشكالها التي أثبتت نجاحها في دحر الاحتلال وتفكيك مستوطناته.

٨. لا يمكن بقاء ولا التعايش مع المستوطنين في ظل الدولة الفلسطينية لما يمثله هؤلاء المستوطنين من مجتمع عنصري إرهابي متطرف، وبناءاً عليه فان أي حل يجب أن يقوم أساساً على إخلاء المستوطنين من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وخاصة مدينة القدس العاصمة الابدية للشعب الفلسطيني.

٩. معارضة أي حلول تقوم على تبادل الأراضي أو تعديل الحدود بما يتوافق مع بقاء المستوطنات أو ضمها للكيان الصهيوني، لعدة أسباب جوهرية أهمها: أن المستوطنات تمنع التواصل الجغرافي بين مكونات الدولة الفلسطينية، ولكون هذه المستوطنات تقوم بعزل مدينة القدس العاصمة الأبدية للشعب الفلسطيني، ولأن المستوطنات تمثل رأس حربة لا سيما بأنها أُقيمت على المناطق الاكثر أهمية واستراتيجية من الناحية الأمنية أو من حيث سيطرتها على آبار المياه الجوفية في الأراضي الفلسطينية وهو الملف الذي لا يقل أهمية في المعركة القادمة مع الاحتلال.

١٠. الاتفاق على برنامج سياسي موحد، يشمل جميع أطياف ومكونات الشعب الفلسطيني بقواه الوطنية والاسلامية لوضع خطة عمل تضمن الثوابت الوطنية الفلسطينية، ووضعها أمام صانعي القرار السياسي الفلسطيني يدعم الموقف والحق الفلسطيني في مواجهة التعسف والارهاب الصهيوني المتنكر للحقوق الفلسطينية.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

١. إخميس، مصطفى: "الصهيونازية اقتلوها قبل أن تقتلكم" ط ١، ٢(غزة: المجلس الوطني الفلسطيني، ١٩٨٨- ٢٠٠٣).

٢. أحمد، محمد: "تاريخ الديانة اليهودية" (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨).

٣. أيوب، سمير: "وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني – مرحلة زرع المؤامرة" (بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤).

٤. بركات، نظام: "الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

٥. بشارة، عزمي: " الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى" ط٢ (رام الله: مواطن – المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، ٢٠٠٢).

٦. بشارة، عزمي: "من يهودية الدولة حتى شارون – دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية" (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٥).

٧. بشير، نبيه: "جدلية الديني السياسي في إسرائيل – حركة شاس كحالة دراسية"(رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار-٢٠٠٦).

٨. البطش، جهاد: "الاستيطان الصهيوني في قطاع غزة"(غزة، فلسطين: مكتبة اليازجي ٢٠٠٥).

٩. أبو جاموس، طلال: "الاستيطان في القدس ودوره في تهويدها" في كتاب مؤتمر القدس الخامس(غزة، فلسطين: مؤسسة القدس الدولية، ٢٠١١).

١٠. جرار، حسني: "نكبة فلسطين – مؤامرات وتضحيات عام ١٩٤٧- ١٩٤٨"(عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٥).

١١. جرايسي،برهوم: "الخارطة السياسية في إسرائيل – انتخابات ٢٠١٣" (رام الله: مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ٢٠١٣).

١٢. الجندي، كريم: "صناعة القرار الإسرائيلي – الآليات والعناصر المؤثرة" (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠١).

١٣. جوني، منصور: "الاستيطان الإسرائيلي– التاريخ والواقع والتحديات الفلسطينية"(مؤسسة أسوار عكا: ٢٠٠٥)

١٤. حسن، جعفر: "اليهود الحسيديم نشأتهم – تاريخهم – عقائدهم – تقاليدهم" (بيروت: دار الشامية، دمشق: دار القلم، ١٩٩٤).

١٥. الحسني، عبد الكريم: "الصهيونية – الغرب والمقدس والسياسة" (القاهرة: شمس للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠).

١٦. أبو حرب، قاسم: "المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ١٩٦٧–١٩٨٧" (القاهرة: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٧).

١٧. أبو حسنة، نافذة: "أحزاب الصهيونية الدينية وأحزاب الحريديم" في قضايا دولية، العدد ٣٣٨(١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦).

١٨. حماد، عبد القادر: "الاستيطان الإسرائيلي في القدس– دراسة في الجغرافيا" في كتاب مؤتمر القدس الأول والثاني والثالث" (غزة، فلسطين: مؤسسة القدس الدولية، ٢٠٠٧– ٢٠٠٩).

١٩. خليفة، احمد:"دليل إسرائيل العام ٢٠١١" (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١).

٢٠. الدجاني لينا، الدجاني يعقوب "فلسطين واليهود – جريمة الصهيونية والعالم" (عمان: دار الفكر للطباعة والنشر، ٢٠٠١).

٢١. الدجاني، محمد: "معجم القدس للمفردات والمصطلحات السياسية والاقتصادية والقانونية والدولية" ط١(القدس: المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، ٢٠٠١).

٢٢. دوعر، غسان: " المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية– الاعتداء على الأرض والإنسان" ط١ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٢).

٢٣. الدويك، عبد الغفار: "الحالة الدينية في إسرائيل – دراسة تحليلية في طبيعة العلاقة بين الدين والدولة" (القاهرة: المكتب المصري الحديث، ٢٠٠٤).

٢٤. الدويك، موسى: "المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة في ضؤ قواعد القانون الدولي العام (غزة: مكتبة البحرين العامة، ٢٠٠٤).

٢٥. الدويك، موسى: "المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة وقواعد القانون الدولي العام المعاصر" (الإسكندرية: منشاة المعارف، ٢٠٠٤).
٢٦. راشد، سيد: "دراسات في الصهيونية وجذورها" (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٩٢).
٢٧. رزوق، أسعد: "التلمود والصهيونية" (الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان- ١٩٩١).
٢٨. رزوق، أسعد: "الدولة والدين في إسرائيل" (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، ١٩٦٨).
٢٩. رشدي، عمر: "الصهيونية و ربيبتها إسرائيل" ط ٢ (الكويت: دار القلم، ١٩٧٦).
٣٠. الرويضي، احمد: "الآليات القانونية للدفاع عن الأملاك العقارية في القدس في ضؤ القانون المحلي والقانون الدولي" (القدس: دار الجندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٢).
٣١. زايد، محمود: "تاريخ فلسطين ١٩١٤- ١٩٤٨" (سوريا: دار القدس بناية مكرزل، ١٩٧٤).
٣٢. الزرو، صلاح: "المتدينون في المجتمع الإسرائيلي" (الخليل: مركز الأبحاث، ١٩٩٠).
٣٣. السعدي، غازي: "الأحزاب والحكم في إسرائيل(عمان: دار الجليل للنشر والأبحاث والدراسات الفلسطينية، ١٩٨٩).
٣٤. السقاف، أبكار: " إسرائيل... وعقيدة الأرض الموعودة" (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٨).
٣٥. سليمان، محمد: "المستوطنون والانتفاضة" (نيقوسيا: الإعلام الموحد- منظمة التحرير الفلسطينية/ مؤسسة بيسان للصحافة والنشر، ١٩٩٠).
٣٦. سوسة، احمد: "العرب واليهود في التاريخ- حقائق تاريخية تظهرها المكتشفات الأثرية" ط٢ (دمشق: العربي للإعلان والنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٧٣).
٣٧. سويدان، طارق: " اليهودية الموسوعة المصورة" (الكويت: شركة الإبداع الفكري للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩).
٣٨. السيد، محمود: "تاريخ اليهود القديم والحديث" (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٧).
٣٩. الشامي، رشاد: "أشكالية اليهودية في إسرائيل" (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- عالم المعرفة – ١٩٩٧).

٤٠. الشامي، رشاد: "القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة" (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٤).
٤١. الشامي، رشاد: "موسوعة المصطلحات الدينية اليهودية" (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ٢٠٠٣).
٤٢. أبو شنب، حسين: "الاستيطان في القدس ودوره في تهويدها" في كتاب مؤتمر القدس الخامس(غزة، فلسطين: مؤسسة القدس الدولية، ٢٠١١).
٤٣. أبو شومر، توفيق: "الصراع في إسرائيل- دراسة في المجتمع الإسرائيلي وفسيفسائه الدينية والحزبية والعرقية والطبقية" (غزة، فلسطين: دار فلسطين للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).
٤٤. الصويص، سليم: "مستقبل الحركة الصهيونية والمشروع الحضاري العربي" في كتاب لمجموعة باحثين نظمها بيت الحكمة في بغداد ١٩٩٩(بغداد: دار الحكمة، ٢٠١٠).
٤٥. بن طلال، الحسن: "الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية" في كتاب المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مجموعة باحثين(واشنطن: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٥).
٤٦. عايد، خالد: "الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة- خلال عهد الليكود ١٩٧٧-١٩٨٤" (نيقوسيا – قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦).
٤٧. عايد، خالد: "الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة" في دليل إسرائيل (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦).
٤٨. عايش، سائد: "اليهودية الأرثوذكسية" (الجيزة: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٧).
٤٩. عبد الحق، أسامة: "دولة الدم والإرهاب- وثائق الاستيطان الصهيوني وجرائم المستوطنين في فلسطين" (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩).
٥٠. عبد العالي، عبدالقادر: "التصدعات الاجتماعية وتأثيرها في النظام الحزبي الإسرائيلي" ط١(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية- أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).
٥١. عبده، لؤي: "التقرير السنوي الخاص عن الاعتداءات الاستيطانية في فلسطين" (نابلس، فلسطين: اللجنة الوطنية لمواجهة الاستيطان، هيئة المركز القانوني للدفاع عن الأرض، ١٩٩٩).

٥٢. أبو عرفة، عبد الرحمن ومجموعة باحثين : "الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني" (عمان، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٦).
٥٣. العلوجي، عبد الكريم: "الأحزاب الإسرائيلية بين العلمانية والدولة والدين" (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٠).
٥٤. آل عمر، محمد: "عقيدة اليهود بالوعد بفلسطين- عرض ونقد" (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ٢٠٠٣).
٥٥. عناب، محمد رشيد: "الاستيطان الصهيوني في القدس ١٩٦٧-١٩٩٣" (القدس: بيت المقدس للنشر والتوزيع، ٢٠٠١).
٥٦. عنقاوي، حلمي: "اليهودية والصهيونية جذور الديانة اليهودية"(القاهرة: دار السلم للنشر والتوزيع، ١٩٩٧).
٥٧. عوض، علاء: " كتاب القدس الإحصائي- ٢٠١٢" العدد ١٤(رام الله: السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣).
٥٨. أبو عويمر، مجدي: " التطرف والعنف في الفكر اليهودي – دراسة مقارنة" مكتبة الفاخورة.
٥٩. غانم، أسعد: "الهويات السياسية في إسرائيل" (رام الله – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية – مدار- ٢٠٠٣).
٦٠. فتوني، علي: "المراحل التاريخية للصراع العربي – الإسرائيلي" (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٩).
٦١. القمني، سيد: "إسرائيل التوراة... التاريخ التضليل" (مصر، مدينة العاشر من رمضان: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨).
٦٢. قيطة، أمير: "المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة- دراسة جيوبوليتيكية" (غزة: مكتبة ومطبعة دار المنارة،١٩٨٦).
٦٣. الكحلوت، محمد "المخططات الصهيونية وخطرها على المدينة المقدسة" في كتاب مؤتمر القدس الأول والثاني والثالث" (غزة، فلسطين: مؤسسة القدس الدولية، ٢٠٠٧- ٢٠٠٩).
٦٤. الكيالي، عبد الوهاب: "تاريخ فلسطين الحديث" (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨١).

٦٥. ماضي، عبد الفتاح محمد: "الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية"، ط١، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٩م).
٦٦. المبحوح، وائل: "الاستيطان في القدس ودوره في تهويدها" في كتاب مؤتمر القدس الخامس(غزة، فلسطين: مؤسسة القدس الدولية، ٢٠١١).
٦٧. مخادمة ذياب، الدويك موسى: "الاستيطان اليهودي وأثره على مستقبل الشعب الفلسطيني" (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٦.
٦٨. مرار، يوسف: "الفكر الإرهابي الصهيوني وممارساته العملية" (عمان، : د، ن، سنة النشر: ١٩٨٨).
٦٩. المسيري، عبد الوهاب: "الصهيونية والعنف... من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى" (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠١).
٧٠. المسيري، عبد الوهاب: "في الخطاب والمصطلح الصهيوني: دراسة نظرية تطبيقية" (القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).
٧١. المسيري، عبد الوهاب: "موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية" ، المجلد ٦ (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩).
٧٢. مصاروة، إيمان: "الاستيطان في القدس القديمة" (القدس: مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ٢٠٠٤).
٧٣. مصطفى، هويدا: "الجماعات اليهودية المتطرفة ولاتجاهات السياسية الدينية في إسرائيل" (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٠).
٧٤. معن، زيارة: "الموسوعة الفلسطينية العربية" (معهد الإنماء العربي، ١٩٨٨).
٧٥. منصور، جوني: "الاستيطان الإسرائيلي: التاريخ والواقع والتحديات الفلسطينية" (عكا: مؤسسة أسوار، ٢٠٠٥).
٧٦. منصور، جوني: "معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية"، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، ٢٠٠٩).
٧٧. منصور، كميل: "دليل إسرائيل العام ٢٠١١" (رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١).

٧٨. الهلول، جبر: "المواثيق والعهود في ممارسات اليهود – قراءة في الفكر الديني والفكر السياسي اليهودي المعاصر" ط ١ (بيروت: مجد – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٤).

٧٩. الوحيدي، فتحي: "إجراءات إسرائيل في القدس– على ضوء قرارات الأمم المتحدة" في كتاب مؤتمر القدس الأول والثاني والثالث" (غزة، فلسطين: مؤسسة القدس الدولية، ٢٠٠٧–٢٠٠٩).

٨٠. يفريمونا، ناتانيا، سلوم، توفيق: "معجم العلوم الاجتماعية" (بيروت: دار التقدم– موسكو، ١٩٩٢).

ثانيا: الكتب المترجمة

١. أرونسون جفري، " سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية – إسرائيل والفلسطينيين من حرب ١٩٦٧ إلى الانتفاضة" – ترجمة: حسني زينة(جامعة البحرين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٠).

٢. أغواني م.س، "أهداف ووسائل وأنماط المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة" في كتاب المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مجموعة باحثين – ترجمة: دار الآفاق الجديدة (واشنطن: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٥).

٣. ايفرات، اليشع، "الاستيطان الإسرائيلي جغرافيا وسياسيا" – ترجمة: دار الجليل (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ١٩٩١).

٤. برغر ايليمر، "القدس ابعاد اليهودية" في كتاب المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مجموعة باحثين– ترجمة: دار الآفاق الجديدة(واشنطن: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٥).

٥. بن ألوف، "نظرة مختلفة للمستوطنات ومستقبلها في الضفة الغربية" في قراءات إستراتيجية – ترجمة: عدنان أبو عامر(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩).

٦. بنفينستي ميرون، "الضفة الغربية وقطاع غزة بيانات وحقائق أساسية" – ترجمة: ياسين جابر (الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، ١٩٨٧).

٧. بيتربيرغ غابييل، "المفاهيم الصهيونية للعودة– أساطير وسياسات ودراسات إسرائيلية " – ترجمة: سلافة حجاوي (رام الله، فلسطين: مؤسسة الأيام للإخراج والطباعة، ٢٠٠٩).

٨. بيرس شمعون، وآخرون، "الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٠" – ترجمة: سمير الجبور وآخرون(نيقوسيا: قبرص، وكالة المنار للصحافة والنشر المحدودة، ١٩٨٦).

٩. جارودي روجيه، "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية" – ترجمة: دار الغد العربي (العباسية: دار الغد العربي، ١٩٩٦).

١٠. جارودي روجيه، "الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية" ط٤ – ترجمة: محمد هشام (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٠).

١١. جلوب فون، "اليهود واليهودية في العصور القديمة بين التكوين السياسي وبداية الشتات" – ترجمة: رشاد الشامي (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ٢٠٠١).

١٢. ديفيد أوت، "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧–١٩٨٤: نظرة عامة ومنظور تاريخي"، تعقيب حول بحث الاستيطان، في كتاب المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مجموعة باحثين– ترجمة: دار الآفاق الجديدة (واشنطن: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٥).

١٣. ديوك ديفيد، "نزعة التفوق اليهودية– صحوتي على المسألة اليهودية" – ترجمة: حسام خضور (الناشر: SPR – AGENCY، ٢٠٠٦).

١٤. روتين، أدوارد: "مواقف القوى الاجتماعية– الاقتصادية الإسرائيلية تجاه مسألة الاستيطان" في كتاب المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مجموعة باحثين– ترجمة: دار الآفاق الجديدة (واشنطن: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٥).

١٥. زر طال، عديت عقيب،: "أسياد البلاد المستوطنون ودولة إسرائيل ١٩٦٧–٢٠٠٤" – ترجمة: عليان الهندي (غزة: ٢٠٠٦).

١٦. ستيرنهل، زئيف، " الأساطير المؤسسة لإسرائيل" – ترجمة: عزت الغزاوي (غزة، مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

١٧. شاحاك إسرائيل، "اليهود واليهودية ثلاثة آلاف عام من الخطايا" – ترجمة: ميادة العفيفي، تقديم: إدوارد سعيد (القاهرة: ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٤).

١٨. شاحاك إسرائيل، " الديانة اليهودية وتاريخ اليهود– وطأة ٣٠٠٠ عام" – ترجمة: رضى سلمان، تقديم: إدوارد سعيد (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،...).

١٩. شاحاك إسرائيل، نورتن ميزفينسكي: "الأصولية اليهودية في إسرائيل" – ترجمة: إسماعيل الفقعاوي (فلسطين: مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

٢٠.شيلغ يائير، "المتدينون الجدد- نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل" - ترجمة: سعيد عياش (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار-، ٢٠٠٢).

٢١.صايغ أنيس، "الفكرة الصهيونية - النصوص الأساسية" - ترجمة: لطفي عنز (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ١٩٧٠).

٢٢.كمرلنغ، باروخ، "نهاية الهيمنة الإشكنازية" - ترجمة: نواف عثامنة (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار-، ٢٠٠٢).

٢٣.كهانا، مائير، " شوكة في عيونكم" - ترجمة: غازي السعدي (عمان: دار الجليل، ١٩٨٥).

٢٤.كيمرلينغ، باروخ، "المجتمع الإسرائيلي مهاجرون مستعمرون مواليد البلد" ، توزيع: مركز دراسات الوحدة العربية - ترجمة: هاني العبدالله (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١).

٢٥.كون، أنطوني، "التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية- القانون والبلدوزر في خدمة الاستيطان اليهودي - ترجمة: عمر محجوب، خالد بطراوي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥).

٢٦.مالمات أبراهام، تدمور حييم، "العبرانيون وبني إسرائيل في العصور القديمة بين الرواية التوراتية والاكتشافات الأثرية" - ترجمة: رشاد الشامي (القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ٢٠٠١).

٢٧.ماير لورانس، "إسرائيل الآن – صورة بلد مضطرب"- ترجمة: مصطفى الزر (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧).

٢٨.هاريس وليام، "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٤: نظرة عامة ومنظور تاريخي" في كتاب المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مجموعة باحثين - ترجمة: دار الآفاق الجديدة (واشنطن: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٥).

٢٩.ويل، دونالد، "الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة ١٩٦٧-١٩٨٤: نظرة عامة ومنظور تاريخي" في كتاب المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، مجموعة باحثين- ترجمة: دار الآفاق الجديدة (واشنطن: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ١٩٨٥).

ثالثا: المجلات و الدوريات

١. أبو راس، ثابت: "الاستيطان والبؤر الاستيطانية اليهودية في القدس العربية" في كتاب الاستيطان الإسرائيلي الاستعماري في القدس، سلسلة أوراق القدس -٤- (رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٢).

٢. أبو عامر، عدنان: "الإسرائيليون ومرحلة ما بعد عرفات" في مجلة دراسات باحث(ش.م.م: مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٥).

٣. أديب، أوري: "الصهيونية كخرافة قومية يهودية" في مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٢١، (رام الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- مدار- ٢٠٠٦).

٤. أرنسون، جيفري: "تمدد الاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٧٦، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف ٢٠٠٨).

٥. الازعر، محمد: "الأسرى.. إضراب حتى النصر" العدد ١٦٢(ش.م.م: شركة الرسالة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢).

٦. إسحق، جاد، خليلية سهيل: "القدس: ٤٤ عاما من الاستيطان الاستعماري وخطط التهويد الإسرائيلية" في كتاب الاستيطان الإسرائيلي الاستعماري في القدس، سلسلة أوراق القدس -٤- (رام الله: منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٢).

٧. إلران، مئير، ترجمة(مدار)(انعكاسات إستراتيجية للانفصال على المجتمع الإسرائيلي)في (ما بعد فك الارتباط "سيناريوهان إسرائيلية") أوراق إسرائيلية، تصدر : عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) العدد (٣٠) العام ٢٠٠٥.

٨. البابا، جمال: "الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية" في مجلة مركز التخطيط الفلسطيني ،العدد ٢٤/٢٣ (غزة، فلسطين: مركز التخطيط الفلسطينيين، ٢٠٠٦).

٩. البابا، جمال: "الاستيطان في ظل حكومة نتنياهو" في مجلة مركز التخطيط الفلسطيني ،السنة ٨، العدد ٢٩ (غزة، فلسطين: مركز التخطيط الفلسطينيين، ٢٠١١).

١٠. بابه، إيلان "المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية: الاحتلال والتطهير العرقي بوسائل أخرى" في : (مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩١ صيف : ٢٠١٢ الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، ومؤسسة الدراسات المقدسية، القدس).

١١. البابا، جمال: شعبان، خالد "المستوطنون الايديوجيون" (سلسة دراسات وتقارير العدد ١٠، صادرة عن مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية- غزة ١٩٩٥).

١٢.بابيه، إيلان، (الترانسفير يتوجه صدارة الفكر اليميني) في الانزياح نحو اليمين: ٢٠٠٣ ما قبلها وما بعدها، ترجمة: عياش سعيد، سلسة أوراق إسرائيلية، تصدر : عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) العدد(١٤) العام٢٠٠٣.
١٣.بابيه، ايلان، (المجتمع الإسرائيلي بين ما بعد الصهيونية والصهيونية الجديدة) في صهيونية جديدة نفاثة، سلسة أوراق إسرائيلية، تصدر : عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) العدد (٦) العام٢٠٠١.
١٤.بابيه، ايلان، سيغف توم، بونداك رون، تقديم: غنايم محمد (صهيونية جديدة نفاثة) سلسة أوراق إسرائيلية، تصدر : عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) العدد (٦) العام٢٠٠١.
١٥.باتير، ياعيل: ترجمة: السيد، ياسين "المفهوم الإسرائيلي لـــ عدم وجود شريك في عملية السلام- نظرة في العقلية السياسية الإسرائيلية" في أوراق إسرائيلية ، العدد ٥٧(رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار- ٢٠١٢).
١٦.بشارة، عزمي(دوافع إسرائيل إلى الاعتراف بها دولة يهودية) في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٧٣) شتاء ٢٠٠٨ الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، لبنان.
١٧.بشارة، عزمي: "دوامة الدين والدولة في إسرائيل" في مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣ (بيروت: ١٩٩٠).
١٨.بيري يورام ، تحرير: حيدر عزيز (النخبة العسكرية الجديدة في إسرائيل: لماذا يعتبر منهم النخبة العسكرية أمر هام)في مجلة قضايا إسرائيلية، الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) العدد ٢٨، العام.
١٩.بيستروف يفغينيا، سوفير ارنون، تحرير: شلحت أنطوان(إسرائيل ديمغرافيا ٢٠١٠-٢٠٢٠ في الطريق نحو دولة دينية) أوراق إسرائيلية، تصدر : عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) العدد (٥٥) العام٢٠١١.
٢٠.التفكجي، خليل: "الاستيطان وملامح التهويد في القدس عام ٢٠١٢" في مجلة شؤون فلسطينية العدد ٢٥١(رام الله: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٣).
٢١.تل رامي،(تحرير)، ترجمة: مسلم سامي(الشعب اليهودي في ٢٠٠٤: بين الازدهار والانحدار) سلسة أوراق إسرائيلية، تصدر : عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) العدد(٢٢) العام٢٠٠٤.
٢٢.جرايسي برهوم(الحلبة البرلمانية "سر" تماسك حكومة نتنياهو) في قضايا إسرائيلية، مجلة فصلية تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(مدار) العدد ٣٩- ٤٠ العام ٢٠١٠.

٢٣. جريس، صبري: "انتخابات الكنيست التاسع عشر ٢٠١٣ والدوران في الدائرة المغلقة" مجلة شؤون فلسطينية العدد ٢٥١ (رام الله: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية – ٢٠١٣).

٢٤. الجعبة، نظمي(الاستيطان الكولونيالي في الضفة الغربية والقدس) في : مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩١ صيف : ٢٠١٢ الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، ومؤسسة الدراسات المقدسية، القدس.

٢٥. الجعبة، نظمي: "الحوض المقدس – الحوض التاريخي" في مجلة شؤون فلسطينية العدد ٢٥١(رام الله: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٣).

٢٦. جمال، أمل (مصادر قوة المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ العام ١٩٦٧) في : مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٩١ صيف : ٢٠١٢ الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ، ومؤسسة الدراسات المقدسية، القدس.

٢٧. جمال، أمل: "مصادر قوة المستوطنين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧" في مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٩١(رام الله: ٢٠١٢).

٢٨. جمعة، جمال: "السياسات التوسعية الإسرائيلية والمقاومة الشعبية" في مجلة شؤون فلسطينية العدد ٢٤٦(رام الله: مركز الدراسات الفلسطينية- مدار- ٢٠١١).

٢٩. حبيب، هاني: "إسرائيل: نماذج عنصرية لترسيخ يهودية الدولة" في مجلة تسامح العدد ٣٢، السنة التاسعة(رام الله: مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١١).

٣٠. خليفة، أمل: "الاستيطان في القدس والحلم الصهيوني بالسيطرة الابدية" في مجلة القدس العدد ١٥٥(الجيزة: مركز الإعلام العربي، ٢٠١١).

٣١. ديان أريه (الكنيست ال ١٦: ملامح واتجاهات) تحرير: انطوان شلحت الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات – مدار- ٢٠٠٤.

٣٢. روبنشتاين داني، تحرير: ناطور سلمان "الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧- واحد من كل عشرة يهود يسكن في المناطق التي احتلت في حرب حزيران ١٩٦٧" في مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٥، (رام الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- مدار- ٢٠٠٢).

٣٣. زغيب، ياسر: "هل المجتمع الصهيوني مستعد للتسوية" في مجلة دراسات باحث(ش.م.م: مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٥).

٣٤. السعدي غازي(الإرهاب الإسرائيلي في الأراضي المحتلة ١٩٦٧: بعض وقائعه وأدواته)في مجلة شؤون عربية العدد ٤٨، كانون الأول ١٩٨٦، الناشرز

٣٥. سلامة، عبد الغني: "أوجه التشابه بين قضيتي فلسطين وجنوب إفريقيا- دراسة مقارنة" في مجلة شؤون فلسطينية العددان ٢٥٠/٢٤٩(رام الله: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٢).

٣٦. سمير، صراص(انتخابات الكنيست الثامن عشر-٢٠٠٩/٢/١٠- النتائج النهائية) في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٧٧) شتاء ٢٠٠٨ الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية بيروت، لبنان.

٣٧. سيغ توم (أمام تمثال الحاخام عوفاديا: الصهيونيين الحقيقيون هم نحن) في (إلا شاس) ٣ أوراق إسرائيلية الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ٢٠٠١.

٣٨. شرغاي، نداف: "الكنيست ال١٦: ملامح واتجاهات"، أوراق إسرائيلية، تحرير: انطوان شلحت، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات (مدار)، ٢٠٠٤).

٣٩. شعبان، خالد: "حركة شاس واتحاد الشرقيين- حراس التوراة" في مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ١ ، (غزة: مركز التخطيط الفلسطيني- مكتب الرئيس، ١٩٩٧).

٤٠. شلحت، أنطوان (التغيرات الاجتماعية في بنية الجيش: العلاقة المأزومة بين الجيش والقيادات الدينية المتطرفة في مستوطنات الأراضي المحتلة) في تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠١٠ المشهد الإسرائيلي الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) لعام ٢٠٠٩.

٤١. شنهاف، يهودات تحرير:ناطور سلمان (كيف أصبح العرب – اليهود متدينين وصهاينة؟ الصهيونية والكولونيالية وتحويل العربي اليهودي إلى التدين) في مجلة قضايا إسرائيلية العدد ١٦ خريف ٢٠٠٤ تصدر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار).

٤٢. شيلغ، يائير، ترجمة عياش سعيد(المتدينون الجدد- نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل) الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ٢٠٠٢.رام الله.

٤٣. صالح محسن (تحرير)(الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية ١٩٩٣-٢٠١١) في تقرير المعلومات ٢١ الناشر: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات- قسم الأرشيف والمعلومات – بيروت ٢٠١٢.

٤٤. صالح، محسن: "الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية ١٩٩٣-٢٠١١" في تقرير المعلومات رقم ٢١(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٢).

٤٥. صالح، محسن: "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١" ط ١ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠١٢).

٤٦. صالح، محسن: "التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠١١" ط ١ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩).

٤٧. صالح، محسن: "حزب كاديما" في تقرير المعلومات رقم ٩(بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩).

٤٨. صالح، محسن: "فلسطين– دراسة منهجية في القضية الفلسطينية" في سلسلة دراسات فلسطينية، ط ١، العدد ١ (بيروت: مركز الإعلام العربي، ٢٠٠٣).

٤٩. ضؤ على القدس : نشرة غير دورية، تختار أهم الأخبار والتقارير والآراء المتعلقة بشؤون القدس، العدد: ٣٠(غزة: مؤسسة القدس الدولية، ٢٠١٠).

٥٠. ضوء على القدس : نشرة غير دورية، تختار أهم الأخبار والتقارير والآراء المتعلقة بشؤون القدس، العدد: ٤٩(غزة: مؤسسة القدس الدولية، ٢٠١١).

٥١. عايد، خالد: "الاستيطان اليهودي تحت وقع الانتفاضة" في مجلة الدراسات الفلسطينية العدد ٤٦/٤٥(بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠١).

٥٢. عبد القادر، إيمان: "النازية: نهوضها وانهيارها وعلاقتها باليهود والصهيونية" في مجلة صامد الاقتصادي، العدد ١٢٦، السنة ٢٣، محور العدد –فلسطين في بعدها القومي –٣–(٢٠٠١).

٥٣. عفرون يائير(الانفصال والردع الإسرائيلي) في (ما بعد فك الارتباط "سيناريوهات إسرائيلية") أوراق إسرائيلية، تصدر : عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) العدد (٣٠) العام ٢٠٠٥.

٥٤. علام، عشري: "الأسرى.. إضراب حتى النصر" العدد ١٦٢(ش.م.م: شركة الرسالة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢).

٥٥. علي، حسان: "المدرسة التلمودية: اليشيفاه ومكانتها في الدولة والمجتمع الإسرائيلي" في مجلة قضايا إسرائيلية، العدد٢٥، (رام الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية– مدار– ٢٠٠٧).

٥٦. علي، نهاد: "الأصولية الدينية اليهودية وإسقاطاتها المحلية والإقليمية" في مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٢، (رام الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية– مدار– ٢٠٠٧).

٥٧. عنباري موطي، قراءات: ضاهر بلال(المجموعات الاستيطانية المتطرفة ليست هامشية!)في قضايا إسرائيلية، مجلة فصلية تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) العدد ٣١–٣٢، العام ٢٠٠٨.

٥٨. عياش، سعيد: "ميزان المناعة والأمن القومي لإسرائيل" وثيقة مؤتمر هرتسيليا الخامس، في أوراق إسرائيلية ، العدد ٢٩(رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار- ٢٠٠٥).

٥٩. العيلة رياض، شاهين أيمن: "الأبعاد السياسية والأمنية للاستيطان الإسرائيلي في القدس ووضعيتها القانونية" في مجلة جامعة الأزهر، المجلد ١٢، العدد ١(غزة: سلسلة العلوم الإنسانية، ٢٠١٠).

٦٠. الغازي، غادي: "ثمن الاحتلال: ماتريكس وبلعين أو حكاية عن رأس المال الكولونيالي في إسرائيل" في مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٢١، (رام الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- مدار- ٢٠٠٦).

٦١. غانم هنيدة (تحرير)(مكانة معتمري القبعات الدينية في القيادة التكتيكية للجيش الإسرائيلي) في مجلة قضايا إسرائيلية، الصادرة عن (مدار) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، العددان ٤٣- ٤٤، ٢٠١١.

٦٢. غريغوري، خليل: "السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة" في دليل إسرائيل ٢٠١١(رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١١).

٦٣. غضية، احمد: "الإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس وحسم مصيرها" في مجلة دراسات – باحث- العدد ١٠(ش.م.م. مركز باحث للدراسات، ٢٠٠٥).

٦٤. غنايم محمد (تحرير) (حكومة شارون الثانية- الخطوط العريضة والاتفاقات الائتلافية وسير الوزراء الجدد) سلسلة أوراق (١٢) تصدر: عن مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية٢٠٠٣.

٦٥. القدومي، عيسى: "حاخامات من الزي الحاخامي إلى البزة العسكرية" في سلسلة بيت المقدس للدراسات، العدد ٨ نصف سنوية (نيقوسيا، قبرص: مركز المقدس للدراسات التوثيقية، ٢٠٠٩).

٦٦. قريع، احمد: "القدس بين واقع مرير ومفاوضات عميقة "الاستيطان وملامح التهويد في القدس عام ٢٠١٢" في مجلة شؤون فلسطينية العدد ٢٥١(رام الله: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٣).

٦٧. قريع، احمد: "القدس حاضر ومستقبل" سلسلة أوراق القدس -٢- من منشورات دائرة شؤون القدس – منظمة التحرير الفلسطينية.

٦٨.كركوتسكين، راز (علمانية قومية واستشراق في السياسة الإسرائيلية) في (إلا شاس) ٣ أوراق إسرائيلية الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)٢٠٠١.

٦٩.كمرلنغ، باروخ، ترجمة: عثامنة نواف(نهاية الهيمنة الاشكنازية) الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ٢٠٠٢، رام الله

٧٠.متتياهو دروبلس، ترجمة: محمد،نصر "المنظمة الصهيونية العالمية- قسم الاستيطان" في مجلة شؤون فلسطينية العدد ١١٦(رام الله: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية،١٩٨١).

٧١.مسلم، سامي: "الاستيطان وملامح التهويد في القدس عام ٢٠١٢" في مجلة شؤون فلسطينية العدد ٢٥١(رام الله: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٣).

٧٢.مصالحة، نور: "الأصولية اليهودية والفلسطينيون: أيدلوجية غوش إيمونيم" في مجلة السياسة الفلسطينية" العدد ١١(نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٦).

٧٣.مصطفى مهند(تسيس الأحزاب الحريدية وصهينتها- حالة حركة شاس الدينية) في قضايا إسرائيلية، مجلة فصلية تصدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية(مدار) العدد ٣٩-٤٠ العام ٢٠١٠.

٧٤.منى، اسعد: "الاستيطان مقتل للسلام" في مجلة صامد الاقتصادي العدد ١٢٦(فلسطين، ٢٠٠١).

٧٥.ناطور، سلمان: "شارون.. الغائب الحاضر في انتخابات ٢٠٠٦" في مجلة قضايا إسرائيلية، العدد ٢١، (رام الله، مؤسسة الدراسات الفلسطينية- مدار- ٢٠٠٦).

٧٦.نوفل ممدوح – تحرير : أنطوان شلحت (خطة فك الارتباط الإسرائيلية – أجندة شارون والخيارات الفلسطينية) سلسة أوراق إسرائيلية (٢٦) تصدر: عن مدار – المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ٢٠٠٥.

٧٧.هرئيل، يهوديت تحرير: ناطور سلمان(إشكنازية يهودية شرقية) في مجلة قضايا إسرائيلية العدد ١٦ خريف ٢٠٠٤ تصدر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار).

٧٨.الهندي، عليان: "مشاريع الاستيطان وتأثيرها في تشكيل مستقبل الضفة" في مجلة شؤون فلسطينية العددان ٢٤٩/٢٥٠(رام الله: مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، ٢٠١٢).

رابعا: المراجع الأجنبية

١. المراجع العبرية

١. أفنيري يوسي، إعداد: (المؤتمر السابع لهبوعيل همزراحي في "أرض إسرائيل" ١٩٣٥) إصدارات: جامعة بار إيلان، رامات جان، ١٩٨٨.

٢. درون اليعزر، شيرف موشيه– إعداد (قيم – قاموس الصهيونية وإسرائيل) إصدارات: رئفوت، القدس، ١٩٨٣.

٣. نيوبرغتر بن يامين، إعداد: (الأحزاب في إسرائيل) إصدارات: الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧.

٤. نيومان كلملن، شتيرمان، إعداد: (الدين في وجه الدولة – قصة الصهيونية الدينية في إسرائيل) إصدارات: جامعة بار إيلان، ٢٠٠٩"إسرائيل"

٢. المراجع الانجليزية

1. Modallal Waleed -(The Israeli settlements in Jerusalem) Department of peace studies university of Bradford- uk – 2011.
2. pullan Wendy(The space of Contested Jerusalem)- Jerusalem Quarterly- Autumn 2009- volumes 39.
3. pollock Review (Morbid Symptoms: The Omar Yusset Mystery Series) Jerusalem Quarterly- Autumn 2011.volumes 47.
4. Photos An Essay(An Interrupted Landscape Tracing Jerusalem,s New Walls) Jerusalem-quarterly- volumes 18-june 2003.
5. EFRAT ELISHA (Jewish Settlements in the West Bank:Past,Present and Future)-PEACE IN THE MIDDLE EAST –The Challenge for lsrael 1994.
6. Jong Jan(THE GEOGRAPHY OF POLITICS ISRAEL,S SETTLEMENT DRIVE AFTER OSLO)-After Oslo- 1998.
7. Dumper Mick (Constructive Ambiguities?-Jerusalem,International Law and the Peace Process) Jerusalem Quarterly- spring 2008- volumes34.
8. Cesari Chiara(Hebron,or Heritage as Technology of Life) Jerusalem Quarterly- Autumn 41-spring2010.
9. Ehud sprinzak, "the Ascendance of Esrael,s Radical Right" (oxford and new York: oxford university press, 1991).

خامسا: الرسائل العلمية

١. أبو شماله، مروان: "الإستراتيجية الصهيونية تجاه مدينة القدس ١٨٩٧-١٩٤٨" رسالة ماجستير(غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، التاريخ الحديث والمعاصر،٢٠١٢).
٢. أبو عودة، يحيى: "جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل وأثرها على اتجاهات التسوية" رسالة ماجستير منشورة(غزة: جامعة الأزهر، دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٢).
٣. الجيش، محمد: "الأوضاع الداخلية في إسرائيل وأثرها على حرب ١٩٦٧م" رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر(غزة: الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٨).
٤. شادي، عبد العزيز: "دور الأحزاب الدينية في النظام السياسي الإسرائيلي في الفترة ما بين ١٩٦٩- ١٩٨٨"، رسالة ماجستير غير منشورة، (القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٩٢).
٥. شمعة، سهيل: "أيدلوجية القوى الدينية الرافضة للصهيونية ودورها في الحياة السياسية في إسرائيل١٩٨٤- ٢٠١٠" رسالة ماجستير منشورة(غزة: جامعة الأزهر، قسم العلوم السياسية، ٢٠١٢).
٦. المدلل، وليد: " الاستعمار الاستيطاني الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة" رسالة ماجستير (غزة، فلسطين: الجامعة الإسلامية، قسم التاريخ الحديث والمعاصر، ١٩٩٢).

سادسا: مواقع الإنترنت

١. الشرعة محمد، وبركات نظام، "القوى الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة الــسياسية"، المجلد١٢، العدد (٦)، المنارة، ٢٠٠٦، بحث منشور بتاريخ ٥ كانون الأول/ ديــسمبر٢٠٠٥. تاريخ الاقتباس: ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

http://www.google.ps/url?sa=t&source=web&cd=2&ved=0CB8QFjAB&url=http%3A%2F%2Fweb2.aabu.edu.jo%2Fnara%2Fmanar%2FsuportFile%2F1217

٢. "حكومة نتنياهو تثير القلق وتعزز موقف المستوطنين"، موقع: الحرة، تاريخ النشر: ٢٠١٣/٣/١٧، تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٤/٢٠.

http://www.alhurra.com/content/israelnetanyahu-new-

٣. مركز الجزيرة للدراسات: "إسرائيل حكومة المزايدات" مقال منشور على موقع: مركز الجزيرة للدراسات: تاريخ النشر: الاثنين ٨ أبريل ٢٠١٣، تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٤/٢٠.

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/04/20134874238173297.htm

٤. "الانتخابات الإسرائيلية ٢٠١٣"، مقال منشور على موقع: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- (وفا)، تاريخ النشر: ٢٠١٣/٤/٨، تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٤/٢٣.

http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=8754

٥. معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج)، "البيئة الفلسطينية بين الواقع والاحتفال بيومها العالمي"، مقال منشور على موقع: معهد الأبحاث التطبيقية القدس (أريج)، تاريخ النشر: ٢٠١٣، تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٤/٢٥.

http://www.arij.org/latest-news/625-environment-day-2013.html

٦. نوفل، ممدوح: "دراسة بحثية: الانسحاب الأحادي في خدمة أمن إسرائيل الاستراتيجي" مقال منشور على موقع: المركز الفلسطيني للإعلام، تاريخ النشر: أبريل/٢٠٠٥، تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٤/٢٥.

http://www.palestine-info.com/arabic/books/derash/ders6.htm

٧. "شبكة عدن نيوز المتكاملة تكشف الملف الساخن الاستيطان واقع مؤلم لم يتنبه له الجنوبيون"، مقال منشور على موقع: شباب الجنوب، تاريخ النشر: ٢٠١١، تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٤/٢٥.

http://www.shabab-gnoube.com/vb/showthread.php?t=27802

٨. "مشاريع التسوية السلمية للقضية الفلسطينية"، مقال منشور على موقع: المركز الفلسطيني للإعلام، تاريخ النشر: ٢٠١٣، تاريخ التصفح: ٢٠١٣/٤/٢٨.

http://www.palestine-info.com/arabic/books/altasweyah/altasweyah1.htm

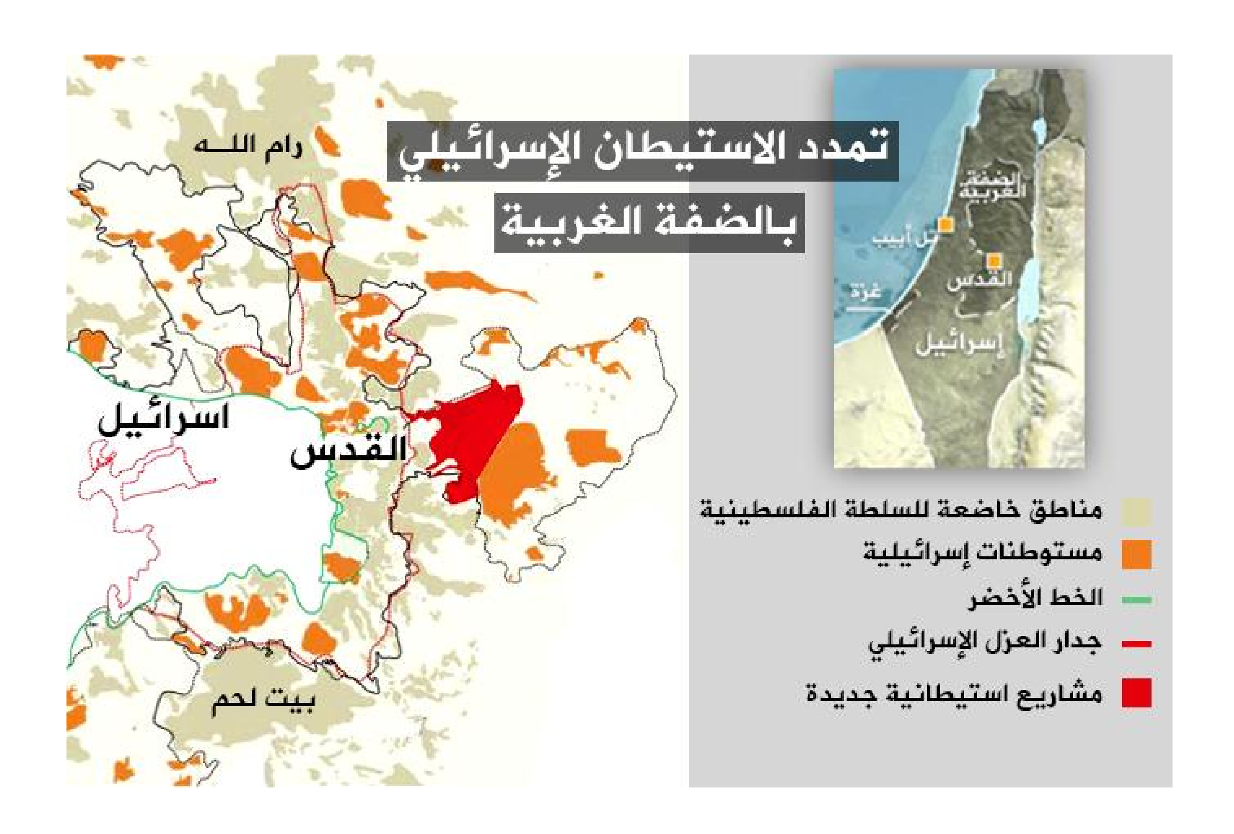
٩. "بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة " معطيات عن المستوطنات وسكانها تم النشر في ٢٠١١/١/١ ، تاريخ التصفح ٢٠١٣/١٠/٢٩ .

http://www.btselem.org/arabic/settlements/statistics

الملاحق

الملحق رقم (١)

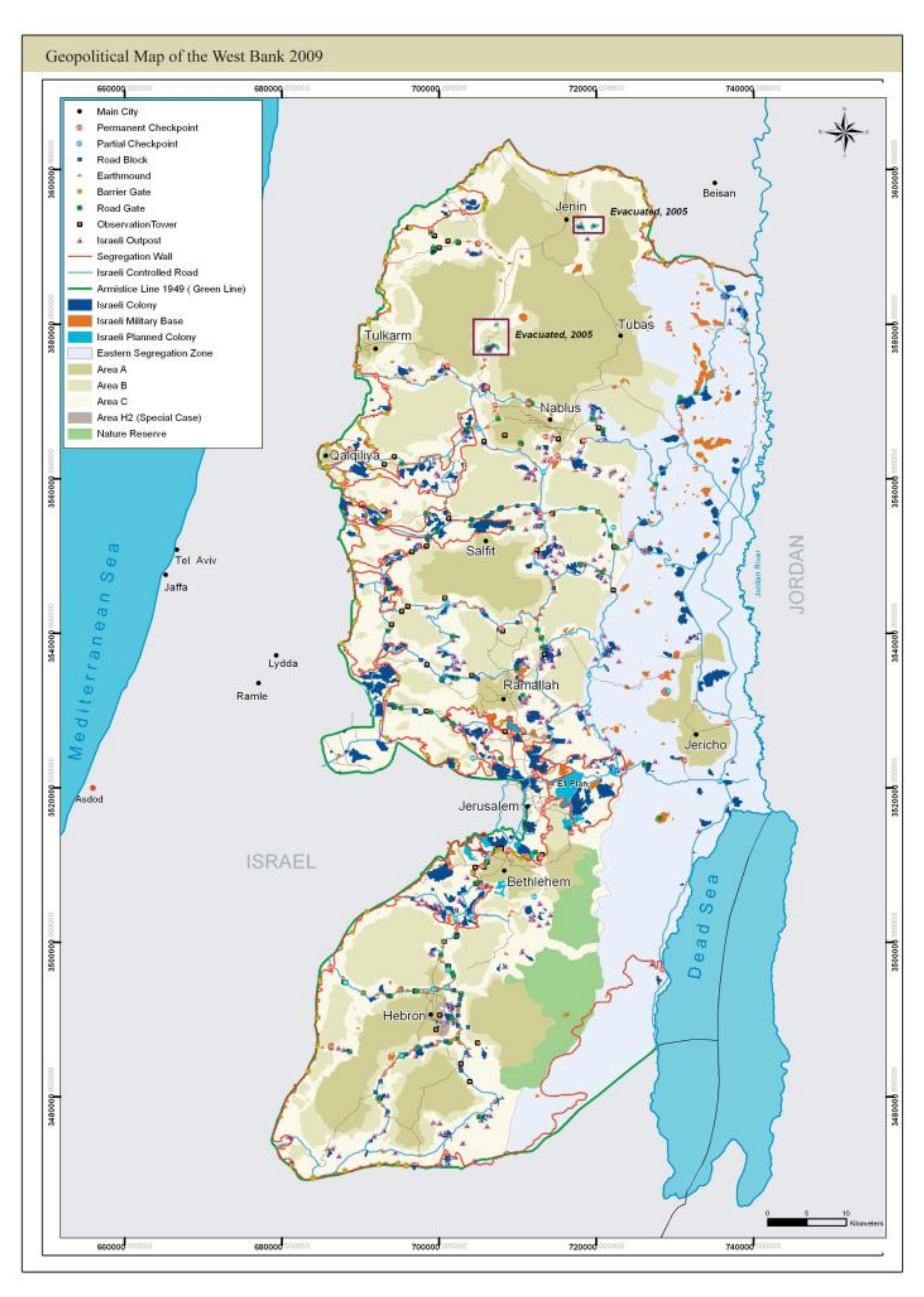
الخريطة رقم (ا) توضح الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية



.(studies,Aljazeera.net.2013)

الملحق رقم (٢)

خريطة رقم (١) توضح التوسع الاستيطاني حتى عام ٢٠٠٩



مركز (أريج) ٢٠٠٩

الملحق رقم (٣)

الخريطة رقم (٣) توضح المواقع الاستيطانية التي تم اخلائها في ٢٠٠٥.

